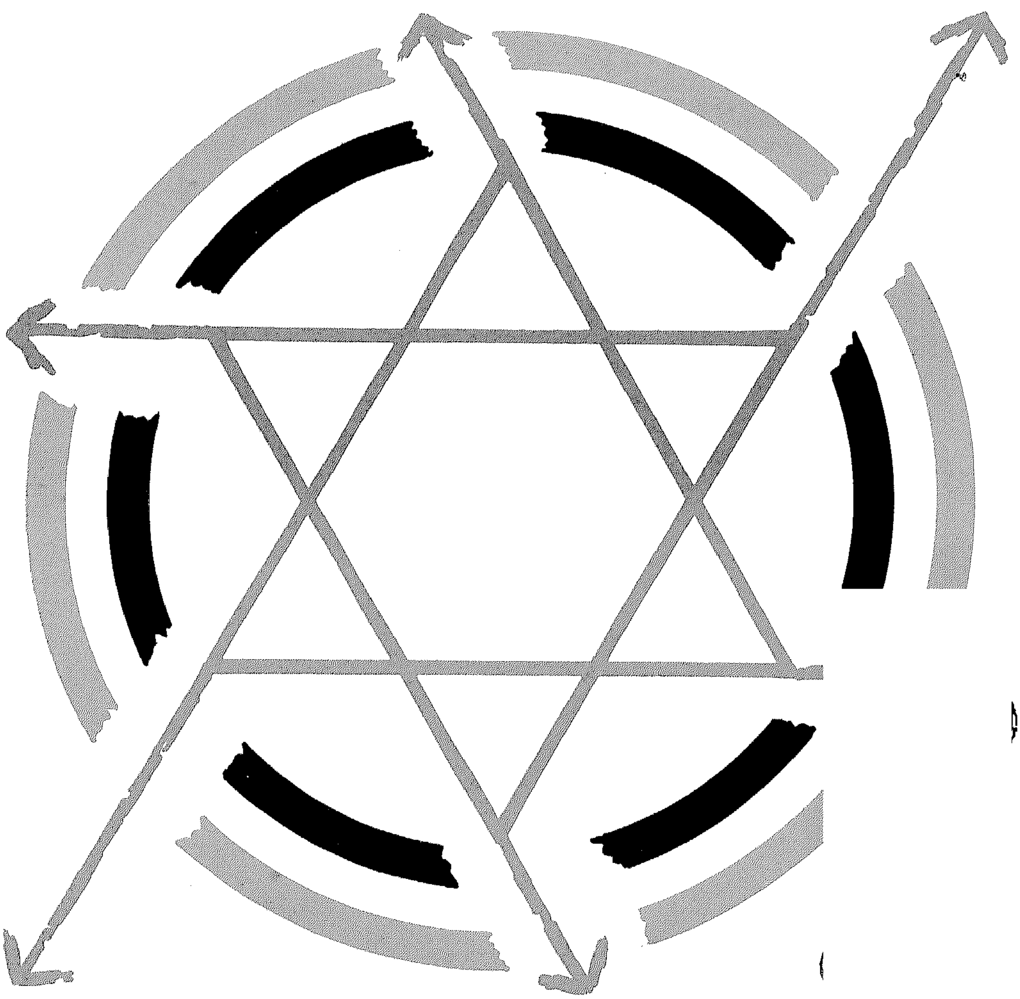
السلام المُدان

د. مُنير الحُمش



السَّلَامُ الْمُدَانْ

الطبعة الثانية ١٩٩٧

مكتبة مدبولي بالقاهرة ١٩٩٧

• منير الحُمش

السَّلَامُ الْمُدَانُ

«الشرق الأوسط الجديد»

من اسرائيل «الكبرى»
إلى اسرائيل «العظمى»

مكتبة مدبولي

مقدمة الطبعة الثانية

«إن التاريخ لا يعلم الناس شيئًا لكنه
يعاقبهم إن لم يستخلصوا الدروس منه»

فلاديمير كليوتشسكي

صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب بدمشق، العام الماضى، وبالتحديد فى الشهر السابع منه، وكنت قد فرغت من كتابته فى الشهر الرابع من العام نفسه ولم يستطع الموزع أن يصل به إلى القاهرة.

وصادف وجـودى فى القاهرة فى شـهر مايو / ايار/ المـاضى، وكان لابد لى من المرور للاطمئنان والسلام على الحاج مـحمد مدبولى، الذي ارتبط في نفسي بأيام رائعة قضيتها في القاهرة في أوائل الستينات، عندما كنت طالبًـا فيها. وكان حينهـا، ولا يزال، الحاج مدبولي، مَعْلَمًـا من معالم القـاهرة، لابد لكل عربي يمر بها أنْ يمر عليه لاقتناء الجرائد والمجلات والـكتب العربية، خاصة تلك المصادرة في بيروت، يوم كـانت مركزًا هامة للثـقافة والسيـاسة العربية. والحـاج مدبولي، ليس بائعًا عاديًا للـصحافة اليوميـة والدورية، أو لكتب الثقافة والسيـاسة، ولكنه أيضًا صاحـب وجـهة نظر، يشارك القارئ ويرشده، ولا يبـخل عليه في شيئ، من البسمة اللطيفة إلى المشاركة الوجدانية، إلى اللفتات الذكية.

وعندما قّدمت للحاج مدبولي نسـخة من كتابي هذا، وفاء لتلك الأيام، طلب دون تردد أن تعاد طباعته في القاهرة، وأن يتولى ذلك، ووافقت أيضًا دون تردد.

ومنذ الانتهـاء من إعداد الكتاب ودفـعه للمطبعة، وحـتى كتابة هذه المقـدمة مـرت أحداث هامـة وعـديدة على الوطن العـربي، ورغم أن المدة لا تكاد تنهي العام العامل ولكنه عام مليئ بالغصّـات. وبالأحداث التي تهز وجدان العربي في كل مكان، فكان لابد من هذه المقدمة الطويلة نسبيًـا لتتبع ما حصل من تطورات في مـوضوعـات «السلام» خـلال هذا العام، الـذي تأكد فـيه على نحـو واضح التوجه الأمـريكي ـ الإسرائيلي الهادف لى إحلال السـلام، الذي أدنته من خلال الكتاب الذي بين أيديكم لأنه لا يقوم على العدل، ويفرض إسرائيل قوة مهيمنة على بلداننا العربية، ويجعل من الولايات المتـحدة المسيطر الدائم على مقدراتنا، وينهى وجودنا وهويتنا بما يطرحه من مشروعـات تتنازع من خلالها مصالح دول المركـز الرأسمـالي مـا بين شـرق أوسطية أو مـتـوسطيـة. وسأحـاول فـيمـا يلي استـعراض التطورات المؤثرة في مسـيرة السلام خـلال العام المنصرم اسـتكمالاً للموضوعات الواردة في الكتاب.

أولاً: توقيع ما يدعى باتفاق أوسلو:

في ٢٨ أيلول/ سبتمبر/ ١٩٩٣ تم التوقيع في البيت الأبيض بواشنطن بعد محادثات استمرت طويلاً.

وكان لهذا الاتفاق الجديد ردود فعل قوية وعنيفة في آن واحد، وكانت له أيضًا تداعيات سيكون لها في المستقبل انعكاسات في غاية الخطرة على القضية الفلسطينية، وفي حين أن هذا الاتفاق لقي ترحيبًا دوليا في الغرب والولايات المتحدة، فإنه أضاف قضايا خلافية على الساحة العربية وفي داخل إسرائيل.

على الساحة العربية بدا واضحًا إلى أي حد يمضي ياسر عرفات ومن معه في عزل القضية الفلسطينية عن القضية العربية، وكيف أنه يستمرفي نهجه في القبول بالفتات، وبأن يكون مجرد شرطي أو حارس لإسرائيل في الأراضي المحتلة ضاربًا عرض الحائط بنضال استمر على مدى أجيال وسنوات منذ بدأت الصهيونية تخطط لاستيطان فلسطين وإقامة دولتها على أرضها، وكانت ردود الفعل الفلسطينية عنيفة، ووقفت المقاومة دخل الأرض المحتلة، والفصائل الفلسطينية برجولة ضد هذا الاتفاق.

أما على الساحة الإسرائيلية، فقد أظهرت أوساط الحكومة الإسرائيلية وأنصارها ترحيبًا بالاتفاق إلا أن قوى «اليمين» الإسرائيلي وممثلي المستوطنات اعتبروا يوم توقيعه يومًا أسود في تاريخ إسرائيل وتاريخ اليهود في العالم وأقسم هؤلاء أنهم سيستخدمون كل وسيلة من أجل تعطيل تنفيذه حفاظًا على«أرض إسرائيل» التاريخية وعلى حق اليهود في استيطان «يهودا والسامرة» متجاوزين ما تدعيه إسرائيل دومًا بالأعراف والتقاليد الديمقراطية وقد اتهم هؤلاء رابين وبيريز بالخيانة الوطنية، وتوجوا احتجاجاتهم باغتيال رابين في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥ وأعلن الفاعل أنه أقدم على فعله «بأمر من الله» لأن رابين فرط بأرض الميعاد وأراد التضحية بالمستوطنين والمستوطنات.

وإذا كنا، لا نرغب، ولانستطيع أن نفرق بين العاملين في حقل السياسة الإسرائيلية، فيما يتعلق بالأهداف العامة، والاستراتيجية المتعلقة بقيام دولة إسرائيل ودعمها وتوسعها وسيطرتها على المنطقة العربية، وبسط نفوذها على شعوبها، وإحلال هوية جديدة محل الهوية العربية، فإننا أيضًا نعتقد أن هناك خلافات تكتيكية بين ما يدعى باليمين الإسرائيلي، والحكومة التي يقودها حزب العمل.

ولاشك أن اغتيال رابين قد أبرز تلك الخلافات، التي ستظهر نتائجها مستقبلاً في بلورة شرخ في المجتمع الصهيوني، ولكن مع الحذر الشديد في أن هذا الشرخ قد لا يكون لمصلحة العرب، بقدر ما يكون سببًا في التشدد تجاههم من كلا الطرفين.

والخطورة في (أوسلو ٢) أن هذا الاتفاق رسم ملامح الحل النهائي، عبر تحويل الضفة الغربية إلى كانتونات معزولة، ما يعني أن موضوع القدس ودولة فلسطين باتا من المستحيلات خصوصًا وأن قضية الخليل وانسحاب المستوطنين بقيت معلقة.

لقد جاء هذا الاتفاق نتيجة متوقعة لمجموعة من التنازلات التي قدمها الجانب الفلسطيني بلا مقابل لإسرائيل، وكان الاحتفال بتوقيعه في البيت الأبيض ضروريًا لكل من الرئيس الأمريكي كلينتون كما كان ضروريًا لشمعون بيريز وعرفات فالأطراف الثلاثة، إن جاز التعبير، تحتاج إلى دفعة إلى الأمام، بوجه التحديات المرتقبة، خاصة بعد تعطل المسار السوري، وهذه التحديات بالنسبة إليهم تتعلق بوجه خاص بالانتخابات المقبلة في الولايات المتحدة (خريف ١٩٩٦) وفي إسرائيل (أواخر آيار: مايو ١٩٩٦) والتي جرت في أوساط الحكم الذاتي بفلسطين قبل أكثر من شهر.

وكما أن المقدمات تقود دائمًا إلى النهايات الختامية المرتقبة، كذلك فن بدايات اتفاق أوسلو (١) قادت إلى أوسلو (٢).

ورغم عدم إعلان تفاصيل الاتفاق (الذي يقع في ٤٠٠ صفحة) فإن خطوطه العريضة تدل على أن لا جديد في السلوك الإسرائيلي، ولا في الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية، من خلال هذا الاتفاق الهش بتوازناته، وإن كان واقعًا جديدًا بدأ يفرض نفسه على الساحة الفلسطينية والعربية.

ومن الوجهة الإسرائيلية، فإن اتفاق أوسلو ٢ يعتبر «بداية مرحلة جديدة تتخلى فيها إسرائيل عن السيطرة على غالبية السكان، لكنها سوف تواصل السيطرة على معظم الأرض، وبالتالي فإن الاتفاق لا يجسد برنامج حزب العمل السياسي فحسب بل روح برنامج الليكود، حكم ذاتي للسكان وليس على الأرض» هذا ما قاله المحرر الرئيسي لصحيفة هاآرتس(١) لذا فإن المطلوب من الليكود دعم هذا الاتفاق كما تشير إلى ذلك جريدة دافار الإسرائيلية لأنه «يتطابق مع اتفاقي كامب ديفيد، ومع كل المشاريع التي تحدثوا عنها: المستوطنات بقيت في أماكنها، وحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة مضمونة، والأمن يبقى في أيدى الجيش والشرطة» (٢)

قسم الاتفاق أراضي الضفة الغربية (باستثناء منطقتي «أريحا والقدس الكبرى» إلى ثلاث فئات:

١ ـ المنطقة(أ) شملت ست مدن فلسطينية هي نابلس وجنين وطولكرم وقلقيلية ورام الله وبيت لحم والجزء الأكبر من مدينة الخليل وتبلغ مساحة هذه المنطقة نحو ٣٪ من المساحة الإجمالية للضفة الغربية وبموجب الاتفاق أصبحت سلطة الحكم الذاتي في هذه المدن تتمتع بالصلاحيات والمسؤليات المتعلقة بالأمن والنظام العام، أما في مدينة الخليل فهناك ترتيب خاص في شأن المسؤولية الأمنية، إذ احتفظت إسرائيل لنفسها بالمسؤولية عن الأمن والنظام في المناطق التي يسكنها المستوطنون، بينما تتولى السلطة الفلسطينية المسؤولية هذه في بقية أجزاء المدينة.

---

(١) في الطريق إلى التسوية النهائية (هاآرتس) افتتاحية ٢٤/ ٩/ ١٩٩٥.

(٢) اربيه دايان «الحد الأدنى الذي يحتاجه عرفات» دافار ملحق السبت ٢٩,٩/ ١٩٩٥

٢ ـ المنطقة(ب) التي يقيم فيها نحو ٦٨٪ من سكان الضفة الغربية وتضم ٤٥٠ قرية وبلدة، وتحتفظ إسرائيل لنفسها في هذه المنطقة بالمسؤولية الأمنية العليا، بينما تتولى السلطة الفلسطينية بواسطة الشرطة الفلسطينية، مسؤولية النظام العام، إلى جانب المسؤوليات الإدارية والمدنية كما في المنطقة(أ) وسمح للسلطة الفلسطينية بإقامة ٢٥ مركزا للشرطة في هذه المنطقة التي تبلغ مساحتها نحو ٢٧٪ من المساحة الإجمالية للضفة الغربية (أيضًا باستثناء منطقة القدس الكبرى) وكذلك تحتفظ إسرائيل لنفسها في هذه المنطقة بحق مكافحة «الإرهاب» ويتوجب على الشرطة الفلسطينية،وفي أثناء تحركها منها إلى المنطقة(أ) تنسيق الأمر مع أجهزة الأمن الإسرائيلية والحصول على موافقتها.

٣ ـ المنطقة (ج) تشمل ما تبقى من أراضي الضفة الغربية غير المأهولة بكثافة، إضافة إلى الأراضي الحيوية بالمفهوم الاستراتيجي، وقواعد الجيش الإسرائيلي والمستوطنات، ولا تتمتع السلطة الفلسطينية هنا بأي صلاحيات أو مسؤوليات أمنية. وبالتالي فهي خارج إطار سلطة الحكم الذاتي لكنها ستتولى لاحقًا مع بدء المرحلة الأولى من إعادة الانتشار (تشرين أول/ أكتوبر ١٩٩٦) بعض الصلاحيات المدنية غيرذات الصلة بالسيطرة على الأرض.

ويتبين من هذا التقسيم أن صلاحيات الحكم الذاتي المدنية والإدارية تشمل نحو ٣٠٪ من مساحة الضفة، والغالبية العظمى من السكان. أما الصلاحيات الأمنية، فمجزأة، إذ هي كاملة فيما نسبته ٣٪ وجزئية (الحفاظ على النظام العام) فيما نسبته ٢٧٪.

وسيستغرق تنفيذ هذا الاتفاق نحو عامين، اعتباراً من توقيعه، وهذا يعني أن إسرائيل ستبقى مسيطرة أمنيًا خلال هذه الفترة، مما يمنحها حق وقف إعادة الانتشار إذا لم يطبق الاتفاق وفقًا لمصالحها، كما أن هذا الوضع سيعزز من قدرة إسرائيل التفاوضية في المفاوضات التي بدأت الآن بشأن الوضع الدائم.

وكان التحدي الأول في مواجهة تنفيذ الاتفاق، و ما فرضته إسرائيل على ياسر عرفات من شروط أهمها أن يقوم بالسيطرة على الأوضاع في المناطق الواقعة ضمن إطار الحكم الذاتي، بمعنى اختبار قدرته على القمع والبطش بأبناء الشعب الفلسطيني من شباب ورجال المقاومة. وبذلك تتحول السلطة الفلسطينية إلى أداة بيد سرائيل لمكافحة المقاومة المتمثلة في حركتي المقاومة الإسلامية حماس والجهاد الإسلامى والمنظمات الفلسطينية الأخرى المعارضة للاتفاق المذل.

أما الشرط الأهم لتنفيذ هذا الاتفاق فهو ما طلبته سرائيل بدعم قوي من الولايات المتحدة، بشأن إلغاء ما دعى بالبنود التي تدعو لى تدمير إسرائيل في الميثاق الوطني الفلسطيني.

وقد امتثل ياسر عرفات لكلا الشرطين، وبرهن أنه وأفراد حرسه وشرطته وأجهزة أمنه المتعددة أداة طيعة بيد إسرائيل لقمع المقاومة والقضاء عليها، كما أنه دعى المجلس الوطني الفلسطيني لاجتماع، كونّه على النحو الذي يرغب لإقرار تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني، وهذا ما ستتعرض له في فقرة تالية.

ثانيًا: على الساحة الأردنية:

أيضًا هناك تطورات، ولكن من نوع آخر، فقد تكشفت الفترة عن خفايا العلاقات القديمة بين زعماء الحركة الصهيونية والحكم الأردني، فبعد توقيع معاهدة وادي عربة يوم السادس والعشرين من تشرين أول/ أكتوبر ١٩٩٤، التي تعرضنا لها في الفصل السابع من هذا الكتاب، وفي إطار خصوصية العلاقات بين الأسرة الهاشمية والقادة الإسرائيليين بدأ واضحًا أن تنفيذ تلك المعاهدة قد اتبع ديناميكية مُلفتة، إذ تم تحرك الجانبين سريعًا وعلى مختلف المستويات، حتى ليمكن القول إن وتيرة التطبيع الرسمي بينهما فاقت وتيرة التطبيع المصري ـ الإسرائيلي في عهد أنور السادات. ونورد فيما يلي بعض الاتفاقات الموقعة بين الأردن وإسرائيل خلال فترة قصيرة، وقياسية، والتي ترتبط مباشرة بمضمون المعاهدة الأردنية الإسرائيلية:

١ ـ اتفاق التعاون السياحي الموقع في (دير علا) في ٤/ ٤/ ١٩٩٥ والقاضي تسهيل حركة السياحة بين البلدين، بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها، وتطوير التعاون الفني في مجال التدريب المهني السياحي، وزيادة التعاون السياحي بينهما في إطار الهيئات الدولية والإقليمية، وتبادل المعلومات في خصوص الأمور المتعلقة بالسياحة والسفر.

وفي معرض تنفيذ هذا الاتفاق، روى لي صديق زار الأردن والتقى مع أحد أصحاب الفنادق في العقبة، بأن فنادق العقبة تخلو من السياح الذين كانت تعج فيهم في السنوات السابقة، إذ إن المجموعات السياحية أصبحت تمر عبر إيلات بواسطة مكاتب السياحة الإسرائيلية، فتأتي إلى العقبة وتذهب إلى المناطق السياحية والأثرية في الأردن دون مبيت في فنادق العقبة بل إنها تجلب معها حتى الماء من إسرائيل، فأي رواج سياحي ينتظره الأردن؟

٢ ـ توقيع اتفاق ثنائي للتعاون في مجال الطاقة في ٢٠/ ٨/ ١٩٩٥، لدعم البحوث المشتركة في مجال التنقيب عن النفط والغاز والطاقة البديلة والمتجددة والطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وإجراء مسوحات جيولوجية وزلزالية شاملة لوادي عربة سعياً لاستقلال المواد الخام مما يتيح لإسرائيل فرصة نادرة في السيطرة على عصب الحياة المعاصرة (الطاقة)وعلى مصادر المواد المواد الأولية في الأردن.

٣ ـ توقيع اتفاق التعاون الصحي والطبي في ٢٨/ ٨/ ١٩٩٥، بعد محادثات سريعة أجراها شمعون بيريز مع المسؤولين الأردنيين في عمان وهذا الاتفاق سيتيح لإسرائيل أن تتغلغل في المجتمع الأردني من خلال اهتماماتها الصحية وأن تتستر في ذلك لتطوير أبحاثها الطبية والصحية على حساب أبناء الشعب الأردني.

٤ ـ توقيع اتفاق لحماية البيئة ومواجهة أخطار التلوث في ٧/ ٩/ ١٩٩٥ في

إطار الالتزام بمضمون المعاهدة، وينص الاتفاق على برامج مشتركة للحفاظ على خليج العقبة، والتعاون بين الجانبين في مجال التخطيط البيئي والإدارة والتشريعات والأنظمة، والبحث التطبيقي والتكنولوجي وتبادل المعلومات والتنسيق ومراقبة الإشعاعات الخطرة.

وهذه أيضا اتفاقية جديدة تتيح لإسرائيل مجالاً خصبًا للتطبيع واستغلال موضوع البيئة، لإجراء الدراسات والأبحاث التي تفيدها في الميدان الاستراتيجي، وفي مجال التستر على تجاربها النووية.

ثم توالت الاتفاقات الأخرى المتعلقة بنقاط العبور على الحدود، والتعاون الأمني لمكافحة الجريمة، ومنع الاتجار بالمخدرات على طول الحدود المشتركة، والعلاقات التجارية التي تشمل دراسة مشاريع مشتركة لخفض الرسوم الجمركية على المنتجات الأردنية والإسرائيلية، وتبادل المنتجات الزراعية مع تحديد الصادرات الزراعية الأردنية (الخضار والفواكه والمواشي والأجبان..) وقد تم توقيع هذه الاتفاقات خلال شهري أيلول / سبتمبر وتشرين أول/ أكتوبر ١٩٩٥، أي بعد مرور سنة على توقيع المعاهدة الأردنية الإسرائيلية مما يفسر دينامية العلاقات الثنائية، وسرعة حركة التطبيع الرسمي بين الجانبين، وما يمكن أن تولده هذه العلاقات من انعكاسات ومفاعيل قانونية وسياسية.

على الصعيد الشعبي في الأردن، واجهت هذه المعاهدة والاتفاقيات المنبثقة عنها، رفضًا شعبيًا عامًا، واعترضت عمليات التطبيع الرسمي رفضًا شعبيًا واسعًا، ورغم محاولات السلطة للتخفيف من وطأتها، فإنها لم تتمالك نفسها أحيانًا عن بعض الاعتقالات التي ولدت غضبًا شعبيًا واسعًا خاصة اعتقال نقيب المهندسين المناضل ليث شبيلات. وينظر إلى الاتفاقات الأردنية الإسرائيلية في الأوساط الشعبية على أنها تمت في إطار علاقات رسمية ثنائية بعضها له طابع سري. وما كان يُهمس به بالأمس حول التطبيع والشرق أوسطية صار أمراً معلنًا تعقد حوله المؤتمرات والندوات واللجان المتخصصة، وأصبح واضحا أن خطورة المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية، لا تكمن في المحتوى الثنائي للعلاقات

بين الجانبين، بقدر ما تتضح هذه الأهمية في إطار العلاقات الإقليمية في المنطقة العربية، حيث تصبح إسرائيل طرفًا مشاركًا وأساسيًا في صياغة أنماط تعيش في الأردن، وأن الملك حسين من النوع الذي يبحث دائما عن دور له في المنطقة، وفي مقابل ذلك يمكن أن يتنازل عن أي أمر يسهل له ذلك وبدا هذا الأمر واضحًا من خلال محاولته التدخل في مستقبل العراق بالتحديد.

ثالثا: قمة عمان الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية والشرق أوسطية:

استكمالاً لمسيرة القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا المنعقدة بالدار البيضاء عام ١٩٩٤، والتي سبق الحديث عنها في الفصل التاسع من الكتاب، عقدت القمة الاقتصادية الثانية في عمان في أواخر تشرين أول/ أكتوبر ١٩٩٥ متجاوزة بذلك صيغة مدريد ١٩٩١، حيث أصبحت آلية القمم الاقتصادية هذه التي تقاطعها سورية ولبنان، والتي تضم جميع المسؤولين والمهتمين، إضافة إلى رجال الأعمال في المنطقة وخارجها، أصبحت هذه الآلية الوسيلة الأساسية لتحقيق الأهداف الاقتصادية من عملية التسوية السياسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، بدلاً من صيغة المفاوضات متعددة الأطراف في إطار لجنة التنمية الاقتصادية المنبثقة عن محادثات مدريد، والتي كانت تقودها أوربا، وبينما تعتمد الآلية الجديدة على القيادة الأمريكية بالأساس، حيث تأتي القمة الاقتصادية بناء على دعوة مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي.

وبينما كانت تتردد في بعض الأوساط العربية، أنه ينبغي انتظار ما تسفر عنه المحادثات السياسية وخاصة على المسار السوري ـ الإسرائيلي وكذلك مفاوضات الحكم الذاتي، قبل المضي بالعلاقات الاقتصادية والتطبيع الذي تريده إسرائيل، فإن صيغة القمة الاقتصادية (الدار البيضاء ثم عمان ولاحقًا القاهرة) تتجاوز المسار السياسي لتضع مسألة تفعيل الأدوات الاقتصادية وتطوير التعاون الإقليمي في المقام الأول.

إن انعقاد القمـة الاقتصادية (دون سورية ولبنان) يفقدها الكثيـر من الفعالية، ولكنهـا في الوقت نفسه تعـتبـر مؤشراً مـؤسفًـا لسقوط الجـدار قبل الأخـير في المقاطعة العربية لإسرائيل، مع ما يترتب على ذلك من آثار وتداعيات.

لقـد رافق انعـقاد قـمـة الدار البـيضـاء (١٩٩٤) إعـلان المبـادئ الفلسطيني الإسرائيلي، وقرارات المغرب وتونس بإنشـاء مكاتب اتصال مع إسرائيل فضلاً عن إعلان دول مجلس التعاون الخليجي عن رفـع المقاطعة العربية من الدرجتين الثـانية والثـالثة. بـيـنـما تزامنت قـمـة عمـان (١٩٩٥) مع قرارات الكونغـرس الأمريكي بنقل السـفارة الأمريكية في إسـرائيل إلى القدس، واستمـرار التعنت الإسـرائيلي تجـاه الحقـوق المشـروعـة لسـورية ولبنان وقـضـيـة السـلاح النووي الإسرائيلـي والإمعان في الإرهاب الإسـرائيلي المتمـثل باغتـيال المناضل فـتحي الشقاقي من قبل جهاز الموساد الإسرائيلي.

وتقوم القمـم الاقتصادية على افتراض مؤداه أنه ليس بمقدور السلام أن يدوم من دون منافع ملـموسـة تجنيـهـا شـعـوب المنطقـة. ،هذه المنافـع تأتي عن طريق التجارة والاستـثمار.وبينما جاء الجانب الأمريكـي ـ الإسرائيلي بتصور واضح، وهو يعرف ما يريد، فإن العرب جاءوا كالعادة متفرقين، ولايعرفون إلى أين هم سائرون.

وقد ركز الأردن على ضـرورة التعاون الإقليمي بين دول المنطقةخـصوصًا في مشروعـات البيئة والميـاه والبنية التحـتية، باعتـبارها أفضل مجـالات التعاون الإقليـمي، بينمـا ركـزت مـصـر على أن السـلام هو قـيـام الدولة الـفلسطينيـة والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة. ووجـود ضمانات لإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل.

أمـا الغرب فـقـد طالب الدول العـربيـة بعدم الإبطـاء في تطبيـع العلاقـات الاقتـصاديـة مع إسرائيل، وبالتـالي فإن عـملية التـطبيع ينبـغي ألا ترتبط بمسيـرة السلام، وكذلك فـإن موقف سلطنة عمان الذي قال مندوبهـا (إن ضغوط بعض

الدول العربية لإبطاء عملية التطبيع مع إسرائيل مبالغ فيها ولا لزوم لها في الوقت الذي تتأكد رغبة إسرائيل في سلام مع العرب)ولا ندري كيف توصل مندوب عُمان إلى استنتاجه هذا؟..

وبالطبع فقد أصرت الولايات المتحدة في القمة الاقتصادية بعمان على إنهاء المقاطعة لإسرائيل تمامًا وقد وصف كريستوفر وزير خارجية أمريكا المقاطعة «بأنها من أكبر الحواجز السياسية الضارة ضد تحقيق انفتاح اقتصادي أكبر في المنطقة».

وركزت إسرائيل على ضروة إزالة الحواجز التجارية والعمل على استكمال مسيرة الإصلاح الاقتصادي لدول المنطقة بما يساعد على فتح الأسواق وسهولة تحرك رؤوس الأموال والبضائع دون قيود أو حدود.

وللأسف فقد أعلن بعض رجال الأعمال العرب (ولا ندري إذا كان من الممكن دعوتهم كذلك) إنهم جاءوا من أجل (البزنس) ليس أكثر ولا أقل، وهو ما أكده أحدهم قائلاً علينا أن نترك السياسة وراء ظهورنا ونعمل على تعظيم الربح).

وأي ربح يمكن أن يأتي من وراء العلاقات التطبيعية مع إسرائيل؟ أي ربح مغمس بدماء الأطفال والنساء والشيوخ في جنوب لبنان وفي أرض فلسطين وهل يستطيع (رجل أعمال) أن يقبل على نفسه وعلى بلده ذلك؟

ولكن يبدو أن لرجال الأعمال الدور الهام في مشروع السلام الأمريكي الإسرائيلي، فالمشروع يُركز دومًا على دور رجال الأعمال فى صنع واستمرار عملية (السلام) ولكن يبدو أن المقصود نوعية معينة من رجال الأعمال فئة من السماسرة والوسطاء ورجال البزنس وفنادق الخمس نجوم الذين ارتهنوا للعمل في إطار العلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية، والذين لا يهمهم سوى تحقيق الأرباح وتكديس الأموال على حساب بقية أمتهم ومستقبل شعبهم، هؤلاء الذين باعوا مستقبلهم من أجل حاضر ملطخ بالدماء وبشقاء الشعوب.

لقد انتهت قمة عمان الاقتصادية إلـى إقامة خمس مؤسسات جديدة للتعاون الاقتصادي كما أوضح البيان الختامي للقمة، هذه المؤسسات هي:

١ ـ بنك التعاون الاقتـصادي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقـيا ومقره القاهرة.

٢ ـ إنشاء مجلس السياحة الإقليمي للشرق الأوسط والبحر المتوسط.

٣ ـ إنشـاء المجلس الإقليـمي للأعـمال لتـدعـيم التـعاون والتـجـارة بين القطاع الخاص فى دول المنطقة (يلاحظ التركيز على القطاع الخاص)

٤ ـ الافتتـاح الرسمي للأمانة العامة التنفـيذية للقمة الاقتصـادية ومقرها الرباط، لتعزيز أواصر الشركة بين القطاعين العام والخاص.

٥ ـ إقـامة الأمـانة العـامة للجنة المـتابعـة لمجمـوعـة العمل الإقـليمـية لـلتنمية الاقتـصادية، كـمؤسسـة إقليمـية دائمة، يـكون مقرها الرباط، علـى أن تتولى مسـؤوليات لجنة المتابعـة لمجموعة العـمل الإقليمة للتنـمية الاقتـصادية وهي البنية الأسـاسية والسـاحة الإقليمـية للتنمـية والتجـارة والتمويل ومجالات أخرى ضمن خطة كوبنهاغن للعمل.

وقد أثارالإعلان عن إقـامة بنك التنمية الإقليـمي، الكثير من الانتقـادات خاصة من الجـانب الأوربي وكـذلك من بعض دول الخليج التـي لـم تكن ترى أن هناك ضرورة إلى إقامة مؤسسات تمويلية جديدة في المنطقة.

وفي مـجال حـسابات الخـسائر والأرباح، وبعـيداً عن الآثار السـياسـية الضـارة بالوطن العربي، فإننـا نجد أن العلاقات الاقتصـادية التطبيعيـة بين الدول العربية وإسرائيل، هي لصالح إسرائيل وهي ضد العرب وخسارة لهم على طول الخط.

إن هدف سرائيل من إقامة علاقات اقتصادية تطبيعية مع العرب، وإلغاء المقاطعة يقوم على مبدأين رئيسيين:

الأول: أن تكون الموارد الاقتـصـادية من الكثـرة والتنوع بحـيث يمكنهـا من

استقبال أعداد أكبر من السكان وتوفير مستوى معيشي مرتفع لهم وتأمين الحاجات الضرورية للدولة الإسرائيلية.

والثاني: أن تكون الموارد الحيوية لدولة إسرائيل كالماء والنفط وغيرها من الثروات الطبيعية تحت سيطرتها، أي الواقعة ضمن أراضيها أو نفوذها.

وهذا ما يؤكد رأينا الذي أوردناه في الكتاب، بأن الهدف الإسرائيلي يتجاوز مجرد إنهاء الحرب، والاعتراف بها في المنطقة، ليشمل بالتحديد تطبيع العلاقات الاقتصادية في ظل حرية كاملة للتعاون المتبادل وانتقال السلع والخدمات مما يتيح للصناعة الإسرائيلية العمل في ظل اقتصادات النطاق والمزيد من التخصص واستغلال لكامل طاقتها الإنتاجية والتخفيف من حدة ارتفاع التكاليف مما يتيح لها هيمنة اقتصادية على المنطقة تساعد في تحقيق مشروعها الكامل الذي تسعى إليه ألا وهو المشروع الصهيوني المتمثل في هيمنة اقتصادية سياسية ـ عسكرية تهدف إلى إلغاء المشروع العربي والهوية العربية وإحلال المشروع الشرق أوسطي الإسرائيلي ـ الصهيوني محل ومحلها، وتأمين واسع لمنتجاتها ولحركتها التجارية.

وفي هذا الصدد يقول الدكتور جلال أمين في معرض تعليقه على نتائج قمة عمان الاقتصادية[(١)]

«إن الغرض من المؤتمر ليس مجرد تعاون اقتصادي مع إسرائيل وإنما ترتيب المنطقة اقتصاديًا لصالح إسرائيل والولايات المتحدة، ويتم ذلك بالنسبة إلى إسرائيل من خلال مدها بسوق واسعة لمنتجاتها وحل مشكلة ندرة المياه فيها.، وأن توفر لها مصادر المواد الأولية الرخيصة

---

(١) الحلقة النقاشية في الندوة المنعقدة حول قمة عمان الاقتصادية التي عقدت في القاهرة بتاريخ ٨/ ١١/ ١٩٩٥ في المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل بدعوة من مركز دراسات الوحدة العربية منشورة في المستقبل العربي عدد ٢٠٤ (٢/ ٩٦)ص٣٩.

وخصوصًا النفط والغاز الطبيعي وأيضًا مصادر جديدة لعمالة رخيصة، وتوفير رؤوس أموال عن طريق البنك بنفقة رخيصة نسبيًا، وبأسعار فائدة مخفضة ... الخ، وكل هذا يسمح لإسرائيل بمعدل تدفق لرؤوس أموال أجنبية أكثر عندما يتم فتح المنطقة أمامها. كما يسمح لها باستيعاب موجات أخرى من المهاجرين. أما عمن مصالح الولايات المتحدة .. فهي لا تختلف عن الأهداف التقليدية لأي استعمار..».

ومع جميع ما طرح من أفكار مناهضة ومعارضة للسوق الشرق أوسطية، ولفكرة إقامة علاقات تطبيعية بين العرب والكيان الصهيوني، فلا شك أن خطوات عملية قد تم إنجازها على طريق إقامة الشرق الأوسط الجديد وتشكيل مؤسساته إلا أننا نشك في مستقبل هذا الشرق الأوسط شكنا في إمكانية إقامة سلام على الطريقة الأمريكية والإسرائيلية، لأن ذلك ضد مسيرة الشعوب، وضد التاريخ والجغرافيا وهو إن قام هنا وهناك، فإنه لا مستقبل له، لأنه سلام غير عادل ولا متكافئ ولا يراعي المصالح القومية العربية.

وباختصار يمكن القول أن العلاقات الاقتصادية العربية ـ الإسرائيلية التي يراد صياغتها، وفرضها تحت اسم الشرق الأوسط الجديد إنما هي محاولة أمريكية إسرائيلية لإعادة إنتاج مقومات الأمن الإسرائيلي طبقًا لظروف عصر جديد ومعادلات دولية جديدة، وعلى أساس استخدام الحوافز الاقتصادية بديلاً عن القوة العسكرية، مع المحافظة على قوة إسرائيل وتفوقها العسكري التكنولوجي (والآن الاقتصادي) تحت لافتة سلام مُدان لأنه لا يخدم سوى مصالح إسرائيل والولايات المتحدة، وبالتالي فإن الهدف هو تحقيق استكمال ما عجزت عنه إسرائيل والولايات المتحدة، وبالتالي فإن الهدف هو تحقيق استكمال ما عجزت عنه إسرائيل بالحرب بالوسائل السلمية.

المناداة بسوق شرق أوسطية، أو نظام شرق أوسطي يعني بالتأكيد إنهاء الوجود (ولو الشكلى) للسوق العربية المشتركة وللنظام العربي وستفتح لإسرائيل أبواب سيطرة على الاقتصادات العربية والانتفاع بالمكاسب المتولدة عن أي إجراءات

لتحرير التجارة وعوامل الإنتاج، وسوف تكون إسرائيل المستفيد الأول من أي ترتيبات بحكم تفوقها الصناعي والإنتاجى، ووبما لديها من دعم أمريكي، وقوة تفاوضية أعظم في مواجهة التمزق العربى وضعف الموقف التفاوضي العربي المشتت.

خامسا: مؤتمر برشلونة والعلاقة مع الغرب:

دعت أوربا (الاتحاد الأوربي) إلى مؤتمر أوربي ـ متوسطي في مدينة برشلونة، وعقد المؤتمر في ٢٧/ ١١/ ١٩٩٥ وهذا التاريخ يحمل أكثر من معنى ولا أعتقد أن من حدده لم يكن عارفًا ما يحمله هذا التاريخ من رموز، ففي مثل ذلك اليوم، قبل تسعمائة سنة، دعى البابا إلى اجتماع حضر نبلاء وفرسان أوربا في مدينة كليرمون في جنوب فرنسا، وتحدث بكلمات حماسية وعاطفية، داعيًا إلى التوجه نحو الشرق إلى بيت المقدس، وبدأت بذلك حملات الفرنجةكما سماها العرب، والحملات الصليبية كما دعتها أوربا، لتغزو الشرق العربي ولتبدأ معاناة العرب والمسلمين في هذه المنطقة من جراء علاقات غير متوازنة، سعت فيها أوربا إلى استغلال الموقع الجغرافي المتميز للبلدان العربية وكذلك لتبدأ عمليات استعمار واستيطان ونهب ثروات وإذلال البشر وارتكاب أبشع الجرائم لمدة تقارب من المائتي عام إلى أن استطاع العرب والمسلمون أن يوحدوا صفوفهم ويهزموا أوربا ويخرجوها من المنطقة، حتى تهيأ لها أن تعود بعد الحرب العالمية الأولي، حينها دخل الجنرال الفرنسي إلى دمشق وتوجه إلى قبر صلاح الدين الأيوبي، ووضع قدمه على القبر قائلاً: هاقد عدنا ياصلاح الدين..

إذن دعت أوربا إلى مؤتمر برشلونة، تحت عنوان «المشاركة على إقامة شراكة شاملة أوربية ـ متوسطية» تقوم على جوانب ثلاثة:

١ ـ تعزيز الحوار السياسي وإرسائه على دعائم منتظمة.

٢ ـ تطوير التعاون الاقتصادي والمالي.

٣ ـ التركيز على الأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية.

ويأتي هذا المؤتمر في خضم الدعوة إلى إقامة «شرق أوسط جديد» تلك الدعوة التي تتبناها كل من الولايات المتحدة وإسرائيل.

وبين "الشرق الاوسط الجديد" و "الشراكة الاوروبية المتوسطة" تضيع القضية العربية، ويضيع العرب، ويفقدون هويتهم.

ورغم أن البيان المشترك لمؤتمر برشلونة يقول إن المبادرة الاوربية المتوسطية لا تحل محل أي مبادرة فيها.. في محاولة لطمأنة الولايات المتحدة بأن أوربا لا تهدف إلى الحلول محلها في المنطقة العربية، نقول رغم ذلك فإننا نلمح بين السطور من خلال الطروحات وردود الفعل أن ما يدعي بالمتوسطية ، إنما تجيء كرد أوربي على الشرق أوسطية (الأمريكية – الإسرائيلية). وكلاهما يأتيان كمشروعات من خارج منطقتنا العربية لتحاولا (كل على حدة) الهيمنة على المنطقة العربية، وزرع إسرائيل في نسيج المنطقة لحسابها. لذا فإن المحصلة النهائية للمشروعين، أن لا تناقض بينهما بالنسبة لنا، نحن العرب، من حيث النتائج.

إضافة الي ذلك، فالأوربيون قادمون إلى برشلونة بمشروع متكامل، في حين ان من حضر من العرب ليس لديه، أية تصورات عما يريد، وفي حين يأتي الأوربيون موحدين، يأتي العرب من الدول المحيطة بالبحر متشرذمين منفصلين لا يحملون بين ايديهم أي مشروع، في مقابل المشروع الأوربي.

إن عقد مؤتمر برشلونة في مثل الظروف التي عقد بها، ومن خلال الطرح الأوربي، بدأ يثير العديد من التساؤلات ، لكنه في جميع الحالات يعكس حالة أوربا، وموقفها من العرب والمسلمين في محاولة منها لاستيعاب المنطقة وتحويلها لمصلحتها ولخدمة أغراض الصهيونية التي ترعاها.

كما أن هذا المؤتمر بطروحاته عكس حالة الخوف الأوربي من الإسلام أذ يثار الأن (ومنذ عقدين) في أوربا من جديد الصراع بين أوربا والعرب الذي ألبسته الرأسمالية الأوربية ثوب الصراع بين حضارتين، والذي يعود إلى أيام حروب الفرنجة (او الحروب الصليبية كما يدعوها الأوربيون).

وفي تقرير أصدره المعهد الملكي للشؤون الدولية بلندن سنة ١٩٩٣ تحت عنوان "أوربا والعرب" يمكننا ان نقرأ الفقرة التالية:

(كان الإسلام دائما موضوعا مثيرا للقلق، لكنه في هذه الأيام ظاهرة لم تعد تفصل بينه وبيننا مسافات بعيدة.. إنه يشكل الآن جزءا من الواقع الثقافي المرتبط بأكثر الأحياء فقراً في بعض مدن أوربا الغربية[١] لقد تمكن العدو القديم في التسلل عبر الباب الخلفي، وأصبح هذا الواقع الثقافي مطالبا بأن يواجه أشياء خيالية لا تستند إلى المنطق لكنها تبلورت خلال القرون، اشياء مثل الجهاد ضد الكفرة، والاستسلام للمصير، والإيمان المتسم بالتطرف)

هكذا تفهم أوربا الإسلام:

- جهاد ضد الكفرة.
- استسلام للمصير.
- إيمان متسم بالتطرف.

ولذا تعتبره العدو القديم الذي غزاها سابقا حاملا معه لواء الإسلام، ثم يغزوها اليوم بمئات ألوف المهاجرين الفقراء.

الاسلام بكل ما فيه من تسامح ومبادئ عدل والذي يعلم مكارم الأخلاق والصدق وحسن المعاملة، والإسلام الذي يقول لا إكراه في الدين، هو العدو القديم الجديد لاوربا. أما اليهودية المملوءة حقدا وكراهية للبشر، والتوراة

(١) في إشارة الي المهاجرين العرب والمسلمين في أوربا.

المملوء بالقصص الخرافية والخزعبلات التي أضافها الحاخاميون والكهنة على مر العصور، فهم الأصدقاء والأحباء، الذين تطرد أوربا أبناء فلسطين من أجلهم كي تبني لهم دولتهم التي تتسابق أوربا وأمريكا لإرضائها اليوم والتي تخصص لها مراكز البحث والدراسات والجامعات والحكومات في أوربا وأمريكا جل وقتها لتضع لها المشاريع والاستراتيجات التي تمكنها من البقاء والهيمنة.

ورغم حالة العداء ضد العرب والمسلمين التي بدأت تظهر من جديد في أوربا، فإن هذا العداء نجده حادا في وسائل الإعلام ومجال الثقافة وأحيانا في الصراعات السياسية او العسكرية - إلا أن اوربا تظل حريصة على استمرار

ثودور ياسر طلبت إسرائيل تعدوهدية للحركة الصهيونية في ذكري اع

وإذ يمكن ملاحظة زيادة الحملة على العرب والمسلمين في الغرب بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، واختفاء العدو الشيوعي، فإن الحاجة بدأت تظهر إلى افتعال عدو جديد، وقد وجدته في الإسلام، وبدأت تظهر في الكتابات الغربية نظريات وأفكار عديدة لفلسفة "عدائية الإسلام للغرب" لذا نجد أن "صامويل هانتنجتون"يطرح في عام ١٩٩٣ مقالا حول "الصراع بين الحضارات" أثار ضجة كبيرة في الأوساط السياسية والثقافية، وفي هذا المقال طرح رؤيته لمستقبل الصراع المقبل في العالم وهو صراع بين الحضارات لذا فهو يطالب أوربا بصحوة سياسية وعسكرية لمواجهة الخطر الإسلامي (أي العربي) والكونغوشى (أي الصيني)

إن هذه التوجهات الجديدة في الثقافة الغربية، وغيرها تدل على أن المهيمنين على الاقتصاد العالمي (الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة) يبحثون دائما عن عدو جديد ليقنعوا به الرأي العام ويستمروا في نهجهم وسياساتهم وفي إنتاج السلاح واستمرار الترسانة العسكرية وتصنيع الأسلحة والمتاجرة بها وهكذا نجد كاتبا استراتيجيا (للغرب) آخر وهو فرانسيس فوكاياما صاحب كتاب (نهاية التاريخ) يتساءل في مقال له بعد ثلاثة أشهر من انتهاء حرب الخليج:

"تري ماذا كان يمكن أن يحدث في أزمة الخليج، لو أن العراق كان يملك الأسلحة النووية، ويستطيع تركيبها على صواريخه من نوع سكود؟".

ويجيبه بعد ذلك هانتنجتون في مقال آخر بالقول:

"لابد من منع أي توسع في القدرة العسكرية للدول الكونغوشية والإسلامية وايقاف اي اتجاه لتخفيض القدرات العسكرية للغرب، والحفاظ على التفوق العسكري للغرب بشكل واضح.. لابد من أن يحافظ الغرب على قواه الاقتصادية والعسكرية في مستوي يسمح له بالدفاع عن مصالحه في مواجهة الحضارات اللاغربية"

فبدلا من البحث عن حلول لمشكلات العالم عن طريق الحوار، والتعاون وإصلاح النظام العالمي المسمي بالجديد، وبدلا من البحث عن وسائل لإيجاد القواسم المشتركة للعيش المشترك نجد أن الغرب يدق طبول حرب حضارية، يعد لها لتصادم عالمي جديد(١).

والغرب الذي يسكت عن ترسانة إسرائيل النووية يمنع أي دولة غربية أو اسلامية من الحصول على السلاح المتقدم الذي تستطيع به الدفاع عن نفسها (مبيعات الأسلحة إلى الخليج لا ينطبق عليها هذا الاستنتاج لأسباب عديدة، فهي مخصصة أولا لسحب الفوائض النفطية لدي هذه الدول وتشغيل مصانع الغرب وحل مشكلاتها الاقتصادية ولا يمكن استخدامها إلا بإشراف وتوجيه الغرب، كما إنها موجهة أساسا أدوات قمع داخلي، أو خارجي ضد بلدان الجوار باستثناء إسرائيل)

---

(١) الاقتباسات لاقوال هانتنجون وفوكاياما مأخوذة من مقال للدكتور شريف حتاتة منشور في جريدة الأهالي الصادرة بتاريخ ٥ يوليو ١٩٩٥ بعنوان حرب صليبية جديدة.

نعود إلى مؤتمر برشلونة، وقد أوضحنا الجو العدائي للعرب والمسلمين الذي عقد المؤتمر خلاله، في محاولة من الاتحاد الأوربي لمواجهة "العدو القديم" باحتوائه عن طريق "المشاركة".

والسؤال الذي يطرح في هذا المجال، أي في مجال الطرح الأوربي للمشاركة، هو ما هي المصالح الاستراتيجية العربية في أوربا؟ وهل العرب قادرون على التعامل الإيجابي مع المشروع الأوربي؟ ولكن قبل ذلك لابد من التذكير بالملاحظتين التاليتين:

أولا: إن أوربا، شأنها شأن الولايات المتحدة، لها مصالح اقتصادية واستراتيجية في المنطقة العربية، وإنها وقفت دائما ضد أي وحدة أو اتحاد أو تعاون عربي وهاهي اليوم تطرح مشروعها المتوسطي ليضم جانبا من الدول العربية المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط، مما يعزز الانقسام والتجزئة في البلاد العربية.

وثانيا: إنها تدعو إسرائيل كواحدة من الدول المحيطة بالبحر المتوسط ولتكون في المتوسطية واحدة من الدول المشاركة، هذا بصرف النظر عن طبيعتها العدوانية، وعن ممارساتها الحالية، وعن احتلالها للأراضي العربية، وبذلك تساهم المتوسطية في (تطبيع) العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل قبل أن يقوم السلام العادل الذي أقرته الشرعية الدولية.

إن المشروع الاوربي يأتي من الناحية السياسية والاقتصادية في ظل أوضاع أوربية تتسم بالتعقيد، كما إن التطورات السياسية والاقتصادية التي تعيها اوربا الوسطي والشرقية بالإضافة الي دول المتوسط الغربية لابد أن تؤدي إلى إعادة خلط الأوراق وتوزيع الإدوار بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، وولادة عدد من البلدان الجديدة المستقلة.

وتحاول أوربا الغربية جاهدة الاستفادة من المعطيات الجديدة للإبقاء على وجودها في المنطقة العربية ولترسيخ هذا الوجود من خلال حصولها على

نصيب في الأسواق الجديدة لتأكيد هيمنتها على الأسواق القديمة، في حين تحاول الولايات المتحدة استغلال الظروف الجديدة لصالحها من أجل إحكام سيطرتها على المنطقة خاصة بعد حرب الخليج.

وتتأثر أوربا، لقربها من الدول العربية، بالحركات الإسلامية، خاصة مع وجود جاليات إسلامية وعربية كبيرة، كما إنها تتأثر بالتوترات السياسية والاقتصادية القريبة منها في الشرق وفي الجنوب. وهذا ما جعل وزراء الدفاع الأوربيون يتداعون لبحث المستجدات السياسية وتبعاتها على المنظمة في اجتماع عقد في اشبيلية أواخر أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ إثر أحداث الجزائر.

ان نجاح المشروع الأوربي يتعلق بأمرين:

الأول: الاستقرار السياسي في المتوسط، وهذا امر يتعلق بنجاح محادثات السلام بين العرب وإسرائيل، وهو أمر مرهون بسياسة الولايات المتحدة في المنطقة .

والثاني: ضرورة خلق تكامل اقتصادي بين دول البحر المتوسط وهذا الأمر يتوقف تحقيقه بنجاح على تمكين الدول الواقعة جنوب وشرق المتوسط من تحقيق تطور اقتصادي يرفعها إلى المستوي الاقتصادي مع أوربا (وهذا أمر أيضا غير متوقع).

ان أوربا تريد في مشروعها تحويل المتوسط إلى منطقة للتبادل الحر على أساس المشاركة، فأي تبادل حر وأي مشاركة بين دول متفاوتة اقتصاديا؟ حيث ترتدي الفوارق الاجتماعية شكلا مأساويا يدفع بملايين البشر الذين يعيشون جنوب وشرق المتوسط إلى حافة الفقر.

واذ نجد أن متوسط الدخل السنوي في مصر أقل من ١٠٠٠ دولار، فإنه يزيد فى فرنسا على ٢٠ ألف دولار.

إضافة إلى هذا فإن البني الانتاجية التي ترتكز عليها قواعد النمو في دول حوض البحر الأبيض المتوسط تتفاوت بين دول شمال المتوسط وجنوبه وشرقه

كما إنها تتفاوت بين الدول في الشمال أو الجنوب والشرق ، وقد سجلت جميع الدول والمناطق المتوسطية تدنيا في المحاصيل الزراعية وارتفاعا ملحوظا في قطاع الخدمات، على أن هذا الاتجاه لم يتمكن من إلغاء التباين بين بلد وآخر، فأنظمة المتوسط الجنوبية والشرقية لا زالت تعتمد على قطاع زراعي قوي يشكل حوالي ١٥٪ من إجمالي الناتج الداخلي، وتعتبر سورية ومصر وتركيا والمغرب أكثر البلدان مساهمة في المجهود الزراعي لسكان الحوض، كما تتمتع دول الجنوب والشرق المتوسطي عموما بوجود قطاع صناعي، على أن الطاقة وصناعة تحويل الموارد الطبيعية (المناجم أو الفوسفات) تحتل مكانا مهما لا سيما في الجزائر.

وفي المقابل لا يشكل قطاع الزراعة في الدول المتوسطية التابعة للمجموعة الأوربية سوي ٥ ٪ من إجمالي الناتج القومي.

ويعاني التطور الزراعي داخل الدول الشمالية المتوسطية من فوارق ضخمة في القطاعات الزراعية، حيث تشهد بعض المناطق نموا يوازي أحيانا أضعاف النمو الذي يصيب مناطق أخري.

ويبدو أن معدلات النمو المسجلة منذ عشرين عاما، تظهر تقدما ملموسا وتوازنا في أنظمة الإنتاج المتوسطية التي اعتمدت على مركبات مختلفة لا سيما القطاع الصناعي وقطاع الخدمات كما ضمن النمو الزائد في حقل الطاقة ارتفاعا واضحا في مداخيل الدول المعنية، بالمقابل أدي ارتفاع مستوي الدخل القومي أحيانا إلى توظيفات اتضح عدم فائدتها عند اصطدامها بالمنافسة الدولية.

وفي حين تطلق أوربا في مشروعها حرية المبادلات التجارية في الحقل الصناعي، فإنها تستمر بوضع القيود على تبادل المنتجات الزراعية التي تنافس البضائع الأوربية من حيث النوعية والأسعار.

فأي مشاركة هذه ؟ كيف يمكن أن توجد مشاركة بين دول غير متكافئة، إذا لم تكن هذه المشاركة لمصلحة الدول القوية؟

إلى هنا نستطيع أن نخلص الي النتائج التالية:

١- إن المشروع الأوربي يلتقي مع المشروع الأمريكي والإسرائيلي (الشرق اوسطى في هدفين: (دون أن نستبعد أصلاً وجود تنسيق فيما بينهما).

أ- عدم السماح بقيام نظام عربي مستقل.

ب - دمج إسرائيل في المنطقة العربية.

٢- وهو يختلف عن الشرق أوسطي في أنه يرفع الوصاية الأمريكية على المنطقة او يخفف منها لمصلحة الهيمنة الاوربية.

٣- ويجئ مشروع أوربا المتوسطي لتعزيز موقع اوربا التنافسي في مواجهة النفوذ الأمريكي وكذلك الياباني ولكن يظل ذلك ضمن مجال المنافسة داخل دول المركز الرأسمالي.

٤- إن أوربا تتخوف من المد الإسلامي، وتريد احتوائه سواء في البلدان العربية او في أوساط المهاجرين العرب لديها، كما تريد الحد من الهجرة إلى الشمال أي إلى أوربا.

٥- وفي الوقت الذي تريد أوربا أن تتوصل إلى إيجاد منطقة تبادل حر في السلع الصناعية (ضامنة بذلك تفوقها في هذا المجال) فإنها تبقي القيود على المنتوجات الزراعية، وهي تسعى بذلك إلى حل مشكلاتها الاقتصادية المتمثلة في الكساد والبطالة.

٦- من الواضح الآن، أن مؤتمر برشلونة، جاء تجسيدا لتجديد الصراع (إذا جاز التعبير) بين مدرستي العلاقات الدولية المعاصرة.

أ- مدرسة العولمة: أي إقامة نظام عالمي جديد تقف على رأسه الولايات المتحدة.

ب- أو مدرسة التعددية القطبية (القومية أو الإقليمية) التي تدعو إلى كيان دولي تغلب عليه المنافسة بين القوي الدولية. وتحتل فيه أوربا واليابان طليعة دعاتها.

وكمـا يقول الاقتـصادي الفرنسي مـيشيل الـبير، إن الرأسـمالية تصـبح ضد الرأسمالية مع هاتين المدرستين.

إلا أنني أدعـو إلى عـدم المبالـغة في هذا الـصراع (إذا أمكن دعـوته كـذلك) ويجب ألا نعول نحـن العرب كثيرا على إمكانيـة الاستفـادة من الخلاف الذي يمكن ان يظهر ويتفاقم بين أوربا والولايات المتحدة، فـهو خلاف في وجـهات نظر وفي المصالح يسري داخل الخيمة، وبين المـراكز الرأسمالية التي تختلف في النهاية في نظرتهـا إلينا، وكل ما تريده واحد في النهـاية، وألا نكون "كالمستجـير من الرمضاء بالنار".

ويبـقي المهم والاهم هو معـرفة مـاذا نريد نحن؟ وهل الذي نريده مـتفـقين عليه؟ وقبـل أن ننخرط في شراكة مع الآخـرين، هل أقمنا هذه (الشراكة) فـيما بيننا؟

فإذا عرفنا ماذا نـريد، وأقمنا (الشراكة) فيمـا بيننا، يمكننا أن نتوجه إلى اوربا، يدا بيـد وباستـراتيجـية واضـحة، عندها سنـكون اقوياء وعندها يجب أن تفـتح ملفات العلاقة بين العرب وأوربا كافة. ومنـذ حروب الفرنجة (الصليبية). وهنا علينا أن نطالب (وبكل ثقة) أوربا بالاعـتذار والتعويض عـما سببتـه للعرب من ويلات ونكبـات وآلام على مـرّ الأيام (سابقـا، ولاحـقا) أدت إلـى ما آلت إليـه الأوضـاع العـربيـة من تـخلف وتجـزئة بما في ذلك زرع إسـرائيل فـي فلسطين وتهجيـر أهلها. وأخيراً مـا سينجم عن "الشرق أوسطية، والمتـوسطية" من فظائع وويلات .

عند ذلك فقط، يمكن ان تقوم شراكة على اسس مـتكافئة، وعادلة ، ولمصلحة جميع الاطراف.

خامسا: قمة شرم الشيخ:

استـغلت الولايات المتحـدة وإسـرائيـل، تعـدد وتوافـر العـمليـات الاسـتشـهـادية البطوليـة التي قـام بهـا أفراد من المقـاومـة الفلسطينيـة الإسـلامـية فـي القدس وعـسـقـلان وتل أبيب، التي هزت المجتـمع

الصهيوني في مطلع هذا العام، والتي شكلت منعطفا سياسيا استراتيجيا هدد مسار التسوية الاستسلامية بالانهيار. نقول استغلت الولايات المتحدة (وإسرائيل) هذه العمليات، فدعت إلى قمة لمكافحة الإرهاب (ولا يمكن دعوتها إلا كذلك رغم محاولة مصر دعوتها قمة صناع السلام).

ومنذ التحضير للقمة بدا خلاف واضح بين وجهات النظر، فالجانب العربي المشارك (وخاصة مصر) كان يري أن السلام هو القضية المحورية وبتحقيقه يتوقف العنف (والإرهاب) ومن ثم يتعين تركيز الجهد في بحث السبل التي تؤدى إلى استئناف عملية المفاوضات على المسارات المختلفة وإسراع خطواتها دون انتظار لأية اعتبارات، أما الجانب الإسرائيلي فقد طالب بأن يركز المؤتمر على قضية الإرهاب بالدرجة الاساسية، وأيده في ذلك الجانب الأمريكي، وكلاهما يري أن وقف ما أسمياه بالأعمال (الإرهابية) (أي أعمال المقاومة العربية) هو الذي يجب أن يحظي بالأولوية ، ويعد تحققه يمكن استئناف مسيرة (السلام).

وقد رأت سورية أن الأمر يحتاج للعودة إلى صيغة مدريد ١٩٩١، فإن جميع الأحداث التالية له تؤكد الانحراف عن مساره، كما أن سورية تطالب دوما بضرورة التفريق بين أعمال الإرهاب وأعمال المقاومة الوطنية وهي حق مشروع لجميع الشعوب المنكوبة بالاحتلال، ولكن الولايات المتحدة وإسرائيل كانتا تقفان دوما ضد عقد اجتماع أو مؤتمر لبحث هذا الموضوع، وكانت تصنفان دوما أعمال المقاومة على أنها أعمال إرهاب، ولذا فقد امتنعت سورية عن حضور قمة شرم الشيخ التي عقدت في ١٣ أذار/ مارس ١٩٩٦ تحت الرئاسة المشتركة لكل من الرئيسين المصري والأمريكي، حيث تمت مناقشة ثلاث قضايا (بدلا من التركيز على مسألة الإرهاب) تحت ضغط الموقف المصري خاصة وهي: إنقاذ عملية السلام، وتوفير الأمن في المنطقة، ومكافحة العنف والإرهاب.

إلا ان أمريكا وإسرائيل، تعودتا، في زمن الانهزام العربي أن تفعلا ما

تريدان، فلم ينتظر الإسرائيليون أن تعـقد القمة، لتعلن نتائجـها، بل إنهم سربوا قبل عقدها بيوم واحد، صيغة البيـان الختامي للقمة، الذي سيتضمن (استنادا إلى التليفزيون الإسرائيلي) (١) خمس نقاط هي:

- الإصرار على عـملية السـلام وتحقيق سـلام عادل ودائم والتنديد بجـميع اعمـال الإرهاب أيا كانت دوافـعها أو مـرتكبوها، وأن يتعـهد المؤتمر بالتـصدي بحزم لظاهرة الإرهاب ووقف عـملياته والتنسيق بين الحكومـات وأجهزة الأمن لهذا الـغرض، والسعي إلـى إبرام اتفاق دولي لاتخـاذ تدابير لمحـاكمة مـرتكبي الاعمـال الإرهابية، وكان هناك إصـرار من الجانب الإسرائيلي على أن يتـضمن البيـان الختامي التنديد بما أسـماه بالإرهاب الإسـلامي، (في حين رفض الجانب العربي هذا التصور الأخير الذي ربط الإرهاب لإسلام).

ورغم أن القمة خرجت بموقف متوازن بين الطروحات المعروضة أي التوفيق مـا بين عمـلية السـلام ومـقاومـة (الإرهاب) ، إلا أن أمـريكا وإسـرائيل أرادتا استخدام الـقمة لخدمة أغراضهـما، ولحشد دول العالم ضد مـا دعتاه بالإرهاب الإسلامي، فبـعد أقل من شهر شنت إسرائيل عدوانـها الغادر على جنوب لبنان وارتكبت المجازر الوحـشية فـيه، وبدأت تطالـب الحكومـات (وخاصة العـربية) بتنسيق الجهود لمواجهـة (الإرهاب)، مستخدمة إياها كمخـزن معلومات لتغذية مالديها من معلومات حول المقاومة ومنظماتهـا لملاحقتها في جميع أنحاء العالم تحت شعـار مقـاومة (الإرهاب)، إن الإشـارة في البيـان الختامـي إى آلية لتنفـيذ القرارات يعطي امريكا وإسـرائيل فرصة ذهبية لجـر المجتمع الدولي بكاملة كي يصـبح مسـؤولا اكـثر من أى وقت مـضي عـمّا تدعـوه إسـرائيل بالإرهاب في المنطقة، وتتمثل هذه الآلية باجتماع لمجـموعة عمل على مستوى الوزراء، لتقديم توصيات حول افضل الاساليب لتنفيذ قرارات القمة.

---

(١) قمة شـرم الشيخ وآفاق السلام والأمن بالشـرق الاوسط، تقرير عن القمة للدكـتور عبد العاطي مـحمد السياسة الدولية عدد أبريل ١٩٩٦ (ص ١٣٩ - ١٤١).

وقد جاءت القمة بالطبع قبل الانتخابات الإسرائيلية لتدعم موقف شمعون بيريز في تلك الانتخابات ولتعزيز العلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، كما إنها جاءت فرصة جديدة لتقديم المزيد من المساعدات للدولة العبرية. هذا إلى جانب دعم ياسر عرفات وتشجيعه للعمل ضد حركة حماس داخل مناطق الحكم الذاتي، وتوفير إدانه جماعية لعمليات حماس تعطي إسرائيل غطاء دوليا لمواجهتها.

وعلى إثر صدور قرارات قمة شرم الشيخ، قامت إسرائيل بحملة واسعة ضد المقاومة الفلسطينية، مستخدمة أيضا الشرطة الفلسطينية لهذا الغرض، وقامت كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية باعتقال مئات الفلسطينيين، كما أحكمت إسرائيل الحصار حول الأراضى العربية، وقامت بسلسلة من العمليات الانتقامية بما فيها هدم بيوت الفلسطينيين وأطلقت يد أجهزتها الأمنية لتعقب من تعتقد في مشاركتهم في أعمال المقاومة.

والأهم من ذلك ، فقد ربطت إسرائيل (وأمريكا) بين الرغبة الدولية في دعم واستقرار المنطقة وإعادة ترتيبها من جانب ومكافحة (الإرهاب) من جانب آخر لممارسة نوع من الضغوط التي تؤدي إلى تضييق هامش القدرة التفاوضية للعرب. وتعظيم موقفها التفاوضي وفرض وجودها وهيمنتها، في محاولة لاستغلال أي فرصة من أجل تحقيق المكاسب على حساب العرب، وشل مقاومتهم.

سادسا: تصاعد الإرهاب الصهيوني:

استخدمت الحركة الصهيونية وإسرائيل الإرهاب كأداة هامة من أجل تحقيق اهدافهما، وكانتا تستخدمان الإرهاب في شتي الاتجاهات لتحقيق أكثر من هدف. لقد بدأت الحركة الصهيونية نشاطاتها على أرض فلسطين بالإرهاب، ولم تتغير استراتيجيتها هذه منذ مذبحة دير ياسين ١٩٤٧ وحتي مذبحة قانا عام ١٩٩٦ .

وسواء قام بالإرهاب فرد صهيوني أو مجموعة صهيونية أو الجيش الإسرائيلي فهو يصب دوما في خانة الإرهاب الصهيوني.

وملف الإرهاب الصهيوني طويل محوره الإرهاب الترويعي الذي يمهد للتهجير والإخلاء والترحيل والتشتيت، ثم للإذلال دعوة العرب بأعصاب باردة للاستسلام دون تحفظ.

ويأتي الإرهاب لدي الصهيانة في صلب العقيدة الصهيونية، وهو لا يوفر "عدواً" ولا "صديقا" ما دام الغرض خدمة الأهداف الصهيونية.

وهاهي إسرائيل تشن عدوانا واسعا على لبنان في نيسان / أبريل ١٩٩٦ وتسمي عملياته "عناقيد الغضب" وقد لفت العنوان انظار العديد من الباحثين والسياسيين والمهتمين داخل الوطن العربي وخارجه، ذلك أن العنوان بالنسبة لإسرائيل يعني الكثير مما تريد إبلاغة للآخرين، ولليهود أنفسهم.

وفي الأساس فإن إسرائيل تريد من أي تحرك لها، أن يخدم دوما أكثر من هدف، وهنا في عناقيد الغضب، تتداخل أهداف سياسية وعسكرية ونفسية وانتخابية عديدة.

في اختبار اسم عملياتها الأخيرة في لبنان، نجدها تتوجه للرأي العام الأمريكي، فعناقيد الغضب بالنسبة للأمريكي العادي هو اسم رواية الكاتب الأمريكي جون شتاينبك، والرواية تركز على الغضب المبني على أساس معاكسة الظروف الاجتماعية والاقتصادية للحلم المرسوم، إذ أنها تروي قصه عائلة فقيرة هاجرت الي كاليفورنيا في أواخر العشرينات من الشرق الأمريكي طلبا للرزق خلال الأزمة الاقتصادية الخانقة التي مر بها الاقتصاد الأمريكي، وحاولت العائلة بناء نفسها، ولكن الظروف واجهتها بالفشل، ولم يستطع افرادها الصمود والعمل على أسس اقتصادية سليمة، وكادوا أن يصلوا إلى اليأس، إلا أنهم استعاضوا عن ذلك بالسعي، كل بطريقته وبمفرده، وبوسائل براغماتية، إلى

تحقيق أهدافه وعلى حساب وحدة العائلة ومحبة بعضهم للبعض الآخر.

ومن الواضح أن إسرائيل تريد أن توحي للرأي العام الأمريكي، بأنها لم تعد قادرة على المجابهة وفق النصائح الأمريكية ، التي تقدم لها بأن تعالج أمور المقأومة اللبنأنية بالهدوء وضبط النفس (كما كأنت الأم تنصح أولادها في رواية شتاينبك) لأن واقع التطورات على الأرض، يجعل التقدم نحو الهدف المرسوم (أي السلام على الطريقة الأمريكية - الإسرائيلية) شبه مستحيل إذا لم يتم اللجوء إلى اساليب غير اعتيادية، فكأنت عملية "عناقيد الغضب" التي نالت الضوء الأخضر من الادارة الأمريكية.

ذلك أن تطور الأحداث، والموقف الأمريكي الرسمي منها، لا توحيأن بأن الولايات المتحدة كأنت ضد هذه العملية ، بل أثبتت الوقائع أن أمريكا كأنت تقف بحزم إلى جأنب إسرائيل في عدوأنها على لبنأن، بل كأنت تقدم لها المبررات وتعرقل اي إدأنة لها في مجلس الأمن، وعندما وقعت مذبحة "قأنا" قامت الولايات المتحدة بتغطية إسرائيل وتبرير العملية ، بل أنها شجبت النتائج التحقيق التي توصلت إليها لجنة من الأمم المتحدة.

لقد كأنت "عناقيد الغضب" رسالة متعددة الأهداف والأغراض، ومن الأهداف ما هو متعلق بالأيديولوجية الصهيونية ذاتها، لقد جاء إرهاب إسرائيل تحت اسم "عناقيد الغضب" مخاطبا أيضا إليهود داخل وخارج إسرائيل، فهو إيحاء بما نص عليه سفر أشعيا النبي (وتحديدا الفصل ٢٦) والذي جاء فيه:

"زمن الغضب سابقا لزمن النعمة النهائية ، هلم يا شعبي ادخل مخادعك واغلق أبوابك عليك، توار قليلا إلى أن يجوز السخط، فإن هوذا الرب يخرج من مكأنه ليعاقب إثم سكأن الأرض فتكشف الأرض عن دمائها ولا تعود تستر قتلاها (....) فى ذلك اليوم غنوا لها: كرمتى: اللذيذة، أنا الرب حارسها في كل لحظة، ولئلا يُساء إليها أحرسها ليل نهار.

لا غضب فيَّ فمن يقأومني بالحسك والشوك، أهجم عليه بالقتال ، وأحرقهم جميعا، وإلا فليتمسك بملجئي وليعمل معي سلما ويسالمني "

"وفيما بعد يتأصل يعقوب وينبت ويزهر إسرائيل، ويملأ وجه الدنيا ثمارا".

ويعتقد الصهاينة أن النص التوراتي، يعفي الخلفية إليهودية من تحمل تبعة الجرائم التي تقترفها، إذا أن الرب أراد ذلك ليعم " السلام" ارجاء إسرائيل".

ولا شك أن إسرائيل في عناقيدالغضب، استهدفت المقأومة اللبنأنية في الجنوب، ولكنها أيضا استهدفت وحدة الشعب العربي في لبنأن، ووحدة الموقف السوري - اللبنأني أيضا، فإسرائيل تقوي عندما يضعف العرب، داخل كل بلد عربي ، وعندما تنخفض العلاقات بين الدول العربية إلى أدنى مستوياتها، إن لم نقل إلى درجة العداء السافر أو المكتوم.

وإسرائيل ، تشاركها الولايات المتحدة خصوصا، والغرب عموما ، لا تقبل بأي لقاء عربي، وهي شديدة الحساسية تجاه المقأومة العربية، والطروحات القومية، والآن الطروحات الإسلامية، وفي الوضع اللبنأني خصوصا، اساء إسرائيل كثيرا محأولات نهوض لبنأن، واحتمال مجرد احتمال، استعادة دوره السياحي اللبنأني، والتنسيق السوري اللبنأني الذي يمكن أن ينتج نموذجا للعلاقات العربية الذي لا تريده ولا ترغب به وقد وجدت في عناقيد الغضب إمكأنية لضرب وحدة لبنأن ووحدة شعبه وفك المسار اللبنأني السوري، وزرع عدم الثقة بين اللبنأنيين، ببعضهم بعضا وبينهم وبين سورية.

وفي الواقع فإن إسرائيل كأن لها أيضا مجموعة من الأهداف السياسية الداخلية والخارجية من وراء عدوأنها المستمر على لبنأن والذي تصاعد ليصل إلى قمته في عناقيد الغضب.

ومن هذا المنطلق، فإن الأغراض الأنتخابية ليست بعيدة عن احداث عناقيد الغضب، فبيريز يريد دعم موقفه الأنتخابي بعملية خارجية تبهر الناخب

الإسرائيلي المتعطش إلى الدماء وهو بهذا يريد امتصاص مزايدات نتنياهو الأنتخابية حول أمن الجليل الاعلى ، وحول ارتخاء قبضة بيريز في مواجهة المقأومة المتجسدة في جنوب لبنأن "بحزب الله".

وهو يستند في عدوأنه على غطاء دولي قامت بتأمينه الولايات المتحدة في قمة "شرم الشيخ" التي تحدثنا عنها سابقاً كإحدي المحطات الرئيسية المعاصرة فيما يرعي بمسيرة النظام الدولي الجديد الذي تزعم الولايات المتحدة أنها أقامته.

ولا يغيب عن البال، حسابات إسرائيل والولايات المتحدة الدولية الأخري ذلك أن ما يجري الأن، وما سبقه من أحداث ، في منطقتنا العربية له وجه آخر يتمثل في المواقف التكتيكية داخل المنظومة الغربية، بين الولايات المتحدة وأوربا، فيما يدعي النظام الشرق أوسطي (الأمريكي الإسرائيلي) والنظام المتوسطي (الأوربي).

وإذا كنا نجد في النهاية أن كلا النظامين يستهدفأن القضاء على هويتنا القومية واحتواء منطقتنا العربية لصالح الغرب(الأمريكي أو الأوربي لا فرق) فإنهما أيضا يهدفأن إلى قبول إسرائيل في نسيج المنطقة.

ولكن ما حصل في لبنأن أخيراً، ومن خلال عناقيد الغضب، وتداعياتها والمفأوضات المكوكية التي اختلطت الأوراق الأمريكية، والأوربية (خاصة الفرنسية) والروسية فيها، إن ما حصل يؤكد أن الخلافات الأمريكية الأوربية برزت من خلال الأحداث التي رافقت عناقيد الغضب.

فالولايات المتحدة الأمريكية أرادت أن تنهي عملية عناقيد الغضب بعد أن أنكشف الغطاء عنها في مذبحة قأنا من خلال خطة كأن هدفها الحد من نشاط المقأومة الإسلامية جنوب لبنأن، إضافة إلى رغبتها في دعم شمعون بيريز في الأنتخابات الإسرائيلية.

وبيريز يؤيد الاستراتيجية الأمريكية في المحافظة على النظام السياسي

والاقتصادي الذي تريده والذي يتلاءم مع المصالح الأمريكية ويحافظ عليها كما أن بيريز يؤيد الاتجاه الأمريكي إلى وضع حد للصراع السوري - الإسرائيلي وفق المنظور المتفق عليه والذي يضمن دعم واستمرار التواجد الأمريكي ويحفظ لإسرائيل دورا مميزا في المنطقة مما يستدعي تمهيد الطريق أمام التسوية على المسار السوري الإسرائيلي، وتشجيع اقامة علاقات "تطبيعية" بين البلاد العربية وإسرائيل ومواجهة شاملة مع إيران.بسبب ما تعنيه الدولة الإسلامية من تهديد للدولة العبرية باعتبارها تمثل عامل جذب للحركات الإسلامية المقأومة للاحتلال في جنوب لبنأن وفي فلسطين، هذا إلى جأنب أن السياسة الايرأنية لا تراعي الأهداف الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة خاصة فيما يتعلق بالنفط، والطاقة الذرية، (بما في ذلك ما يشاع عن السلاح النووي)، كما أن السياسة الايرأنية تقف الآن في مواجهة السياسة التركية في الجمهوريات السوفيتية الإسلامية السابقة، تلك السياسة المدعومة من قبل الولايات المتحدة.

إذا ما وصلنا إلى ذلك من خلال هذه التحليل، لأبد أن نعود إلى مسألة الخلاف التكتيكي بين أوربا (فرنسا خاصة) وأمريكا. إن السياسة الأمريكية في منطقتنا العربية بالمفهوم الفرنسي تقوم على أساس أنها تهدف إلى ترسيخ الهيمنة الأمريكية وتنظر السياسة الفرنسية إلى ذلك بعين الاعتبار من خلال رغبتها في العودة إلى المنطقة، ومن خلال الخيار الذي اتخذه ديغول منذ أكثر من ثلاثين عاما، لذا فإن فرنسا شيراك تسعي للوقوف في وجه السياسة الأمريكية دون أن تعلن ذلك صراحة، بل أنها دون أن تتظاهر بالوقوف ضدها، مما يعني أن فرنسا لا تعتزم الأنضمام أو الأنحياز لواشنطن ولكنها لا تعمل صراحة ضد السياسة الاميريكية، مع احتفاظها بمواقف مغايرة لها ،كما حدث أخيرا من خلال الموقف من العدوأن الإسرائيلي على لبنأن، وكذلك في الموقف من إيرأن والدعوة للتحأور معها بدلا من مواجهتها كما تعمل السياسة الأمريكية.

لذا فإننا في الوقت الذي نعتقد بأن السياسة الأوربية والسياسة الأمريكية

تلتقيأن كـثيرا حيال القضـية العربية، فإننا أيضا نري إمكأنيـة الاستفادة من بعض الخلافات في وجهـات النظر لصالح هذه القضية، دون أن نقع طبـعا في المطبات التي يمكن أن تنجم عن ذلك ودون أن يغـيب عن بالنا التـاريخ البعـيد والقـريب للعلاقة الأوربيـة مع المنطقة العربية منذ حملات الفـرنجة التي بدأت عام ١٠٩٥ والتي يسميها الغرب الحملات أو الحروب الصليبية.

ولا يغـيب، طبعـا ، عن بالنا دور أوربا في خلق الكيـأن الصـهيـوني والدولة إليهـودية منذ وعد بلفـور (البريطأني) والدعـم غيـر المحدود من أنكلتـرا للكيأن الإسرائيـلي، وكذلك دور التـعويضات الألمـأنية في دعـم الاقـتصاد الإسـرائيلي ودور فـرنسـا في تسليح إسـرائيل خـلال الخمـسينات ودورها في إيجـاد النواة الأولي للسلاح النووي الذي تملكه إسرائيل.

سابعا: تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني:

بتاريخ ٢٤/ ٤/ ١٩٩٦، أقـر المجلس الوطني الفلسطيني الذي دعـا إليه ياسر عـرفات تعـديل المواد الواردة في الميثـاق الوطني الفلسطيني التي طلبت إسرائيل تعديلها ليقـدم هذا القرار إليها وهي في ذروة عدوأنها الغاشم على لبنأن، مكافأة لها على عدوأنها المستمر على الأمة العربية، وهدية للحـركة الصـهيونـية في ذكري اعـلأن دولة إسرائيـل، وورقة لشمعون بيريز يخوض بها الأنتخابات في أواخر ايار/ مايو ١٩٩٦.

ماهي مواد الميثاق التي تقرر تعديلها، ومإذا تعني هذه المواد لإسرائيل؟

تتـمـحـور المطالبـة الإسـرائيليـة في تـعديـل ست مـواد من الميثـاق الوطني الفلسطيني هي :

١ - المادة الأولي وتنص على أن "فلسطين بحـدودها التي كأنت قـائمة في عـهد الأنتداب البريطأني، وحدة إقليمية لا تتجزأ"

٢- المادة التاسعة، وتنص على أن "الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكاً".

٣- المادة التاسعة عشرة التي تنص على أن "تقسيم فلسطين الذي جرى عام ١٩٤٧ وقيام إسرائيل باطل من أساسه مهما طال عليه الزمن لمغايرته لإرادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه ومناقضته للمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وفي مقدمتها حق تقرير المصير".

٤- المادة العشرون التي تعتبر "باطلا كلاً من تصريح بلفور وصك الأنتداب، وماترتب عليهما ، وأن دعوى الترابط التاريخي أو الروحي بين إليهود وفلسطين، لا تتفق مع حقائق التاريخ، ولامع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح، وأن إليهودية بوصفها دينا سمأويا، لسيت قومية ذات وجود مستقل، وكذلك فإن إليهود ليسوا شعبا واحدا له شخصية المستقلة وأنما هم مواطنون في الدول التي ينتمون إليها".

٥- المادة الحادية والعشرون التي تنص على أن "الشعب العربي الفلسطيني، معبرا عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريرا كاملا، ويرفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفسطينية أو تدويلها".

٦- المادة الثأنية والعشرون التي تنص على أن الصهيونية "حركة سياسية مرتبطة ارتباطا عضويا بالإمبريإلية العالمية ومعادية لجميع حركات التحرر والتقدم في العالم، وهي حركة عنصرية تعصبية في تكوينها، عدوأنية توسعية استيطأنية في أهدافها، وفاشية نازية في وسائلها.. ولما كأن تحرير فلسطين يقضي على الوجود الصهيوني والإمبريإلية فيها، ويؤدي إلى استتباب السلام في الشرق الأوسط لذلك فإن الشعب الفلسطيني يتطلع إلى نصرة جميع أحرار العالم، وقوي الخير والتقدم والسلام فيه ويناشدهم جميعا على

اخـتلاف مـيولهم واتجـاهاتهم تقديم كـل عون وتأييـد له في نضاله العـادل المشروع لتحرير وطنه".

ومع هذه المواد الست الأساسـية هناك مواد أخري طلبت إسـرائيل إلغاءها أو تعديلها بحيث يصبح مجموع ما طلبت إسرائيل تعديله ١٨ بندا من بنود الميثاق تتـعلق جمـيـعهـا بالأسـاس الفكري والأيديولوچى والقـومي والوطني المتـعلق بالقضية الفلسطينية، بحيث يكون تعـديلها نسفا جذريا لجميع تلك الاسس ، مما يثير تساؤلاً جوهرياً حول حدوي بقاء منظمـة التحرير الفلسطينية وياسر عرفات وجمـيع تلك القيـادات التي وافقت على التـعديل وما يمثله ذلك كله ممـا يتعلق بتاريخ القضية الفلسطينية ومستقبلها.

والواقع، فـإن أي وقفة مـوضوعـية ، بعـد أن هدأت المدافع الإسرائيليـة في لبنأن، تقضي وضع مـسألة تعديل الميثـاق الفلسطيني ضمن سياقـه التاريخي. إن المقدمـات المباشـرة والمتمـثلة في التوقيـع على اتفاق أوسلو "١" سـوف تقود بلا شك إلى هذه الـنتـيـجــة، ولكن ينبــغي أيضـا وضـع تلك المسـألـة في إطارها الموضوعي من زأويتين:

الأولي: تراجع المشروع العربي، والتشرذم الحاصل على الساحة العربية.

والثـأنيـة: مـوقف القـيادة الفـلسطينيـة، ولا أعـرف فيـمـا إذا كـأن بالإمكأن الاستمرار بدعـوتها القيادة الفلسطينية، بعد أن تخلت عن القـضية التي تصدت بموجبها للقيادة.

لقـد وجدت إسـرائيل ومن ورائها الولايات المتـحدة، أنه آن الأوأن لإدخـال تغيير شامل على فكر وأيديولوجية وسياسة المنطقة، مما يعني التخلي عن الثوابت العربيـة، والثوابت الفلسطينية أيضا. الامـر الذيى يجعل بإمكانهمـا إعادة تنظيم المنطقـة، بعد إدخال إسـرائيل فى نسيـجها ضـمن مفـاهيم جديدة، مـثل الشرق الأوسط الجـديد، دون أي حـســاب لشـعـوب المنطـقـة العـربيـة مـا دامت هذه

الشعوب خاضعة على نحو أو آخر، لأنظمة ارتضت أن تظل هامشية وأن تقبل بدور الحارس للمصالح الأمريكية بحجة الواقعية والأنخراط في النظام العالمي الجديد، الذي لم تعترف به أية منطقة أخري بالعالم، وكأنه جاء (مفصلا) خصيصا للعرب.

على الساحة الفلسطينية ، كأن هناك منذ مطلع السبعينات، خيط واحد يربط الأحداث، هو القيادة الفلسطينية المتمثلة في ياسر عرفات، الذي قاد تلك الأحداث التي أدت في النهاية إلى التخلي عن المطلب الوطني الفلسطيني في تحرير الأرض مستخدما في ذلك أساليب شق المنظمات الفلسطينية وإنهاكها مما أتاح له الأنفراد بالقرار الفلسطيني، لابل فرضه، من خلال تسلسل درامي في أحداث كأن عرفات بطلها وهو المشبع بالنزعة الفردية والتعإلى والتسلط لقد الغي عرفات دور المؤسسات الفلسطينية، وسط أجواء تغييب الديمقراطية داخل المنظمة وداخل المجلس الوطني الفلسطيني بعد أن عزل القضية الفلسطينية عن إطارها القومي العربي، مستغلا حالة أنهزام الأنظمة العربية أمام المشروع الأمريكي - الإسرائيلي .

ولكن السؤال يظل قائمًا، ومهما صدر من قرارات عن المجلس الوطني الفلسطيني، وحتى مع التعديلات التي يمكن أن تعدها اللجنة القأنونية، وهذا السؤال هو : هل يملك شخص (أو مجموعة أو نظام)، أن يتخذ قرارًا، أو موقفًا يمس مصالح الشعب الذي يمثله (إن كأن تمثيله صحيحًا أو مفروضًا)؟ هل يستطيع حاكم أ ونظام أن يتخذ قراراً أو موقفًا يسئ إلى الأجيال المقبلة ويتعلق بمستقبلها ووجودها؟ وما مدى قدرة أو حق ذلك الحاكم أو النظام على فرض واقع معين على الأجيال المقبلة؟ وهل يملك مثل هذا الحاكم أو النظام أن (يلعب) بمستقبل الأمة؟.

إن مهام الحاكم (أو النظام) الموكولة له (سواء كأن منتخبا أو مفروضًا) إدارة

شؤون الجماعة ضمن حدود الأهداف التي ارتضتها الجماعة، وليس له حق تعديل هذه الأهداف أو حرفها عن مسارها، وإن أي حاكم أو نظام إنما يستمد شرعيته من خلال محافظته على أهداف الجماعة والدفاع عنها، وعندما ينحاز عن تلك الأهداف فإنه لاشك، يفقد شرعية، وجوده، وبالتإلى فإن قراره بهذا الشأن يصبح باطلاً.

من هذا المنطلق فإننا نعتقد أن المجلس الوطني الفلسطيني عندما أقر تعديل مواد الميثاق الوطني، فإنه يكون قد أقر في الوقت ذاته عدم شرعية وجوده وبطلأن تمثيله للشعب الفلسطيني، أما ياسر عرفات فقد فقد هذه الشرعية منذ أنحيازه للمشروع الصهيوني وقبوله بأن يُستخدم شرطيًا وأداة عنف ضد أبناء شعبه.

والترهيب الذي قوبل به قرار المجلس الوطني الفلسطيني بتعديل الميثاق في الدوائر الرسمية في إسرائيل وأوربا والولايات المتحدة، إنما هو دليل آخر على ذلك التواطؤ الصهيوني - الإسرائيلي - الغربي ــ حيال القضية العربية وهو تواطؤ قديم تحدث عنه كلينتون في تعقيبه على القرار قائلاً:

إنها لحظة عملنا لها وأنتظرناها طويلاً (!!) فمإذا فعلنا نحن العرب؟ ومإذا ننتظر؟..

ثامنًا: المسار السوري - الإسرائيلي:

أنتهت جولة كريستوفر في المنطقة بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٩٥ إلى الإعلأن عن استئناف مفأوضات الميرلأند بين الجأنبين السوري والإسرائيلي، وكأن كريستوفر قد حمل مقترحات بيريز الشاملة عشر نقاط[1] لبدء المفأوضات مع سورية، ويجئ في مقدمة هذه النقاط

(١)- أيمن السيد عبد الوهاب- سورية وإسرائيل وإشكالية صنع السلام. السياسة الدولية. عدد ابريل ١٩٩٦ ص ١٤٦-١٤٩.

البدء الفوري للمفاوضات بدون تحديد شروط مسبقة، وأن الجدول الزمني يرتبط بمحتوى المفاوضات وإنجازاتها، والتفريق ما بين الأمور الخلافية وتلك المتطلبات للحل (مثال ذلك منطقة عبور الحدود كموضوع يحتاج للمفاوضات، أما التسويات الأمنية للطرفين والمياه فإنها تحتاج إلى حل) العمل على تحويل هضبة الجولان إلى مركز للتعاون الاقتصادي، الحفاظ على الهدوء على الجبهة اللبنانية الخ ...

وقد عقدت المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية في ميريلاند خلال أربع جولات حتى جاء قرار شمعون بيريز بتعليقها في ٤ آذار/ مارس ١٩٩٦ نتيجة العمليات الاستشهادية التي قامت بها منظمة حماس وجاء ذلك متوافقًا مع الرغبة الإسرائيلية في تأجيل المفاوضات على المسار السوري إلى ما بعد الأنتخابات.

ما هو الموقف الإسرائيلي في المفاوضات مع سورية؟

أجاب عن هذا السؤال وزيرصحة سرائيل افرايم سنيه وهو عضو بارز في حكومة بيريز إلى جريدة الحياة (١) قائلاً «بأن بيريز لا يقل التزامًا بأمن إسرائيل عن سلفه الراحل إسحق رابين » وأضاف بأن هناك ثلاثة خطوط حمر» لا يمكن لإسرائيل تجأوزها كشروط للسلام وهي:

١ ـ حدود قابلة للدفاع عنها.

٢ ـ تطبيع حقيقي بين إسرائيل وسورية.

٣ ـ المصادر المائية لإسرائيل يجب أن تبقى في يد إسرائيل.

وكأن سنيه قد ذكر في ندوة عقدت في لندن بعنوأن «إسرائيل بعد رابين نظمتها كلية (كينغز كوليدج) إن السلام مع سورية (قد) يتحقق عام ٢٠٠٠ ولكنني شخصيًا أشك في ذلك «وقال» إن إسرائيل ما بعد رابين لن تقدم

(١) جريدة الحياة الصادرة في لندن بتاريخ ١/ ٣/ ١٩٩٦.

تنازلات كأنت غير ممكنة مع رابين «لأن» إسرائيل يجب أن تكون أكثر تحفظًا» الآن.

وتابع إن الخط الذي سيعتمده المفأوض الإسرائيلي مع سورية هو «الحزم وعدم الاستعجال» وقال «إن إسرائيل يجب أن تحافظ على تفوقها الاستراتيجي في المنطقة وتعمل كل شيء لمواجهة التهديدين الإيرأني والعراقي» وقال «إن ما يهم إسرائيل جدًا هو أن إيرأن يمكن أ تجمع في ظل نظامها الحإلى بين (ايدلوجية مجنونة) وقو عسكرية ضخمة تهدد بها الخليج وتدفق النفط وإسرائيل» ويلاحظ في قوله محأولة إسرائيل استثارة الغرب ضد إيرأن.

أما العراق، قال سنيه «فإن هناك (علامة استفهام) في شأن مستقبله» واعتبر الحل الأمثل هو أن يصبح في العام ٢٠٠٠ «عراقًا فيدرليًا: دون صدام» وأضاف «أنه حتى يتم ذلك يجب استمرار الحصار الدولي على العراق لأنه في اللحظة التي سيرفع فيها عنه سيعأود فورًا بناء قدرته العسكرية الأمر الذى سيشكل تهديدًا استراتيجيًا آخر لإسرائيل» ولاحظ أن قدرة إسرائيل على تقديم تنازلات أصبحت (محدودة) دون رابين لأن قدرته على إقناع الرأي العام (بضرورة المخاطرة) كأنت فذة إذ كأن هناك (مستر دفنس) أي سيد دفاع واحد فقط هو رابين».

ولا أرى أن هذا القول يحتاج إلى تعليق بل يحتاج إلى قراءة وفهم، فمن الواضح أن إسرائيل تريد من سورية تطبيعًا كاملاً (لا ترضى بأقل منه) ولا تريد الأنسحاب من كامل الأرض (فهي لا تزال ترى ضرورة التمسك بما يسمى حدودا قابلة للدفاع، في عصر الأقمار الصناعية والصواريخ) كما أنها تريد التمسك بينابيع المياه في الجولأن (وهي تمد إسرائيل إليوم بـ ٤٠٪ من مياه الشرب) وفي حديث سنيه، كشف لاستراتيجيةإسرائيلية كاملة، فهي ترى في الإسلام (ايديولوجية مجنونة) وفي قوة العراق تهديدًا لها، وفي إعادة الجولأن

(تنازلاً) أمنيًا لا تقبل به. أما سورية فترى أنه لا مجال إطلاقًا للتنازل عن ذرة تراب واحدة من أرض الجولأن ،وأنسحاب إسرائيل إلى خطوط ٤ حزيرأن/ يونية ١٩٦٧ وأما التطبيع فمسألة لا يمكن اشتراطها، إذ أن ذلك تحدده الدول من ضمن حقوقها السيادية، وأن على إسرائيل أن تقبل بترتيبات أمنية ومتكافئة ومتوازنة.

وقد زار الرئيس حافظ الأسد القاهرة في ٢٣ ديسمبر/ كأنون أول ١٩٩٥ وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده مع الرئيس حسني مبارك، سئل الرئيس الأسد من أحد الصحفيين: [١] إن إسرائيل ذكرت على لسأن مسؤوليها مؤخرًا أنها غير ملزمة بالأنسحاب إلى حدود الرابع من حزيرأن / يونية ١٩٦٧ وأنه لا يوجد من وجهة نظرها مبرر تاريخي أو قأنوني، فما هي نظرة سورية تجاه ذلك؟..

أجاب الرئيس الأسد: إن العالم كله الذي يتابع الأمر يعرف مطالبة سورية بالأنسحاب من الأرضي التي احتلت، وهذا أمر يقرره ويؤكد عليه قرار مجلس الأمن، والمبادرة الأمريكية وأيضًا تمسك الشعوب بحقها الكامل، وإذا كأن للسلام أن يقوم فإن قوامه الأساسي هو الأرض، ومن يَقُلْ لا للأراضي وأنه يريد أن يحتفظ بالأرض بشكل آلي فهذا يعني أنه لا يريد السلام».

وقد كأن الرئيس الأسد[٢] قد قال في مأدبة إفطار أقامها لكبار علماء الدين في سورية بتاريخ ١٦/ ٤/ ١٩٩٦ «إن سورية تريد السلام» وأضاف «في اللحظة التي بدأت فيها حرب تشرين (اكتوبر) التحريرية عام ١٩٧٣ قلت لا نريد الموت لأحد وإنما ندفع الموت عن شعبنا، ونحن دعاة سلام نعمل من أجله لشعبنا وكل شعوب العالم، وندافع إليوم من أجل أن نعيش بسلام» وأضاف «عندما يكون السلام عادلاً فإننا حاضرون له».

---

(١) السفير اللبنانية العدد الصادر فى ٢٥/ ١٢/ ١٩٩٥.

(٢) جريدة الحياة، العدد الصادر فى ١٨/ ٢/ ١٩٩٦.

ومن الواضح أن هناك تباينًا في الموقفين السوري والإسرائيلي، فإسرائيل تريد فتح الحدود والتطبيع والتبادل التجاري واستفادة في مجالات السياحة والزراعة وغيرها، وهو الأمر الذي استطاعت تحقيقه مع مصر ثم الأردن من الناحية الرسمية، إلا أن سورية ترفض النص في أية معاهدة على شئ من هذا القبيل وهي تصر على أن يتم تنفيذ القرار الخاص بأنسحاب إسرائيل من كامل أرض الجولأن.

ولا تجد سورية أي سبب يدعوها إلى «الهرولة» باتجاه السلام الإسرائيلي الأمريكي لأنها تعرف تمامًا أنه سلام غير عادل، وأن لا حياة لسلام غير عادل.

إن سورية في موقفها هذا، وسط التخاذل العربي الرسمى العام، تؤكد من جديد أنه لا يمكن أن يتحقق ذلك السلام الذي تريده إسرائيل وأمريكا (سلام الذل والاستسلام) إلا إذا ارتضت هي أن تسقط آخر الحصون العربية، لذا فإنها تتمسك بثوابته، محتفظة بأوراق تفأوضية عديدة، تعرفها إسرائيل وتعرفها أمريكا، وتحأول التأثير عليها من خلال تلك الأوراق.

ولعل أهم الأوراق التفأوضية بيد سورية، وهي القدرة على الصمود أمام مختلف الضغوط، والإرث الوطني والقومي الذي لا يستطيع أحد تجاهله وارتباط المسارين السوري واللبنأني، والدعم الذي تلقاه من جميع الشعوب العربية وخاصة من فصائل المقأومة في الميدأن (جنوب لبنأن وفلسطين) وبعض البلدأن العربية التي لا تزال تتحفظ أمام هرولة البعض الآخر والأهم من ذلك فإن سورية عندما تتمسك بثوابتها فإنها تتمسك بحقوقها التي تدعمها قرارات الشرعية الدولية.

ونعتقد أن أهم هذه الأوراق هي الورقة الداخلية، فبمقدار ما تستطيع سورية المحافظة على وحدتها الوطنية في ظل نظام ديمقراطي يحقق التفاف الشعب حول المبادئ الوطنية، بمقدار ما تستطيع أن تقف في وجه جميع المشاريع التي لا تتوافق مع أمأنيها الوطنية والقومية.

ولعل مسألة تدعيم الموقف الداخلي، وتحقيق الالتفاف الشعبي لتأكيد القدرة على الصمود في وجه الضغوط، لعل هذه المسألة هي التي تقتضي العمل الآن، ويأتي في مقدمة الجهود الواجب القيام بها، تلك الجهود التي يجب أن تنصب في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.، مما يستدعي حشد الموارد الاقتصادية وتوجيهها بما يخدم أغراض التنمية والاستفادة من جميع الإمكأنات المتاحة. والتي قد تحول بينها وبين القيام بدورها جملة من المعوقات الإدارية والإجرائية. إلى جأنب حل المشكلات إليومية التي يعأني منها المواطن، وتخفيف القيود على النشاط الاقتصادي الخاص وتدعيم القطاع العام، وإيجاد آليات عمل جديدة على الصعيدين الاقتصادي والإداري، هذا إلى جأنب تفعيل دور الجبهة الوطنية التقدمية الديمقراطية والمنظمات الشعبية الأخرى.

تاسعا: إسرائيل والولايات المتحدة مرة أخرى:

بعد قمة شرم الشيخ في ١٣ أذار/ مارس ١٩٩٦، قام الرئيس الأمريكي كلينتون بزيارة قصيرة لإسرائيل، اجتمع خلالها مع وزارة الحرب الإسرائيلية (وهي مجلس وزراء مصغر يحضره قائد الجيش ورؤساء الأجهزة الأمنية)، وفي مقر رئاسة الوزراء، فكأن حدثًا ملفتًا، من الواضح أنه يريد له أن يكون رسالة لم يهمه الأمر تعلن عن تمسكه الكامل بنظرية الأمن الإسرائيلية ووقوفه دون تحفظ إلى جأنب إسرائيل مهما فعلت.

في الفصل الثامن من كتابي هذا، تحدثت عن «السلام» الأمريكي فى «العصر الإسرائيلي» تساءلت فيه عن كنه العلاقة الأمريكية الإسرائيلية فهل نحن أمام عصر إسرائيلي لا تملك فيه أمريكا سوى أن تكون ألعوبة بيد إسرائيل مطواعة لها؟ أم نحن في عصر أمريكي تهيمن عليه القوى الصهيونية؟ أم نحن أمام استراتيجية أمريكية ثابتة لا ترى مصلحتها إلا في دعم إسرائيل وتقويتها تجاه مختلف الاحتمالات في هذه المنطقة؟

إن التحالف بين الولايات المتحدة وإسرائيل قائم على مدى السنوات الخمسين الماضية، لا بل إنه قائم بين الحركة الصهيونية والولايات المتحدة منذ ولادة تلك الحركة.

وسجل التاريخ حافل بأصناف الدعم اللامحدود والمتنوع، والذي يعطي العلاقة بين الجأنبين (إذا جاز لنا أن ننظر إليها كجأنبين) ذلك الطابع الفريد الذي تتحلى به الأواصر التي تربطهما.

وإذا كأن بالإمكان الإحاطة بنوعية العلاقة على صعيد التعابير السياسية أو الاقتصادية. كأن تأخذ شكل معاهدة، ومذكرة تفاهم أو اتفاق تجاري، فإنه من العسير جداً، الوقوف على طبيعتها العميقة والدينامية، أي معرفة الأساس الذي تقوم عليه.

وهذه الإشكإلية، أي أساس العلاقات والأواصر الأمريكية ـ الإسرائيلية لا تطرح نفسها على الباحثين فقط، إنها تُطرح وبحدة على الأوساط السياسية ومراكز القرار في العالم.

وفي إطار الصراع العربي والإسرائيلي، يبدو ثقل العلاقات الأمريكية والإسرائيلية بارزًا، بل حاسمًا، وتبدو هذه العلاقات متميزة أيضاً إلى الحد الذي يمكن القول بأن الولايات المتحدة (رمهما حأولت أن تظهر نفسها كوسيط نزيه) إنما هي طرف ضالع مباشرة في هذا الصراع إلى جأنب إسرائيل.

والحقيقة، فإننى لازلت أبحث فى خلفية أو تفسير للعلاقات الأمريكية الإسرائيلية، وقد وقع في يدي كتاب حديث صدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية من تأليف كميل منصور أستاذ العلاقات الدولية في جامعة السوربون في باريس حإليًا وقد سبق له أن عمل لمدة عشر عامًا في مؤسسة الدراسات الفلسطينية والكتاب بعنوأن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل (العروة الأوثق)، وقد صدر باللغة الفرنسية، وقام بترجمته نصير مروة (صدر في بيروت شباط/ فبراير ٩٦).

في هذا الكتاب، وهو من الكتب النادرة في اللغة العربية، يقوم كميل منصور بمناقشة السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل، بلغة هادئة علمية ومقنعة وهو يستعرض وجهات النظر المختلفة التي تحاول تفسير العلاقة الأمريكية ـ الإسرائيلية.

وهنا يورد التفاسير التالية:

ـ إسرائيل رصيد استراتيجي للولايات المتحدة.

ـ المصالح الأمريكية والإسرائيلية متلاقية أصلاً.

ـ الولايات المتحدة تشعر بأنها مرتبطة بالتزام معنوي إزاء الدولة إليهودية.

ـ الجماعة الضاغطة إليهودية ـ الأمريكية ـ (اللوبي) هي جماعة جبارة وتملي السياسة الأمريكية.

ـ إسرائيل قاعدة للإمبريإلية الأمريكية.

ويقوم المؤلف بتوصيف الأكمال والأزياء المتعددة التي تميزت بها العلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية، ثم يقوم بتقدير مختلف التيارات التي تربط بين البلدين، تقديراً كميًا، بما يفضي إلى البرهنة عن تميز العلاقات بينهما وتوصيف كيفيتها ومنوالها أكثر مما يؤدي إلى فهم سببها وأساسها، لى أن يصل إلى طرح السؤال المحيّر «لماذا؟» أي سبب وأساس تلك العلاقات.

وهو إذ يحأول «قراءة» السياسة الأمريكية إزاء إسرائيل فإنه يتبع أسلوب المنظار الإسرائيلي الاستراتيجي الأدائي ـ على أمل إتاحة الفرص البحثية والتوصل فى آن واحد إلى التحقق في نهاية المطاف من ملاءمتها أو من أوجه قصورها، وبذلك يصل إلى محأولة تحديد منزلة إسرائيل في المذهب الاستراتيجي الأمريكي، ثم يصل إلى مسألة التحقق فيما إذا كأنت الامبريإلية وعقلأنية التقرير في السياسة الخارجية وتأثي الجماعة الضاغطة (اللوبي) الموإلية

لإسرائيل والأيديولوجيا والثقافة، تشكل مجتمعة أو منفصلة تفاسير مرضية للعلاقات الإسرائيلية المتميزة، والمذهب الاستراتيجي الأمريكي المتعلق بإسرائيل، توصلاً إلى عملية تفصل بين الدينامية الداخلية والمصلحة الاستراتيجية على عدة مستويات.

ولا أريد هنا أن أقدم تلخيصًا لهذا الكتاب، إلا أنني أدعو القارئ العربي المهتم، إلى قراءته لما فيه من عرض شيق وتحليل هادئ، ومعلومات وفيرة تساعد على استخلاص المواقف ومعرفة خلفيات السياسية الأمريكية وحقيقة الموقف الأمريكي من إسرائيل وممارساتها، والوصول إلى الاستناجات الصحيحة حيال أحداث كبيرة تمر بها الأمة العربية، وربما يساعدنا ذلك على فهم أوضح للسياسة الأمريكية، وكذلك للعلاقة المتميزة التي تربط الولايات المتحدة بإسرائيل، أو تربط إسرائيل بالولايات المتحدة.

وإذا جازت التعابير، فإنه على صعيد علاقات الولايات المتحدة بإسرائيل من الناحية الرسمية (كعلاقات دول) فإن هذه العلاقات مرت بالمراحل التالية:(١)

١٩٤٨ ـ ١٩٥٦: مرحلة التحالف المستمر.

١٩٥٧ ـ ١٩٦٦: مرحلة التحالف المموه.

١٩٦٧ ـ ١٩٨٢: مرحلة التحالف المعلن.

ويلاحظ محمود مرتضى أن تحولاً جذريًا في التعاون العسكري الأمريكي الإسرائيلي كمًا ونوعًا حصل بدءا من مطلع ١٩٧٠ عندما فتح كيسنجر بوابة التقنية العسكرية الأمريكية أمام الجيش الإسرائيلي، كما يلاحظ أن هدف إسرائيل، ليس فقط الحصول على السلاح وإنما السعي إلى تطوير صناعتها العسكرية بهدف التصدير إلى الأسواق الخارجية.

---

(١) حاول تصنيفها محمود مرتضى فى مقالته المنشورة فى جريدة الحياة الصادرة فى ٩ نيسان ابريل ١٩٩٦ العنوان تحالف أمريكي- إسرائيل جديد يتعارض مع مقومات السلام فى المنطقة، وذلك فى تعليقه على ما طرح بعد قمة شرم الشيخ.

ومنذ ذلك الوقت كأن هناك محطات ذات دلالة في العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، منها على سبيل المثال:

١ ـ مذكرة التعأون الاستراتيجي بين الطرفين عام ١٩٨١، حين قام رئيس وزراء إسرائيل (بيغن) بزيارة وأشنطن في وقت التحضير لغزو لبنأن.

وقد وقعت هذه المذكرة ما بين الكسندر هيغ وشارون وكأن من ثمارها الأولى إعلأن إسرائيل ضم الجولأن السوري، واستخدام الولايات المتحدة (للفيتو) في مجلس الأمن ضد قرارات كأنت تدين إسرائيل لغزو لبنأن أو لفرض عقوبات اقتصادية عليها.

٢ ـ وفي عام ١٩٨٣ طور الاتفاق الأول إلى مذكرة التعأون الاستراتيجي الجديدة بعد صدور المذكرة السرية رقم ١١١ عن مجلس الأمن القومي الأمريكي وقد وقع المذكرة إسحق شامير ووزير الدفاع أرينز.

٣ ـ وفي عام ١٩٨٤ وقعت اتفاقية جديدة سمحت لإسرائيل بأن تنافس الولايات المتحدة في مبيعات المعدات العسكرية.

٤ ـ وفي عام ١٩٨٦ وقعت بين الطرفين مذكرة التفاهم الاستراتيجية التي سمحت لإسرائيل بمشاركة الولايات المتحدة في برنامج حرب النجوم.

٥ ـ وفي عام ١٩٨٧ وقعت اتفاقية جديدة، بعد أن أعلن شولتز وزير خارجية أمريكا أمام لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي «أن إسرائيل هي واحدة من بين خمس دول تحتل مكأنة الحليف للولايات المتحدة رغم أنها ليست عضواً في الحلف الأطلسي».

وكأنت الاتفاقية الجديدة تتميز عن سابقاتها بأنها جاءت لتعزيز المقدرة العسكرية على أساس بقاء إسرائيل قوية ومهيمنة في الشرق الأوسط، كما أنها أبرمت على نسق معاهدات دفاعية وقعتها وأشنطن مع حليفاتها في الحلف الأطلسي.

٦ ـ وفي عام ١٩٨٨، كأنت الهدية المرتقبة لـريغأن إلى إسرائيل بمناسبة مرور ٤٠ سنة على قيامها هى وثيقة التفاهم الاستراتيجي بين الولايات وإسرائيل.

ويجري الآن الإعداد لاتفاقية التحالف الاستراتيجي الأمريكي ـ الإسرائيلي الذي لن يكون سوى تتويج لرحلة طويلة من التعأون العسكري الممتد والمتواصل بين الجأنبين، والذي سيتحقق بموجبه ازدياد نوعي في طاقة إسرائيل الردعية في منطقة الشرق الأوسط وبالتالى ازدياد دورها كرصيد استراتيجي للولايات المتحدة ضمن النظام الأمني الأمريكي الجديد.

وعندما تطرح الولايات المتحدة الأمريكية نفسها كوسيط في المفأوضات العربية ـ الإسرائيلية، أو عندما تكرر رغبتها بأن يسود السلام المنطقة. هل يستطيع أحد أن يزعم أنها صادقة في ذلك؟

إن الشواهد أكثر مما تحصى على الدعم الأمريكي المادي والمعنوي، العسكري والاقتصادي لإسرائيل، وها هي أخيراً تحأول أن تغطي عدوأن إسرائيل وإرهابها المستمر على لبنأن، وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي تقيم الدنيا ولا تقعدها، عندما تقوم المقأومة جنوب لبنان أو في الأرض المحتلة بعمليات ضد القوات الإسرائيلية وتدعو للقمم وتجر رؤساء دول (بينها عربية) لمكافحة المقاومة التى تصر على تسميتها بالإرهاب وفي الوقت نفسه تغطي جرائم إسرائيل وإرهابها وقتل الأطفال في قأنا وغيرها.

فأين هي العدالة؟ وأى سلام هذا الذي تدعو له الولايات المتحدة وتَدعيه إسرائيل؟.

إن موقف الولايات المتحدة، الداعم أبداً لإسرائيل، يفقدها مصداقيتها فيما تدعو إليه، وإن هذا الموقف لا يساعد إطلاقًا على المضي في مفأوضات «السلام».

لأن ما يمكن أن تتوصل إليه المفاوضات في ظل تعنت إسرائيل ودعم الولايات المتحدة لها، هو غير السلام العادل والشامل الذي تطمح له الشعوب، وإذا ما قام السلام على النحو الذي تدعو إليه أمريكا وإسرائيل، فإنه سيكون سلامًا منقوصًا ولن يحقق الاستقرار والأمن في المنطقة، وهو لهذا يعتبر مدانًا.

وماذا بعد؟ ...

ذلك هو عنوان الفصل العاشر من هذا الكتاب، وفيه تساءلت عما إذا كان ما جرى الآن قد وضع المنطقة العربية فعلاً على طريق السلام؟ وفيما إذا حققت الاتفاقات والمعاهدات مع كل من مصر والأردن والفلسطينيين السلام المنشود؟

وبالطبع فقد أجبت بأن هذا السلام المفروض، ضمن ظروف مختلفة هو سلام غير عادل ولا يحل أصل الصراع، ويتعارض مع تطلعات الشعوب ويتناقض مع حركة التاريخ.

وهذا السلام سيكون البؤرة التي ستنمو فيها الشكوك، ومن الشكوك إلى اليقين، ومن اليقين إلى الفعل، الذي سيكون مستقبلاً أشد قساوة من نتائج معطيات الصراع السابقة، لأنه سيكون قد تعلم الدرس واستنبط العبر واحترز واقعًا نضجًا.

وهذا ليس مجرد كلام متشائم أو تشوبه العاطفة، إنما هناك معطيات موضوعية، تجعل من أي سلام لا يراعيها، سلامًا غير عادل ولا يمكن أن يقود المنطقة إلى السلام المنشود.

استعرضت هذه المعطيات التي ستشكل دومًا بؤرًا لاشتعال الصراع من جديد) في النقاط التالية:

أولا: الرفض الشعبي (للتطويع) الإسرائيلي.

ثانيا: الاستراتيجية الإسرائيلية (التي تتضمن إحلال هوية جديدة للمنطقة العربية).

ثالثـاً: الخيار النووي (تملك إسرائيل للسلاح النووي بدعم أمريكي)

رابعـاً: سياسة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي في فلسطين.

خامسًا: قضية القدس.

سادسًا: اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة وموقف إسرائيل من ذلك.

سابعًا: المخاطر الاقتصادية للمشروع الصهيوني وتداعياتها.

وتساءلت أخيرًا، ما هو البديل؟ ..

ولم أجد بديلاً عن التمسك بالثوابت القـمية، ولكن كيف ذلك في مثل هذا هذا الزمن الرديء؟.

يقول دعاة الواقعـية، أو (الوقوعيون) إن العرب لا يستطيـعون الوقوف في وجه الولايات المتـحـدة وتاليًـا إسـرائيل، وإن الأمـور اختلـفت بعـد انهيـار الاتحـاد السوفيتي، وإن أمريكا أصبحت سيدة العالم الذي لا يمكن معارضتها وإن النظام الدولي الجـديـد جـعل مـقـاليـد الأمــور بيـد أمـريكا، وإن زمن القــومـيـات والأيديولوجيات قـد ولى لتحل الأسواق مكانها .. وإلى غـير ذلك من تبريرات وإعلان لمسلمات لا أساس موضوعيا لها.

وفي هذه المقدمة ودون أن ندخل بتفاصيل كـثيرة نورد الرد التالي على أصحاب النظرية (الوقوعية) من العرب:

١ ـ إن مسألة قيـام النظام الدولي بزعامة الولايات المتحدة لا تزال تثـير العديد من الإشكاليات، وحـتى الآن أصبح من المشكوك به قيـام مثل هذا النظام، ربما سيتبلور نظام دولي جديد، ولكـن ليس بزعامة الولايات المتحدة وربما ستظل الولايات المتحـدة، إلى حين، دولة عظمى، ولكنها لن تكون الدولة العظمى الوحيدة كمـا أن ذلك لن يدوم إلى الأبد، فالولايات المتحدة بلد مثقل بالمشكلات، ومعقد، ولا يستطيع أحد التكهن بمستقبله.

٢ ـ ليس من الأمــور المسلم بهــا، مـقـولة زوال عــصـر الأيديولوجـيـات والقوميـات فلا تزال الأيديولوجيات تـلعب دوراً هامًا وأساسيًـا في حياة الشعـوب، ولا تزال القومية تحـرك مشاعر الشـعوب وأحاسيسهم، وإلا كيف نفسر استمرار وجود «الإسلام» وكـيف نفسر الحركات القومية في البوسنة والهرسك وفي الشيشان وغيرها..

٣ ـ إن القوة التي تتمتع بها إسرائيل، لـيست هي القوة التي لا راد لها فها هي تتخبط أمام المقاومة اللبنانية، والمقاومـة الفلسطينية، ولا تجد في مواجهتها سوى الرد بـقسوة متناهية، فـتخلق المزيد مـن العنف فلا تجـد ردا سوى الإرهاب الذي تمارسه بعنف في الأراضي المحتلة وفي جنوب لبنان.

٤ ـ إن المطلوب الآن، نشـر حالات اليـأس والإحبـاط بين الشعـوب العربيـة واستخدام وسائل الإعلام والاتصالات لخلق أجيال جديدة مشبعة بروح الاستـسلام، تنمو مع قـيم وأخلاقيـات جديدة تتناسب مع روح العـصر كما يسمونها، وهي روح بعيدة عن الأصـالة، عابثة وضائعة، مستلبة، بلا مستقبل.

إلا أن ذلك، إذا استطاع أن يـستقطب بعض الشـبان، في ظروف مـعينة، فإنه لن يستطيع أن يجند كل شباب العـرب، وسرف تظل جذوة القومية، والانتماء متـقدة.التاريخ يعلمنا ذلك، والشواهد كثيـرة، وقوافل الشهداء تشـهـد وأطفال الحـجـارة كـبروا الآن، وسـيكرون أكـثـر في المستـقـبل، وسيتوالد غيرهم، والرهان على المستقبل سيكون حتمًا لصالح الشعوب.

٥ ـ ليس صحيحًا أن الأمـور انتهت وأن عصر القومية العربيـة قد انتهى كما يريد الانهـزاميـون أن يشيـعوا، في حمـلة إعلاميـة تسانـدها قوى عالمـية، تخطط لها وتقودها الحركة الصهيونية ومن يلوذ بها، فالقومية العربية باقية أبد الدهر، لأن هذا هو نامـوس الحـياة، ولا سبـيل لاقـتلاع الإنسـان من جذوره.

إن ما يحتـاجه القوميـون هو مواجهة صـريحة مع الذات، أين الخطأ وأين الصـواب،ثم يجـري حـوار صـريح آخر مـع التيـار الإسـلامي والتيـار الماركسي، والاشتراكي.

إن هذه التيـارات الثلاثة يجب أن تلتقي، وأن تتـحاور، وأن تختلف فيـما بينهـا حتي تلتـقي، وهي قادرة على ذلك، لأن المطلوب الآن هو أن تلـتقي بعد أن تكون قد تخلصت من إدران الماضي، ومن الأنانيات ومن المكابرة ومن إعادة صياغة برامجها.

لقـد أثبتت الأحـداث الماضيـة عدم قدرة أي هـذه التيارات، لـوحده، أن يحقق برنامجه الخاص فإذا كـان الهدف هو تحقيق وجود هذه الأمة، وأن تصل إلى مستوى العصر، وأن ترقى إلى مـواقع الحضار الإنسانية، فإنه لا بديل عن اللجوء إلى النقد الذاتي لدى جميع الفصائل العاملة في الساحة السياسيـة العربية، ومواجهة الواقع، مواجـهة علمية موضوعيـة تستهدف لملمة الشتات وحشد الجهود والدفاع عن الوجود.

وإذا كنا نطالب في ذلـك التيـارات السيـاسيـة، وأغلبـهـا الآن معـارض للحكومـات على نحو أو آخـر، فالأولى بنا مطالبـة الحكومات والأنظـمة العربيـة، أن تلتقي وأن تتحاور، بعـد أن تكون قد قامت بعمليـة نقد ذاتي تسـتطيع بهل أن تتـخلـص من أدران الإنانيـة ،وحب التسلط والمصـالح الذاتية.

إن ما نطالب به ليس أمرًا مستحيلاً، بل لدينا شواهد تثبت إمكانية ذلك.

الشاهـد الأول: المؤتمر القومي العـربي، الذي يضم مجـموعـة كبـيرة من المثقفين والمفكرين والـسياسيين (غير المرتبـطين بالأنظمة) العرب، والذي عقد مـؤتمره السادس في بيروت في الفترة مـا بين ٨ ـ ١٠ نيسان / ابريل ١٩٩٦.

في هذا المؤتمر، كان هناك قوميون وإسلاميون ومـاركسيون، فقد استطاعوا أن يجدوا فـيما بينهم قاسـمًا مشـتركًا، وأمكن لهم أن يجدوا لغـة واحدة

وخرجوا بتصورات متقاربة، إذن فاللقاء يمكن. والحديث المشترك ممكن، وإمكانية تجميع الشتات قائمة، واحتمال الخروج ببرنامج عمل مشترك موجود.

فإذا ما تطور هذا اللقاء، وإذا ما توسعت نشاطاته فإنه بالإمكان القول أن ساحة عريضة للنضال العربي يمكن إقامتها على امتداد الوطن العربي، فقط نحتاج إلى موضوعية في النقد الذاتي، وصراحة في الطرح، وصدق في التعامل، وعلمية في تناول المسألة بعيداً عن الحساسيات.

أما الشاهد الثاني: فكان هذا اللقاء الذي تم بدمشق للبرلمانيين العرب في الشهر الماضي (مايو) ثم انتقل إلي بلدة قانا الباسلة في لبنان، حيث قتل الأطفال والنساء والشيوخ بدماء باردة تعبر عن مدى الحقد الذي يحمله الصهاينة على أبناء شعبنا.

نقول أن هذا اللقاء البرلماني بنقاشاته وبيانه الختامي وباللفتة الأخيرة بعقد جلسة البيان الختامي في قانا يظهر إمكانية اللقاء العربي، الذي تصور البعض أنه من المستحيلات. فالبرلمانات العربية (بصرف النظر عن كيفية انتخابها أو مدى ما تتمتع به من ممارسات ديمقراطية) هي في النهاية قريبة من الأنظمة التي تعمل من خلالها، وبالتالي فإن هذا مؤشر هام على أنه بالإمكان جمع تلك الأنظمة ذاتها، كما اجتمعت برلماناتها على أن يسبق ذلك تحضير جيد تفتح به مع الملفات، وتصفى من خلاله المواقف، قد يقول البعض كيف يمكن أن يخرج مثل هذا اللقاء، بنتائج إيجابية، وبعض الأنظمة ارتبطت مع إسرائيل بمعاهدات ومواثيق، ونقول أن تلك الأنظمة قبل حضورها اللقاء أن تحدد موقفها بوضوح فإما أن تكون مع إسرائيل، وإما أن تكون مع نفسها ومع شعبها ومع أمتها. ربعد ذلك فلتحضر، أو تمتنع، وفي جميع الحالات فإن الأمة العربية هي التي تكسب.

٦ ـ يسأل البعض ببراءة أو بخبث، تنادي بالمشروع العربي، أين هو المشروع العربي وتنادي بالنظام الإقليمي العربي، أين هو النظام الإقليمي العربي؟.

الواقع ان من يتساءل كذلك، اما أن يكون لايؤمن أصلا بالنظام الإقليمى العربي والمشروع العربي، أو إنه لايقرأ وقد أقفل عليه باب المعرفة، أو إنه قد وصل إلى حافة اليأس والإحباط او غير ذلك.

لماذا، لأن المشروع العربي والنظام العربي الإقليمي موجودان فعلا، وهناك مئات بل آلاف الدراسات والمذكرات والكتب عنهما، هناك أيضا مؤسسات وهياكل قائمة : الجامعة العربية ومؤسساتها ومنظماتها والشركات العربية المشتركة والاتحادات النوعية وغير ذلك قد يكون بعضها قد تسرب إليه أيضا اليأس أو الإهمال، ولكنها موجودة، ويكمن تفعيل دورها إذا مارغبنا وطالما عقدت مؤتمرات قمة عربية لبحث قضايا جوهرية. أليست هذه المؤتمرات هيكلا مؤسساتياً لنظام؟

كان آخر كتاب قرأته للدكتور إسماعيل صبري عبد الله هو "وحدة الامة العربية... المصير والمسيرة" وهو محاولة للعودة بالعرب إلى أرض التاريخ قبل أن تدهسهم عجلات مايدعي بالنظام الدولي الجديد واتفاقيات الجات

ويطالب الدكتور إسماعيل الجامعة العربية بالانتقال من صورة "المنظمة الدولية" الى صورة المؤسسة القومية التي تحكم تشكيلاتها وبرامج عملها، ويدعو الي رسم إطار مؤسسى لا يصفى بالقطع ماهو قائم، وإنما يركز على إعادة التوجه القومى ومراعاة البعد عن انشاء بيروقراطية عربية كبيرة محدودة النفع.

و يطلق الدكتور إسماعيل مما هو متاح من أجل تطويره وفق المستجدات والمعطيات الجديدة فيحدد اسلوب العمل أولاً بالبدء من المعرفة وإتاحة المادة العلمية والبيانات والمعلومات.

وثانيا: التشريع للانتقال من التعاون إلى التكامل، وهو ما يفترض القضاء والتحكيم واهم الأولويات هي المشاركة الشعبية.

وفتح الباب أمامها لصنع القرارات المتعلقة بالأوضاع القومية. ويضع الدكتور إسماعيل عدة مستويات ومراحل تنتهي بقيام برلمان عربي منتخب في ظل تعدية حزبية انتخابا مباشرا، عندها نكون على مشارف التوحد..

أليس هذا مشروعا عربيا؟.. ولكن مشكلتنا نحن العرب، أننا لانقرأ وإن قرأنا لانفعل، وإن فعلنا لانفعل سوى الخطأ. قد يكون فى ذلك بعض التجني، ولكن ما أريده هو استشارة الهمم،.. التماسك.. الإيمان بالمستقبل... وأخيرا إذا كنا غير قادرين على فعل ما هو مفيد لأمتنا، وعلى ما يحقق لها العزة والكرامة، فلا نفعل شيئا، لنترك ذلك للأجيال القادمة، فأي وضع قائم هو خير من الارتماء في أحضان الصهيونية والهرولة نحو التطبيع مع إسرائيل.

أخيراً..

لنا تعليق صغير على الحدث الذي جرئ مؤخراً وهو الانتخابات الإسرائيلية التي أجراها بيريز قبل موعدها، حيث جرت في ٢٩/ ٥/ ١٩٩٦ الماضى ولأول مرة يصار في إسرائيل إلي انتخاب رئيس الوزراء على نحو مباشر إلى جانب انتخاب الكنيست الجديد، هذا الحدث له مدلولاته.

والمدلولات كثيرة من نتائج هذه الانتخابات، ولكن ما حدث في إسرائيل وما حولها (وردود الفعل القريبة والبعيدة) يوحي بنتائج على غاية الأهمية، وهذه النتائج بمجملها لا تخرج عن الإطار العام لهذا الكتاب إنما تؤكده.

من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية برئاسة كلينتون دعمت إلى حد بعيد إسرائيل بوجه عام، وبيريز وحزب العمل بوجه خاص، وكان وقوف كلينتون إلى جانب بيريز ملفتًا في الآونة الأخيرة إذ جاء واضحًا بعيداً عن كل بروتوكول أو دبلوماسية.

ورغم أن من يحكم إسرائيل ، في النهاية لن يستطيع أن يدخل تعديلاً جوهرياً على المطامع الصهيونية، ورغم أن لحزب العمل ماضيا عريقا في العدوان على لبنان والمذابح المرتكبة بحق أبنائه رغم ذلك فقد كان بعض الحكام العرب (بما في ذلك عرفات) يؤيدون وعلنًا شمعون بيريز، ويتمنون فوزه.

ولكن أخيراً فاز نتنياهو، ولو بأغلبية بسيطة، وفي انتخابات الكنيست انخفض عدد الأعْضاء من كلا الحزبين الرئيسيين، لتبرز من جديد قوة أحزاب اليمين المتطرف المتصاعدة.

ماذا يعني هذا؟

من حيث المحصلة النهائية، فإن هناك ثوابت، يؤمن بها كل من نتنياهو وبيريز تلك هي المشروع الصهيوني، وكلاهما يعمل بإخلاص شديد لتلك الثوابت وضمن تعليمات الحركة الصهيونية، إذا فلماذا يتحمس بعض العرب لشمعون بيريز؟..

السبب أن الولايات المتحدة تريده،لأنه يستوعب(بتجربته، وبالتراث الذي أورثه إياه رابين) السياسة الأمريكية، ووضع مشروعه للسلام الذي رسم من خلاله خارطة جديدة للمنطقة تحت شعار «الشرق الأوسط الجديد»وأناط بموجب هذا المشروع دوراً محدداً لإسرائيل تقوم به من خلال علاقاتها المميزة بالولايات المتحدة في المنطقة (وفي العالم) من خلال العباءة الأمريكية حتى ولوجاء ذلك شكليًا لأن إسرائيل (باعتقاد حزب العمل وبيريز بالتحديد) يمكن أن نحقق الشئ الكثير من خلال هذا الدور، في حين أن نتنياهو يولي اهتمامًا أكبر للوضع الداخلي لذا فهو يتمسك بالأرض، وبالأمن ثم السلام.

إنه أوضح، وربما يكون جلفًا في إعلان آرائه، في حين أن بيريز الذي يحمل نفس الأهداف نجده (أخبث)في عرض أهدافه.

لذا نجد أن شعار الحملة الانتخابية لبيريز هو «السلام الآمن» بمعنى أن السلام هو الذي سيجلب الأمن، في حين أن شعار الحملة الانتخابية لنتنياهو «الأمن الذي سيجلب السلام» بكل ما يعنيه ذلك من استخدام للقوة والبطش من إحكام قبضة إسرائيل على الأمن، وهذا نفس الأسلوب الذي اتبعه بيريز في الضفة والقطاع ولبنان. ضاربًا عرض الحائط بمقتضيات ودواعي السلام الذي ينادي به.

ثم هل حقًا يريد بيريز السلام؟ وأي سلام يريده؟ لقد رفض دائمًا الانسحاب الكامل من الجولان، ورفض دائمًا الانسحاب من جنوب لبنان، وفرض حصاراً على المناطق في فلسطين، وقع دون رحمة المقاومة الوطنية واعتدى على الأطفال والنساء وأكد مراراً أن القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، وقال عن دولة فلسطين أنها حلم بعيد المنال، وتابع بإصرار سياسة الاستيطان، وأبقى وضع الخليل معلقًا، والأهم من ذلك كان دائمًا عنصراً فاعلاً في الخلافات العربية، وساعيًا لا يعرف الملل لزرع الشقاق بين الدول العربية، وهذا ليس غريبًا ولا مستغربًا، فماذا كنا نتوقع منه؟

أما نتنياهو، فسأورد دون تعليق بعض آرائه التي وردت في كتابه «مكان تحت الشمس» الذي صدر في العام الماضي: (١)

«.. وهكذا فإن الجدران الدفاعية التي تشكلها جبال يهودا والسامرة والجولان توفر للجيش الإسرائيلي فرصة زمنية

(١) أوردتها جريدة السفير في عددها الصادر بتاريخ ١/٦/١٩٦٦.

ومكانيــة أغلى من الذهب، ومن هنـا تحـديدًا تنبع الأهمــية المتزايدة للأرض في عصر الصواريخ ....».

«إن هذه الأرض التي تحمل كل حـفنة من ترابها آثار الماضي اليهـودي، والتي مازالت كل من قـراها تنطوي على الأسـماء العبرية القـديمة ذاتها. هذه الأرض التي غدا فيـها أبناء إسرائيل شـعبًـا ... هذه الأرض لم تتوقف يومًـا عن أن تكون موحـدة كحلم بعيد ولكن ملموس جدًا في وعي أطفال اليهود ...».

«... من المحظور على إسرائيل أن تتنازل عن سيطرتها على المكانة الدفاعية في هضبة الجولان مقابل ترتيبات أمنية مشكوك فيها».

«...بديلنا يمكن اختصاره بكلمتين: تعزيز الصهيونية»

وهل يريد بيريز غير تعزيز الصهيونية؟

حزيران/ يونية / ١٩٩٦

د. منير الحمش

مقدمة الطبعة الأولى

لا يهدف هذا الكتاب إلى تاريخ المسألة الفلسطينية، أو القضية العربية المعاصرة في صراعها المرير مع الحركة الصهيونية. ولكنه يستخدم الوقائع التاريخية لتوجيه الأنظار إلى خطورة ما حصل حتى الآن، وإلى مخاطر التسوية الاستسلامية الأمريكية ـ الصهيونية ، التي تسعى أمريكا إلى فرضها على المنطقة العربية. إن هذا الكتاب يكشف ذلك الخيط الذي يربط وينسق بين ما يجري حالياً، وبين ما خُطط له، من قبل الصهاينة الأوائل، وفي أوساط الدوائر الأمريكية ـ الغربية ـ الصهيونية.

ولا يهدف الكتاب إلى عرض وجهة نظر «الشرق الأوسط الجديد» أو الرد عليها وعلى دعاواها، بقدر ما يريد أن يلفت الأنظار إلى مخاطرها، وإلى كشف

مراميها القديمة ـ الجديدة، وإلى تحدياتها في مواجهة المشروع العربي ، ومن أجل التمسك بالهوية العربية.

في البدء كانت أحلام الصهيونية .. التي تحولت إلى دولة، ثم تحولت الدولة إلى دولة كبرى (بلا حدود) تمتد أذرعها إلى ما بعد (دول المواجهة) وتحتل موقعاً متميزاً بين الدول، بالخداع والتضليل والادعاء والمخاتلة والمراوغة، بالتهديد والوعيد.. وبالترغيب. فأصبحت تصول وتجول في الأوساط العالمية وفي كواليس إدارة الحكومات، وفي المنظمات الدولية، وفي دهاليز السياسات الداخلية والدولية، وفي أروقة المفاوضات الثنائية والمتعددة . ثم ها هي تتحول أيام (الغياب) العربي الجماهيري، إلى دولة «عظمى» في مختلف المجالات حتى لتضيع صورة الحقيقة... هل هي صاحبة القرار الإقليمي والعالمي؟ أم هي أداة بيد صاحب هذا القرار؟ كيف وصلت إسرائيل إلى كل هذا؟ ومن أين لها هذه الحظوة أو القوة؟ وهل هي فعلاً قوية إلى هذا الحد؟ أم أنه الضعف العربي؟.. أم هو ادعاء المتخاذلين بالتسليم بالأمر الواقع؟!

ثم ماذا بعد...؟

يريد هذا الكتاب أن يثير التساؤل في ذهن القارئ أكثر مما يهدف إلى وضع الحلول للمأزق الذي آلت إليه الأمة العربية، يريد أن يذكي الذاكرة العربية وينعشها أكثر مما يهدف إلى إعطاء معلومات، يريد أن يتوجه للأجيال المقبلة بالحقيقة كما هي... وهو إن فعل ذلك، فقد حقق ما هدف إليه الكاتب.. وقبل فوات الأوان.

د. منير الحُمش

الفصل الأول

البدايات

«يطرد الرب جميع هؤلاء الشعوب من أمامكم، فترثون شعوباً أكبر وأعظم منكم، كل مكان تدوسه بطون أقدامكم يكون لكم، من البرية ولبنان، من النهر نهر الفرات إلى البحر الغربي يكون تخمكم».

(سفر التثنية: ١ ـ ٢٣ ـ ٢٤)

«تعالوا نعطي الشعب الذي لا أرض له .. أرضًا لا شعب فيها».

(إسرائيل زانفويل) ١٨٩٥

«إننا نرفض مطالب الصهيونيين، بجعل القسم الجنوبي من البلاد وطنًا قوميًا للإسرائيليين، ونرفض هجرتهم إلي أي قسم من بلادنا، لأنه ليس لهم فيها أدني حق، ولأنهم خطر شديد جدًا على شعبنا، من حيث الاقتصاديات والقومية والكيان السياسي: أما سكان البلاد الأصليون من إخواننا الموسويين، فلهم ما لنا وعليهم ما علينا».

قرار المؤتمر السوري في ٢/ ٧/ ١٩١٩

(في مذكرة قدمت إلى لجنة التحقيق الأمريكية)

في البدايات

يقول هرتزل في يومياته (بعد مؤتمر بازل (١٨٩٧):

«لو أردت أن أختصر مؤتمر بازل في كلمة واحدة ـ وهذا ما لن أجاهر به صراحة ـ لقلت: في بازل أسست الدولة اليهودية. ولو قلت ذلك اليوم لقابلني العالم بالسخرية والضحك. ولكن بعد خمس سنوات على وجه الاحتمال وبعد خمسين سنة على وجه التأكيد سيري هذه الدولة جميع الناس»[١].

كيف استطاعت الحركة الصهيونية أن تحيل الحلم إلي واقع؟..

أردت بهذا الاستشهاد أن الامس ضمير كل عربي عاصر، أو رافق أو سمع أو قرأ ما حصل خلال المائة عام الأخيرة. كيف استطاع الصهاينة أن يحققوا ما عجز عنه العرب؟ بل وعلى حساب العرب، وعلى أرضهم وبعد تشريد شعبهم؟ نقول باختصار أن الحركة الصهيونية عملت في مسالك ثلاثة:

تنظيم ـ استعمار ـ دبلوماسية.

فبالتنظيم أقيمت الحركة الصهيونية، وكان مؤتمرها الأول في بازل عام ١٨٩٧ حيث تحددت في هذا المؤتمر عقيدة الصهيونية فيما دعا برنامج بازل إلى:

«خلق وطن للشعب اليهودي في فلسطين يضمنه القانون العام» وتعينت في هذا المؤتمر الوسائل الكفيلة بتحقيق تلك الغاية باتخاذ الخطوات التالية:

١ ـ العمل على تشجيع استيطان العمال الزراعيين والصناعيين اليهود في فلسطين وفقًا لخطوات مناسبة.

٢ ـ تنظيم اليهودية العالمية،وربطها بواسطة منظمات محلية ودولية تتلازم مع القوانين المتبعة في كل بلد.

٣ ـ تقوية وتغذية المشاعر اليهودية والوعي القومي اليهودي.

٤ ـ اتخاذ خطوات تمهيدية للحصول على موافقة الدول، حيث يكون ذلك ضروريًا ـ لتحقيق هدف الصهيونية.

واستكمالاً للأطر التنظيمية تأسس المصرف الصهيوني تحت إسم «صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار» عام ١٨٩٩، ثم تبعه « الصندوق القومي اليهودي» عام ١٩٠١. و «شركة أنجلو ـ فلسطين» على« صورة فرع لصندوق الائتمان في يافا ١٩٠٣»، كما أسست في جميع أنحاء العالم وأينما وجد اليهود الجمعيات الرياضية، واللجان الطلابية. ونشط المفكرون والكتاب والفنانون في شرح أهداف الصهيونية، كل حسب طريقته، وفي مجال اختصاصه. مستخدمين جميع الوسائل لشحذ همم اليهود، وتوحيدهم، ودفعهم للهجرة إلى فلسطين، وكانت أكثر الوسائل أهمية تلك المعتمدة على الأساطير والنوازع الدينية، فقد جاء «هشلر» بصحبة هرتزل إلى المؤتمر الصهيوني الأول في بازل معتبراً نفسه سكرتير «المسيح المنتظر» وهتف «يحيا الملك» ونشر في العدد الأول من صحيفة «دي فلت» مقالاً عن الصهيونية ختمه بالنداء التالي:

«استفيقوا ياأبناء إبراهيم، فالله ذاته، الأب السماوي، يدعوكم للرجوع إلى وطنكم القديم، ويريد أن يكون إلهكم، كما يدعو في قديم الزمان من خلال أنبيائه».

إن الجذور الدينية لفكرة إقامة «إسرائيل الكبرى» في الفكر الصهيوني تم تغذيتها بالمعتقدات اليهودية من قبل الحاخامين والقوميين اليهود المتعصبين، إضافة إلى الحركات الدينية المسيحية المتصهينة ومشروعاتها الداعية إلى «إرجاع اليهود واسترجاع فلسطين» وقد نشطت هذه الجهود منذ حملة نابليون بونابرت (١٧٩٨) وفي القرن التاسع عشر حتى ظهور الدعوة للقومية اليهودية الحديثة على يد موزس هس وفي كتابه «روما والقدس» (١٨٦٢).

وقد عملت الصهيونية الأممية بصورة مباشرة وغير مباشرة، نحو تكوين فكرة «إسرائيل الكبرى» وبلورة مفهوم «أرض الميعاد» وإيجاد نوع من الاندماج ما بين

واقع إسرائيل العيني والتاريخي من جهة، وبين المثال الأعلى أو «اليوتوبيا» التي تصبو إلى تحقيقـها تحت شعار «الميثاق» الذي يقول سفـر التكوين أن إبراهيم عقده مع «إله إسرائيل».

لقد جـمعت الحـركة الصـهيـونية العـالمية (باعـتبارهـا فكرة ودعوة وحـركة) بين البواعث الدينية والخـلاصية، التي ترسبت في عقيـدتي انتظار مجئ المسيح المخلص، واليوتوبية من الجهة الواحدة، والمطامع الأرضية والتوسـعية، و«الصليبية المستترة» من الجهة الأخرى. كمـا أنها لم تتردد في ربط ذلك بعجلة الاستعمـار، وتكييف مطالبها وفقًـا للمصـالح الاستـعمـارية وانسجـامًا مع طبـيعـة المناطق التي يمتد إلـيها النـفوذ الاستـعماري، ومـبادئ السيـاسة التي تعتـمدها الدول الكبرى في توجـيه تحركـاتها وتسيير شؤونها.

وتاريخ الحركة الصـهيونية حافل بالخدمـات التي تبرع اليهود بتقـديمها إلى ألمانيا. والإمبراطوريـة العثمانيـة، ثم إلى بريطانية، ثم إلى الغرب عمـومًا، ثم إلى الولايات المتحدة.

فـفي المؤتمر الصـهـيوني الثـامن (لاهاي ١٩٠٧) يقـول« نوردو» في خطاب له: سوف نبذل وسـعنا لكي نعمل في الشرق الأدنى، ما عـمله الإنكليز في الهند، أعنى بذلك: النشاط الثقافي، وليس السيطرة، نحن ننوي الذهاب إلى فلسطين بمثابة الحملة المعتمدين للمدنية والتحضر، ورسالتنا هي توسيع الحدود الأخلاقية (الأدبية) لأوروبا حتى تصل حدودها إلى الفرات.

ويبرز هـذا النمط الاستـعماري في الـفكر الصهـيوني، والمستـند إلى حجـة نشر الثقافة الغربية وأداء رسالتها التمدينية حتى تصل حدودها إلى الفرات.

ويستمر نوردو بوضع تصـوراته (التي يكررها فيما بعد زعماء الحركـة الصهيونية وزعماء إسرائيل فيما بعد).

فيقـول: «نريد إعمال المحراث في تلك الأراضي المراحـة، التي كانت يهودية في قديم الزمـان، وإعطاءها قيـمة ثم جـعلها مـعقلاً للـحضارة المزدهرة، وتبـادل السلع

النشيط والنظام الأمثل، وذلك لخير الإمبراطورية العثمانية، والشعب اليهودي، والإنسانية جمعاء».

ومنذ نشوء الحركة الصهيونية، كان روادها يفكرون بأنفسهم، ويقدمون الحركة، على أنها طريق الغرب إلى المنطقة، وقد خاطب هرتزل الاجتماع التأسيسي للاتحاد الصهيوني البريطاني (١٨٩٨) بقوله: «منذ اللحظة الأولى، اتجهت أنظاري إلى انكلترا».

ويصف عام ١٩٠٠ انعقاد المؤتمرالصهيوني الرابع في لندن بقوله: أنه «انتقال الصهيونية السياسية إلى لندن، لكي تقدم نفسها رسميًا إلى العالم الإنكليزي، وتطلب تأييده ...الأدبي والسياسي فقط».

ويقارن هرتزل بين بريطانيا وتوسعها الاستعماري، وبين الفكرة الصهيونية فيقول: «الإنكليز كانوا أول من أدرك ضرورة التوسع الاستعماري في العالم الحديث، لذلك يرفرف علم بريطانيا العظمى فوق البحار، ولذا أعتقد بأن الفكرة الصهيونية، وهي فكرة استعمارية، يجب أن تحظى في انكلترا بفهم سريع وسهل». ويطالب هرتزل الأمم الغربية بإقامة «محطة للمدنية في خدمة الإنسانية» على الطريق إلى آسيا، والطريق الأقصر إلى ذلك هو فلسطين، ويبرز الصهيونية، للمصالح البريطانية، على أنها فرصة ثمينة تزودها بطريق سهل إلى آسيا، ويتصاعد هرتزل حماسًا ليعبر عن مشاعره، وعن تلك الآمال التي يعلقها على بريطانيا بقوله:(٢) «اكلترا، انكلترا، العظيمة، انكلترا الحرة، انكلترا سيدة البحار، سوف تتفهم أهدافنا، ولتتأكد أن الفكرة الصهيونية سوف تنطلق في طيرانها من هنا محلقة إلى أجواء أعلى وأبعد».

وشهدت الفترة ما بين ١٩٠٧ ـ ١٩١٧ تطوراً كبيراً في حياة الصهيونية البريطانية فقد استطاعت شراء صحيفة جويش كرونيل اللندنية، وأصدرت صحيفة دي فلت، كما أصدرت العديد من الكتب والنشرات، واستطاع زعماؤها التغلغل إلى المحافل السياسية والثقافية، وبرزت مدرسة مانشستر الصهيونية كقوة لها أهميتها في الحركة

الصهيونية والإمبراطورية البريطانية لتنفذ من خلال هذا التحالف إلى استعمار فلسطين، وإرساء الدعائم لقيام «الوطن القومي اليهودي».

وعندما دخلت تركيا الحرب في مطلع تشرين الثاني ١٩١٤ بعد بقائها على الحياد حوالي ثلاثة أشهر منذ اندلاعها، أعلنت بريطانيا الحرب على الإمبراطورية العثمانية، وأعلن رئيس وزرائها التخلي عن السياسة التقليدية في الشرق، جاعلاً أهداف الحرب السعي نحو تجزئة الإمبراطورية العثمانية وتقسيمها، وهنا سنحت الفرصة لزعماء الحركة الصهيونية للعب الدور الذي كانوا يبحثون عنه.

وبدأ وايزمان بالتحرك وتكوين مجموعة إلى جانبه، ورغم أنه لم يكن يمثل منصبًا رسميًا في الحركة الصهيونية ذلك الوقت، فأخذ بالاتصال مع أركان الحكومة البريطانية، وأوضح خطته فكتب يقول:

«ترتكز خططي بالطبع، على افتراض جوهري واحد: بأن الحلفاء سوف يكسبون (الحرب) ويكسبونها جيدًا، كما أتمنى وآمل ذلك مخلصًا .. ولا يساورني شك بأن فلسطين سوف تقع ضمن النفوذ البريطاني، وفلسطين هي الامتداد الطبيعي لمصر، والجدار الذي سوف يفصل قناة السويس عن البحر الأسود، وكل عمل عدائي قد يصدر عن تلك الجهة ... سوف تصبح بلجيكا الأسيوية .. خصوصًا متى جرى تطويرها على يد اليهود، ولو أعطينا أحوالاً جيدة إلى حد ما، لاستطعنا بسهولة أن ننقل مليونًا من اليهود إلى فلسطين خلال الخمسين أو الستين سنة القادمة، وبذلك تحصل انكلترا على جدار فعال .. ونحصل نحن على وطن ....».

وبعد أن أعلنت بريطانيا الحرب على تركيا بأسبوع واحد، كان وايزمان قد أعد رسالة، وبعث بها إلى بلفور محاولاً الاستعانة بصديق الاثنين الفيلسوف صموئيل الكسندر (أستاذ فلسفة في مانشستر وزميل وايزمان ـ استرالي المولد) وعندما التقى وايزمان ببلفور، واستعد لشرح المسألة اليهودية ختم بلفور اللقاء بهذه العبارة «إنها ليست حلمًا .. بل هي قضية كبرى، وأنا أتفهمها» وفي عام ١٩١٥ انضم بلفور إلى الحكومة الائتلافية، وتتابعت لقاءات وايزمان بالمسؤولين البريطانيين، وكان في طليعتهم هربرت صموئيل، وهو في طليعة المسؤولين الذين أدركوا «أن الحرب قد وضعت الصهيونية على الخريطة».

وعمل وايزمان وزعماء الحركة الصهيونية مع المسؤولين البريطانيين الذين كانت تربطهم وإياهم علاقات وطيدة، على ضم فلسطين، وجعلها محمية بريطانية ضمن الإمبراطورية، وكان الهدف من ذلك تسهيل عملية إقامة وطن لليهود في فلسطين. ويكتب صموئيل عام ١٩١٥ في مذكرة بعث بها إلى رئيس الوزراء آنذاك (اسكويت) ما يلي:

«إن سير الأحداث يفتح المجال أمام إحداث تغييرات في وضع فلسطين عند نهاية الحرب، وهناك نشاط يتحرك بين الاثنى عشر مليونًا من اليهود المنتشرين في سائر أنحاء العالم، فالشعور ينتشر بسرعة هائلة بأن الوقت قد حان أخيراً، والآن، للقيام بخطوات ما، وبطريقة ما، نحو تحقيق الأمل والرغبة اللذين جرى التمسك بهما، بعناد، طيلة ١٨٠٠ عام، لإرجاع اليهود إلى الأرض التي تربطهم بها صلات قديمة، قدم التاريخ نفسه».

والطريف أن أفكار صموئيل الصهيونية، كانت تتجاوز بكثير أفكار وايزمان، وعندما تم اللقاء بينهما لأول مرة، وجد صموئيل المطالب التي ينادي بها وايزمان «جد متواضعة» إذ وجده قنوعًا بالحصول على «مكان صغير يشبه إمارة موناكو .. مع فارق بسيط «الجامعة بدل كازينو القمار».

ويوزع صموئيل عام ١٩١٥ على زملائه الوزراء البريطانيين مذكرة حول «مستقبل فلسطين» يبدأها بالتساؤل حول مستقبل فلسطين فيما لو أدت نتائج الحرب إلى تقطيع الإمبراطورية العثمانية في آسيا، ويضع مجموعة من الاحتمالات لمستقبل فلسطين:

أ ـ الضم الفرنسي.

ب ـ ترك البلاد بيد تركيا.

جـ ـ التدويل.

د ـ إنشاء دولة يهودية تتمتع بالحكم الذاتي في فلسطين.

حـ ـ الحماية البريطانية.

وينفي ـ بمناقشة هادئة ـ كلاً من الاحتمالات الثلاثة الأولى، كما يرفض حاليًا (في ذلك الوقت) قيام دولة يهودية، لأنه يعتقد أن الوقت لم يحن بعد، فعدد السكان العرب ٥٠٠ إلى ٦٠٠ ألف نسمة، وإن وضع هؤلاء تحت سلطة حكومة ترتكز على تأييد ٩٠ أو ١٠٠ ألف من السكان اليهود سوف لن يكون واقعيًا، لأن هذه الحكومة لن تستطيع فرض الطاعة والولاء على هؤلاء السكان، لذا فهو يرى أن المحمية البريطانية سوف تلقى ترحيبًا لدى نسبة كبيرة من السكان المحليين، كما أن ذلك سيلقي ترحيبًا في أوساط اليهود. والمأمول أن يمنح الحكم البريطاني تسهيلات للمنظمات اليهودية في شراء الأراضي وإقامة المستعمرات، وإنشاء المؤسسات الدينية والتربوية، والتعاون في التطور الاقتصادي في البلاد، كما تعطي الهجرة اليهودية الأفضلية حتى يتمكن السكان اليهود ـ مع مرور الوقت ـ بأن يصبحوا أكثرية في البلاد، وبذلك ينالون مقدارًا من الحكم الذاتي.

ويقول صموئيل بعد ذلك «إن السبيل الذي ندعو إلى اتخاذه سوف يعود على انكلترا بعرفان الجميل بين اليهود في سائر أنحاء العالم ..».

وعد بلفور:

وهكذا فقد أصدر ارتور جيمس بلفور وعده المشهور في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧ بعد عرضه على الوزارة البريطانية، وإقراره ليكون بمثابة بيان سياسي، وجاء هذا الوعد برسالة بعث بها بلفور إلى اللورد نالتر روتشيلد (الثاني) وأعرب فيها عن سروره الزائد لإبلاغه «بالنيابة عن حكومة جلالته، التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود الصهيونية» ويتضمن التصريح«الوعد» في شقه الأول على الوعد الذي قطعته حكومة صاحب الجلالة على نفسها أن «تنظر بعين العطف على تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية».

أما الشق الثاني من الوعد فقد جاء فيه:

«لن يؤتي بعمل من شأنه أن يضير الحقوق المدنية والدينية، التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى».

وقد أوضح لويد جورج بعد صدور الوعد المذكور إلى إيضاح الملابسات التي حملت بلاده على إصداره، فأدلى بالتصريح التالي:

«إن الزعماء الصهيونيين قطعوا لنا وعداً أكيداً مآله أنه إذا أخذ الحلفاء على عاتقهم تسهيل إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين في كافة أنحاء العالم، وتأليبهم لمعاضدة قضية الحلفاء، وقد بروا بوعدهم هذا».

وهذا يعني أن بريطانية (والحلفاء) يكافئون اليهود وزعماءهم بأنهم بروا بوعدهم في وقوفهم إلى جانب الحلفاء أثناء الحرب، ولكن هل يحق لبريطانيا (والحلفاء) منح مكافأة من أملاك الغير .. وعلى حساب الغير، وهل يحق لبريطانيا أن تتصرف نيابة عن أصحاب الأرض؟.

وألا يتعارض هذا التصريح مع الوعود التي قطعتها بريطانيا (أيضاً) على نفسها للشريف حسين والزعماء العرب بأنها ستدعم قضيتهم؟.

ألم يسهم العرب إلى جانب الحلفاء في الحرب، وهل الإسهامات التي قاموا بها تقل عما قدمه اليهود إلى الحلفاء؟ ...

وما تجدر الإشارة إليه أن هذا الوعد (وعد بلفور) جاء أيضاً على الطريقة الصهيونية، تمت صياغته بلغة تمويهية، وجاء ضمن السياق الصهيوني التآمري، فهو ينص على تأسيس وطن قومي لليهود وليس دولة، كما أنه يتم ضمن الوصاية البريطانية ـ ضمن اتفاقية سايكس بيكو السرية، وهذا يعني رغبة الصهيونية باجتياز فترة انتقالية تضمنها الوصاية البريطانية يتم فيها تأمين سيل من الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وإقامة المؤسسات الضرورية التي تمهد لقيام الكيان الصهيوني، أو الدولة الإسرائيلية.

ويعتبر إصدار وعد بلفور انتصاراً للصهيونية البريطانية، وللعلاقة الحميمة وللتخطيط الواحد لكل من بريطانيا والصهيونية. وما أن صدر هذا الوعد، حتى سارعت المنظمة الصهيونية إلى إصدار بيان أعلنت فيه «أن الأماني التي جرى التعبير عنها في برنامج بازل، قد وجدت الآن مرساتها وقاعدة أرضية صلدة في تصريح الحكومة البريطانية الرسمي».

ومضى بيان المنظمة الصهيونية إلى القول بأن فترة الانتظار قد انتهت لتبدأ فترة التحقيق منذ الآن، وبدأ دعاة الصهيونية والأوساط الواقعة في شباك هؤلاء الدعاة للترويج إلى أن الهدف النهائي لوعد بلفور هو إقامة دول يهودية في السياق الأخير.[٣].

وبدأ الصراع العربي ـ الصهيوني يأخذ اتجاهاً جديداً، فقد أصبح لدى الصهاينة وعداً من الدولة المنتدبة تسانده حركة صهيونية واسعة الانتشار وواسعة النفوذ في المحافل الدولية، يقودها أشخاص على مستوى عال من الدراية والمعرفة بأسرار الحياة الدبلوماسية الدولية، وبمصالح الدول والاستراتيجيات التي تقودها، أما على الجانب العربي، فقد كان هناك إرث كبير من التخلف والفرقة وجهل عميق بألاعيب السياسة الدولية، ويكفي أن نعلم كيف عالج ملك الحجاز (الشريف حسين) موضوع وعد بلفور الذي يتناقض مع الوعود التي أعطيت له لنعرف إلى أى مستوى كان تفكير القيادة العربية في ذلك الحين. فعندما طلب الشريف حسين من الحكومة البريطانية أن تفسر له وعد بلفور وأسباب إصداره، استجابت الحكومة البريطانية بأن أمرت القائد دافيد جورج هوغارت رئيس المكتب العربي في القاهرة بالتوجه إلى جدة لمقابلة الملك حسين، والعمل على تهدئة خواطره وتطمينه وأوكلت إليه في ١٩١٨/١/٤ نقل رسالة باسمها دون أن تجد حاجة إلى تدوينها، فأبلغه شفوياً التأكيد الصريح التالي: «الاستيطان اليهودي في فلسطين لن يكون مسموحاً به إلا بقدر ما يتفق ذلك مع حرية السكان العرب من الناحيتين الاقتصادية والسياسية»، وقد أكد القائد هوغارت للملك حسين: «أن مسألة التنازل عن مطلب السيادة للعرب لن تكون موضوع بحث أبداً، وعلى أساس هذه التأكيدات الشفوية نجد أن الملك حسين يعرب عن استعداده للمساعدة في تحقيق الغاية التي فهمها من وعد بلفور باعتباره صدر كي يهيئ لليهود ملجأً من الاضطهاد.

هذا هو مستوى الفهم الذي تناول فيه قائد الثورة العربية موضوع وعد بلفور، وهو بنفس هذا الفهم يتناول الأنباء التي وصلته عن اتفاقية سايكس بيكو.

وكما كان يقول السادات إن أوراق الحل ٩٩٪ بيد أمريكا، كان الشريف حسين يقول ويفعل بوضع جميع الأوراق بيد بريطانية وحلفائها. وهو لا يكتفي بتجاوز موضوع وعد بلفور، واتفاقية سايكس ـ بيكو التي تنسف جميع الوعود المقدمة إليه، بل إنه يطلب من عرب فلسطين الترحيب باليهود إخواناً ويطلب منهم التعاون معهم في سبيل المصلحة، وذلك في مقال نشره في الجريدة الرسمية المسماة (القبلة) أي مكة (العدد ١٨٢، ١٩١٨/٣/٢٣).

الانتداب البريطاني:

لقد حققت الحركة الصهيونية بتنظيمها ودبلوماسيتها شوطاً كبيراً على طريق إقامة الدولة اليهودية، وبقي لها أن تعمل على استكمال الطريق بإضافة المسلك الثالث، وهو الاستعمار والاستيطان بواسطة تهجير اليهود من مختلف أنحاء العالم إلى أرض فلسطين، واستكمال الأطر التنظيمية لإقامة الدولة، والعمل بدبلوماسية متقدمة جداً في سبيل تحقيق أغراضها.

وقد استغلت هذه الحركة إلى حد بعيد نظام الانتداب، الذي نعود لنقول إنه ما تم لتحقيق أهداف الحركة الصهيونية.

لقد تقدمت بريطانية من مجلس عصبة الأمم في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٢٢ بصيغة صك للانتداب على فلسطين، وقد ثبت المجلس النص المتفق عليه في ٢٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٣، عندما أصبح الانتداب موضع التنفيذ رسمياً، ولم يؤخذ رأي عرب فلسطين في اختيار الدولة المنتدبة، كما اشترطت المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم، وهكذا أصبحت بريطانيا رسمياً السلطة الحاكمة، خلافاً لرغائب الأكثرية العربية. وتضمنت مقدمة صك الانتداب نص وعد بلفور، ونصت المادة الثامنة منه على أن تكون بريطانيا مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي وفقاً لما جاء بيانه في ديباجة هذا الصك، كما نصت المادة الرابعة على الاعتراف «بوكالة يهودية» كهيئة عمومية لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين والتعاون معها في الشئون الاقتصادية والاجتماعية، وتسمح المادة ١١ للإدارة بأن «تتفق الوكالة اليهودية المذكورة في المادة

الرابعة. على أن تقوم هذه الوكالة بإنشاء تسيير الأشغال والمصالح والمنافع العمومية، وترقية مرافق البلاد الطبيعية بشروط عادلة ومنصفة.

وأغفل صك الانتداب الاعتراف بالمبادئ التي اشترطتها المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم، أي أن فلسطين كلبنان وسورية والعراق، لها الحق بالاعتراف المؤقت بها كدولة مستقلة «شرط أن تتلقى النصيحة الإدارية والمساعدة من دولة منتدبة إلى أن يحين الوقت الذي يصبح فيه السكان قادرين على الوقوف وحدهم (أن يحكموا ذاتهم بذاتهم)»، ولم يأخذ صك الانتداب بعين الاعتبار العهود بتأييد الاستقلال التي قطعها الحلفاء للعرب، وحتى الضمانات التي تضمنها البيان السياسي البريطاني للعام ١٩٢٢ . وقد جاء في هذا البيان الذي يوضح معنى وأبعاد وعد بلفور «إن عبارات الوعد المشار إليه لا تهدف إلى تحويل فلسطين كلها إلى وطن قومي يهودي، ولكن مثل هذا الوطن سينشأ في فلسطين».

على الصعيد الشعبي العربي، قامت معارضة جدية لكل من الانتداب ولوعد بلفور، في ظل الانتداب، وتبدت هذه المعارضة الشعبية في اضرابات ومظاهرات شلت الحياة الاقتصادية للبلاد وأدى ضغط السلطات البريطانية من جانب، وأعمال الحركة الصهيونية من جانب آخر إلى وقوع حوادث عنف انفجرت في ثورة عارمة مسلحة ومكشوفة.

الموقف الشعبي:

وقد بدأ التحرك الشعبي العربي بعقد المؤتمر السوري العام، الذي جاء ممثلاً لجميع أنحاء سورية، وهي المناطق الثلاث: الشرقية والغربية والجنوبية وسورية الداخلية والساحلية وفلسطين، وقد كان هذا المؤتمر بمثابة مجلس نيابي تأسيسي، وجرى رفع لائحة تبين «رغبات سكان البلاد» إلى لجنة التحقيق الأمريكية المعروفة باسم (لجنة كنغ ـ كرين) وتركزت الرغبات فيما يلي (٤):

أولاً: المطالبة بالاستقلال السياسي التام الناجز للبلاد السورية، التي تحدها شمالاً جبال طوروس وجنوباً (رفح) فالخط المار من جنوب (الجوف) إلى جنوب (العقبة الشامية) و (العقبة الحجازية) وشرقاً نهر الفرات، فالخابور، والخط الممتد شرقي (أبى كمال) إلى شرقي (الجوف) وغرباً البحر المتوسط وبدون حماية ولا وصاية.

ثانيا: المطالبة بحكومةملكية، مدنية، نيابية، واعتماد اللامركزية في الإدارة مع المحافظة على حقوق الأقليات.

ثالثاً: رفض فكرة الضم والاستعمار. واشترط المؤتمر لقبول مسألة الانتداب أن يكون عبارة عن "مساعدة فنية واقتصادية لا تمس باستقلالنا السياسي التام" وأوضح أنه يختار الولايات المتحدة لتقدير تلك المساعدة الفنية والاقتصادية، دون المساس باستقلال البلاد.

رابعاً: رفض المطالب الصهيونية، ورفض هجرتهم إلى أى قسم من بلادنا: لأنه ليس لهم فيها أدنى حق، ولأنهم خطر شديد جداً على شعبنا، من حيث

الاقتصاديات والقومية والكيان السياسي، أما سكان البلاد الأصليون من إخواننا الموسويين فلهم ما لنا وعليهم ما علينا».

خامسا: عدم فصل القسم الجنوبي من سورية المعروف بفلسطين والمنطقة الغربية الساحلية التي من جملتها لبنان، عن القطر السوري، ونطلب وحدة البلاد مضمونة لا تقبل التجزئة بأي حال كان».

والجدير بالذكر أن توصيات لجنة كنغ ـ كرين الخاصة بسورية ـ فلسطين والعراق (٢٨ آب ١٩١٩) جاءت بمثابة تأكيد جديد لما أعلنه المؤتمر السوري العام بصدد الصهيونية وفلسطين، فأشارت اللجنة المذكورة إلى وجوب القيام بتنقيح كبير في البرنامج الصهيوني لفلسطين لجهة الهجرة اليهودية غير المحدودة، والرامية إلى تهديد البلاد، واستندت في إبداء هذه المشورة إلى «الحقائق الحسية التي وجدتها في فلسطين» بالإضافة إلى قوة المبادئ العامة التي أعلنها الحلفاء، ونالت قبول السوريين، كما أعربت عن اعتقادها بأن الصهيونيين «حصلوا على تشجيع معلوم من الحلفاء في تصريح اللورد بلفور. الذي كثر اقتباسه والاستشهاد به» واقترحت اللجنة إدخال تعديلات كبيرة على البرنامج الصهيوني فيما لو جرى العمل بنص وعد بلفور، وبعد أن اتضح لها الأمر التالي:

«والحقيقة التي وقفت اللجنة عليها في أحاديثها مع ممثلي اليهود، هي أن الصهيونيين يتوقعون أن يجلوا السكان غير اليهود من فلسطين بشراء الأراضي منهم»(٥) واطلعت اللجنة الأمريكية على رأي سكان فلسطين غير اليهود، (وهم تسعة أعشار جميع السكان تقريباً) فوجدتهم على رفض بات للبرنامج الصهيوني. «ولم يجمعوا على شئ مثل إجماعهم على هذا الرفض».

واتضح لها أن الشعور المعادي للصهيونية لا يقتصر على فلسطين وحدها، بل يتعداها ليشمل سكان سورية عامة. (٦).

وتمنت اللجنة الأمريكية على مؤتمر الصلح ألا يتجاهل شدة الشعور المناوئ للصهيونية أو يستخف به.

ورغم أن النسخة الأصلية من التقرير الأمريكي سلمت إلى البيت الأبيض في ٢٧/ ٩/ ١٩١٩، إلا أنه لم ينشر إلا بعد مضي ما يزيد عن ثلاثة أعوام من وضعه. أي

في ٢/ ١١/ ١٩٢٢، وتبدو المؤامرة الصهيونية واضحة في هذا المجال، إذ كانت الحركة الصهيونية ترغب في كسب الوقت لأن الاتفاق العسكري الفرنسي ـ البريطاني كان قد وقع في ١٥ / ٩ / ١٩١٩، لاقتسام مناطق النفوذ الذي نصت عليه اتفاقية سايكس ـ بيكو، وكان المخطط الصهيوني ينفذ بدقة، بحماية ورعاية بريطانيا، وسائر حلفائها وبصمت الولايات المتحدة أولاً ثم بمباركتها، ثم بدعمها وتشجيعها.

وفي ٢٧/ ٢/ ١٩٢٠، عقد المؤتمر العربي الفلسطيني الثاني في دمشق واتخذ القرارات التالية:

١ ـ إن أهالي سورية الشمالية والساحلية يعتبرون سورية الجنوبية «فلسطين» قطعة متممة لسورية.

٢ ـ رفض الهجرة الصهيونية لخطرها على كيان البلاد السياسي، ورفض جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود.

٣ ـ عدم الاعتراف بأية حكومة وطنية في فلسطين قبل أن تعترف الحكومة المحلية بمطلبي الفلسطينيين اللذين قدما إلى اللجنة الأمريكية للتحقيق وهما: عدم فصل فلسطين عن سورية، ومنع الهجرة الصهيونية.

٤ ـ إن الحركة الوطنية القائمة في البلاد للمطالبة باستقلال سوريةبحدودها الطبيعية تهدف إلى أمرين:

ـ إخراج المحتلين من الساحل.

ـ وإخراج المحتلين في فلسطين.

وفي ٧/ ٣/ ١٩٢٠، اتخذ المؤتمر السوري القرارالتاريخي التالي:

«نحن أعضاء هذا المؤتمر رأينا بصفتنا ممثلين للأمة السورية في جميع أنحاء القطر السوري تمثيلاً صحيحاً. نتكلم بلسانها، ،لنجهر بإرادتنا (وجوب الخروج من هذا الموقف الحرج) استناداً على حقنا الطبيعي والشرعي في الحياة الحرة، وعلى دماء شهدائنا المراقة، وجهادنا المديد في هذا السبيل المقدس، وعلى العهود والوعود والمبادئ السامية (السابقة الذكر) وعلى ما شاهدناه كل يوم من عزم الأمة الثابت على المطالبة بحقها ووحدتها، والوصول إلى ذلك بكل الوسائل، فأعلنا بإجماع الرأي:

استقلال بلادنا السورية بحدودها الطبيعية ومنها فلسطين، استقلالاً تاماً لا شائبة فيه، على الأساس المدني والنيابي، وحفظ حقوقه الأصلية، ورفض مزاعم الصهيونيين في جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود، أو محل هجرة لهم».

لقد كان الرفض باتاً وواضحاً للمشروع الصهيوني، وللمخطط البريطاني ـ الفرنسي، وكانت المناداة واضحة وباتة باستقلال سورية (بحدودها الطبيعية) ومنع الهجرة اليهودية، ولكن الحلفاء، ضربوا عرض الحائط بموقف الرأي العام السوري والفلسطيني، ،أهملوا مطالب الشعب العربي في سورية ففي ٢٦/ ٤/ ١٩٢٠ عين مؤتمر الحلفاء في سان ريمو، فرنسا كدولة منتدبة على سورية ولبنان، وجعل فلسطين والعراق من نصيب الانتداب البريطاني «وإلى أن يحين الزمن تستطيع فيه هذه الدول الوقوف وحدها» على حد قول الجنرال اللنبي في برقيته من دار الاعتماد بالقاهرة إلى الملك فيصل. ولكن الحقيقة هي أن المطلوب إعطاء الوقت الكافي للحركة الصهيونية لبناء هياكلها المؤسساتية لإقامة الدولة اليهودية، وإلى أن تتمكن من تأمين هجرة أكبر عدد ممكن من اليهود من جميع أنحاء العالم. والدليل على ذلك تشهد له العديد من الوثائق السرية والعلنية، كما يشهد له ما جرى على أرض الواقع. حيث بدأت الحركة الصهيونية باستخدام وسائلها المتعددة، وفي مسالكها الثلاثة: التنظيم ـ الاستعمار ـ الدبلوماسية، وأضافت إليها مسالك أخرى مختلفة بقصد تهجير السكان العرب، وشراء الأراضي والعقارات، واستخدام العنف وإقامة المستوطنات، والاستيلاء على المفاصل الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني، وشق وحدة العرب، والتغلغل في صفوف المقاومة .. وجميع هذه الوسائل تبدو وكأنها مسلسل مستمر حتى الآن.

مقدمات إقامة الدولة اليهودية:

المعروف أن اليهود في سبيل ـ كسب رضاء الحلفاء، وخاصة البريطانيين ـ كونوا فرقة عسكرية في إطار الجيش البريطاني، وقد دخلت هذه الفرقة إلى فلسطين بمعونة الجيش البريطاني، ثم تمركزت فيها، وبعد الحرب، وعندما حاولت السلطات العسكرية البريطانية تسريح جنود هذه الفرقة سارع الجنود اليهود إلى الإعراب عن رغبتهم البقاء في فلسطين بعد تسريحهم، كما صدرت إليهم تعليمات سرية من جابوتنسكي (هو ضابط بريطاني يهودي برتبة قائد فصيلة في الفرقة اليهودية) تقول للجنود اليهود (ان مصلحتهم البقاء في صفوف الجيش حتى اتخاذ القرار النهائي بصدد وضع فلسطين، وإلى أن تتمكن المنظمة الصهيونية من المباشرة في النشاط الاستعماري العملي المنظم) كما أبلغ الجنود اليهود بطبيعة الدور الذي ينتظرهم خلال المرحلة التالية. إذ «يتوجب على كل متطوع يهودي أن يدرك بأن مهمة الفرقة اليهودية في فلسطين هي الآن أهم بكثير مما كانت عليه في أي وقت مضى» وهكذا بدلاً من تسريح الجنود اليهود الذين انتهت مهمتهم بنهاية الحرب، قام المسؤولون فيها بتجنيد المزيد من يهود فلسطين، وفتح باب التطوع أمام الشباب اليهود من الخارج» وقد قام فعلاً جابوتنسكي بحملة تطوع واسعة ـ على الرغم من أنه سرح فعلاً من الجيش البريطاني في آب ١٩١٩، حيث بدأ بتكوين نواة للجيش الصهيوني سماها «قوة الدفاع عن النفس» وتم تسليح هذه القوة وتدريبها على قتال العصابات، وهي التي تحولت فيما بعد إلى جماعة «الهاغانا» وشكل جيش جابوتنسكي حلقة أساسية في حلقات المخطط الصهيوني. والجدير بالذكر أن السلطات البريطانية، اضطرت إلى سجن جابوتنسكي، والحكم عليه بعد أعمال العنف والاضطراب، وقتل الأبرياء التى قام بها هو وعصابته، إلا أن المندوب السامي

البريطاني الجديد أفرج عنه، فسافر إلى لندن، وبدأ الدعوة إلى الصهيونية الكبرى من خلال حضوره المؤتمر الصهيوني الثاني عشر، وقد أخذ على عاتقه تنظيم جيش صهيوني. وكان شعاره «التحالف مع الشيطان في سبيل الوصول إلى مبتغاه، وإقامة الدولة اليهودية على ضفتي الأردن وضمن الحدود التاريخية القديمة لمملكة إسرائيل ويهوذا».

وفي عام ١٩٢٤ بدأ جابوتنسكي بنشر سلسلة من المقالات في صحيفته، وكان أبرزها المقال الذي جاء بعنوان «الهجوم السياسي» والذي حدد فيه برنامجه على النحو التالي (٧):

١ ـ هدف الصهيونية: الدولة اليهودية.

٢ ـ مساحة الدولة: على ضفتي الأردن.

٣ ـ الأسلوب: الاستعمار الجماعي.

٤ ـ النظام المالي: القرض القومي.

وركز في هذه المقالة على ضرورة عسكرة الشباب اليهودي في فلسطين والدياسبورا، كإحدى المهمات المباشرة للصهيونية، وشكل مع مؤيديه المكتب المؤقت للمنظمة ـ رابطة تصحيح السياسة الصهيونية ـ ثم تزعم القائمة التصحيحية في المؤتمر الصهيوني الرابع عشر ١٩٢٥ وأصبحت الحركة الجديدة المعروفة باتحاد الصهيونيين التصحيحيين جزءاً لا يتجزأ من المنظمة الصهيونية العالمية، مع احتفاظها بحق القيام برعاية مستقلة في الأوساط اليهودية وغير اليهودية، واعتبرت هذه الحركة نفسها مؤهلة للقيام بعملية تصحيح للبرنامج الصهيوني الذي وضع في بازل ١٨٩٧، فجاء التصحيح في البرنامج على النحو التالي:

«إن غاية الصهيونية هي تحويل فلسطين تدريجياً (مع شرق الأردن) إلى كومنولث يهودي، أي كومنولث يحكم نفسه بنفسه في ظل أكثرية يهودية قائمة وكل تفسير آخر للصهيونية ـ خصوصاً ما ورد في الكتاب الأبيض عام ١٩٢٢ لا بد من اعتباره غير صحيح».

لقد جاء المواطنون العرب إلى شتى الأساليب لمقاومة الغزو الصهيوني، وقامت

المظاهرات واستخدمت الأسلحة، وأضربت البلاد إلى أن أندلعت الثورة عام ١٩٣٩ بعد إضراب عام استمر ستة أشهر متواصلة.

وقاوم الاحتلال البريطاني هذه الثورة التي حددت مطالبها بـ:

١ ـ وقف الهجرة اليهودية فوراً.

٢ ـ منع انتقال الأراضي العربية إلى اليهود.

٣ ـ إنشاء حكومة ديمقراطية تكون فيها للعرب الأغلبية وفقاً لتفوقهم العددي.

ولما لم تتحقق هذه المطالب استمر العصيان، واستمرت الإضرابات، وقد أوفدت الحكومة البريطانية عدة لجان للتحقيق (لجنة باليه عام ١٩٢٠، ولجنة هايكر افت عام ١٩٢١، ولجنة شو عام ١٩٣٠، ولجنة بيل عام ١٩٣٧، ولجنة وودهد عام ١٩٣٨) عدا اللجان التي كانت تعينها للتحقيق في أمور محددة، وقد توصلت هذه اللجان إلى نتائج متقاربة ومتشابهة في جوهرها، يمكن اختصارها في: (٨)

١ ـ استياء العرب من النكث بعهود الاستقلال التي قطعت لهم أثناء الحرب العالمية الأولى.

٢ ـ اعتقاد العرب بأن وعد بلفور ينطوي على أفكار لحق تقرير المصير، وخوفهم من أن يؤدي إنشاء «وطن قومي لليهود» في فلسطين إلى تجريدهم نهائياً من وطنهم وديارهم.

وبعد كل لجنة تحقيق، كان يصدر بيان سياسي يحاول تفسير معنى «الوطن القومي» ويضع السياسة الواجب اتباعها، وكان مجموع هذه البيانات ثلاثة:

الأول: كان نتيجة أعمال الشغب التي وقعت عام ١٩٢٠ وعام ١٩٢١ وأصبح يعرف بمفكرة تشرشل لحزيران (يونية) ١٩٢٢ وجاء فيه أنه لم يكن القصد إطلاقاً «أن تصبح فلسطين يهودية، كما أن انكلترا إنكليزية» وصدر البيان الثاني عام ١٩٢٩ وأصبح يعرف بمذكرة باسفيلد، وأقر هذا البيان بمسؤولية بريطانية تجاه صيانة حقوق الطوائف غير اليهودية، وأن توليها من الأهمية قدر ما توليه لحقوق اليهود». أما البيان الثالث فقد صدر عام ١٩٣٩ باسم الكتاب الأبيض والذي أصبح يعرف بمذكرة ماكدونالد. وقد جاء فيه:

«أن اللجنة الملكية ولجان التحقيق السابقة، لفتت الأنظار إلى الغموض الذي يكتنف بعض عبارات صك الانتداب منها عبارة «الوطن القومي للشعب اليهودي» ووجدت في هذا الغموض وما نجم عنه من التباس بصدد أغراض السياسة سبباً أساسياً للقلاقل والعداوة بين العرب واليهود».

واقتنعت الحكومة بأنه من الضروري أن يكون هناك تحديد واضح للسياسة والأغراض، وذلك لمصلحة السلام، ولخير شعب فلسطين بكامله.

وبعدذلك أعلنت الحكومة البريطانية أن «لا تعهداتها للعرب، ولا مصالح بريطانية الوطنية تبرر وجوب استمرارها في تنمية الوطن القومي اليهودي إلى أبعد من المرحلة التي تم التوصل إليها»، ولذلك فإن الحكومة البريطانية قررت ما يلي: (٩)

١ ـ إن الوطن اليهودي، كما توخاه وعد بلفور، وكما توخته البيانات السابقة للسياسة البريطانية قد أنشئ.

٢ ـ إن تنميته أكثر من ذلك ضد رغائب العرب، ستكون بمثابة خرق لعهود بريطانية للعرب، وإنه لايمكن تنفيذ سياسة كهذه إلا باستخدام قوة لا مبرر لها.

٣ ـ وإنه لذلك، وبعد دخول الدفعة الأخيرة من المهاجرين اليهود الجدد، وعددهم ٧٥٠٠٠ نسمة خلال خمس سنوات، يجب وقف الهجرة.

٤ ـ وإنه خلال فترة السنوات الخمس هذه يجب أن يوضع حد لاستهلاك اليهود لأراض جديدة في فلسطين.

٥ ـ وإنه في نهاية فترة السنوات الخمس ستنشأ مؤسسات للحكم الذاتي في البلاد.

وإذا كان العرب قد انقسموا (كالعادة) بين مؤيد ومعارض للكتاب الأبيض فإن هذا الكتاب رفض رفضاً جماعياً من اليهود، وقد دعوا لإضراب عام في اليوم الثاني لإعلانه، وألقى الزعماء الصهيونيون خطابات عنيفة وملتهبة، ونهبت حوانيت العرب في القدس، ورشق رجال البوليس بالحجارة، واستخدمت الأسلحة ضد العرب.

وفي عام ١٩٤٢ انعقد مؤتمر بيلتمور في نيويورك، ومن القرارات التي اتخذت **«الرفض الأكيد للكتاب الأبيض الصادر عام ١٩٣٩، وفتح أبواب فلسطين، وتحويلها إلى كومنولث يهودي يندمج في كيان العالم الديمقراطي الجديد».**

وعلى أساس هذا البرنامج تقدمت الوكالة اليهودية من الحكومة البريطانية عام ١٩٤٥ (٢٢ آيار، مايو) بالمطالب التالية: (١٠)

١ ـ إعلان قرار فردي باعتبار فلسطين (دون تجزئة أو نقصان) دولة يهودية.

٢ ـ تخويل الوكالة اليهودية حق الإشراف على الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

٣ ـ تأمين قرض دولي لتمويل هجرة «أول مليون» يهودي إلى فلسطين.

٤ ـ منح تعويضات عينية من المانية للشعب اليهودي كي «يعيد بناء» فلسطين ـ وكدفعة أولى تستعمل جميع الممتلكات الألمانية في فلسطين لإعادة السكان اليهود من أوروبا.

٥ ـ تأمين جميع التسهيلات الدولية الحرة لخروج ونقل جميع اليهود الراغبين في الاستيطان في فلسطين.

لقد صدر هذا البرنامج الجديد للصهيونية، في وقت كان اليهود يشكلون ٣١٪ من مجموع السكان ويمتلكون حوالي ٥,٥٪ من أراضي فلسطين. وقد سعت الحركة الصهيونية بمختلف الوسائل لتغيير هذه المعادلة لصالح اليهود مستخدمة وسائل العنف لتهجير السكان العرب من جهة، وزيادة عدد اليهود المهاجرين إلى فلسطين من جهة ثانية.

الموقف الشعبي:

ولكي لا ننسى. في زحمة الاتهامات التي تروجها إسرائيل والولايات المتحدة، والأجهزة الإعلامية الغربية. كي لا ننسى التاريخ القريب، لقد كان الإرهاب الصهيوني جزءاً أساسياً من استراتيجية العمل الصهيوني، وفي غمار «الخلط» الذي يقوم به الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة وإسرائيل بين المقاومة الوطنية والإرهاب، وقد اتبعت الأساليب الإرهابية في فلسطين من قبل المنظمات الصهيونية على نحو مبكر، وكانت تهدف إلى ترويع السكان العرب، وتهجيرهم الإجباري، وكان الشعار الذي تعمل في ظله هذه المنظمات «الضرب بقوة وقسوة» فالإرهاب والعنف من المقومات النفسية والعملية.

وفي العشرينيات من هذا القرن، تألقت الهاغانا (أي الدفاع) وقد اشتد ساعدها تبعاً لازدياد الهجرة اليهودية، وفي العام ١٩٤٦، وضعت حكومة الانتداب في كتاب أبيض الهاغانا (بما فيها البالما - أي القوة الصاعقة فيها) بأنها منظمة عسكرية غير مشروعة، وحسنة التسليح. يقدر عدد أفرادها بحوالي ستين ألفاً، وكانت هناك عصابتان منشقتان عنها هما: أرغون زفي ليئوي (أي المنظمة العسكرية القومية) وعصابة شتيرن (التي كانت تسمي نفسها: مناضلو الحرية في إسرائيل) وقدر عدد أفراد الأولى بما يتراوح بين ٣,٠٠٠ و ٥,٠٠٠ والثانية بما يتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ فرد.

وقد حصلت هذه العصابات على أسلحتها من مستودعات الجيش البريطاني، عن طريق السرقة حيناً، وبمعرفة الضباط الإنكليز المتعاطفين مع الحركة الصهيونية أحياناً أخرى. وقامت هذه العصابات الصهيونية بترويع السكان العرب، وبشن هجمات على المعسكرات البريطانية نفسها في محاولة لإجبار الحكومة على التراجع عن

الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩. وفي عام ١٩٤٤ أصدر الضابط الإداري البريطاني للحكومة، والقائد الأعلى في الشرق الأوسط بياناً رسمياً مشتركاً قالا فيه: «إن الإرهابيين والعاطفين عليهم من عاملين وسلبيين إنما يعيقون مباشرة العمل الحربي لبريطانيا العظمى وبالتالي يساعدون العدو».

إن أعمال الإرهاب الصهيوني جعلت أكثر المتعاطفين معهم يتذمرون. وها هو السير ونستون تشرشل رئيس الوزراء البريطاني يعلن في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٤ في مجلس العموم «إذا كان لأحلامنا الصهيونية أن تتبدد في غمرة دخان مسدسات الذين تصلح لهم ألمانيا النازية، فإن الكثيرين من أمثالي سيضطرون إلى إعادة النظر في الموقف الذي التزمناه باستمرار أمداً طويلاً في الماضي، ولكن إذا كان هناك أمل بالسلام وبمستقبل ناجح للصهيونية، فلابد لهذه الأعمال الشريرة من أن تتوقف، ومن أن يقضي على المسؤولين عنها أصلاً وفرعاً» (١١).

ومع ذلك لم تتوقف أعمال الإرهاب التي كان أكثرها تأثيراً على بريطانيا ، نسف جناح من فندق الملك داوود في القدس. حيث تقيم هيئة سكرتارية الحكومة، وقسم من القيادة العسكرية، والذي ذهب ضحيته حوالي ١٠٠ موظف رسمي من البريطانيين والعرب واليهود، وذلك في ٢٢ تموز (يوليو) ١٩٤٦.

وفي ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٤٦ أعلنت حكومة الانتداب أن المعلومات المتوفرة لدى حكومة صاحب الجلالة جعلتها تستنتج أن «الهاغانا وقوة بالماخ الضالعة معها» تقوم بحركات محكمة التخطيط من التخريب والعنف، تحت ستار «حركة المقاومة اليهودية» وأن أرغون زفي ليئومي وعصابة شتيرن كانتا تعملان منذ الخريف الماضي متعاونتين مع القيادة العليا للهاغانا في بعض هذه العمليات.

وفي أوروبا كانت الحركة الصهيونية تتبع شتى الوسائل لتهجير اليهود إلى فلسطين، وفي مطلع العام ١٩٤٦ كشف الجنرال السير فردريك مورغان رئيس منظمة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين (U. N. R. R. A) النقاب عن «عصابة يهودية سرية» تمارس شتى النشاطات الإرهابية لحمل اليهود البولونيين على الهرب بصورة جماعية إلى حدود الاحتلال الأمريكي من ألمانيا، وأكد أن مظهر الذين يعبرون الحدود، والمال الذي يحملونه لا يدل على ترحيل أو طرد، بل يؤكد أن الدافع لمغادرة بولونيا يرجع إلى منظمة سرية تعمل على إخراج اليهود من أوروبا وتهجيرهم إلى فلسطين.

ومـاذا عن الجانـب العربي؟ في هذا الجـانب الحـديث يطول؟ والروايات عـديدة ومتناثرة ومتنافـرة، ولا تخلو من الاتهامات، ولكننا سنورد هنا بعض ما كتـبه الخوري نقولا خوري (كاهن القدس) في مذكراته (١٢)،

"قررت الجـمعـية العمـومـيـة لهيـئة الأمم المتحدة تقسيم فلسطين بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني من سنة ١٩٤٧، فاشتبك القتال بين العـرب العـزل من السلاح، وبين الـيهـود المدجـجين بأنواع الأسلحـة، تسـاندهم القوات البريطانية سـراً وعلناً. فقتل خلق كـثيـر من الناس خـصوصـاً في المدن التي يكثـر فـيـها اليـهـود مـثل يافـا وحيـفـا والقدس...

وقد باع كـثيرون من الأهالي مـواشيهم وأراضـيهم ومصـاغ نسائهم واشتـروا بها أسلحة وذخيرة، إلا أنه أين ذهب هذا التأهب من استعداد اليهود؟!..

- تأزمت الحالة في القـدس تأزماً شديداً في خلال شهـر كانون الأول سنة ١٩٤٧، وازداد فتك اليهود بالأهالي العزل، بقذف المتفـجرات على الجماهير، ونسف البيوت على رؤوس من فيها، والغدر بالمسالمين الآمنين في الشوارع والطرقات.

وبنفس الوقت فقد بدأ التحالف قوياً بين جـميع فئات الشعب العربي في فلسطين في وجه الاعتداءات الصهيونية، وها هو الأب نقولا يقول من جديد في مذكراته:

.... أوعـزت إلى الهيـئة العـربية العليـا بوجـوب تألـيف لجنة مـن رجـال الدين المسيحي تضم جميع الطوائف للاحتجـاج على هذه الاعـتـداءات لـدى هـيـئة الأمم، ومـعـاضـدة الوطـنيـين في نضـالهم. فـجـمـعت كـل رؤسـاء الطوائف.

عندي في البيت، وألفنا منهم لجنة أسميناها "لجنة الاتحاد المسيحي" انضم فيها - لأول مرة في التاريخ - الأرثوذكسي إلى جانب الكاهن اللاتيني والكاثوليكي والسرياني والأرمني والقبطي والحبشي والبروتستانتي ونظمنا اجتماعاً صارخاً أرسلنا منه نسخة إلى هيئة الأمم ومجلس الأمن ورؤساء الكنائس المسيحية المختلفة....

وقد غذت هذه اللجنة فيما عدا، الحركة الوطنية بكل ما لديها من وسائل وإمكانيات، وشجعت المجاهدين، وقد زرت أنا والكاهن إبراهيم عماد - رئيس المحكمة الروحية اللاتينية القائد المجاهد عبد القادر الحسيني في بير زيت، وحثثنا الأهالي في مختلف البلاد على الدفاع عن الوطن، إلا أن الأمر الوحيد الذي كان يشل حركة الجميع هو: عدم وجود الأسلحة والذخيرة، وعبثاً كنا نستجير بالهيئة العربية العليا وبالدول العربية وإني لأؤكد جازماً بهذه المناسبة أنه لو كان لدى أهل فلسطين أسلحة وذخيرة لما تمكن اليهود من الاستيلاء على شبر واحد من فلسطين!!!!".

قرار التقسيم:

طلبت الحكومة البريطانية في ٢/ ٤/ ١٩٤٧ من السكرتير العام للأمم المتحدة أن يدرج قضية فلسطين في جدول أعمال الجمعية لدورتها العادية القادمة، كما طلبت من كل من سوريا ومصر والعراق ولبنان والسعودية إدراج البند التالي في جدول أعمال الجمعية إنهاء الانتداب على فلسطين، وإعلان استقلالها فشكلت الجمعية العامة لجنة خاصة أطلقت عليها اسم «لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين وكلفتها بزيارة فلسطين والتحقيق في قضيتها، وتضمن تقرير اللجنة المؤرخ في ٣١/ ٨/ ١٩٤٧ مشروعين:

- مشروع الأكثرية لتقسيم فلسطين مع إقامة وحدة اقتصادية.
- مشروع الأقلية لإنشاء دول اتحادية.

وفي ٢٩ / ١١/ ١٩٤٧ أقرت الجمعية العامة مشروعا لأغلبية لتقسيم فلسطين بثلاثة وثلاثين صوتاً إلى جانبه، مقابل ١٣ صوتاً ضده مع امتناع عشرة أعضاء عن التصويت وعلق السير ظفر الله خان على هذه النتيجة بقوله: "إننا لا نحمل ضغينة لأصدقائنا وزملائنا الذين اضطروا تحت طائلة الضغط الشديد ـ إلى تغيير موقفهم والتصويت إلى جانب اقتراح لم يتبينوا هم أنفسهم فيه وجهاً من وجوه العدالة والإنصاف. إننا نشعر بالشفقة عليهم. إذ ألفوا أنفسهم في حيرة بين حكمهم الشخصي وضميرهم من جهة، وبين الضغط الذي تعرضت حكوماتهم من جهة ثانية» (١٣).

وكتب المؤلف اليهودي الأمريكي الفرد ليلينتال، يصف الطريقة التي تم بها الحصول على قرار التقسيم يقول: "إن الأمم المتحدة سددت ضربة شديدة إلى هيئة

القانون الدولي، والنظام الدولي بمعالجتها السريعة التافهة المتغطرسة لقضية فلسطين، وقد أشاحت الجمعية العامة بوجهها عن المقترحات المعقولة الوحيدة ـ ألا وهي إجراء استفتاء في فلسطين، وعرض المشكلات القانونية على محكمة العدل الدولية".

وقد لعبت الولايات المتحدة دوراً كبيراً في ضمان إصدارقرار التقسيم، ويمكن أن نلمس بوضوح هذا الدور من الشواهد التالية:

ـ أعلن لورانس هـ. سميث عضو الكونغرس الأمريكي في جلسة خاصة للكونغرس بعد صدور قرار الجمعية العمومية ما يلي:

"لننظر ياحضرة الرئيس، إلى السجلات لنرى ماحدث في جمعية الأمم المتحدة خلال الاجتماع الذي سبق التصويت على التقسيم، كان لابد من تأمين ثلثي الأصوات لنجاح المشروع، وكان على الجمعية أن تجري التصويت مرتين. إلا أن التصويت تأجل مرتين. فكان من الواضح أن التأجيل ضروري لحاملي المشروع (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) لم تتمكنا من ضمان الأصوات اللازمة.

وذكر في الوقت ذاته من مصادر موثوق بها أن مندوبي ثلاث دول صغيرة تعرضوا لضغط شديد من جانب مندوب الولايات المتحدة، ومن مسؤولين على أعلى المستويات في واشنطن. وهذه تهمة خطيرة، وعندما عرضت القضية أخيراً على النظر في ٢٩ الشهر، فماذا حدث؟

إن الأصوات الحاسمة والمرجحة إلى جانب التقسيم كانت أصوات هايتي وليبرية والفلبين، فقد كانت هذه الأصوات كافية لتأمين أغلبية الثلثين. وكانت هذه البلدان في السابق تعارض الفكرة... غير أن ضغط مندوبينا ومسؤولينا، وغيرهم من المواطنين الخصوصيين في الولايات المتحدة يشكل مسلكا ضدهم وضدنا يستحق الزجر والتبكيت. (١٤).

وأكد وكيل وزارة الخارجية سمنر ويلز «أن المسؤولين الأميركيين استعملوا بأمر مباشر من البيت الأبيض، كل أنواع الضغط المباشر وغير المباشر، للتأثير في البلدان الواقعة خارج العالم الإسلامي والتي عرفت أنها مترددة أو معارضة للتقسيم،

واستخدم مندوبون ووسطاء من لدن البيت الأبيض للتأكد من الحصول علي الأغلبية الضرورية على الأقل».

وقال جيمس فورستل وزير الدفاع الأميركي حينذاك:

«إن الوسائل التي استخدمت... لإكراه الدول الأخرى في الجمعية العامة وإرغامها كادت تكون فضيحة».

ولاتزال الولايات المتحدة تمارس نفس الضغوط، ونفس الأساليب لإجبار الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي على اتخاذ القرارات التي ترغب بها تحقيقاً لمصالحها، ومصالح الدول التي ترعاها وتحتضنها...

بعد التصويت على قرار التقسيم انفجرت الاضطرابات في فلسطين كافة، فقد دعا العرب إلى إضراب مدته ثلاثة أيام، ونظموا المظاهرات للاحتجاج علي قرار التقسيم، فيما راح اليهود يهللون لانتصارهم السياسي، ويحتفلون به، إلا أن قسما هاما يقف ضد التقسيم ويطالب بأرض إسرائيل كاملة لإقامة الدولة اليهودية، أي فلسطين بما فيها شرق الأردن. ففي أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧ حين دار الحديث حول التقسيم سارعت منظمة الأرغون إلى رفع مذكرة ضمنتها الاعتراضات التي لقنها إياها المعلم جابوتنسكي، فانتقدت مشروع التقسيم، وأعادت إلى الاذهان مطالبها في شرق الأردن، ثم خلصت إلى القول بأن أي اتفاق حول موضوع التقسيم لا يلزم الشعب اليهودي بتاتا، وبادر الإرهابي مناحيم بيغن إلى تلخيص الأهداف السياسية لمنظمة الأرغون، وفيما يتعلق بنطاق التوسع الإسرائيلي على الصورة التالية:

«تعتبر الأرغون أرض إسرائيل وطن الشعب اليهودي».

وتعني أرض إسرائيل الضفتين الشرقية والغربية للأردن، بما فيها شرقي الأردن ولفظة شرقي الأردن «ترجمة إنكليزية ناقصة، والأصل العبراني يطلق بالفعل هذه التسمية على ضفتي الأردن: عبر الأردن لجهة الغرب The West Ward Side Of JORDAN وعبر الأردن لجهة الشرق The Esat Ward Side Of JORDAN .
ويتابع بيغن اجتهاداته المستوحاة من تعاليم جابوتنسكي قائلا:

«لقد افتتح الأجداد الأوائل لليهود فلسطين من جهة شرق الأردن الحالية، وعبروا نحو فلسطين من الشـرق إلي الغرب، والأرغون تعتـبر الرقعة بأسرهـا أرضا يهودية، وتهدف لخلق جمهورية عبرانية في ظل حكومة ديمقراطية(١٥).

وعندمـا وصلت أنبـاء الاضطرابات إلى الأمم المتـحـدة، أبلـغ مندوب الولايات المتحدة مـجلس الأمن في ١٩ أذار (مارس) ١٩٤٨ أنه «طالما اتضح أن قرار الجمـعية لا يمكن تنفيذه بالوسائل السلمية، وربما أن المجلس ليس مسـتعداً لتنفيذه، فينبغي على المجلس أن يوصي بوضع فلسطين تحت الوصاية المؤقتة لمجلس الوصاية، وعليه كذلك أن يطلب عقد جلسة خاصة للجمعيـة العامة، وعليه ـ بانتظار انعقاد الجلسة الخاصة ـ أن يصدر تعليماته إلى لجنة فلسطين لتعليق مساعيها في سبيل تنفيذ مشروع التقسيم».

التهجير:

وهنا نجد كيف أن الـولايات المتحدة ضليعـة مع الحركة الصهـيونية، فبعـد أن عملت على إصدار قرار التقـسيم أخذت بالاستجابة إلى رغبة الصهاينة بإيقاف تنفيذ مشروع التقسيم، تمهيداً لإعلان الدولة اليهودية على جمـيع أراضي فلسطين، ليس فقط علـى الأرض المخصصـة بموجب قرار التقسيم. وبنفس الوقت بدأت العصابات الصهيونية بشن هجمات على السكان العرب، بهـدف تهجيـرهم، واستمرار ترويعـهم، وفي هذا المجال كتب الميـجر أدغار أوبلانس يقول:

«كان من سياسة اليهود تشجيع العرب على مغادرة ديارهم، فأخرجوا أولئك الذين كانوا يتـمسكون بقراهم» ثم كـان الحادث الذي أسرع في إشاعـة الذعر، وهرب السكان العـرب. ألا وهو المذبحة التي ذهب ضحـيتـها ٢٥٠ قتـيلاً بين امـرأة ورجل وطفل في قـرية دير يـاسين، وذلك في ٩ نيسـان (إبريل) ١٩٤٨. ووصف الكاتب اليهودي جون كيمشي هذا الاعتداء بأنه أبشع وصمة في تاريخ اليهـود» وقال دون جـوزف وزير العدل الإسـرائيلي (لاحقـاً) أن الهجـوم كان متعمداً، وبلا استفزاز فيـما شبهه المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي «بالجرائم التي

ارتكبها النازيون ضد اليهود» وكتب مناحم بيغن الذي تزعم وقاد هذا الهجوم يقول: «لولا (النصر) في دير ياسين لما كانت هناك دولة إسرائيل».

لقد بدأ الهجوم الكبير من قبل المنظمات الصهيونية على العرب، ويقول مناحم بيغن الذي كان رئيس جماعة أرغون ليئومي الإرهابية:

(كنا في القدس وغيرها أول من انتقل من الدفاع إلى الهجوم ... وبدأ العرب يفرون خائفين .. وكانت الهاغانا تقوم بهجمات ناجحة على الجبهات الأخرى، فيما كانت جميع القوات اليهودية قد بدأت تتقدم عبر حيفا كالسكين في الزبدة ... وراح العرب يفرون مذعورين، وهم يصيحون «دير ياسين»).

وخلال فترة ستة أشهر قبل ١٥ أيار (مايو) وهو اليوم الذي دخلت فيه الجيوش العربية فلسطين تم طرد ٤٠٠,٠٠٠ عربي فلسطيني من ديارهم وأصبحوا لاجئين وهم يشكلون نصف العرب في فلسطين. وهذا ما يناقض ما يردده الزعماء الإسرائيليون هذه الأيام حول مشكلة اللاجئين فهم يصرون على أن المنظمات الصهيونية لم تطرد أحداً من فلسطين، وبهذا الصدد يقول شمعون بيريز: «وباعتباري أحد المقربين من بن غوريون وجيله من القادة، فأنا أعرف أنه بوصفه رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع إبان حرب الاستقلال، فلم يصدر أبداً أمراً بطرد الناس من أراضيهم وبيوتهم. ولدي من الأسباب ما يحملني على الاعتقاد بأن قوات الدفاع الإسرائيلية لم يكن لديها أبداً استراتيجية «التهجير» وما حدث كان نتيجة غير مخطط لها للظروف المأساوية للحرب فى غمرة دعوات من الزعماء العرب للهرب». (١٦)

الحرب و الهدنة

في ١٥ أيار ١٩٤٨ انتهى الانتداب البريطاني على فلسطين، فانسحب المندوب السامي البريطاني والإدارة البريطانية من البلاد، دون أية ترتيبات تضمن الأمن والاستقرار، كما أن الأمم المتحدة لم تتخذ أي إجراء لضمان الأمن والنظام، فعمت الفوضى، وبدأ آلاف الفلسطينيين بعبور الحدود إلى البلدان العربية المجاورة، وفي ١٤ أيار (مايو) أبرق الأمين العام للجامعة العربية إلى السكرتير العام للأمم المتحدة يبلغه أن الدول العربية «كانت مضطرة للتدخل لا لشئ إلا لإعادة السلام إلى نصابه، وإقرار الأمن والنظام في فلسطين...»

وبعد أسبوع من القتال قرر مجلس الأمن في ٢٢ أيار ١٩٤٨ الطلب إلى الأطراف بالكف عن الأعمال الحربية العدوانية وإلى أن تصدر تحقيقاً لهذه الغاية الأمر إلى قواتها العسكرية وشبه العسكرية بوقف إطلاق النار». وفي ٢٩ أيار ١٩٤٨ صدر توجيه ثان يدعو هذه المرة الأطراف إلى التعهد بعدم إدخال عناصر مقاتلة إلى المنطقة خلال الهدنة» وأمرت الأطراف المعنية بالامتناع عن استيراد أو تصدير المواد الحربية...

وفي حين التزمت الدول العربية لقرارات مجلس الأمن، فإن الجانب الإسرائيلي لم يلتزم بها، وقدكتب جون كيمشي يقول: طاف المبعوثون الإسرائيليون جميع أنحاء أوروبا وأمريكا بحثاً عن المدد العسكري، وتبرع يهود أمريكا بسخاء بدولاراتهم، إذ أن تجار السلاح كانوا مستعدين للبيع مقابل الدفع بالدولار. وكان التشيكيون أكثر الناس مساعدة في هذا الصدد، وبدأ جسر جوي منتظم بالعمل من براغ إلى عاقر في جنوب فلسطين، وكذلك تم تهريب أول قاذفات قنابل من نوع فلاينغ فورتريس من الولايات المتحدة، وقاذفات بورفورت المقاتلة من انكلترا .... وعندما انتهت الهدنة كان هناك جيش يهودي متماسك، وله قوة جوية صغيرة، ولكن فعالة، وأسطول صغير، ولكنه جريئ، ومستعد لدخول المعركة.

وخلال الهدنة، وبتاريخ ١٠ حزيران (يونية) ١٩٤٨ أعلن دافيد بن غوربون: « ....لقد اتسعت حدودنا، وتضاعفت قواتنا، ونحن نتولى الآن إعادة إدارة الخدمات العامة، وتصل جموع جديدة يومياً .... وكل ما أخذناه سنحتفظ به ... وخلال الهدنة سننظم الإدارة بهمة أقوى ونعزز موقفنا في المدن والقرى، ونسرع في الاستعمار والهجرة، ونتطلع إلى الجيش».

وقد أرسل الكونت فولك برنادوت وسيطاً من قبل الأمم المتحدة، وأوكلت إليه مهمة تحقيق السلام بين الفرقاء المعنيين في فلسطين، ولكن الصهاينة اغتالوه في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٤٨ وهو في القسم الذي تحتله القوات الصهيونية من القدس، ولقد طالبت الأمم المتحدة بمحاكمة القتلة، إلا أن جواب الصهاينة أنهم لم يعثروا عليهم. وقبل أن يغتال بيوم واحد لفت أنظار الجمعية العامة إلى حقيقة راهنة، وهي أنه «ما من تسوية تكون عادلة وكاملة إلا إذا تم الاعتراف بحق اللاجئ العربي في العودة إلى دياره التي أخرج منها بسبب المخاطر، واستراتيجية الصراع المسلح بين العرب واليهود في فلسطين . « وقال محذراً: «من الجرم بحق مبدأ العدالة الأساسية الإنكار على ضحايا الصراع الأبرياء حق

العودة إلى ديارهم، بينما يتدفق المهاجرون اليهود على فلسطين فهذا يمثل على الأقل تهديداً بالحكم على اللاجئين الذين استقروا في البلاد منذ قرون، بالتشرد الدائم». [17].

وتحدث الكونت برنادوت في تقريره عما وصفه «بالعمليات الصهيونية الواسعة النطاق من النهب والسلب والسرقة، وعن حوادث القرى دون مبرر عسكري واضح»، وأكد أن مسؤولية حكومة إسرائيل المؤقتة في ضرورة إعادة الممتلكات الخاصة إلى أصحابها العرب، وفي التعويض على الملاك الذين دمرت ممتلكاتهم دون مبررات، واضحة لا تحتاج إلى بيان».

وفي ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ اتخذ مجلس الأمن قراراً يدعو الأطراف المعنية إلى عقد هدنة. وهكذا تم التوقيع على اتفاقيات هدنة بين مصر، وإسرائيل في ٢٤/ ٢/ ١٩٤٩ وبين لبنان وإسرائيل في ٣/ ٤/ ١٩٤٩، وبين سوريا وإسرائيل في ٢٠/ ٧/ ١٩٤٩، وكان أهم ما ورد في بنود هذه الاتفاقيات ما يلي:

١ ـ القصد من الهدنة «تسهيل الانتقال من الهدنة الحالية إلى سلام دائم في فلسطين».

٢ ـ إن الأساس الذي يمكن إقامة السلام عليه، بما في ذلك الموضوع الرئيسي، وهو «مستقبل الحكم في فلسطين» ما زال موضع «دراسة» في الجمعية العامة، استجابة لطلب مجلس الأمن الدولي في أول نيسان ١٩٤٨، ولذلك لا يمكن أن تحددها اتفاقيات الهدنة نفسها.

٣ ـ ليست الغاية من اتفاقيات الهدنة سوى:

أ ـ تعيين خطوط الهدنة.

ب ـ الاتفاق على سحب وتخفيض القوات المسلحة لضمان الهدنة.

وتضمنت كل هذه الاتفاقيات البند التالي:

«ومما يجب إدراكـه أيضاً، هو أن ليس في هذه الاتفـاقية من نـص يمس بحال من الأحوال حـقوق ومطالب ومـواقف أي من الفريقين المتعـاقدين بالنسـبة إلى التسوية السلمـية النهائية لقضـية فلسطين، ذلك لأن شروط هذه الاتفاقيـة أملتها فقط اعتبارات عـسكرية وليست سياسية. وهذا يعني أن اتفاقـيات الهدنة ليست سوى أداة عسكرية، وليست وثيقة سياسـية غايتها إزالة الاحتكاك بين المتحاربين، فهي لا تقيم صلحاً مع أن القـصد منها هو تسهيل الانتقـال إلى الصلح، كما أنها لا تضفي الصفة الشرعية على الاحتلال الإسرائيلي الإقليمي للعام ١٩٤٨.

ولكن إسرائيل خـرقت اتفاقيات الهـدنة مراراً وتكراراً، كمـا أنها أعلنت من طرف واحد أنها لـم تعد ذات مفعول، وأنها باتت ميتة.

إسرائيل تتوسع:

وبعد أن توسع الإسرائيليون إلى ما وراء الحدود التي أعطاها لهم مشروع التقسيم،ثم توسعوا بعد التوقيع على اتفاقيات الهدنة إلى ما وراء خطوط الهدنة، ثم عادوا وتجاوزوا الحدود عام ١٩٥٦ ثم عام ١٩٦٧، وحملوا العالم كله على تجاهل ونسيان التقسيم واتفاقيات الهدنة على السواء، وفي اجتماع لجنة التوفيق الفلسطينية «التي شكلتها الجمعية العامة في ١١/ ١٢/ ١٩٤٨ الذي عقد في لوزان بتاريخ ١٢/ ٥/ ١٩٤٩ تقدم الوفد الإسرائيلي بمقترحات بشأن موضوع الأراضي يطالب بموجبها اعتبار الحدود الدولية التي كانت لفلسطين المنتدبة حدوداً لإسرائيل، مع استثناء واحد مؤقت هو أن المنطقة الوسطى من فلسطين التي كانت حينئذ تحت السلطة العسكرية الأردنية، التي وافق الإسرائيليون على الاعتراف بأن المملكة الأردنية الهاشمية هي الدولة المحتلة العسكرية واقعياً دون التطرق في الوقت الحاضر إلى الوضع المقبل للمنطقة».

وكانت لجنة التوفيق قد اقترحت على الفرقاء اتخاذ مشروع التقسيم أساساً للبحث، وقد قبلت الدول العربية وإسرائيل ذلك (وتم توقيع ما دعي بعد ذلك ببروتوكول لوزان)، إلا أنه ما كادت تمر ستة أشهر على ذلك، حتى تجاهلت إسرائيل موقفها السابق وأخذت تطالب بجميع الأراضي التي احتلتها بالقوة. وعندما احتجت الدول العربية على ذلك رد الوفد الإسرائيلي بالقول: «إنه لا يستطيع قبول توزيع نسبي معين اتفق عليه عام ١٩٤٧، كمقياس لتسوية إقليمية في الظروف الراهنة».

وقد كشف النقاب فيما بعد أن إسرائيل وقعت على بروتوكول من أجل تسهيل عملية انتسابها إلى الأمم المتحدة.

إسرائيل في الأمم المتحدة:

المعروف أن الأمم المتحدة تشترط في أية دولة تريد الانتساب إليها أن تستوف مطالب الميثاق، وبالنسبة لإسرائيل فإن استيفاءها للشروط يعني قبولها قرارَ التقسيم والقرار الخاص بإعادة اللاجئين ، ونظراً للوضع المميز لإسرائيل، ولدعم الولايات المتحدة، فقد تجاوزت الأمم المتحدة شروطها، وقبلت بإسرائيل عضواً في منظمتها مكتفية بوعد مندوب حكومة إسرائيل بأنها ستنفذ هذين القرارين.

وقد تضمنت مقدمة قرار القبول بنداً احترازياً يقول: .

«إن الجمعية العامة، إذ تستنكر قرارها المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ (الخاص بإعادة اللاجئين والتعويض عليهم) وتلاحظ التصريحات التي أدلى بها مندوب حكومة إسرائيل أمام اللجنة السياسية الخاصة فيما يتعلق بتنفيذ القرارين المذكورين، ... تقرر دخول إسرائيل في عضوية الأمم المتحدة»

أما بشأن القدس، فقد كان قرار الأمم المتحدة بأن تكون تحت الوصاية الدولية، وقد دعت الجمعية العامة جميع الدول المعينة في عام ١٩٤٩ إلى الامتثال لسلطة الأمم المتحدة، والامتناع عن أي عمل من شأنه عرقلة قرار الجمعية العامة المؤرخ في ٩/ ١٢/ ١٩٤٩، ولكن إسرائيل «المدللة» والمدعومة من القوى الكبرى ردت على ذلك متحدية الأمم المتحدة بأن أعلن بن غوريون

ـ رئيس الوزراء يومـذاك ـ بتصريح قـال فيه: «اسـتنسبت الأمم المتـحدة أن .... هذا العام أن تقرر أن تصبح مدينتنا الخالدة كياناً منفصلاً تحت إشراف دولي: إن رفضنا لهذه التوصـية الشريرة كان حازماً وباتاً، فقـد انتقلت الحكومةوالكنيست فوراً إلى القـدس وجعلتـها تاج إسرائيل، وعـاصمتـها، وبشكل لا يقـبل الإلغاء ليراه الناس أجمعون». (١٨).

وهكذا فإن استهتـار إسرائيل بالأمم المتحـدة وقراراتهـا ليس جديداً وليس متعلقـاً فقط بتنفيذ قـراراتها ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٢٥ وغيرها، فـهو يرجع إلى بداية إقامـة دولتهـا، وقد بدأت بالاسـتهتـار والاستـهانة بقـرار الأمم المتحـدة، بقرار التقسيم أولاً، ثم بقرار القدس، ثم بنكوصها عن تنفيذ برتوكول لوزان، وخرقها المتتابع لاتفـاقيات الهدنة، ورفضهـا لتنفيذ القرارات العديدة المتـعلقة باللاجئين وغيـر ذلك ... العديد من القرارات والتـوصيات الـتي تظهر الجانب المتـعسف والمتعنت والمستهتر بالإدارة الدولية والمجتمع الدولي.

أما العرب، فمنذ البداية، وعندما كانت الحركة الصهيونية تخطط لقيام دولة إسرائـيل، ثم دولة إسرائيل الكبـرى، كان العـرب متـفرقين، لا كلمـة لهم، ولا قيادة، ولا وحـدة رأي، لا تخطيط ،. ولا تنفيذ، ورغم التـضحيات الكبـيرة التي قـدمـها الشـعب العـربي في فلسطين وفـي باقي البلدان العـربيـة، فقـد كـانت الحكومات العـربية في واد آخر، ورغم ما كـان ينادي به المفكرون وبعض القادة فـإن الإمكانات المتـاحة كـانت أقل بكثـير مما يـستـوجب أمـر الوقوف في وجـه الأطماع الصهيونية، وفي الوقت الذي نجد فـيه أن الصهاينة استطاعوا أن يعملوا بذكاء فـي المحافل السـياسيـة الغربيـة والأمريكيـة والدولية لكسب الحـكومات الغربية إلى جانبهم كانوا يعملون أيضا بذكاء من أجل كسب الرأي العام الغربي والأمـريكي إلى جـانبهـم بسيطرتـهم على وسائـل الإعلام والمحـافل الثـقـافيـة والعلمية.

ولا يمكن أن تكون المؤامرة الصهـيونية المدعمة بالقوى العـالمية الكبرى وعلى رأسهـا بريطانية ـ في ذلك الوقت ـ ثم الـولايات المتحدة فـيمـا بعد، لا يمكن أن

تكون هذه المؤامرة غائبة عن الرأي العام العربي، بل كانت واضحة، وناضل عرب فلسطين طويلاً للوقوف في وجهها، وإذا ما عدنا إلي مذكرات نقولا خوري نجده يقف خطيباً في (أقيم بالقاهرة بتاريخ ١٥/ ١٠/ ١٩٣٧)، وقد تكلم في هذا الحفل ١٨ خطيبًا بين مصري وعراقي وسوري ولبناني وحجازي وعماني ومغربي، ونتوقف في هذا المجال إلى ما قاله كاهن القدس في هذا الحفل، قال:

«إن يهود فلسطين إذا استصرخوا العالم اليهودي بادر جميع يهود الأرض إلى مدهم بالمال والسلاح وأصحاب السواعد المفتولة، أما نحن عرب فلسطين الذين قضوا ربع قرن بين الحديد والنار يقارعون الصهيونية العالمية، وأكبر إمبراطورية في العالم (بريطانية) فلم نسمع من إخواننا عرب البلاد المجاورة، كلما استصرخناهم إلا المدح والثناء والإعجاب بوطنيتنا والإشادة باتحادنا!! فإذا ظلت الحال على هذا المنوال، فسوف تكون فلسطين وجبة إفطار لليهود، ومصر وجبة غذاء، ثم تتبعها سائر الأقطار العربية على وجبات متتابعة!!!.

فكان لهذه الكلمة دوي هائل وتناقلتها الألسن والصحف. ولما زرنا محمد محمود باشا رئيس الوزراء السابق في مصر، كانت الكلمة قد بلغته قال:

إن هذا ما كنت أنادي به منذ عشر سنوات ... رحم الله كاهن القدس، فقد حذر العرب، وصح ما توقعه (إن بقيت الحال كذلك) فقد التهمت الحركة الصهيونية فلسطين في وجبة إفطار عام ١٩٤٩، ثم التهمت مصر في كامب دافيد، وها هي تلتهم الأقطار العربية في وجبات متتابعة فيما يدعى باتفاقيات السلام!!....(١٩).

هوامش الفصل الأول

(١) اليوميات ـ هرتزل، ج ٢ ص ٥٨١ أورد ذلك الدكتور أسعد رزوق في كتاب إسرائيل الكبرى ـ دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني ـ منظمة التحرير الفلسطينية ـ مركز الأبحاث ١٩٦٨ ص٢١.

(٢) إسرائيل الكبرى ـ مصدر سابق ص٢٥

(٣) إسرائيل الكبرى ـ مصدر سابق ص ٣٦١.

(٤) اختصرت هذه المطالب من قبلنا، للتوسع. انظر ساطع الحصري ـ يوم ميسلون.

(٥) جورج أنطونيونس ـ يقظة العرب ص ٦٠٧.

(٦) جاء في تقرير اللجنة الأمريكية أن ٧٢٪ من مجموع العرائض المقدمة إليها والبالغة ١٣٥٠ في سورية ضد الصهيونية ـ المصدر السابق ٦٠٨.

(٧) إسرائيل الكبرى ـ مصدر سابق. نقلاً عن:

Histadrut ha-Noarha'Zioniha' Activistial Shem- JOSEPH TRUML ص DER ٤٨٤

(٨) ملف القضية الفلسطينية: إعداد سامي هداوي ـ تحرير الدكتور يوسف صايغ ـ منظمة التحرير الفلسطينية ـ مركز الأبحاث ص٣٦.

(٩) المصدر السابق ص ٣٧ و ٣٨.

(١٠) المصدر السابق ص ٣٩.

(١١) المصدر السابق ص ٤٠ و ٤١ نقلاً عن:

Covernment Of Palestine, A survey Of Palestine Partl.

(١٢) نشرتها دراسات عربية. والمقطع مأخوذ عما نشر في العدد ١١ و ١٢ من دراسات عربية أيلول وتشرين الأول ١٩٩٤.

(١٣) ملف القضية الفلسطينية مصدر سابق ـ نقلاً عن: السجلات الرسمية للجلسة الثانية التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة مجلد ٢ ص ١٤٢٦.

(١٤) المصدر السابق نقلاً عن:

U.S. Congressional Record 18 December 1947. ص ١١٧٦

(١٥) إسرائيل الكبرى ـ مصدر سابق نقلاً عن:

"Irgun and Partition" JEWISH STANDER. October 31 st, 1947

(١٦) شمعون بيريز ـ الشرق الأوسط الجديد ـ ترجمة حلمي عبد الحافظ ـ الأهلية للنشر والتوزيع ١٩٩٤ ص ٢٠٥.

(١٧) ملف القضية الفلسطينية ـ مرجع سابق.

(١٨) المصدر السابق نقلاً عن:

Ben Gurion, Rebirth and Destiry OF Israel ص ٣٦٢

(١٩) دراسات عربية ـ مصدر سابق.

الفصل الثاني

«من إسرائيل الصغرى»
إلى
«إسرائيل الكبرى»

«إن المهمة القومية التي تضطلع بها دولة إسرائيل ألا وهي جمع شتات الجاليات اليهودية المبعثرة في العالم، وتهجيرها إلى إسرائيل. إن تلك المهمة تستدعي هجرة متصلة تستمر على الأقل لمدة جيل واحد (٣٠ عاماً) وعلى الدولة الإسرائيلية أن تؤمن الأحوال الطبيعية لحياة هؤلاء السكان ... ولذا فإن مهمتنا هي احتلال الأراضي العربية وتوطيد سيطرتنا عليها ....»

(الخطة الاستراتيجية للجيش الإسرائيلي للعام ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧)

«يجب التمسك بفكرة فلسطين الكبرى، على أن تكون البداية متمركزة على الأطراف. هذه الصهيونية الواقعية»

(ديفيز يتش ١٨٩٩)

«إن حدود الدولة اليهودية تمتد من الفرات إلى النيل»

(وزير الشؤون الدينية يهوذا مينون ١٩٥١)

مسألة الحدود:

السرية والغموض، سلوك محبب للصهيونية، ويطالعنا تاريخ الحركة الصهيونية بشتى أنواع التمويه والتضليل في علاقتها مع المسؤولين في الدول التي كانت تتصل بهم، وعلى الصعيد الرسمي نجد المسؤولين عن الحركة الصهيونية، وما بعد، المسؤولين في إسرائيل، يحرصون على عدم التصريح بنواياهم الحقيقية.

وتضم يوميات هرتزل العديد من الشواهد على ذلك، فهو يستشهد في معرض الحديث عن «براءة الاستعمار» بعبارة من الحديث الذي دار بين كل من تاليران ونابليون وسييس حول الدستور. إذ ما يكاد سييس يقول: يجب أن يكون الدستور قصيراً ، حتى يسارع تاليران إلى إتمام الجملة: وغامضاً.

وهكذا كانت الحركة الصهيونية تستخدم أساليب الغموض والتضليل لتمرير أفكارها ومشاريعها، وخاصة فيما يتعلق بالحدود التي تراها للأرض التي ستقيم عليها دولتها. فالحركة الصهيونية لم تحدد حدوداً واضحة تلتزم بها أمام المجتمع الدولي، ولم يأت ذلك عن عبث، وإنما كان ذلك يخفي النوايا الحقيقية لهذه الحركة في الرغبة بالتوسع دون التقيد بحدود، ويحضرنا في ذلك تلك الواقعة التي جرت في المقابلة التي تمت بين هرتزل وإمبراطور ألمانيا في خريف عام ١٨٩٨ أي بعد عام من مؤتمر بازل، وفي ذلك الوقت كان النفوذ الألماني لدى الباب العالي في صعود مستمر. فقد سبق هذه المقابلة اجتماع مع المستشار الإمبراطوري الألماني Von Ho-renlohe ووزير خارجية الرايخ الثاني (Von Bulow) فقد سأل المستشار عن حدود الرقعة التي يبغون الحصول عليها، وهل تمتد شمالاً حتى بيروت أم تتعداها إلى أبعد

من ذلك، وكـان جواب هرتزل بمثابة أول اعتـراف صريح يفـضح النوايا التـوسعـية للحركة الصهيـونية على الصعيد الذي مازال العالم يعهـده منذ حوالي مائة عام على الرغم من تبدل الإطارات والصيغ والذرائع والمبررات،قال هرتزل:

«سـوف نطالب بما نحتـاج إليه ـ كلمـا ازداد عـدد المهـاجـرين، ازدادت حـاجـتنا للأرض» (١)

وفي طريقه إلى الآستـانة بصحبة ماكـس بودنهايمر (١٥/ ١٠/ ١٨٩٨) يحدد في يومياته ملاحظاته ومطالبه التي سيقدمها للباب العالي ما يلي:

ـ المساحة: من نهر مصر إلى نهر الفرات.

«نريد فترة انتـقالية في ظل مؤسساتنا الخـاصة، وحاكماً يهودياً خـلال هذه الفترة بعد ذلك تنشـأ علاقـة كالتي تقوم الآن بين مـصر والسلطان، وما أن يـصبح السكان اليهود في منطقة ما ثلثي مجموع سكانها، حتى تصبح الإدارة اليهودية سارية المفعول على الصعيد السـياسي، بينما تعتمد الحكومـة المحلية دائماً (سلطات البلديات) على عدد الناخبين في المنطقة أو المحلة».

وحين يقطع الأمل من استعداد العثمانيين للنزول عند رغباته يشرع في التفكير في «إعطاء الحركـة هدفاً إقليمـياً أقرب ، مـع الاحتفـاظ بصهيـون كهدف نهـائي» ففي العـامين الأخيـرين من حـياة هرتزل (١٩٠٢ ـ ١٩٠٤) نجـد مشـروعـاته التوسـعيـة للاستعمار الصهيوني آخذة في التـزايد والتلاحق. فهو يتحدث في شباط ١٩٠٢ عن عرض يتقدم به السلطان ليمنحـه بموجبه أقاليم مجانية للاستعمـار في آسيا الصغرى والعراق باستثناء فلسطين، ولكنه يرفض ثم يعود بعد ستة أشهر محاولاً إتمام الصفقة مضيفاً إلى الأراضي منطقة حيفا وضواحيها في فلسطين إلى أرض العراق...

وفي تموز ١٩٠٢ اجتـمع هـرتزل إلى اللورد جـيـمس ديس روتشـيـلد في لندن ليعرض عليه: «أريد أن أطلب من الحكومة براءة للاستعـمار» ويؤكد رغبته في إنشاء

مستعمرة يهودية داخل أحد الممتلكات البريطانية، وحين أجابه روتشيلد إلى طلبه قائلاً: «خذ يوغنده» تناول هرتزل قصاصة ورق بعد أن رفض يوغنده ليدون عليها «شبه جزيرة سيناء، فلسطين المصرية وقبرص» (٢).

لقد كان ماكس نوردو (المولود في بودابست عام ١٨٤٨)، الذي اشترك في وضع برنامج بازل، هو صاحب فكرة الوطن للشعب اليهودي. وجاء النص محكماً على الشكل التالي: **«إن الصهيونية هي خلق وطن للشعب اليهودي في فلسطين، يعترف به القانون الدولي»** وقد نشر نوردو عام ١٩٢٠ مقالة صرح فيها بأن لفظة «وطن» كانت من اختراعه وأن القصد من تبني تلك اللفظة كان الاحتماء خلف اعتدالها وممارسة الخداع والتضليل وليس التخلي أو الرجوع عن المطلب الصهيوني بإنشاء دولة على أرض فلسطين.

وفي عام ١٩١٥ أصدر ديفيزتريتش كراسه الدعائي (يهود تركية) (٣) ليعلن إمكانات الوصول إلى بسط الحماية الألمانية على اليهود والإسلام سواسية، ويزعم في حججه بأن اليهود يشكلون بمعنى من المعاني (عنصرا شرق أدنويا في ألمانيا، وعنصرا أمانيا في تركيا).

إن نشاط ديفيز تريتش منذ حضوره المؤتمر الصهيوني الأول قادماً من أمريكا يدور حول شتى المحاولات الرامية لحمل الحركة الصهيونية على تبني مفهومه الخاص عن (فلسطين الكبرى) والإقدام على توسيع برنامج بازل وتعديله. بحيث يأتي منسجماً في نصه وروحه مع الأسس التوسعية التي طالب تريتش باعتمادها، وحين لم يفلح في تحقيق ذلك خلال المؤتمرات الأولى، استمر في بذل مساعيه مصراً على اللجوء إلى وسائله الخاصة، بغية تنفيذ السياسة التي دعا إلى انتهاجها. وقد التقى بأفكاره مع هرتزل في مسألة استعمار قبرص (مع الاحتفاظ بصهيون كهدف نهائي).

ولا تقوم أهمية ديفيز تريتش في تاريخ الحركة الصهيونية ومكانته في الفكر التوسعي الصهيوني على مشروع استعمار قبرص وحده، بقدر ما تقوم على مساهمته الفعالة في التعريف بفلسطين الكبرى التي يريدها، وذلك عن طريق نشر المعلومات والأبحاث المتعلقة بدعوته لاستعمار البلدان المجاورة لفلسطين.

وقد أصدر تريتش دليل فلسطين الذي يعرف فلسطين فيه. فيبدأ بالإشارة إلى أن تسمية فلسطين تعني منطقة جرى تحديدها في أوقات متفرقة، ومن مصادر متعددة بصورة مختلفة، وجاء على ذكر أرض كنعان بتخومها التي يرد ذكرها في سفر العدد وسفر التكوين، إبان الكلام عن الميثاق الذي قطعه الرب مع إبراهيم «من نهر مصر إلى نهر الفرات» وزعم تريتش أن اليهود الفلسطينيين لا يعتبرون المسافر إلى خارج البلاد إلا من اجتاز حلب في الشمال والإسكندرية في الجنوب.

كما أنه يرى ضرورة التنبيه إلى أن عبارة أرض إسرائيل التي غالباً ما يجري إطلاقها على فلسطين لا تدل على فلسطين، بل على أرض السبي أو الأسر. التي تعني تلك المقاطعات المعنية لسكن اليهود في بابل. حتى أنهم كانوايتحدثون عن هذه وتلك بقولهم: «لقد ذهب من أرض إسرائيل إلى فلسطين».

يعالج تريتش مسألة البلدان المجاورة على أساس نوع من التقسيم القائم على نظرية الدوائر الثلاث المتداخلة، فهناك الدائرة الكبرى التي تتناول «الأطراف» وتضم آسيا الصغرى وأرمينيا وكردستان، وهناك الدائرة الوسط التي تضم جزيرتي رودس وقبرص، وولايات أضنة وحلب وسورية (مع شرق الأردن) وبيروت (مع الجليل) بالإضافة إلى متصرفية القدس ومنطقة العريش ومتصرفية جبل لبنان.

أما الدائرة الثالثة أو الصغرى، فهي تضم ما يتصوره تريتش ضمن إطار مفهومه الخاص عن فلسطين الكبرى، أي فلسطين في حد ذاتها، وكما قام هو نفسه بتركيبها من ولايات بيروت والقدس وسورية، بالإضافة إلى العريش (فلسطين المصرية) والنصف الشرقي من جزيرة قبرص.

ويقول تريتش إن النشاط الاستعماري المستمر لا يتحقق إلا عن طريق أعلى درجات التركيز والتجمع، وبما أن حصر الدائرة الضيقة جداً بفلسطين وحدها يتهدد النشاطات الكبرى بالاقتصاد لأجل غير مسمى، فقد شاء يريتش أن يركب «فلسطين كبرى» لا تكبر عن «فلسطين الأخرى والضيقة» إلا بمقدار ما يتطلبه تحقيق تلك النشاطات والمشروعات التي تعجز فلسطين الصغرى عن استيعابها.

لذا يكون من الأفضل، كما يقـول تريتش، أن يقتصر نشاط الحركة الصـهيونية في تركيا، وفي ظل الأوضاع التركيـة على فلسطين بالذات، وبقدر الإمكان: «فيما نضع المناطق التركية الأخرى في الإطار الخلـفي لمساعينا، مع العلم بأننا لن نتوانى منذ الآن عن التقاط الفـرص السانحة بشكل خاص داخل المنطقة التي رسـمنا حدودها أعلاه (يقصد الدوائر الثلاث).

لذلك يمضي تريتش، «نركـز اهتـمامنا الآن في أضـيق (برنامج للبلدان المجـاورة) على فلسطين وحدهـا الآن من بين المناطق التركيـة، وعلى الضفة الغـربية من الأردن في فلسطين، حيث يمكن ذلك، للمـحافظة على تماسك المستوطن ووحـدته الكبرى، بينما نركز في الوقت نفسه على الأقسام الأكثر ملائمة في العريش وجزيرة قبرص».

وبرزت في كتابـات مجلة «أرض إسرائيل» بالألمانية الدعـوة للحركة الصهـيونية من خـلال ما يـدعى بالقدرة الاسـتـيعابيـة التي تخـصص بالكتـابة عنهـا المهندس كابلانسكي (وهو صـهيوني اشـتراكي بولوني المولد، ومن زعمـاء عمال صهـيون). الذي يعدد ثلاث وسـائل يصح اعتـمادها لمعرفـة القدرة الاستـيعابيـة والاستـيطانية للبلاد، وهي:

أولا: تقدير مـا يمكن لفلسطين أن تسـتوعبـه من المستـوطنين اليهـود على أساس المقارنات، وبالقياس على غيرها من البلاد (كثافة السكان).

ثانيا: معيار الطاقة الإنتاجية في حقل الاقتصاد الزراعي.

ثالثاً: معيار كمية المواد الغذائية التي يمكن إنتاجها داخل البلاد.

وحسب تقديرات المعاجم الجغرافيـة وجد أن مساحة فلسطين تتراوح ما بين ٢٧ ـ ٢٩ ألف كم٢، ولكنه من وجهـة النظر التاريخية الصـهيونية، فـإن فلسطين تمتد على رقعـة أكبـر من ذلك. لذا فإنه لا يجد «أي سـبب يدعونا لرسم حـدود فلسطين على صورة ضيقة جدا» فهناك مناطق أخرى يعتبرها من الأماكن التي استوطنها العبرانيون القـدامى في مملكتي يهـوذا وإسرائيل، وتشكـل هذه وحدة جـغرافـيـة من الناحيـتين الاقتصادية والتاريخية.

ولا يولي كابلانسكي أهمية لمسألة الحدود، بل يفترض حتمية اتساعها وامتدادها، لذا فإن همه الأول والأخير هو إقناع المترددين بقدرة فلسطين على استيعاب ملايين اليهود الذين لا يملكون شيئاً، كما لا تشغله مسألة تجريد السكان العرب من ملكيتهم، لذا فهو يعالج في السنوات اللاحقة مشاكل الاستعمار بفلسطين، بعد صدور وعد بلفور، وتعيين حدود البلاد في ظل الانتداب البريطاني (١٩٢٣) ويعود ليتفحص قدرة الاستيعابية من جديد طالباً إلى الصهيونيين الوقوف في وجه التهمة التي تعتبر توطين اليهود بفلسطين عملاً يؤدي إلى تجريد الفلاحين من أملاكهم، وقمعهم في بلادهم.

ويركز كابلانسكي على المسألة الزراعية، ومن وجهة نظر الاقتصاد الزراعي بوجه خاص، ثم لا ينسى أن يعكس ذلك على الاقتصاد بوجه عام، ونجد لديه بذور المشروع الاقتصادي الإسرائيلي للمنطقة، كما يطرحه قادة إسرائيل حالياً، حين يوضح أن (حدود التوسع الزراعي لا نهائية البعد)، ثم يمضي إلى استعراض إمكانيات فلسطين في حقلي الصناعة والتجارة، والحديث عن قدرة البلاد الاقتصادية والاستيعابية، فالمجال التجاري الحيوي لفلسطين تتضح معالمه من خلال موقعها الجغرافي بمثابة الباب الذي يدخل منه إلى الشرق الأدنى بأسره، والأسواق التي تعتبر مسرحاً لتصريف المنتجات والسلع لتشمل جميع البلدان المجاورة، حتى تركيا وإيران، وبالإضافة إلى الطاقة المائية، وتوليد الكهرباء، وتوسيع مرفأ حيفا، وإيصال خط الأنابيب التي تنقل بترول الموصل، واستغلال الثروات المعدنية للبحر الميت، وتنشيط الصناعات الكيماوية، والاستفادة من جمال البلاد الطبيعي، وطابعها التاريخي في حقل السياحة(٤).

وهكذا بعد حوالي ٦٥ خمس وستين سنة من كتابات كابلانسكي لا يجد شمعون بيريز في كتابه (الشرق الأوسط الجديد) ولا منظرو المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا المنعقد في الدار البيضاء، لايجد هؤلاء جميعاً ما

يضيفونه إلى آراء كابلانسكي. وسنقف على ذلك تماماً لدى توقفنا عندما نستعرض آراء بيريز وما طرح في مؤتمر الدار البيضاء.

ونعود إلى كابلانسكي، حيث يكرر حديثه حول اعتبارفلسطين بمثابة «جسر أرضي» بين القارات الثلاث ويشدد على أهمية موقعها الجغرافي الممتاز في تجارة الترانزيت وكنقطة تقاطع للخطوط الحديدية من استانبول إلى القاهرة، ومن حيفا إلى بغداد وطهران، ثم يصل إلى نهاية المطاف حين يلمح إلى القدرات الخارقة لليهود فيقول:

«تكتسب فلسطين في الهجرة اليهودية عنصراً بشرياً له مقدرة اقتصادية وسيكولوجية خاصة على استثمار هذه الإمكانيات كلها» (٥).

وهنا يقدر مجموع السكان بـ ٤ ـ ٨ ملايين، وهو بذلك يضع هامشاً واسعاً إلا أن هدفه النهائي أن يثبت أن فلسطين الانتداب تقدر على استيعاب ملايين إضافية، ويمكنها إعالة سكان يبلغ مقدارهم أربعة أو خمسة أضعاف سكانها الحاليين (في ذلك الوقت ١٩٣١).

الحدود «الحقة» للأرض المقدسة:

وهو عنوان لكتاب الحاخام صموئيل إيزاكس (وهو بقلم ابنته جانيت. وإيزاكس بولونى المولد والنشأة (١٨٢٥) ذاع صيته كجامع للتقاويم العلمانية والإكليريكية بعد أن هاجر إلى نيويورك عام ١٨٤٧).

ويختار إيزاكس الحدود للأرض المقدسة بتلك التى وضعها الإصحاح ٣٤ من سفر العدد - كما يقول - وهو بذلك يكمل عناصر الصورة التى رسمتها الصهيونية آنذاك لإسرائيل الكبرى وحدودها فى ضوء ما أسمته بالعوامل والمقاييس الاستراتيجية والاقتصادية والتاريخية المستندة إلى نصوص دينية معينة.

وقد ظهر كتاب «الحدود الحقة» قبل انعقاد المؤتمر اليهودى بواشنطن فى ١٨/ ١١/ ١٩١٧ أى بعد صدور وعد بلفور بأسبوعين. وتقول ابنة الحاخام فى المقدمة بأن النص الذى يورده سفر العدد يدل على الرقعة الصغرى التى أعطاها الرب «ميراثا» لبنى إسرائيل وهى تؤكد التالي:

«لكن هذا لا يعنى بأن مطلبه فى الوطن يجب أن يبقى محصورا«ضمن هذه الحدود، بل على العكس من ذلك، فإن مؤلفنا يصرح بقوله إن وعود الله المشروطة لا تلغى أبدا، بل يحتفظ بها لكى تتحقق... فى زمن مستقبل».

من هنا تفتق ذهن الحاخام عن رسم صورة لتلك الحدود القصوي، التى تتعدى ما يدعو بـ «المنحة المخفضة» لإسرائيل الكبري. وهى التى يطلق عليها تسمية «المنحة المشروطة» بعد استناده إلى الشرط المتضمن فى سفر التثنية ١١:١٢ (لأنه إذا حفظتم جميع هذه الوصايا التي أنا أوصيكم بها لتعلموها، لتحبوا الرب، إلهكم فى جميع طرقه، وتلتصقوا به) فلو استوفت إسرائيل شرط الرب، وحفظت جميع وصاياه، وعملت بها، لسارع الرب إلهها إلى تقديم المكافأة على صورة المنحة الثانية:

«يطرد الرب جميع هؤلاء الشعوب من أمامكم فترثون شعوبا «أكبر وأعظم منكم، كل مكان تدوسه بطون أقدامكم يكون لكم. من البرية ولبنان، من النهر نهر الفرات إلى البحر الغربى يكون تخمكم» والجدير بالذكر أن العديد من الصهاينة يختلفون فى تحديد الحدود «الحقة» ويعترف الحاخام إيزاكس بذلك إلا أنه لا يرى تناقضا فيه ، بل يعيد التباين فى تعيين الحدود إلى خطأ فى تفسير النصوص، أو تغير فى الأسماء الجغرافية.

يسترعى الانتباه العديد من الكتابات الصهيونية التى صدرت إبان عام ١٩١٩ وما بعده، وفيها ذلك الاهتمام الزائد الذى يوليه مؤلفوها لمسألة الحدود المنشودة للوطن القومى اليهودي، إلى جانب التصورات الاقتصادية للمنطقة، وللدور الذى يمكن أن يلعبوه فى تنمية المنطقة بكاملها. وذلك خلال الفترة التى سبقت ورافقت انعقاد مؤتمر الصلح، وذلك إضافة إلى المذكرات المقدمة للمؤتمر المذكور.

ونورد الآن بعض الأمثلة الهامة لمثل هذه الكتابات:

١- فلسطين اليهود: الماضى والحاضر والمستقبل - للكابتن نبتويش. وهو الذى جاء مع القوات البريطانية إلى فلسطين مطلع ١٩١٩. وقد زود الكتاب بخريطة لفلسطين تمتد من بيروت إلى الخليج وأعلن فى المقدمة أنه يهدف إلى التعريف ببعث الشعب اليهودى ، وإحياء أرض إسرائيل التاريخية. إلا أنه يتجاوز هذه الحدود، حتى وصل به الحديث إلى «مستقبل الأرض والشعب» فاستعار من حاخامات الزمن القديم تشبيههم لفلسطين بذلك «الغزال الذى ينتفخ جلده كلما حسنت تغذيته» ثم ينتهى إلى القول:

«لاحاجة بفلسطين المستقبل أن تبقى محصورة ضمن حدودها التاريخية، فالاستعمار الاستيطانى يمكنه أن يمتد حتى يشمل تلك الرقعة بأكملها إلتى تضمنها الوعد (من الفرات إلى النيل) من البحر الأبيض المتوسط إلى نهر الفرات، ومن جبال لبنان إلى نهر مصر - هذه هى الأرض التى أعطيت للشعب المختار».

٢- «بناء أرض إسرائيل: أهداف النشاط الاستيطانى اليهودى بفلسطين ووسائله» لارثور روبين ١٩١٩، يحاول فى هذه الدراسة رسم حدود فلسطين بمزيد من

«الدقة والموضوعـية» مفترضا أن صـدور وعد بلفور يستدعى تحـديدا «واضحا» لمعالم أرض الوطن القـومي، التى تستأثر بالعـطف البريطاني. وسعـيا لتبيـان المهام الجديدة والطرق المستحدثة بالنسبة لفلسطين اليهودية، من زاوية توقعات المستقبل والإمكانات التى تنتظر من يكتشفها ويستغلـها إلى أبعد الحدود، كما قارن العمل الصهـيونى بفلسطين حـتى ذلك التاريخ بالتـجربة العمليـة، التى يقوم بهـا العالم الكيماوى الذى يشتـغل على نطاق أوسع وبصورة منظمة، ولا عجب فى ذلك إذ إن روبين من المهتمين بالدراسات الاجتماعيـة، وتطبيق مبادئ علم الاجتماع على الحياة اليـهودية بالاستناد إلى مـعطيات الإحصاء وعلم السكان. وقـد أنشأ مكتب الإحصاء اليـهودى فى برلين - قبل مجـيئه إلى فلسطين - وأصدر مـجلة لمعالجة الشئون اليهودية من زاوية الإحصاء الجغرافية.

كما أن الكتب التى ألفها تعتبر من أهم المصـادر التى يمكن الاعتماد عليها للتعرف على سياسة التغلغل الاقتصادى الصـهيوني، التى دشنها البروفسور أونو واربورغ عن طريق «مكتب فلسطين» الذى عمل تحت إشراف روبين وإدارته.

وقـد اعتـرف روبين أن فلسطين حـتى ذلك التاريخ لـم تكن لتؤلف وحـدة إدارية مستقلة بل كانت مـوزعة على الولايات العثمانية: ولايتى دمشق وبيروت ومـتصرفية القـدس. لذلك اعتـبر المهمـة الأولى «توحـيد فلسـطين ضمن حـدودها التـاريخيـة والاقتـصادية الطبـيعيـة، وجعلهـا تؤلف منطقة إدارية واحـدة، كما أقـر بأن المؤرخين والجغرافيين لـم يتفقوا فيما بينـهم حول جميع النقاط المتعلقـة بحدود فلسطين، علمًا «بأن الحدود الغـربية على شاطئ الـبحر المتـوسط هى وحدها التى لا جدال حـولها». وانتقل إلى رسم الحدود التاريخية والطبيعية والاقتصادية على الشكل التالى ، (متوخيا الدقة فى التعيين وغير متردد فى إيراد التعلـيلات والتبريرات الاقتصادية لتوسيع تلك الحـدود إلى ما وراء التـخوم التـاريخيـة، طمـعا بطاقـاتها المـائية ومـواردها الطبـيعيـة الأخري: ويلاحظ هنا الأهمية التى يوليها لمسألة المياه):

«وفيـما يتعلـق بالحدود الشمـالية التاريخـية، فقـد شملت هذه دون جـدال أحد المنبـعين الرئيـسين لنهـر الأردن، أى المنبع الواقع عند بانيـاس (بالقـرب من بلدة دان القـديمة) نجد أن الأسـبـاب الاقتـصادية تـتطلب بالضرورة أن تمـتد فلسطين صـوب الشرق، لتشمل المنبع الآخـر لنهر الأردن عند حاصبيا (الحاصـباني) فالأردن هو النهر الرئيسى لفلسطين، وميـاهه بالغة الأهمية فى حقلى الرى وتوليد الطاقـة. والاستغلال المناسب والمؤمن لميـاهه فى فـلسطين لا يمكنه أن يتم إلا مـتى أصـبـحت ينابيعـه ملكا

لفلسطين. إن نبع الأردن عند حاصبيا (الحاصبياني) يقع عند خط العرض الشمالي ٣٣ْ - ٢٧ْ لذلك تتجه حدود فلسطين الشمالية من منبع الأردن هذا على امتداد خط العرض المذكور حتى تصل البحر المتوسط وإلى الشرق من حاصبيا تسير الحدود الشمالية على الخط نفسه (٣٣ْ - ٢٧ْ) حتى تصل إلى قمة حرمون (الواقعة عند ٣٥ْ - ٥٥ْ شرقي غرينوش، ومنها تمر فوق تل دية ونوس «حوران» فدرعا.

«في الشرق تفرض علينا وجهة النظر التاريخية ضم كل من موآب وآدمون القديمتين، واللتين كانتا فيما مضى جزءا «من الدولة اليهودية الشرقية، وتوسيع الحدود بالتالي حتى الصحراء» .

أما الحدود الجنوبية فيراها روبين «بخط يسير من رفح على الحدود المصرية إلى العقبة... » وهكذا خرج روبين بصورة لفلسطين الكبرى، يبلغ طول رقعتها حوالى ٢٦٠ كم وعرضها ١١٥ كم، ومساحتها الاجمالية ٣٠ ألف كم٢ على وجه التقريب . وأصبحت حدود فلسطين المنشودة تضم بالإضافة إلى فلسطين الانتداب الأقضية التالية:

قضاءصور التابع لمتصرفية بيروت.

قضائى الكرك والسلط (متصرفية الكرك).

قضاء عجلون (متصرفية حوران).

قضاء القنيطرة (متصرفية دمشق).

واستنادا للمعلومات الإحصائية الرسمية (١٩١٥) يبلغ عدد السكان ٨٨٠ ألف نسمة تقريباً، موزعين على الشكل التالي:

٧١٠ الآف مسلم.

٩٠ ألف يهودي.

٨٠ ألف مسيحي.

علماً أن هذه الأرقام ترجع إلى مطلع الحرب العالمية الأولي.

ويركز روبين دعوته الصهيونية على أساس المنافع والمكاسب التى يجنيها العرب من وراء استيطان اليهود بفلسطين، فيؤكد أن الاستعمار الصهيونى بفلسطين يعود على العرب بمنافع اقتصادية وثقافية وسياسية.

ويغدق شتى الوعود بصدد استعداد المؤسسات المصرفية اليهودية لتسليف العرب قروضا ضمن إمكانياتها. كما يشدد على المساعدات التى يمكن للدولة اليهودية الصغيرة أن تقدمها فى إقامة اتحاد للدول العربية، مؤلف من سورية وشبه الجزيرة العربية والعراق.

ورسم صورة مغرية للشرق الأدنى حيث يتزعم اليهود والعرب تلك المساعى لجعله معقلا للثقافة الراقية، حتى يصدق عليه المثل القديم «الضوء يأتى من الشرق» أو « الشرق مصدر النور».

التوسع الإسرائيلى على أرض الواقع:

بعد أسبوع من إعلان قيام الدولة اليهودية «دولة إسرائيل» أجابت الوكالة اليهودية على أسئلة مجلس الأمن بما يلى : (١٦)

١ - إن حكومة إسرائيل المؤقتة تمارس الآن سيطرة كلية على مساحة الدولة اليهودية كما حددها قرار الجمعية العامة بتاريخ ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧ (أى قرار التقسيم) وبالإضافة إلى ما تقدم تمارس حكومة إسرائيل المؤقتة سيطرة على مدينة يافا، والقسم الشمالى الغربى من الجليل المشتمل على عكا والزيب والبصة. والمستوطنات اليهودية الممتدة حتى الحدود اللبنانية، وتسيطر على رقعة بمحاذاة الطريق من حولده إلى القدس، وعلى معظم القدس الجديدة، والحى اليهودى داخل جدران مدينة القدس القديمة. إن المساحات المذكورة أعلاه تقع خارج أراضى دولة إسرائيل.

٢ - نحن نعتبر أراضى إسرائيل وحدة قائمة بذاتها ، تضم أكثرية يهودية، وكما أشرنا أعلاه، فإن حكومة دولة إسرائيل تعمل فى أقسام من فلسطين تقع خارج دولة إسرائيل، وهى الأقسام التى ضمت معظمها أكثريات عربية سابقاً، باستثناء القدس، غير أن هذه المناطق قد تخلى عن معظمها سكانها العرب، ولا توجد مساحة خارج فلسطين واقعة تحت الاحتلال اليهودي...

واعترف إيبان لمجلس الأمن أن القوات الإسرائيلية قامت ببعض العمليات العسكرية عبر حدود الدولة كجزء من خطة دفاعية فى جوهرها».

وبعد خمسة شهور من إرسال هذه الإجابة تحركت قوات الدفاع الإسرائيلى

لاحتلال النقب وضمها إلى أراضى إسـرائيل. بينما ظهرت المناداة من قبل العديد من الصـهاينـة بأن "إسرائيل فى وضع يـتيح لهـا، خـلال زمن قصـيـر، كى تقوم بـتطهيـر فلسطين الغـربية من العـرب، وإرسال قـوات إلى شرق الأردن (فلسطـين الشرقـية) لتـقضى مـرة واحدة على السـراب الذى يزعم وجود شئ باسم دولة شـرقى الأردن. كما بدأت تظهر أصوات أخرى بضم القدس رسميا إلى إسرائيل.

وقد تسنى لـهذه الأصوات المطالبـة بالتوسع والضم أن تحـقق أهدافهـا فى عدوان الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧. لتثبت «إسرائيل» بجمـيع فئاتها نواياها التوسعية تحت ستار الحديث عن "تحرير أرض الوطن القومى اليهودى بكاملها" والتطلع صوب دولة المستقبل، التى سوف تمتد لتشمل «أرض إسرائيل» كلها ضمن الحدود التاريخية المنشورة.

وقد عكف بن غـوريون على صياغة الأسـاس الأيديولوجى الأريونتى للصهيـونية العالمية، من خلال استدراجه لبعض المعطيات الجغـرافيه والتاريخيه والدينية وإسباغها على قاعـدة الصهيونيـة التى تجسدها دولة إسرائيل. وقـد عبر فى إحدى مـقالاته التى تصدرت "الكتاب السنوى لحكومة إسرائيل" فى كـتابه" بعث إسرائيل ومصيرها" عن تصوره للأبعـاد والملابسات الجغـرافية والتـاريخية والدينـية التى ينطوى عليهـا وجود إسرائيل من خلال الفقرات الثلاث التالية:(٧)

الفقرة الأولى : تشير إلى موقع فلسطين الجغرافى عبر التاريخ وانعكاساته على مـسألتى الحـدود والتـوسع. وتسعى إلى إبراز العـامل الجـغرافى الثـابت بغـية إيجـاد الصلات بين الماضى السحيق والحاضر، ومع الـتحفظ بصدد الرأى القائل إن التاريخ يعيد نفسه: إن جغرافيتها (أرض إسرائيل) حيث ملتقى القارات الثلاث أضفت على البـلاد أهمـيـة قـصـوى وجـعلتـهـا بصـورة مـا، حـجـر المغناطيس الذى يجـتـذب الإمبراطوريات، لكنها لم تضف شيئا من ناحية الأمن إلى قدرة إسرائيل فى الدفاع فى نفسها. بل على العكس. أنقصتها من حيث الدافع والقياس، ولم تكن حدود إسرائيل مرسـومة ومعيـنة بل جرى تنقلها مـراراً وتكراراً منذ أيام باركوحبـا، وحتى فى ذروة توسـعهـا ونموها، لم تكن تلك الحدود بـالذات لتشكل ضـمانا للبـقاء والوجـود. ولا

يختلف وضع إسرائيل التى بعثت من جديد ، كما كان عليه فى الماضى البعيد أو بفضله فتعريفها الجغرافى - الطبيعى لم يتغير عمليا ، على الرغم من التبدلات الكبرى والحيوية التى طرأت على محيطها الجغرافى - السياسي.

الفقرة الثانية: وهى تزود السائل عن ذلك التعريف الجغرافى الطبيعى بجواب بن غوريون الذى يذكرنا بكثير من العبارات الواردة فى كتابات المشتغلين لصالح" صندوق اكتشاف فلسطين" فهى تقرر ما يلي:

تتميز بلادنا فى النواحى الثلاث الآتية: الطبوغرافيا - الجغرافيا - التاريخ إن هيئتها لا مثيل لها على سطح الكرة الأرضية، فعلى طولها بأسره، والممتد من الشمال إلى الجنوب، ومن قمم لبنان وحرمون إلى البحر الأحمر، تمتد تلك النهاية (Abyss) التى ندعوها وادى الأردن وصحراء العربة، وفى وسطها يقع البحر الميت الذى ينخفض ٤٠٠ متر عن سطح البحر، وهو أشد النقاط انخفاضا" على أديم الأرض".

الفقرة الثالثة: يسعى فيها بن غوريون جاهدا للربط الماضى البائد والحاضر الذى يقض مضجعه، ويأبى التصالح معه، فيحاول اللف والدوران حول عروبة فلسطين والنظر إلى تاريخها من زاوية العصيان الذى تزعمته "باركوحبا" ضد الحكم الرومانى ويؤرخ بظهور الإسلام ؛ بالقرب من أرض إسرائيل " انطلاقا من نهاية "باركوحبا".

"لقد أعيد إنشاء دولة إسرائيل فى القسم الغربى (من فلسطين التاريخية)، وهى لا تقل مساحة عن الدولة اليهودية خلال معظم فترة الهيكل الأول والهيكل الثانى ، بينما خطورة مشكلة الأمن الراهنة ليست مسألة اختلاف حول الحدود، بل هى تنبع من تغيرات بعيدة المدى حدثت بالقرب من أرض إسرائيل حوالى ٥٠٠ سنة بعد باركوحبا (أى الفتح العربي) ومن الزلزلة الروحية التى غيرت وجه الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وجميع بلدان شمال إفريقيا.

وهو يعنى هنا ظهور الإسلام وانتشاره. ويبدو واضحا هنا هاجس الإسلام الذى يقض مضجع الصهاينة، والذى ينبه إليه بن غوريون على نحو مبكر. ورغم اعتراف

ابن غوريون أن الأرض التى تحتلها الآن (أوائل الخمسينيات) لا تقل مساحة عن الدولة اليهودية خلال معظم فترة الهيكل الأول والهيكل الثاني، فإنه فى آرائه المعروضة يكشف نوايا إسرائيل وتطلعاتها نحو تكبير الرقعة التى تحتلها متذرعة بالجغرافيا والتاريخ، أو بالاستناد إلى ما كانت عليه فى قديم الزمان.

وهى تريد بذلك إعادة كتابة التاريخ على هواها ، وبما يخدم أطماعها ونزعاتها. وهى عندما تشرد أهالى فلسطين وتبطش وتتوسع إنما تنظر إلى ما تحقق لها حتى الآن بمساندة الغرب ومساعدته إن هو مجرد مرحلة على طريق الوصول نحو «الإمبراطورية الإسرائيلية الشاسعة الأطراف» كما تمثلها فكرة المناداة بتحقيق "إسرائيل الكبري" سواء بالتوسع الجغرافى على الأرض، أو بالسيطرة الاقتصادية والأمنية والسياسية والثقافية كما تصورها فى "الشرق الأوسط الجديد" الذى تريد أن تبنيه من جديد كترجمة عصرية لـ "إسرائيل الكبري".

إن الخريطة التى رسمتها الصهيونية لمملكتها الموعودة، ما زالت أوسع بكثير من المساحات التى تم احتلالها والاستيلاء عليها بقوة السلاح. والجناح الدينى فى الحركة الصهيونية يأبى التخلى عن فكرة الإمبراطورية الإسرائيلية التى تعيد أمجاد داوود وسليمان فى رقعة تمتد من "الفرات إلى النيل".

ولذ فإن "إسرائيل" تعمل منذ تأسيسها على استقدام المزيد من اليهود إلى أرض فلسطين فى ظل ما أسمته قانون العودة ، وغايته كما تقول " تجميع المنفيين".

إن هذا القانون كما يصفه بن غوريون "هو قانون الديمومة التاريخية والاستمرار للصلة بين شعبنا وأرض إسرائيل" وهذا القانون يمنح كل يهودى فى العالم حق المجئ إلى فلسطين بصفة مهاجر عائد. إن هذا القانون يكشف بلا مواربة النواحى البارزة فى عقدة التوسع الصهيوني، إلى جانب الادعاء الذى يحاول الإسرائيليون الترويج له، من أن إسرائيل هى جزء من الشرق الأوسط إذ كيف يمكن تصور أفراد يقتلعون من مجتمعات مختلفة، ليزرعوا وسط شعب آخر ، وبأرض أخري. ثم يقال إنهم جزء من هذا الشعب. وعلى أى حال فإن هذا الأمر لن ينطلى على شعوب المنطقة العربية، ولا على شعوب العالم، حتى ولو صرح الملك الحسن ملك المغرب بأن

إسرائيل ستكون فى إطار الشرق الأوسط الجديد مجرد الحى اليهودى فى هذه المنطقة. وها هو بن غوريون يكشف هذه الخدعة فى حينه فى كتابه "بعث إسرائيل ومصيرها" إذ يقول:

"إن دولة إسرائيل هى جزء من الشرق الأوسط من حيث العامل الجغرافى فقط وهو فى جوهره عامل جامد. أما من حيث العوامل المصيرية الحاسمة مثل الطاقات الحركية والإبداعية والإنمائية فإن إسرائيل جزء من اليهودية العالمية. من هذه اليهودية تستمد إسرائيل بأسها، وتستمد تكوين هوية الأمة، وتطوير الأرض، وبقوة اليهودية العالمية إياها سوف تبنى إسرائيل مرارا "وتكرارا".

إن الاستراتيجية الإسرائيلية كانت، ولا تزال ، مبنية على فكرة التوسع سواء فى الأرض، أو النفوذ، وها هى الخطة الاستراتيجية للجيش الإسرائيلى للعام ١٩٥٦ - ١٩٥٧ تقول بوضوح:

"إن المهمة القومية التى تضطلع بها دولة إسرائيل، ألا وهى جمع شتات الجاليات اليهودية المبعثرة فى العالم، وتهجيرها إلى إسرائيل، إن تلك المهمة تستدعى هجرة متصلة تستمرعلى الأقل لمدة جيل واحد (٣٠ عاما) وعلى الدولة الإسرائيلية أن تؤمن الأحوال الطبيعية لحياة هؤلاء السكان... ولذا فإن مهمتنا هى احتلال الأراضي، وتوطيد سيطرتنا عليها..."

إن النوايا الصهيونية واضحة، وغير مخفية، المخفى فقط هو التكتيك المتبع، هو أساليب السعى الحثيث من أجل الوصول إلى الأهداف. وعندما وقع العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ حدد بن غوريون أهداف هذا العدوان أمام الكنيست فقال: كان لحملتنا ثلاثة أهداف:

أولا: القضاء على قوات العدو التى تهدد بلادنا.

ثانياً: تحرير تلك الأجزاء من وطننا التى لا تزال تحت احتلال الأعداء.

ثالثا: ضمان حرية المرور فى العقبة والسويس.

ولا بد من النظر إلى هذه الأهداف من خلال استراتيجية الجيش الإسرائيلي، وفى

إطار ما تدعوه إسرائيل "الحرب الوقائية"ففى الحرب الوقائية يتم القضاء على "قوات العدو، ومن خلال تنفيذ استراتيجية الجيش الإسرائيلى "تحرر الأرض المحتلة من قبل الأعداء" أى غزة وسيناء والأرض الممتدة حتى النيل.

وربما يكون من المناسب الآن، أن نعرض بعض الجوانب الأخرى فى استراتيجية الجيش الإسرائيلى (١٩٥٦ - ١٩٥٧) والتى تعرض لها كتاب الصحفى الهندى كرانجيا فى كتابه "خنجر إسرائيل" إن هذه الاستراتيجية تشير بوضوح إلى "أن الحاجة إلى احتلال المناطق التى تطالب بها إسرائيل إنما هى حاجة يمليها هدف الصهيونية الأول، ألا وهو خلق دولة يتراوح عدد سكانها بين ٣و٤ ملايين، وذلك خلال فترة جيل واحد".

وفى معرض تبرير الحاجة إلى التوسع على الصعيدين الاستراتيجى والاقتصادى تأتى الخطة المذكورة على تبيان شئ من طبيعة الدوافع الكامنة وراء العدوان التوسعي:

"ليس لحدود إسرائيل الحالية من حماية طبيعية ، ولذا فإن مهمة الدفاع عنها عسيرة جدا" "إن الغاية من الحرب بين إسرائيل والعرب هي تغيير الحدود الحالية، وإن احتلال الأراضي التي تطالب بها إسرائيل، سيحسن من وضعها السياسى والاقتصادي".

وعلى الصعيد السياسى فإن إسرائيل تريد من وراء الاحتلال الأراضى العربية، وتغيير خارطة الشرق الأوسط تعزيز وتقوية مركز إسرائيل السياسى عن طريق تحقيق سيطرتها على الطرق ذات الأهمية الاستراتيجية فى الشرق الأوسط، عن طريق شق الممرات عبر الأقطار العربية، ومنع قيام الوحدة العربية، وبنشر الدعاية المفيدة لإسرائيل بين أقليات الشرق الأوسط".

أما المناطق التى ترى استراتيجية جيش الدفاع الإسرائيلى الاستيلاء عليها فهى بالضبط ما كانت الصهيونية تنادى به تحت اسم "إسرائيل الكبري".

إن إرادة التوسع الإسرائيلى هذه، كانت وراء عدوان ١٩٦٧ ، وهى إرادة يتحلى بها جميع الإسرائيليين على مختلف أحزابهم وتجمعاتهم، ففى مطلع شهر آب

(أغسطس) ١٩٦٧ دعا الكنيست لمناقشة وضع المناطق المحتلة وسياسة الحكومة الإسرائيلية بهذا الشأن فكان قرار الكنيست هو التالي:

"يصادق الكنيست على موقف الحكومة فى تجهيزها للخطوات المؤدية إلى محادثات مباشرة بين إسرائيل والدول العربية حول توقيع اتفاقيات الصلح، ويؤكد من جديد أنه ما لم يتم الوصول إلى السلام، فإن إسرائيل سوف تستمر فى إبقاء الوضع على حاله، وكما أوجدت اتفاقيات وقف إطلاق النار التى أعقبت قيام قوات جيش الدفاع الإسرائيلى بدحر الهجوم العدوانى بنجاح".

وكان قد سبق هذا القرار تصريح لوزير الخارجية الإسرائيلى يقول فيه:

"حتى ولو صوتت الأمم المتحدة ١٢١ صوتا" ضد صوت واحد، فلن ننسحب من الأراضى التى نحتلها".

وسارع الكنيست والمنظمات الصهيونية المختلفة إلى دعوة اليهود فى العالم من جديد القدوم إلى إسرائيل وتزعم موشى دايان وييغال ألون قيادة المنادين (باللا عودة إلى حدود عام ١٩٤٨) ويقول دايان (نحن فى القدس والضفة الغربية لأن أمننا وسلامنا يتطلبان ذلك) كما يؤكد أن السلام فى المنطقة يعتمد على "نوع من الحدود وطبيعتها" لذا فهو يطالب بحدود «تضمن السلام» إلى أن تحول ذلك إلى مناداة عامة فى إسرائيل بالمطالبة" بالحدود المقدسة" إذ اعتبر الحاخام الأكبر جميع الأراضى المحتلة" واقعة ضمن أرض الميعاد" ولذا "لا يملك أى يهودى حق تسليم ذرة واحدة من هذه الأراضى إلا إذا كان كافرا".

ووسط جو الحماس والمزايدات فى إسرائيل يتحدث رئيس وزراء إسرائيل (ليفى أشكول) للمرة الأولى عما أسماه بـ "إسرائيل الكبري" فى خطاب أمام بعثة أبناء العهد إلى إسرائيل فى ٢٨/ ١١/ ١٩٦٧، «وهكذا نجد أن الأراضى التى احتلت عام ١٩٦٧ والتى كانت تدعى أولا بالمناطق التى تم الاستيلاء عليها ثم "المناطق المحررة" أصبحت واقعة ضمن ما يدعى بـ"الحدود الجديدة للدولة اليهودية".

لقد احتلت إسرائيل عام ١٩٦٧ أرضا "تفوق مساحتها بأربعة اضعاف، كما

وصل عدد العـرب الفلسطينيين الواقـعين تحت احتلالـها إلى المليون ونصـف المليون تقريبًا، وبدأت إسرائيل توسع اسـتيطانها ليشمل الجولان والضفـة الغربية وقطاع غزة وحتى سيناء.

كـمـا بدأت تخطط لإلحـاق تلك المناطق بالاقـتـصـاد الإسـرائيلي، وشـرعت منذ البداية، فى استـغلال طاقة العمل المتوفرة فـيها، ومن موقع الشعـور بالقوة والطمأنينة إليها كرادع لدول المواجهة العربية، والمبالغة فى تقدير القدرة الذاتية والحجم الحقيقى لها، ناهيك بالاستـخفاف بالهيئات الدوليـة وقراراتها، لقد اتبعت سيـاسة جعلت من التسوية أو السلام أمـرا" مستحيلا فقد قبلت قـرار الأمم المتحدة ٢٤٢ علنا، "وعملت بعد ذلك سرا" وعلى المكشوف على إعاقة تطبيقه، بل إنها رفضت الانسحاب بدعوى أن القرار لا يقول بالانسحاب الكامل.

هوامش الفصل الثاني

(١) يوميات تيودور هرتزل ج٢ ص٧٠٢ ورد ذلك إسرائيل الكبرى مرجع سابق ص ٨٨.

(٢) المصدر السابق ج٤ ص١٢٩٤.

(٣) Davis Trietsch (١٨٧٠ - ١٩٣٥) يهودى ألمانى هاجر إلى نيويورك وأقام هناك حتى ١٨٩١، عاد إلى ألمانيا ليتابع نشاطه الصهيوني، وعمل فى مجال النشر والتأليف.

(٤) إسرائيل الكبرى - مرجع سابق ص ٣١٢.

(٥) المرجع السابق.

(٦) ناب عن الوكالة فى تقديم الإيضاحات المطلوبة أوبرى إيبان ، وهو نفسه أبا إيبان الذى أصبح فيما بعد وزير للخارجيه ونشر النص فى ٨/ ٥/ ١٩٤٨.

(٧) إسرائيل الكبرى - مرجع سابق.

– الفصل الثالث

الحرب ...
تحرير.. أم تحريك؟!..

"احملوا السلاح دفاعا عن حدودكم، وتآملوا فى نفس الوقت أحوال العالم وراء هذه الحدود.... وافهموا"

"ماوتسى تونغ"

"بينما خطط الأسد لاستعادة الأرض، كان السادات لا يأمل فى أكثر من إزالة العقبات أمام عملية دبلوماسية، كانت حرب السادات فى جوهرها... حرب تحريك".

"باتريك سيل الأسد – الصراع على الشرق الأوسط"

"لقد انكسرت أساطير كثيرة فى ذلك اليوم السادس من شهر اكتوبر/ تشرين الأول:

– أسطورة العجز العربى عن اتخاذ قرار.

– أسطورة الخوف الذى تمكنت فى القلوب رهبة من العدو.

– أسطورة القوة الرادعة الإسرائيلية التى لا قبل لأحد بتحديها، وبالتالى فإنه لا بديل غير الخضوع لها.

"محمد حسنين هيكل – عند مفترق الطرق".

حرب ١٩٧٣

بعد نكسة حزيران (يونيو) ١٩٦٧، نشطت دبلوماسية الأمم المتحدة، لوضع مشروع قرار دولى حول العدوان الإسرائيلي، ومسألة الصراع العربى - الإسرائيلي، ولكن جميع مشروعات القرارات التى أمكن وضعها كانت تصطدم بالموقف الأمريكي، هذا الموقف الذى كان قد أعلنه الرئيس الأمريكى "ليندون جونسون" وهو تعهده "بمنع أى قرار من الأمم المتحدة يدين إسرائيل على عدوانها، وبالتصدى لأى ضغط يحاول أن يفرض عليها للانسحاب من الأرض التى تحتلها، أو العودة إلى المواقع السابقة على العدوان إلا بعد حل سلمى تتوصل إليه الإطراف - كما إن الولايات المتحدة تضمن تعويض إسرائيل عسكريا عن كل ما تخسره فى المعارك . وبما يوفر لها باستمرار تفوقا يتجاوز كل ما يحصل عليه جميع العرب من السوفييت أو غيرهم".(١)

ولذا فإن كل ما توصلت إليه دبلوماسية الأمم المتحدة على امتداد خمسة أشهر هو قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذى شارك فى وضعه مندوب الولايات المتحدة، ثم تولى صياغته الدبلوماسى البريطانى اللورد "كارادون" وكان هذا القرار "نموذجا عبقريا من نماذج الصياغات الدبلوماسية التى تعطى لكل طرف من الأطراف ما يمكن أن يستند إليه فى طلب الشئ، ثم تعطى لكل طرف من الأطراف ما يمكن أن يتمسك به من طلب نقيض الشئ"(٢)

هذا القرار قال عنه كيسنجر بعد ذلك مخاطبا العرب:

- ما الذى يدعوكم إلى التمسك بهذا القرار؟ ليس فيه غير مجموعة عبارات.

كل واحدة منهـا تتعارض مع الأخـري، وهذه عبقـرية الإنكليز فى الصيـاغات... لم تعد لديهم القوة لصنع حلول الأزمـات ، واستعاضوا عن الحلول بلعبـة الصياغات. التى تصور لكل طرف أنه حصل على شيء، وفى الحقيقة فإن أحدا "من الأطراف لم يحصل على شيء...

ومع ذلك فقد قـبل هذا القرار بعض العرب، ورفضه البـعض الآخر، ثم عاد إلى قـبوله، والذى قـبله فى البـداية، واتخذ هذا المـوقف لأن القرار ٢٤٢ نص على عـدم جـواز احتـلال الأراضى بالقـوة، ولأنه طالب بالانسـحاب من "أراض مـحـتلة" سنة ١٩٦٧.

كما أن إسرائيل" صـرحت بقبوله ظاهريا لأنه يربط مسألة الانسـحاب بمفاوضات تأخـذ الانسحـاب إلى «حدود آمنة ومـعـتـرف بها». وهكذا فـإن نصف القرار يـبدو متـعارضا مع نصفـه الآخر" . وكانت مشكلة التـوفيق بين النصفين، أيهـما يمثل نقطة البداية؟.

ففى حين أعطى الجانب العربى الأولوية للانسحاب، فإن إسرائيل أعطت الأولوية للسلام داخل حدود آمنة ومعـترف بها، لهذا فقد كان واضحـا، لبعض دول المواجهة على الأقل، وللفلسطينيين أن "مـا أخذ بالقوة لا يمكن أن يستـرد إلا بالقوة" ومن هناك فقد كان واضحا أن النشاط السياسى الذى بدأ بعد صدور القرار، كان لا بد أن ينتهى يوما بعمل عسكرى نتيجة لـلتغلب الإسرائيلى وللموقف الأمريكى الداعم لها. ومن خلال آثار النكسـة القاسيـة، على امتداد الوطن العـربي، عبر جـمال عبـد الناصر عن الموقف العربى فى أكثر من مناسبة، ويمكننا إجمال هذا الموقف بما يلي:

١ - إن التفاوض المبـاشر مع إسرائيل مستـحيل، كما أن التنازل عن أرض عربيـة أكثر استحالة.

٢ - إن الطريقة المعقولة للوصول فى ترتيبـات سلام طبقا لقرار مجلس الأمن، لكنه لا القرار، ولا أى من الأطراف الدولية طالب أو تحدث عن عقـد اتفاقية سلام، وإنما كان الكلام عن "سلام تعاقدي".

٣- إن الطريقة المعقولة للوصول إلى هذا السلام التعاقدي" هى أن يحدد كل من طرفى النزاع التزامات طبقا لقرار مجلس الأمن، وأن يسجلها فى وثيقة لديه، ثم يجتمع مجلس الأمن لإقرار الوثيقتين ، ويكون ذلك شكل "السلام التعاقدي".

٤- إن أصرت الولايات المتحدة على ورقة واحدة يوقعها الطرفان، فإنه يمكن النظر فى صياغة وثيقة تعتمد على قرار مجلس الأمن، توضع فى مكتب السكرتير العام للأمم المتحدة، وهناك يذهب مندوبو الأطراف فى مجلس الأمن، أو وزراء خارجيتهم - كل على حدة فى موعد مخصص لكى يوقعوا الوثيقة.

٥- إن القبول بعودة قوات الإمم المتحدة إلى المنطقة لا يمكن تجنبه، وإن كان الأفضل فى حالة عودة هذه القوات أن يكون تمركزها على جانبى الحدود.

لقد عمل عبد الناصر بعد ذلك فى اتجاهين، إرسال إشارات سرية وعلنية إلى الولايات المتحدة بعد وصول نيكسون إلى الرئاسة، خاصة وأن نيكسون قد أعلن بعد توليه الرئاسة بأن «الشرق الأوسط برميل بارود قابل للانفجار فى أى لحظة، وقد يؤدى انفجاره إلى مواجهة بين القوتين الأعظم وعلينا أن نقوم فى هذه المنطقة بمبادرات جديدة».

أما الاتجاه الثانى الذى عمل فيه عبد الناصر ، فهو التوجه نحو الاتحاد السوفياتى من أجل تأمين الدعم، والحصول على السلاح.

ولما بدا أن الولايات المتحدة بتأثير "كيسنجر" سوف تكون اهتماماتها بما يجرى فى الشرق الأقصى ، وتسوية أزمة فيتنام، فقد تأكد للقيادة المصرية أن الحل السلمى لا يمكن أن يحقق مراميه إلا إذا تواكب مع فرصة للعمل العسكرى النشيط تساعد على تحقق عدة أهداف:

١ - زيادة تعبئة الرأى العام المصرى والعربي.

٢- لفت أنظار العالم إلى خطورة أزمة الشرق الأوسط واحتمالات انفجارها.

٣- الضغط على إسرائيل وحكومتها الجديدة.

٤- تطعيم القوات المصرية بتجربة النار.

٥- التمهيد، واستعادة دروس العمليات لصالح العملية الكبري.

وهكذا بدأت منذ نهاية عام ١٩٦٧ خطوط لعمل واسع على الجبهة المصرية، وضعها الفريق عبد المنعم رياض رئيس هيئة أركان الحرب. وقد بدأت فعلا «عملية اختيار هذه الخطوط، ومحاولات التدريب عليها، عندما تحولت معارك المدافع التى لم تتوقف على جبهة القتال إلى عمليات عبور محدود إلى الضفة الأخرى من القناة، تدخل إلى المواقع، وتواجه المنحنيات الإسرائيلية وتشتبك مع قوات العدو، وتتعرض لدورياتها. ثم تزايدت العمليات العسكرية على طول الجبهة المصرية وعلى مسافة ١٣٥ كم من رأس العش فى الشمال إلى خليج السويس فى الجنوب. وقد ردت إسرائيل بنقل غاراتها من الجبهة إلى العمق المصري، وأخذ نطاق القتال يتسع، على البر وفى البحر ، وأصابت الغارات الإسرائيلية المدنيين بالدرجة الأولي، وقد أوضح عبد الناصر للسوفييت عند زيارته إلى موسكو فى ٢٢/ ١/ ١٩٧٠ أن اشتعال القتال على الجبهة المصرية كانت أسبابه حالة الجمود واليأس من الحل السياسي، وأصبح الموقف معرضا لانفجار كبير فى أى لحظة. ثم طالب السوفييت بالمزيد من السلاح، وبصواريخ سام ٣، وبأطقم عسكرية فنية سوفيتية تشارك فى الدفاع عن العمق المدنى بعيدا عن ساحة القتال.

وقد اتخذت القيادة السوفيتية، بعد نقاش طويل أخطر قرارتها حين وافقت على طلبات عبد الناصر. وبعد أن بدأت الصواريخ مواقعها، توقفت إسرائيل تماما "عن غاراتها فى ١٨/ ٤/ ١٩٧٠ وفى أول أيار (مايو) تحدث عبد الناصر فى عيد العمال بخطاب مفتوح إلى نيكسون يطلب منه أحد موقفين:

- إما أن يضغط على إسرائيل لكى تنسحب من كل الأراضى العربية.

- أو إما أن يوقف شحنات السلاح إليها، وإلا فان الولايات المتحدة بذلك تكون شريكاً فى احتلال الأرض العربية، باعتبار دعمها للعدوان الدائم والمستمر منذ سنة ١٩٦٧.

ورد نيكسون بمجموعة مبادئ للتسوية يتم تنفيذها فى ظل وقف إطلاق النار على جبهات القتال بما يتيح لـ "يارنج" مدعوما بجهود الأربعة الكبار، وبنفوذ القوتين الأعظم أن يتحرك على أساس نحو التسوية، وكان ما يلفت فى مقترحات نيكسون (ثم مشروع روجرز) أنها تشير لأول مرة إلى الانسحاب ثم ربط الانسحاب بجدول زمني، مما دعا عبد الناصر لقبولها لاختبار فرص السلام، واستعدادا للمرحلة التالية.

ولكن رحيل "عبد الناصر" قطع الطريق أمام ذلك الاختبار، وكذلك أمام الاستعداد الجدى للمرحلة التالية.

وقد تولى أنور السادات رئاسة مصر، فغير بذلك مسار القضية برمتها.

لقد طرح السادات مقولة أن ٩٩٪ من أوراق الحل بيد الولايات المتحدة ، لذا فقد تحول، وحول مصر والوطن العربى برمته، إلى الولايات المتحدة.

الموقف السوري

تمثل سورية، تاريخيا، "ضمير الأمة العربية، والشعب العربي في سورية، كان، ولا يزال، يعتبر نفسه ممثلاً لأماني الأمة العربية، وصوتها الداوي. ورغم الانفصال عن الجمهورية العربية المتحدة، ومضاعفاته، فقد حافظت روح الوحدة على تواترها في صفوف الشعب، ثم جاءت حرب حزيران ١٩٦٧، لتزيد من غضب الشعب، الذي شعر بأن النكسة قد آذته في العمق، وغذت لديه مشاعر متنوعة من الألم والإحباط واليأس إلا أنها لم تقتل فيه روح المقاومة، والرغبة فبذل كل ما هو مستطاع من أجل القضية المركزية،ألا وهى قضية فلسطين.

لقد عايش الشعب العربي في سورية قضية فلسطين منذ أيامها الأولي، وكان ينظر إليها باستمرار على أنها الجزء الجنوبي من سورية، ولم يشر إطلاقا أن هناك فرقا ما بين القنيطرة المحتلة، أو يافا أو صفد أو غزة.

لذا فإنه بالرغم من وقف إطلاق النار، واتفاقات الهدنة، وقرارات الأمم المتحدة، كان هناك دائما ذلك الاحساس الطاغي بحتمية المعركة، ولم تستطع أية حكومة في سورية أن تلتف حول هذا الإحساس، وعندما جاءت الحركة التصحيحية في ١٦ تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٧٠ بقيادة الرئيس حافظ الأسد وضعت شعارا "لاصوت يعلو على صوت المعركة كل شيء للمعركة"، وانتقلت سورية رسميا للمشاركة في حشد الجهود العربية لهذه المعركةالتي بدت حتمية الوقوع في وقت وشيك.

ومنذ نهاية عام ١٩٧٠، بدأت تتبلور في سورية سياسة داخلية وعربية ودولية جديدة، ولا نقول إنها جديدة لا سابق لها، أو أنها مبتكرة ، ولكنها جديدة بأسلوب تناولها وأسلوب تنفيذها.

ففى المجـال الداخلي، تم تشكيل الجبهـة الوطنية التقـدمية، بهدف تفـعيل العمل السـياسى الداخلي، وتحـقـيق الوحـدة الوطنيـة، والبـرهان القـاطع على تماسك الشعب بجميع فئـاته حول الأهداف القومية. كما أولت الحركة التصحيحية اهتماما بالغا "بالمسألة الاقتـصادية، واتخـذت نهجا" جـديدا فى الاقتـصاد تمثل فى التعددية الاقتصادية الهادفة إلى حشد جميع الطاقات المتاحة وتوجيهها نحو التنمية.

وفى المجال العـربى انتهـجت سيـاسة مـفادها أن معركة التحرر ليست معركة قطر عربى واحد، وإنما هى معركة كل الأمة العـربية، الأمر الذى يحتاج إلى تضـــامن عـربى واضح يـهـدف إلى زج الطـاقـات العربية كاملة فى المعركة المقبلة.

أما فى المجـال الدولي، فقد عـملت سورية على تمتين عـلاقتـهـا مع الاتحاد السـوفـياتى ودول عـدم الانحيـاز بهدف كسب التـأييد للقـضية العـربية فى المحافل الدولية، وفى العلاقات الثنائية.

فى ضوء ذلك فقد هدفت السـياسة السورية فى هذه المرحلة إلي:

١ - بناء القوة الذاتية (الاقتصادية والعسكرية والجبهة الداخلية).

٢- تهيئة الجو عالميا لصالح القضية العربية.

٣- التـصـــميم على الخـروج من حـالة اللاحـرب واللاسلم التى لعبت بأعصاب الجماهير العربية سنوات عدة.

٤ - اعتبـار المعركة معركـة قومية. أى معـركة الأمة العربية.

٥- الإيمان المطلق بعدالة القضية العربية.

٦- حرمان العدو من مزايا توجيه الضربة الأولى.
٧- التنسيق عسكريا مع مصر.

وقبل أن تمضى القيادة السورية فى سياستها الاستراتيجية هذه، كانت قد توصلت إلى استخلاص النتائج والعبر خلال المسيرة الطويلة للصراع العربى الإسرائيلي، وتوصلت إلى النتائج التالية:

١- أن العالم لا يخدم إلا الأقوياء.
٢- أن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة.
٣- يمكن أن تكون للوحدة العربية صور متعددة، ولكن أهم ما يجب العمل على تحقيقه الآن وحدة الهدف.
٤- أن الولايات المتحدة، قد اتخذت موقفا استراتيجيا نهائيا فى دعم إسرائيل اقتصاديا وسياسيا وعسكريا.
٥- ترى بعض القوى العالمية أن من مصلحتها استمرار اللاحرب واللاسلم.
٦- رفض إسرائيل القاطع لقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن وتحديها للرأى العام العالمي، وإصرارها على التمسك بالأراضى المحتلة بالقوة، ورفضها الاعتراف بالكيان الفلسطيني.
٧- تتمتع إسرائيل بتفوق جوي، وبقدرة على تهديد الأهداف العربية بالعمق.
٨- تحسين الخطوط الدفاعية الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة فى سيناء والجولان.
٩- إعداد التشكيلات العسكرية الإسرائيلية على مستوى تكتيكى عال وتمتعها بخفة الحركة والقدرة الكبيرة على المناورة.

الحرب:

عشية حرب اكتوبر تشرين أول ١٩٧٣، كانت تقديرات القيادة الإسرائيلية للموقف كما يلي:

١ - لن يجسر العرب على اتخاذ قرار الحرب

٢- التحصينات الإسرائيلية (خط بارليف على خط قناة السويس - التحصينات فى الجولان) تشكل عائقا أمنيا كفيلا بوقف أية مغامرة.

٣- قوة إسرائيل العسكرية قادرة على تدمير أى هجوم يتخطى فرض وقوع معجزة.

٤- القوة العربية ممزقة، ولن يكون هناك تنسيق عربى من أى نوع.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تشارك إسرائيل فى هذه التقديرات، وكان الرأى أن تفوق إسرائيل، وخصوصا فى الجو، يسلب العرب أى خيار عسكري، كما أن محاولات التعاون العربى السابقة، كانت فاشلة إلى حد أن الإسرائيليين والأمريكيين أهملوا فى تحليلاتهم أية فكرة حول التقاء فعال بين مصر وسوريا على الأخص.

وقد ساد الجانب الإسرائيلى شعور عام مؤداه أن العرب لن يحاربوا، هذا الشعور دعاه مايكل بريشر بـ "اليقين الوهمي" واستند هذا اليقين إلى العوامل التالية:

١ - وفاة جمال عبد الناصر ، وتصور إسرائيل، ان أوضاع القيادة السياسية فى مصر سوف تظل مضطربة لفترة طويلة.

٢- الصراع المسلح بين الملك حسين والثورةالفلسطينية سنة ١٩٧٠، وقد تكرر على نحو أكثر مأساوية سنة ١٩٧١.

٣ - إعلان الرئيس السادات المسرحى عام ١٩٧١ هو عام الحسم. دون حدوث أى شيء.

٤- الأوضاع السياسية والاقتصادية فى الاتحاد السوفيتى خلال العامين الماضيين، ورغبته الملحة فى الوصول إلى نوع من الوفاق مع الولايات المتحدة.

٥- عدم استعداد سورية للمبادرة بحرب، إلا أن تتأكد أن مصر داخلة معها، وفى أوضاع مصر، كما هى ظاهرة، فإن الإمكانيات، ببساطة، غير موجودة.

٦- تخلف الطيران العربى عن الطيران الإسرائيلى نوعا وكما؛ وإدراك إسرائيل أن العرب لن يقدموا على حرب. إلا إذا أمكن تصحيح هذا الوضع، وذلك غير متاح.

٧- وقد دعم هذه التقديرات كلها بطريقة نهائية قرار طرد الخبراء السوفييت من مصر عام ١٩٧٢ وقد فسره صناع القرار فى إسرائيل على أنه تعبير عن نية السادات بعدم الحرب.

٨- إحساس إسرائيل المتزايد بالتفوق العسكرى من ناحية التسليح والمعدات. إلى جانب مواقع دفاعية يصعب على العرب مهاجمتها (المانع المائى قبل خط بارليف).

٩- الاعتقاد الراسخ لدى العرب فى أن التأييد الأمريكى قائم وكامل، "ويؤكد برشير مسألة اليقين الوهمى لدى إسرائيل بالاستشهاد بأحد خطابات بيجال آلون بتاريخ ٣ يونيو ١٩٧٣، إذ قال: "إن العرب ليس لديهم أى خيار عسكرى على الإطلاق".

بدأ التمهيد للحرب فى لقاءات بين الرئيسين الأسد والسادات، ثم بين العسكريين السوريين والمصريين، وسياسيا عقد مؤتمر القمة العربى فى ١٠/ ١٢/ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣، حيث رحب القادة العرب بعودة الملك حسين إلى الصف العربي، وإطلاق سراح مئات الفدائيين الفلسطنيين، وأعيدت العلاقات الدبلوماسية مع الأردن، وفى اليوم الأول من الهجوم السورى والمصرى الذى بدأ فى الساعة الثانية والدقيقة الخامسة من بعد ظهر السبت الواقع فى ٦ تشرين أول (اكتوبر)

١٩٧٣. اجتاح السوريون والمصريون حواجز دفاعية إسرائيلية على جبهتي سيناء والجولان ففي واحدة من أبرز حالات العبور الجديرة بالذكر في تاريخ الحروب، تم نقل مائة ألف جندي مصري، وأكثر من الف دبابة عبر قناة السويس، حيث داهموا وحطموا خط بارليف بسرعة وأنشأوا خمسة مواقع دفاعية كنقاط دفاعية جديدة. وفي الوقت نفسه ذهبت سوريا بخمسة وثلاثين ألف جندي وثمانمائة دبابة ضد التحصينات الإسرائيلية على مرتفعات الجولان فاجتاحوها في عدة نقاط، وكادوا يصلون إلى حافة الجرف المطل على بحيرة طبريا، ونهر الأردن وشمال إسرائيل القابعة وراءهما.

وبدأت الاتصالات بين القادة الإسرائيليين ثم طلبت "جولدا مائير" رئيسة الوراء الدعوة لاجتماع حضره: الجنرال إليعازر والجنرال دايان والوزراء آلون وجاليلي.. وذلك في السابعة من صباح اليوم (٦ اكتوبر) في مكتبها، ثم تأجل الاجتماع بناء على طلب دايان حتى الثامنة، وفي هذا الاجتماع استعرض الموقف ومن خلال المعلومات المتوفرة، عرض دايان رأيه بالاكتفاء بعبئة جزئية، كما استبعد فكرة الضربة الوقائية ضد مصر وسورية، أو على الأقل ضد سورية أولا...

وتوصلت رئيسة الوزراء ووافقها بقية الوزراء إلى حل وسط إعلان التعبئة العامة، ودعوة الاحتياطي، ورفض القيام بضربة جوية وقائية.

وكانت الأنباء التي تسربت إلى المخابرات الإسرائيلية أن الضربة المصرية ستكون في المساء، وقد عملت رئيسة الوزراء على إبلاغ المسؤولين الأمريكيين بذلك عن طريق السفير الأمريكي في إسرائيل ولتنقل تحذيرا إلى كل من سوريا ومصر والاتحاد السوفياتي فحواه "أنه ليس في نية إسرائيل شن هجوم، ولكنها إذا هوجمت فسوف ترد بشدة"، وقد أبلغ "كيسنجر" هذا التحذير إلى كل من السفير السوفياتي والسفير المصري في الولايات المتحدة.

وفي الساعة الثانية بعد الظهر ٦ تشرين أول (اكتوبر) ١٩٧٣، تحركت القوات السورية والمصرية على الجتين لتلهبهما وتجتاح خطوطهما الدفاعية، كان الرئيس حافظ الأسد يخاطب الشعب ويوجه إلى العالم رسالة الحرب من أجل السلام:

"لسنا هواة قتل وتدمير، وإنما ندفع عن أنفسنا القتل والتدمير، لسنا معتدين، ولم نكن قط معتدين، ولكننا كنا وما نزال ندفع عن أنفسنا العدوان. نحن لا نريد الموت لأحد، وإنما ندفع الموت عن شعبنا، إننا نعشق الحرية، ونريدها لنا ولغيرنا، وندافع اليوم كي ينعم شعبنا بالحرية، نحن دعاة سلام، ونعمل من أجل السلام لشعبنا، وكل شعوب العالم، وندافع اليوم من أجل أن نعيش بسلام".

وفي الساعات الأولى للتحرك العربي، استطاع الجيش السوري أن يخترق خط آلون المضاد للدروع واجتياح العقد الدفاعية، ومعظم الاستحكامات، والاستيلاء على مرصد جبل الشيخ الحيوي، واخذت القوات السورية تتسابق إلى ضفاف بحيرة طبريا، كما استطاعت القوات المصرية ان تحقق بالضربة الأولى أهدافها في عبور قناة السويس.

وعندما حل منتصف الليل تماما كانت "هناك خمس فرق من المشاة والمدرعات على الضفة الشرقية لقناة السويس، وكانت معظم مواقع خط بارليف الحصينة قد حوصرت ونصفها تم اقتحامه، وكان المشهد على الجبهة السورية مماثلا".

لقد تحققت المفاجأة للقوات الإسرائيلية ولإسرائيل، المفاجأة في قدرة العرب على اتخاذ قرار القتال، والمفأجاة بالتكتيك العربي، والقدرة على استخدام التكنولوجيا، وطوال الأيام الاربعة الأولى كانت الاستراتيجية العربية تقوم على أساس جذب العدو بين طرفين، وهكذا استمرت القوات السورية في التقدم والضغط باتجاه حدود ما قبل ٥ حزيران(يونية) ١٩٦٧، في أكثر من اتجاه، ما عدا القطاع الشمالي الذي كان أمر التغلب عليه مسألة فنية، وكان من الواضح أن العدو سيركز ثقله بعد حشد قواته الاحتياطية على الجولان لقرب هذه الجبهة من أرضه ومنعا" للاحتمال المؤكد وهو تقدم القوات السورية باتجاه سهل الحولة والجليل الأعلي، ولذلك كان على القوات السورية أن تمتص كالترس، الضربات تسهيلا لتخفيف الضغط على الجبهة المصرية، حتى تستكمل القوات حجمها الكامل على الضفة الشرقية.

وفي ٨ تشرين أول/ اكتوبر اندفع الجيش السوري إلى هجوم مدرع قوي أدى تقريبا إلى انهيار الخطوط الإسرائيلية في الجولان، وهدد بالوصول إلى مستعمرات

وادى الأردن، وقبل الظهر ظهرت المدرعات السورية أمام المعسكرات الإسرائيلية فى منطقة "نافخ" على طرف الجولان، وبدا أن فى استطاعة هذه القوات أن تصل إلى وادى الحولة عبر جسر بنات يعقوب، واتخذ الجنرال إليعازر قراراً عند الظهر بتركيز كل الطيران الإسرائيلى تقريبا لوقف التقدم السوري، فى الوقت ذاته فإن الموقف على الجبهة المصرية كان "ممتازا" على حد تعبير السادات، ولكن القوات المصرية لم تتقدم إلى احتلال ممرى الجدى ومتلا كما كان الاتفاق بين الرئيسين الأسد والسادات، ولم تقم بتطوير الهجوم إلى المرحلة التالية، مما سمح لإسرائيل بالتركيز على الجبهة السورية.

وربما يكون من المفيد أن نستعرض الحوار الذى جرى بين هيكل والسفير السوفيتى فى منزل الأخير بالقاهرة فى الساعة الثانية عشرة إلا ربعا من يوم ٨/ ١٠/ ١٩٧٣.(٣)

فقد سأله هيكل عن معلوماته بالدقة عما جرى فى الجبهة السورية بعد ظهر اليوم، وما هى أسبابه فى رأيه، وقال "فينوجرادوف" ما مؤداه أن هذه أيضا قصة محزنة ومؤلمة، فالتنسيق بين الجبهتين غير قائم، وقد اقتصر على ساعة الصفر، وتم فتح إطلاق النار على الجبهتين فى نفس الثانية، ثم راحت كل جبهة تتصرف كما يخطر لها دون "جهد مشترك" كان ضروريا فى مثل هذه الحالة، بل وكان حيويا".

ثم استطرد يقول: وبصراحة فإن الذى حدث هو ما كان متوقعا ، وهو أن الإسرائيليين ركزوا فى البداية على الجبهة السورية لقربها من المواقع الحساسة فى إسرائيل، ووجهوا إليها مجهودهم الرئيسى فى الثمانى والأربعين ساعة الأولى من الحرب حتى يفرغوا منها تماما، ثم ينزلون بكامل قوتهم بعد ذلك إلى الجبهة الجنوبية، وكان يجب عليكم وفقا لأى منطق فى العمل المشترك، أن تنتبهوا إلى ذلك وتحولوا دونه".

واستطرد فينوجرادوف، بما مؤداه: "أن الجبهة المصرية هذه اللحظة تبدو، وهذا هو اليوم الثالث من القتال، وكأن همها الأكبر هو تدعيم وتثبيت رؤوس الكبارى على الضفة الشرقية. وأخشى ما أخشاه أننا فى يومين أو ثلاثة سوف نجد الجيش الإسرائيلى

بما فيه الطيران منفردا بالجبهة المصرية وحدها بعد أن يكون قد (سوى أموره على الجبهة الشمالية).

ثم قال فينوجرادوف وقد انخفض صوته إلى درجة الهمس: "إن خبراءنا جميعا لا يفهمون لماذا لم تتقدموا لاحتلال المضايق؟ فذلك أولا كان عنصرا فى الخطة التى اتفقتم عليها مع السوريين - ثم إنه ثانيا يخفف الضغط عن سورية، ثم إنه ثالثا يعطيكم موانع دفاعية أفضل كثيرا من أية تحصينات تقيمونها لتدعيم رؤوس الكباري".

وقد أطلع السفير السوفياتى بواسطة جنرال سوفيتى السيد هيكل على خرائط وأوضح له إمكانية تقدم القوات المصرية إلى المضائق، مما دعا هيكل، إلى المغادرة سريعا ليخبر السادات بما سمع ورأي، ولكنه لم يستطع مقابلته، وحاول الاتصال بالفريق أحمد إسماعيل، وكانت الساعة تقترب من الثالثة صباحا. ولم يستطع الاتصال به إلا فى الساعة السادسة والربع صباحا، ويقول هيكل "بدا له أن الوزير ليس متحمسا لفكرة التقدم إلى المضايق" وقد كشف الفريق أحمد إسماعيل فى الذكرى الأولى لحرب تشرين اكتوبر بأنه وجه القوات المصرية إلى المعركة بناء على أمر القائد الاعلى - رئيس الجمهورية يتوجه ضربة أمنية إلى القوات الإسرائيلية، ولذلك فإن القيادة المصرية لم تحرص على متابعة الاتفاق مع الرئيس حافظ الأسد بالاستمرار إلى ممرى الجدى ومتلا.

فى صباح ١١ اكتوبر تشرين أول أصبحت الصورة على الجبهات مهتزة بطريقة محسوسة على الأرض لأول مرة. فى الوقت الذى كان فيه السادات يركز أكثر على اتصالاته بكيسنجر (وكان يعتقد أن هذه الاتصالات هى النقطة التى يجب ان يكثف عليها جهده الرئيسي) فى هذا الوقت كاد التنسيق بين الجبهتين المصرية والسورية يتلاشي، وكان لقرار القائد الأعلى (السادات) والقائد العام (الفريق أحمد إسماعيل) بأن تتخذ القوات المصرية وقفة تعبوية، ثم إعلان هذا القرار - كان لهذا القرار وقع الصاعقة على القوات المصرية التى لم تعد إزاءه واثقة بالضبط من طبيعة المهمة التى تقوم بها، وبنفس الوقت فقد استمر الجسر الجوى الأمريكى ناقلا إلى إسرائيل أحدث المعدات والأجهزة والطائرات ومختلف العدد العسكرية.

وقد نقل تقرير صباحى للسادات هذه الصورة مع تعليق جاء فيه:

- يحاول العدو إتمام السيطرة على المواقف على الجبهة السورية للتفرغ للجبهة المصرية.

- من المنتظر أن يعيد العدو تجميع قواته ويحشد طاقاته لتوجيه ضربة جوية فى حدود من ٢٤ - ٤٨ ساعة ، وضربة برية مضادة فى حدود من ٤٨ - ٧٢ ساعة من الآن ضد رأس الكوبري.

سيعمل العدو على استعادة المبادرة خلال هذه الفترة ، وتنشيط العمليات الخاصة، واستمرار التركيز على قصف بورسعيد ورادارات الإنذار مع استمرار إجهاد القوات، واستنزافها فى منطقة رأس الشاطئ.

- يتضح من دراسة أساليب قتال العدو الجوى استخدام طيارين متطوعين جدد فى المعركة .

أما على الأرض فقد أصبحت الصورة أكثر مدعاة للقلق، ويقول الفريق سعد الدين الشاذلى فى مذكراته حول سير المعركة فى ذلك الوقت "إن الاتصال أصبح مفقودا تماما مع اللواء الأول، ولا أحد يعرف على وجه التحديد ماذا حدث له" ثم تبين أن هذا اللواء " فقد ٩٠٪ من رجاله واسلحته ومعداته".

وربما يكون من المفيد أن نعرض للصورة من جانب أحد السياسيين الاستراتيجيين المصريين المشهود لهم بوطنيتهم وهو الدكتور محمود فوزى الذى ظل بعيدا عن الأحداث الأخيرة، وبقى يرصد هذه الأحداث بعين المراقب الغيور على المصلحة القومية، فقد اتصل فوزى كما يقول هيكل بالرئيس السادات ظهر ١١ اكتوبر ليبلغه مجموعة من الملاحظات هي:

١- أن ما وصله من معلومات يظهر له أن الموقف على الجبهة السورية يزداد خطورة.

٢- وفى نفس الوقت فإن إعلان وقفة تعبوية للقوات المصرية قد زاد من قلقه، فقد كان يتصور أن الموقف على الجبهة السورية يدعونا إلى تشديد الضغط بدلا من وقفة سواء كانت تعبوية او غير تعبوية.

٣- أنه يشعر من متابعته لما جرى فى مجلس الأمن، ومن تقارير البعثة الدائمة

هناك أن هناك محاولة لتعطيل صدور قرار عن المجلس، وبطريقة يبدو أنها مرتبة لغرض في نفوس المدبرين لهذا الترتيب.

وكان الغريب جواب السادات على ما سمعه من الدكتور فوزي، فقد أجابه بأنه (أي السادات) وافق على الوقفة التعبوية لنفس السبب الذى بدأ به الدكتور فوزى ملاحظاته، وهو سوء الموقف على الجبهة السورية، لذلك، ولانه فى حرصه على سلامة القوات المصرية يريد لها أن تأخذ موقفا دفاعيا تكون به فى وضع مناسب لها حينما يتحول الجهد الرئيسى لإسرائيل إلى الجبهة المصرية.(٤)

وفي الوقت الذي يظهر فيه ديان على شاشة التليفزيون يهدد بالتقدم نحو دمشق، كان موضوع «الوقفة التعبوية» على الجبهة المصرية غير مفهوم، ومثيراً لأشد دواعى القلق في أوساط الرأي العام العربي عموماً والمصري بوجه خاص.

وقد بدأ الرأى العام يضغط باتجاه استخدام سلاح النفط.

كما أن الاتحاد السوفيتى أعلن أنه لن يستطيع أن يقف مكتوف الأيدى إزاء تهديد موجه إلى دمشق وقد علم لاحقا أن السوفييت وضعوا ٣ فرق محمولة جوا" تحت الإنذار..

وكانت الولايات المتحدة تعطل إصدار قرار من مجلس الأمن بوقف إطلاق النار حتى تتيح للقوات الإسرائيلية أن تكسب على الأرض. وكانت المخابرات الإسرائيلية قد استطاعت رصد التعليمات الصادرة إلى القوات المصرية بشأن متابعة الزحف باتجاه المضايق اعتبارا من ١٣ اكتوبر (ثم عاد القائد العام فأجل الموعد الى ١٤ منه) وكانت إسرائيل تخطط فى ذلك اليوم (١٢ اكتوبر) طبقا للمعلومات لضرب الجيش المصرى وفتح الطريق بعد ذلك إلى عبور مضاد لقناة السويس يصل إلى ضفتها الغربية . لذا كانت تريد تعطيل إصدار قرار من مجلس الأمن بوقف إطلاق النار ٢٤ ساعة فقط، كى يتاح لها تنفيذ هذه الخطة

أما على الجانب المصري، فقد كان واضحا أن النجاح الذى حققته القوات المصرية فى عملية العبور لم يستغل من جانب القيادة السياسية والعسكرية ، فقد كان يفترض تطوير ذلك ، وحسب الاتفاق الحاصل مع دمشق - باتجاه المضايق، وعندما اقتنعت القيادة بضرورة ذلك كان الأوان قد فات.

وها هو المشير محمد عبد الغنى الجمسى يقول فى مذكراته عن حرب اكتوبر ١٩٧٣ بعنوان وإنى أقول

- إن خطة الحرب التى لا خلاف عليها عسكريا وسياسيًا قد وضعت للوصول إلى خط المضايق كهدف نهائى للحرب.

- ولم تحتم هذه الخطة عمل "وقفة تعبوية" بعد اقتحام القناة وإنشاء رؤوس كباري، للجيوش، بل مضت على تطوير الهجوم شرقا للاستيلاء على المضايق حسب الموقف.

وكان توقيت الهجوم (نحو المضايق) من أهم عوامل نجاحه لسرعة استغلال النجاح الذى تحقق، وكلما كانت فترة الانتظار أقصر كان ذلك أفضل لنا.

- لقد كان القائد العام الفريق أحمد اسماعيل حذرا أكثر مما يجب وأبطأ مما يجب، الأمر الذى دعاه إلى الانتظار الطويل وعمل (وقفة تعبوية) من ١٠ حتى يوم ١٣ اكتوبر...

وفى نفس الوقت استمر الجسر الجوى الأمريكى لإسرائيل، ويقول الفريق الجمسي فى مذكراته إن الولايات المتحدة استخدمت على هذا الجسر ٢٢٨ طائرة منها ٥١ طائرة من طرازس٥ و١٧ طائرة من طراز س ١٤. وقد نفذت هذه الطائرات ٥٦٩ رحلة تم فيها نقل ٢٢٤٩٧ طنا" من الأسلحة والمعدات والذخيرة، هذا غير الجسر البحرى الذى قام بنقل حمولة مقدارها ٣٣٢١٠ طنا" من الدبابات والمدافع والعربات.

وقد تقدم الاتحاد السوفياتى باحتجاج شديد اللهجة إلى الولايات المتحدة ضد جسر الإمداد الجوى المستمر لإسرائيل، وكذلك ضد الغارات الهمجية التى يقوم بها الطيران الإسرائيلى على أهداف مدنية مصرية وسورية.

وعندما بدأ الهجوم المصرى المنتظر نحو المضايق فى الساعة السادسة من صباح ١٤ اكتوبر كان العدو أعاد تنظيم دفاعه على أساس فكرة الدفاع المتحرك مستخدما الستائر المضادة للدبابات بكفاءة وبالتعاون مع الهيليوكوبتر بستائر طائرة مضادة للدبابات وحتى الساعة الثالثة بعد الظهر كانت خسائر القوات المصرية فادحة مما دعا الفريق

أحمد اسماعيل طلب وقف الهجوم المصرى وقد أذن له السادات بذلك وقد تمكنت القوات الإسرائيلية من وقف الهجوم المصري، وبدأت الهجوم المضاد.

أما على الجانب السورى فقد استطاعت القوات العدوة من تحقيق ثغرة إلى الخط العام كفر ناسخ (تل شمس) مزرعة بيت جن، تل المال بعمق حوالى ٢٠ كم، وقد استخدم العدو طائرات استطلاع بدون طيار كما قام العدو بقصف مستودعات البترول فى اللاذقية وطرطوس، وقد استطاعت القوات السورية، بمعاونة القوات العراقية التى وصلت لدعم المجهود الحربى السورى فى تثبيت العدو، والقيام بعدة هجمات مضادة محدودة.

وفى ١٥ اكتوبر تشرين أول تقدمت المدرعات الإسرائيلية فى منطقة المفصل، ورغم المقاومة الضارية من قبل القوات المصرية، فقد واصلت هذه المدرعات تقدمها بقيادة الجنرال اريبل شارون وفى ١٦ اكتوبر تشرين أول استمر العدو فى تركيز مجهوده التعبوى على الجبهة المصرية بهدف تصفية أحد رؤوس الكبارى وتطوير الهجوم المضاد فى الضفة الغربية، وقد توسعت القوات الإسرائيلية فى تنفيذ العمليات الخاصة فى عمق القوات المصرية ضد الأهداف العسكرية والمدنية.

فى حين تمكنت القوات الإسرائيلية من القيام بهجوم مضاد على الجبهة السورية استردت فيه معظم الأجزاء التى كانت القوات السورية قد استعادتها.

وفى الوقت الذى بدأ الارتياح واضحا فى واشنطن لما حققته القوات الإسرائيلية على الجبهة المصرية فى منطقة الدفر سوار، فقد طلب كيسنجر إلى وزير الدفاع "شليزنجر" تكثيف شحنات الجسر الجوى العسكرى لإسرائيل "لأن حسم الموقف بات قريبا".

وأرسل بريجينف إلى نيكسون رسالة واضحة مفادها:

١- أن رئيس الوزراء (كوسيجين) فى طريقه الآن إلى القاهرة.

٢- أن الموقف فى الشرق الأوسط خطير، ولا ينبغى ترك تداعياته تقود إلى مواجهة بين القوتين الأعظم.

٣- أنه إذا انسحبت إسرائيل إلى خطوط ما قبل ١٩٦٧ فإن الاتحاد السوفياتى على استعداد لأن ينضم للولايات المتحدة فى ضمان أمن إسرائيل داخل حدودها.

وبدوره أرسل كيسنجر إلى حافظ اسماعيل رسالة يقول فيها إن الولايات المتحدة لا تزال تبحث عن طريقة لإنهاء القتال الجارى فى ظروف تمكنها تسهيل التقدم نحو التسوية النهائية، ويحذر مصر فيقول:

"إن الإصرار على الحد الأقصى يعنى استمرار الحرب" ومن أجل إعطاء الدبلوماسية فرصة كاملة فإن وقفا لإطلاق النار يجب أن يسبقها".

ويخلص كيسنجر إلى القول بأن الهدف الآن يجب أن يكون تحقيق وقف لإطلاق النار وتحويله بسرعة إلى سلام حقيقى وعادل، يوفق بين رغبة الأطراف فى السيادة والأمن.

ومع وصول هذه الرسالة كان كوسيجن قد وصل مساء ١٦ اكتوبر إلى القاهرة، وعلى الجانب العسكرى كان يجرى اجتماع هام فى القيادة العسكرية المصرية حول الطريقة التى يمكن بها التعامل مع ثغرة الاختراق التى قامت بها القوات الإسرائيلية. وكان هناك خلاف حاد بين الفريقين إسماعيل والشاذلى حسمه السادات لصالح إسماعيل.

وكان السادات قد ألقى خطابا أمام مجلس الشعب فى صباح يوم ١٦ اكتوبر تشرين أول عرض فيه مشروعه للسلام أعلن فيه:

١ - الالتزام بقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

٢- الاستعداد لقبول وقف إطلاق النار على أساس انسحاب إسرائيل من كل الأراضى المحتلة فورا، وتحت إشراف دولى إلى خطوط ما قبل حزيران ١٩٦٧.

٣- فور إتمام الانسحاب أبدى استعداده لحضور مؤتمر سلام دولى فى الأمم المتحدة

٤ - أبدى استعداده "ابتداء من هذه الدقيقة" البدء بتطهير قناة السويس وفتحها أمام الملاحة العالمية.

٥- "لم نعد نقبل الوعـود المبهمة" وما نريده" هو الوضـوح فى الغايات والوضوح فى الوسائل".

على الجانب الآخر كانت جولدا مائير تجتمع فى الكنيست الإسرائيلى وقد ركزت كلماتها على النقاط التالية:

١- التركيز على "الدور الشرير" للاتحاد السوفياتى (لاستثارة الرأى العام الأمريكي).

٢- رفض وقف إطلاق النار وفق المشروعات المطروحة أمام مجلس الأمن (لاعتقادها بأن المعركة تسير لصالح إسرائيل).

٣- وقد أعلنت أن القوات الإسرائيلية تحارب بشجاعة على ضفتى القناة شرقا وغربا. (وهذا يعنى أن القـوات الإسـرائيلية قـد نجـحت فى اختـراق الجـبـهة المصـرية، وعبرت القناة إلى الغرب، وكانت هذه هى المفاجأة).

وعندما وصلت أخبار الاختـراق إلى السادات، استهجن الخبر، واعـتبر أن إعلان مائيـر "مسرحـية" ولكن أخبـار الاختراق فى اليـوم التالى (١٧ اكـتوبر) كانت مـقلقة فعلا". وكـان كوسيجين لا يزال فى القاهرة، وفى اجـتماعه مع السادات مـساء، سمع منه كـلاما قـاسيـا حول التـقصـير السـوفيـاتى فى إمداد مـصر بالسـلاح، فى حين رد كوسيجين بأن الاتحاد السـوفياتى قدم (ما طلبتموه)، "وقد حاربتم بالمعـدات السوفيتية فى الأيام الأولى من القـتال بطريـقة اثبـتت كفـايتهـا وكـفاءتهـا، بعد ذلك فـإن إدارة المعركـة كانت فى أيديكم، ونحـن لـم نقترب منهـا، مع أنه كانت لنا مـلاحظات على الطريقة التى دخلتم بها المعركة".

وقد اطلعـه على صور تظهـر أنه حتى ساعـة التقاطـها (ظهر اليـوم ١٧/ ١٠) كان لإسرائيل فى الغرب ٧٦٠ قطعـة مدرعة ما بين دبابات وعربات مصـفحة، وهذه قوة كبيرة وتعزيزها لا يزال مستمرا" وقال كوسيجين (انتم فى موقف خطير)(٥).

وعلى الصعـيد السياسى اجـتمع أربعة من وزراء الخـارجية العرب (السـعودية - الكويت - المغرب - الجزائر) مع الرئيس نيكسون وكيسنجر، ومن الرسالة التى بعث بها مـحمد حـسن الزيات إلى السادات ونشرها هيكل فى كـتابه (اكتـوبر ٧٣ السلاح والسياسة).

يمكن أن نستخلص أهم ما دار فى هذا الاجتماع، لأنه يلقى ضوءاً على سير المعركة على الأرض ، وعلى السياسة الأمريكية تجاه الأحداث وعلى فكر كل من نيسكون وكيسنجر:

١- قال نيكسون إنه لا يدير سياسته في الشرق الأوسط على أساس اعتبارات السياسة المحلية الأمريكية.

٢- وقال بأن مائير سيدة عظيمة، وتتميز بكفاءة كبيرة، وأن موقفها يستند إلى القوة العسكرية التى كانت تمتاز بها إسرائيل، والآن تغير الموقف.

٣- وقال إن أمريكا أصبحت أكثر قدرة على التحرك. وأنها تضع ثقلها لتنفيذ القرار ٢٤٢.

٤- وأشار بأن أمريكا لا تريد أن يتسبب الموقف الحاضر فى الشرق الأوسط فى قيام صراع بين بلاده وبين الاتحاد السوفياتي.

٥- وقال كيسنجر إنه يمكن إيقاف العمليات القتالية فى موضعها، ثم بدأ المفاوضات فورا للتوصل إلى تسوية.

٦- وقال كيسنجر، لقد حقق العرب أكثر مما كنا نتصور أنهم قادرون على تحقيقه بل لعلهم حققوا أكثر مما كانوا يتصورون هم أنهم قادرون على تحقيقه، وبالتالى فهم الآن أكفاء للمفاوضة.

٧- وعارض كيسنجر صراحة عودة إسرائيل إلى حدود يونية ١٩٦٧ لأن ذلك سيعيد الأخطار التى كانت تواجه إسرائيل - أما عن حقوق الشعب الفلسطينى فقال كيسنجر إن الكلام الذى قاله الوزراء العرب يعنى إما خراب إسرائيل أو خراب الأردن.

ولعل التعليق الذى قدمة الوزير الجزائرى بوتفليقة يلخص المقابلة على النحو التالي:

«إن أمـريكا ترى أن الموقف فى الـشـرق الأوسط قـد دخل على عـامل جـديد هو التحرك العسكرى العربى الناجح. وأنها تـعمل على أسس من الرغبة فى الحفاظ علي أمن إسرائيل، ولانقاذها من الهزيمة. ولا تعمل بدافع العطف على العرب».

«وهى ترى أنه لابد من الانتظار حتى ينتـصر الإسرائيليون قليـلا، أو ينهار العرب قليلا».

ومن جانب آخـر أعلن قرار وزراء البتـرول العرب المجـتمعين فى الكويت، فـقد قرروا أن يدخل البترول سلاحا فى المعركة، وكان القرار على النحو التالي:

١- تخفيض الإنتاج العربى الكلى بنسبة ٥٪ فوراً.

٢- تخـفيض ٥٪ من الإنتـاج كل شـهر حـتى تنسـحب إسرائيـل إلى خطوط ما قـبل ١٩٦٧.

وكان هناك إلى جانب ذلك قراران هامان:

- رفع سعر البترول بنسبة ٧٪ أى من ١ ,٣ دولار إلى ١٢ ,٥ للبرميل الواحد.

- حظر تصدير البترول كلية إلى الدول التى يثـبت تأييدها لإسرائيل بما فيها الولايات المتحدة.

وكان رد فعل كيسنجر غاضبا، وعرض أفكاره على النحو التالي:

١- إن العـرب أعطوا أنفسـهم الحق فى اسـتخـدام البـترول كـسلاح،وهذا أمـر بالغ الخطورة لأنه يعكس نزعتهم إلى محاولة السيطرة علينا.

٢-إن منتـجى البتـرول بهذا القرار أعـطوا أنفسهـم من جانب واحـد، ولاول مرة فى التاريخ حق تحديد أسعاره.

٣- إنه إذا طبق الحظر على الولايات المتحدة فسـوف تكون هذه ضربة لا يمكن قبولها لهيبة ونفوذ دولة ترى نفسها فى مقعد القيادة لشؤون العالم.

وقد كان التأثير الهام لسلاح النفط هو الذى شعرت به أوربا الغربية واليابان، أما الولايات المتحدة، فإن شركاتها الكبرى المسيطرة على أسواق النفط بدأت تحول المعركة إلى قضية اسعار تستفيد هى منها على حساب أوربا واليابان، والتأثير على الولايات المتحدة كان مجرد تأثير معنوى يتعلق بهيبتها فقط، ولكن فى النهاية فقد كانت المستفيدة الأساسية من الناحية المادية.

وقد استمر ضغط القوات الإسرائيلية على الجبهة المصرية فى يومى ١٨و١٩ اكتوبر كما استمر تثبيت الوضع على الجبهة السورية، أما فى واشنطن ونيويورك فقد استمرت الاتصالات السياسية والدبلوماسية من أجل التوصل إلى صيغة قرار مقبولة يصدره مجلس الأمن بشأن وقف إطلاق النار، واستدعى الأمر سفر كيسنجر إلى موسكو للتباحث بهذا الشأن، فقد كانت موسكو تصر على إيراد فقرة تتعلق بالانسحاب الإسرائيلى الكامل من الأراضى المحتلة.

وعندما وصل كيسنجر إلى موسكو كانت رسالة من رئيسه نيكسون بانتظاره إنه يقترح على السوفييت "أن تتوصل القوتان الأعظم إلى حل متكامل لأزمة الشرق الأوسط، تقومان بفرضه على العرب والإسرائيليين معا" ويبدو أن نيكسون كان تحت تأثير انزعاجه من مضاعفات ما دعى بفضيحة" ووتر جيت" إذ إنه أضاف فى رسالته لكيسنجر: إن الأصوات اليهودية لن يكون لها تأثير - أكرر ان لن يكون لها تأثير - على قراراتنا فى هذا الصدد، وأريدك أن تعرف أننى على استعداد لممارسة الضغط المطلوب على الإسرائيليين بصرف النظر عن عواقب ذلك على السياسة الداخلية.(٦).

وقد تجاهل كيسنجر هذه التعليمات من رئيسه، كما أن نيكسون حصد نتيجة هذا الموقف فيما بعد، حيث ازدادت عليه الضغوط من اللوبى الصهيونى الذى استطاع فى ظل اللعبة الداخلية أن يستغل على نحو، دقيق وحاسم فضيحة ووتر جيت للإطاحة بنيكسون.

وهكذا تم التمكن من التوصل إلى صيغة مشروع قرار (عرف فيما بعد بالقرار رقم (٣٣٨) بين بريجنيف وكيسنجر وأرسل هذا المشروع إلى كل من القاهرة وتل أبيب، وهنا تجدر الملاحظة أن السوفيت وافقوا على عدم الربط بين وقف إطلاق النار ومطالبة إسرائيل بالانسحاب إلى خطوط ما قبل يونيو/ حزيران ١٩٦٧، كما أن الاتحاد السوفياتى يصر على ذلك، ويشير هيكل إلى أن السبب فى تغيير موقف السوفيت هو البرقية التى تلقاها بريجنيف من سفيره فى القاهرة بعد لقائه مع الرئيس السادات فى القاهرة.

أما القرار ٣٣٨ فقد كان يدعو الأطراف المشتركة فى القتال الجارى إلى التوقف عن إطلاق النار، وإيقاف اية نشاطات عسكرية على الفور فى مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة الموافقة عليه، كما أنه يتعين على جميع القوات من الجانبين أن تثبت فى المواقع التى هى فيها الآن.

ويوصى نص القرار بالفصل بين مواقف الدول العربية كأطراف متعددة ولا يشير إليها كطرف واحد فى مقابل الطرف الإسرائيلي.

وفى منتصف الليل من يوم ٢٣ اكتوبر / تشرين أول سرى مفعول وقف إطلاق النار، ولكن إسرائيل تابعت عملياتها العسكرية، رغم اتصالات السادات بكل من نيكسون وكيسنجر، وكان ذلك فوق ما يتحمله الاتحاد السوفياتى مما دعاه إلى إصدار بيان يحمل توقيع "بريجنيف" شخصيا وقد كان هذا البيان بمثابة إنذار وجاء فيه:

"إن استمرار العدوان الإسرائيلى سوف يسفر عن عواقب وخيمة، إذا لم يتوقف هذا العدوان على الفور.. ونظرا لما يبدو أن الولايات المتحدة تنقصها الرغبة فى التعاون لفرض تطبيقه (أى القرار ٣٣٨) فإن الاتحاد السوفياتى سوف يقرر بنفسه منفردا اتخاذ الخطوات الضرورية والعاجلة لتأكيد احترام وقف إطلاق النار. فلا يمكن لإسرائيل أن تفلت من مسؤولية انتهاكها له".

وأعقب هذا البيان رسالة عاجلة من بريجنيف إلى كيسنجر أكد فيها أنه حان

الأوان لكى "تعمل القوتان الكبيرتان معا" وإذا "لم يكن فى مقدوركم التصرف معنا بطريقة مشتركة لمواجهة الموقف، فإننا سوف نرى ما يمكن عمله منفردين"

وقد جاء هذا الإنذار السوفيتي الأخير مصحوبا بتحريكات عسكرية تسترعى الانتباه. مما أدى إلى مجموعة العمل الخاصة فى البيت الأبيض إلى الاجتماع لمناقشة الموقف. وكان كيسنجر فى هذا الاجتماع يدعو إلى التشدد فى مواجهة الإنذار السوفيتى إلى إعلان حالة التأهب الثالثة ـ أى حالة الاستعداد للعمليات - ووضعت القوات الاستراتيجية الأمريكية الجوية تحت الإنذار، كما وجهت العديد من القطع البحرية الأمريكية إلى البحر الأبيض المتوسط.

وبقيت إسرائيل تنتهك خطوط الجبهة المصرية، وتشدد الحصار على قوات الجيش الثالث وعلى مدن القناة. حتى تم فى الأيام الأخيرة فى شهر اكتوبر/ تشرين اول ١٩٧٣ تثبيت خطوط وقف إطلاق النار.

نتائج الحرب:

مهما قيل عن حروب تشرين - اكتوبر ١٩٧٣، وعن نتائجها الاستراتيجية والسياسية على العالم أجمع، فلا شك أنها تعتبر إنجازا هاما فى تاريخ أمتنا الحديث. وستظل تشكل منعطفا هاما فى العلاقات الدولية الاستراتيجية العسكرية.

لقد جسد القرار الذى اتخذ بشأن الحرب، إرادة الأمة العربية فى التمرد ضد السيطرة، وضد العدوان، وضد المخططات الصهيونية، وضد السياسة الأمريكية، ومن أجل سلام عادل ومتكافيء.

وأهم ما فى قرار الحرب الذى اتخذته القيادتان السورية والمصرية، هو أنه أثبت للعالم أن الأمة العربية تملك إرادة الحرب، كما تملك إرادة السلام

لقد اقتلعت حرب تشرين اكتوبر ١٩٧٣، بذور السلبية والانهزامية فى أعماق الإنسان العربي، وغسلت عار نكسة ١٩٦٧، وأزالت وهم التفوق الإسرائيلي، وأعادت للإنسان العربى الشعور بالأمل فى المستقبل.

وقد كانت أيام الحرب، هى أيام الوحدة الوطنية فى كل بلد عربي، وهى أيام التضامن العربي، لقد غاب عن الساحة أصحاب العقول الاستسلامية والانعزالية، والسلبية، وتأكدت الألفة والتضامن، وعاد الشعور بالانتماء إلى الجماعة، لقد كانت عملية تعبئة شاملة لجميع القوى والإمكانات العربية، أزالت الشعور باليأس والإحباط الذى سببته الهزائم السابقة والانكسارات والتراجعات لتثبت من جديد للإنسان العربى أولا وللمجتمع الدولى ثانيا، أن الشعب العربى جدير بالحياة... وفى الجانب

الإسرائيلي، كان الإحساس بالتفوق المطلق، وكان الشعور بأن العرب لن يجرؤا على اتخاذ قرار الحرب، هو المسيطر. لذا فقد كانت مفاجأة القرار العربى قاسية على إسرائيل من زاوتين:

الأولى - أنه جاء على غير ما توقعته إسرائيل.

والثانية - أنها، الفخورة بمخابراتها، عجزت عن توقع قرار الحرب، أو معرفته فى الوقت المناسب.

لذا فقد كان وقع قرار الحرب مفاجأة لإسرائيل، متجاهلة حكم التاريخ، ومنذ عدوانها عام ١٩٦٧، يحكمها الغرور، والعجرفة، والشعور بالفوقية لمن هو حولها، ولمن هو بعيد عنها.

لقد فجرت الحرب تناقضات المجتمع الإسرائيلي، واحدثت شرخا فى العلاقات السياسية والاجتماعية، وأسقطت مقولة جيش إسرائيل الذى لا يقهر. وكان للخسائر البشرية أثرها فى إشاعة جو الحزن والخيبة فى كل بيت يهودي. وكان لإخفاء المسؤولين الإسرائيليين حقيقة ما جرى فى الأيام الأولى للحرب على الناس أثره فى خلق أجواء من النقمة وعدم اليقين وانعدام الثقة. ونشأت الخلافات فيما بين المسؤولين الإسرائيليين أنفسهم، فتبادلوا الاتهامات، وظهر الخلل فى صفوف الحزب الحاكم الذى انقسم على نفسه، مما أدى أخيرا إلى حل الكنيست.

وعلى الصعيد السياسي، ظهر عجز السياسة الاسرائيلية عن الخروج من العزلة الدولية، وطرحت القضية الفلسطينية فى جميع المحافل الدولية، وبرزت فى الأجواء الدولية مظاهر إيجابية تجلت فى سلسلة الاعترافات بمنظمة التحرير الفلسطينية، ودفعت أعمال الحوار العربى - الأوربي.

وكان لحرب (اكتوبر) تشرين أول ١٩٧٣ أثار "هامة على الصعيد الدولي، لقد وصلت العلاقة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، إلى حد تحريك القوات واستنفارها فى كلا الجانبين، كما دخلت هذه العلاقة فى امتحان قاس، وإن انهت باتفاقها على مشروع قرار واحد فى مجلس الأمن، وبرزت بعد الحرب دول عدم

الانحياز كقوة دولية يحسب حسابها، وأظهرت هذه الحرب وخاصة ما نجم عنها من استعمال سلاح النفط، أنه لا يمكن لدولة فى العالم أن تعيش بعيدا عن نتائج الصراع العربى - الإسرائيلي.

وقد أدت هذه الحرب إلى بروز احتمالات التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلي، خاصة وأنها بلورت - دون مبالغة - مسألة تفجر الصراع من جديد، التى ستؤدى إلى كارثة عالمية.

لقد أدت الحرب، والمستوى العلمى والعملى للمعركة، الذى تجسد فى الأيام الأولى من القتال، إلى كسر نظرية الأمن الإسرائيلى التى كانت تقوم على المرتكزات التالية:

- تفوق كيفى تدعمه التكنولوجيا المتطورة، والتنظيم الدقيق، والمجتمع العسكرى الذى أقامته إسرائيل، يعطيها "حق" التصرف والمبادرة فى جميع الساحات العسكرية والسياسية، فى مواجهة العرب.

- ضعف عربى عام، وتفكك فى جميع الجبهات الداخلية، وعلى مستوى العلاقات العربية الثقافية والجماعية، ويغلف هذا الضعف تخلف تكنولوجى حضاري.

ولكن الحرب أثبتت سقوط هذه، النظرية، فقد أثبتت الحرب هشاشة التلاحم الإسرائيلى الداخلي، وإمكانية اختراق ذلك التلاحم، فقد وصلت الاتهامات بين السياسيين العسكريين إلى حد أن تركيبة القيادة السياسية العسكرية فى إسرائيل انفكت روابطها وتمزقت علاقتها.

وقد أدى ذلك إلى ثورة عارمة فى أوساط الرأى العام الإسرائيلي، وراح الجميع يتنصل من المسؤولية.

وبدأت تصفية الحسابات، وبدأت صورة إسرائيل فى الخارج تهتز، فالعالم الذى تعود على رؤية إسرائيل فى صورة معينة اكتشف أنها فى صورة مختلفة.

ولكن هذه النتائج الإيجابية للحرب، لم تستمر تفاعلاتها لصالح القضية العربية، بقدر ما استخدمت من الجانب الإسرائيلى والأمريكى لإعادة الحسابات، ولامتصاص كل ما هو إيجابى لصالح القضية العربية وتحويله لحساب إسرائيل وأمريكا.

وكانت نقطة الضعف الأساسية في الموقف العربى - السادات، بما يمثله وزن مصر من ثقل على الساحة العربية والعالمية.

كما كانت البداية تلك الثغرة فى فكر السادات التى نفذت إليها إسرائيل وأمريكا، هذه الثغرة المتمثلة برأيه بأن أوراق الحل بيد أمريكا، وثقته بكيسنجر. وبدأت الانحدارات في الموقف العربى منذ نكوص السادات عن تنفيذ كامل خطة الحرب، عندما توقف في تلك "الوقعة التعبوية" ثم كان القرار المفاجأة. أى قرار المفاوضات - على مستوى عسكرى عال - بين مصر وإسرائيل.

على الكيلو ١٠١ من الطريق بين السويس والقاهرة. ذلك القرار الذى أبلغ إلى كيسنجر برسالة من حافظ إسماعيل بتاريخ ٢٧ اكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٣ يعلمه فيها باقتراح الترتيبات لعقد هذه المفاوضات.

أما السبب فى أن هذا القرار من جانب السادات، كان مفاجأة، وكان بمثابة الإعلان عن بدء التراجع بالموقف العربي، فهو أنه جاء، وكانت المعركة لم تنته بعد على جبهة القتال، ثم إنه جاء دون تنسيق مع سورية، كما أنه من حيث الشكل يعنى الدخول فى مفاوضات مباشرة لم تكن لها سابقة فى الصراع العربى - الإسرائيلي.

لقد كانت حرب اكتوبر / تشرين أول ١٩٧٣، أكبر مشروع عسكرى عربى فى العصر الحديث....«ولكنه بدلا من أن يحقق الآمال الزاهية العريضة التى عقدوها عليه، فقد قدر له أن يكون من الناحية السياسية كارثة وضعتهم على طريق التفكك والتمزق، وزادت من تعرضهم للضعف والعطب..»(٧) فقد شهدت الأيام والسنوات التالية حالة من التمزق العربى لم تشهد لها مسيرة العمل العربى المشترك مثيلا من قبل، بالرغم من الاجتماعات المتكررة والمؤتمرات على مستوى القمة، فقد

استطاعت الولايات المتحدة بمعونة السادات، وبأساليب كيسنجر الملتوية من شق الصف العربي، وإبطال مفعول سلاح النفط.

ولكن هل استطاعت الحرب وما نجم عنها من تقريب السلام الحقيقى فى المنطقة العربية؟.. يجيب على ذلك محمد حسنين هيكل في كتابه «عند مفترق الطرق...[٨] - إن ما أراه أمامي والطريقة التى أفهمه بها، والاستنتاجات التى أخرج بها منه - يدعونى كله للاعتقاد بأن السلام ما زال بعيدا".. بعيدا".. بعيدا" جدا"..." وقد تأكد ذلك مع الأحداث التى وقعت بعد ذلك.

هـــوامـش الفصـــــل الثـالث

(١) - الانفجار - محمد حسنين هيكل.

(٢) - محمد حسنين هيكل - اكتوبر ٧٣ السلاح والسياسة.

(٣) - محـمـد حـسنين هيكل - اكـتوبر ٧٣ السـلاح والسيـاسة، ص ٣٩١، ٣٩٢.

(٤) - المصدر السابق ص ٤٢١، ٤٢٢

(٥) - المصدر السابق ص ٤٧٧.

(٦) - المصدر السابق ص ٥٢٠.

(٧) - باتريك ســيل: الأسـد - الصـراع علـى الشـرق الأوسط ص ٢٣٧.

(٨) - عند مفترق الطرق، محمد حسنين هيكل -ص ١٠١.

الفصل الرابع

السلام الباطل ...
السادات يضل الطريق

«نحن بالطبع لا نريد حربا ساخنة مع العرب، ولا حربا باردة ولا سلاما باردا، وإنما سلاما ساخنا، أو سلاما دافئا على أقل تقدير».

'غولدا مائير'

«إننا لو خرجنا من هذه الأزمة بحل دبلوماسى حتي، إن كان مقبولا، فإن هذا البلد قد يتحول إلى مرتع للسماسرة بالنهار، ومرتع للغوانى فى الليل».

'عبد المنعم رياض ١٩٦٨'

«ما من تسوية تكون عادلة، وكاملة، إلا إذا تم الاعتراف بحق اللاجيء العربى فى العودة إلى دياره التى أخرج منها».

«الكونت فولك برنادوت - من تقريره الى الجمعية العامة قبل اغتياله من قبل الصهاينة فى القدس المحتلة بتاريخ١٧/ ٩/ ١٩٤٨ بيوم واحد. «إن أكبر نجاح أحرزته فى عملى كوزير للخارجية الأمريكية، هو الطريقة التى أدرت بها الصراع العربى - الإسرائيلي»

'هنرى كيسنجر'

السلام الباطل

إدارة كيسنجر للصراع العربى الإسرائيلي:

لعب هنرى كيسنجر في مرحلة السبعينيات، وهى من أخطر مراحل القضيةالعربية، دورا هاما، بل كاد أن يصبح الدور الأوحد فى توزيع باقى الأدوار فى مسألة الصراع العربى الإسرائيلي. وكان واضحا منذ البداية، أن التفاوض مع كيسنجر يعنى التفاوض مع إسرائيل، مدعما بجميع مظاهر قوة الولايات المتحدة ، وكان اجتهاد كيسنجر فى مساعدة إسرائيل يعادل اجتهاده فى تقسيم العرب وإضعافهم وتقطيع أوصالهم، فقلب مقولة الخارجية الأمريكية رأسا على عقب، وهى المقولة التى كانت تؤكد أن الدعم لإسرائيل ينفر العرب من أمريكا، فأكد بأن العرب على عكس ذلك تماما، وأن قيام تحالف أمريكى - إسرائيلى قوى سيجعل العرب يأتون خاضعين مستجدين.

ويقول كيسنجر فى ذلك **«قد يكرهنا العرب.... لكنهم ... سيضطرون إلى المجيء إلينا»**(١)

وفى عام ١٩٧٥ نشر أموس برلموتر دراسته حول إدارة الأزمات (٢) قال فى كتابه إن كيسنجر اتبع أسلوبين فى إدارة الصراع العربى - الإسرائيلي:

أول هذين الأسلوبين هو :أسلوب التعاطف والفهم.

وثانى هذين الأسلوبين هو :أسلوب التهديد والضغط.

ثم يقول : لقد مر أسلوب كيسنجر النهائى بأربعة مراحل:

١ - تهيئة الأطراف وإعدادهم نفسيا لما يريده منهم.

٢- إثارة مخاوفهم. ٣- إثارة آمالهم.

٤- القيام باختراق جبهتهم وتحقيق المبادرة الأمريكية (الحل الأمريكي).

ويقول هيكل إن المهم في هذه المراحل الأربعة، المرحلة الأخيرة - أى تحقيق المبادرة الأمريكية ويذكر هيكل بأهداف كيسنجر الأساسية فى أزمة الشرق الأوسط، باعترافه هو - وهي:

١- ضمان أمن ومستقبل إسرائيل.

٢- إخراج الاتحاد السوفياتى من المنطقة، بإخراج السلاح السوفياتي.

٣ -إعادة النفوذ الامريكى وتثبيته فى المنطقة.

٤- التعامل مع كل بلد عربى على حدة.

٥- ضمان استمرار تدفق البترول العربى بأسعار مقبولة، مع بقاء فوائض أمواله فى نطاق الأمان.

مثال آخر لسياسة كيسنجر في الشرق الأوسط، واستخدامه الأقليات:

نقلا عن تقرير لجنة "بايك" وهى لجنة خاصة شكلها الكونغرس الأمريكى برئاسة "أونيس بايك" للتحقيق فى النشاط السرى لأجهزة المخابرات الأمريكية. قدم التقرير بتاريخ ١٩/ ١/ ١٩٧٦. وقد اعترض الرئيس فورد فى حينه على نشر التقرير، إلى أن استطاعت إحدى الصحف الأمريكية من نشره.

يلخصه هيكل بأمانة فى كتابه الحل والحرب (فيما يتعلق بقضية الأكراد) بمايلي:

١- دخل كيسنجر لمساعدة الأكراد مجاملة لإيران(فقد كانت تريد الضغط على العراق بالورقة الكردية ولكن ليس إلى الحد الذى يهدد إيران).

٢- بعد تأميم العراق لبترولها، أصبح هدفه من مساعدة الأكراد استنزاف العراق.

٣- مساعدته للأكراد مضبوطةعند حد معين،لا يمكنهم من انتصار، لأن ذلك ضار بمصالح إيران، ولا يمكن الجيش العراقى من سحق تمردهم).

٤- طلب كيسنجر إلى الأكراد تكثيف نشاطهم ليشغل العراق عن معارضة اتفاقيات فك الارتباط.

٥- تخلى كيسنجر عن الأكراد لكى يترك العراق - فى رأيه - يتفرغ لسورية، لأن سورية رفضت المرحلة الثانية من فك الاشتباك.

ولم تنته القصة عند ذلك الحد، فقد كانت لها ذيول، لم يلحق بها تقرير لجنة "بايك" يقول هيكل: كانت المخابرات الأمريكية قد اشترت أسلحة شيوعية بخمسة وعشرين مليون دولار، وكان من المقرر إرسالها ليحارب بها الأكراد ضد حكومة العراق، لكن الحرب الكردية انتهت والأسلحة الشيوعية ما زالت تحت تصرف وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ماذا تفعل لها؟..

وكان القرار سنة ١٩٧٦ إرسالها الى لبنان!!....

لتزيد من اشتعال الفتنة، ولتُسلح بها عملاءها.

عمل كيسنجر (وقد نجح فى ذلك) على إضعاف الموقف التفاوضى العربي، وتقوية الموقف التفاوضى الإسرائيلي. ولما كانت أهم عوامل الموقف التفاوضي، هو القوة إذن يجب إضعاف قوة العرب، وبما أن قوة العرب فى وحدتهم، إذن فيعُزل العرب عن بعضهم، وهكذا حقق الاستفراد بمصر، بمعونة السادات، ومواقفه. كما جرد العرب من أسلحتهم، لا سيما سلاح النفط.

أما العامل الثانى فى قوة الموقف العربى فهو قوة تنبع من الموقف الدولي، وقد استطاع كيسنجر عزل دور الأمم المتحدة، وعزل أدوار بقية المجتمع الدولى عن محاولات حل الصراع العربى الإسرائيلي، لتصبح هذه المحاولات حكرا للولايات المتحدة. والعامل الثالث فى قوة الموقف العربي، وهو فى الحقيقة يمثل العنصر الأول، ألا وهو قوة الجبهة الداخلية فى كل بلد عربى يدخل إلى المفاوضات.

وقد عمل أيضا على إضعاف هذا العامل، ساعده فى ذلك عدم تماسك الجبهات الداخلية العربية، وتهافت الحكام، وغياب الديمقراطية، وإشعال الفتن الداخلية.

وفى الجانب الآخر، عملت إسرائيل، تدعمها الإدارة الأمريكية على تحسين وتقوية موقفها التفاوضي، وذلك بتدعيم قوتها العسكرية، وتوثيق روابطها مع

الولايات المتحدة، وتغيير الواقع على الأرض المحتلة (إقامة المستوطنات) وخلق حقائق جديدة على الأرض. واستعادة موقعها فى أوربا وإفريقيا.

وقد كان على كيسنجر أن يعالج أيضا، الإعداد النفسى للعرب، لقبول الصلح، ولعل ذلك، كان أكثر الترتيبات صعوبة، واقلها نجاحا.

يقول محمد سيد أحمد فى تحليله لحرب اكتوبر / تشرين أول ١٩٧٣، إن هنرى كيسنجر(٣):

"كان يحبذ فكرة وقوع "صدمة" فى النزاع العربى الإسرائيلي، قبل نشوب حرب تشرين الأول / اكتوبر بستة أشهر، "صدمة" تحدث آثارها المطلوبة، وتهيء الظروف المواتية للانتقال فجأة من معادلة استراتيجية إلى معادلة أخري.

وكان النشاط الكثيف الذى تولاه كيسنجر بمجرد اندلاع الحرب. وحساباته الدقيقة للحيلولة دون اختلال التوازن نهائيا بين الأطراف المحاربة، هم إنجازه السريع لعملية فك الاشتباك فى الجبهتين المصرية والسورية، كلها عمليات تستثير عند مراقب الأحداث، الإحساس بأن مصمم الدبلوماسيه الأمريكية ، كان يتحرك، وكأنما يضع موضع التنفيذ "سيناريو" سبق أن تصور حلقاته".

وهكذا خطط كيسنجر وإسرائيل، وهكذا أصبح على الأطراف الباقية أن تسير، مما جعل المفاوضات أمرا ممكنا، هذه المفاوضات التى كانت تهدف إلى خلق سلام إسرائيلى أمريكي، يفرض على العرب، بعد إن انتزعت منهم إرادتهم، وعوامل قوتهم....

السادات يضل الطريق...

في منتصف ديسمبر (كانون أول) ١٩٧٣، حمل هنرى كيسنجر من السادات رسالة إلى جولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل بخط يده جاء فيها:

"عندما أتكم عن السلام الآن، فأنا أعنى ما أقول، إننا لم نتفاعل من قبل، ولكن لدينا الآن جهود الدكتور كيسنجر، فدعينا فى هذه الأوقات نستخدم هذه الجهود ونتحدث إلى بعضنا من خلاله".

وعندما قرأت مائير الرسالة لـ كيسنجر بنبرة معبأة بالشك والحيرة:

"هذا شيء طيب، لكن ما أستغربه هو لماذا يفعل ذلك؟(٤)

وقد دار نقاش طويل فى الجلسة التى عقدها كيسنجر مع مائير بحضور عدد من المسؤولين الإسرائيليين عن الأسباب التى تدعو السادات إلى الانفراد عن باقى العرب، والانحياز الكامل للولايات المتحدة، ومد يده إلى إسرائيل دون أية اعتبارات أو تحفظات، والزحف إلى السلام الإسرائيلي؟

وفى محضر الاجتماع هذا يقول كيسنجر(٥):

....."إننى اعتقد أن الرئيس السادات كان فى استطاعته أن يستخدم ما لديه لتحقيق اتفاق كامل بانسحابهم على شروطه وإلى خطوط ٤ يونيو ١٩٦٧، وحتى إذا خاطر باحتمال تجدد القتال ، فإن العالم كله سوف ينحى باللوم على إسرائيل..."

ثم يتساءل كيسنجر:

"لماذا إذا لا يستعمل السادات كل عناصر موقفه ليضغط من أجل انسحاب إسرائيلي كامل؟..

ويجيب عن هذ السؤال قائلا":

"السبب فى رأيي - أن السادات قد وقع ضحية للضعف الإنساني، إنه فى الحالة النفسية لسياسى يتشوق إلى أن يرى نفسه وبسرعة سائرا فى موكب نصر فى سيارة مكشوفة عبر مدينة السويس، وآلاف الناس على الجانبين يصفقون له كمنتصر".

ويضيف كيسنجر:

"إن السادات لديه خياران:

الأول: أن يحاول الوصول إلى اتفاق بمساعدة الولايات المتحدة فى جو مريح.

والثاني: أن يحاول الوصول إلى هدفه بمساعدة الإنجليز والفرنسيين واليابانيين والسوفييت، وفى مناخ دولى متأزم، تجد الولايات المتحدة نفسها فيه مجرورة وراء سياسات دول أخرى، وإذا أخذ السادات هذا الخيار الثاني، فهو لن يكون محتاجا إلى استئناف الحرب، تكفيه بضعة حوادث محدودة مع مواصلة حظر البترول، ثم يكون له فى الغالب ما يريد".

وهنا ينصح كيسنجر الإسرائيليين بالتفكير جديا فى انسحاب يعطيه المضايق؛ لأن الموقف الدولى ليس ملائما لكم، وانتشار القوات الإسرائيلية من غرب السويس إلى قرب دمشق يجعل خطوطكم العسكرية مرهقة، ثم هناك اعتبارات أخرى يجب أن تفكروا فيها، فهناك فى وزارة الخارجية الأمريكية وفى البنتاجون (وزارة الدفاع) أعداد كبيرة من المسؤولين الأمريكيين ينتظرون الفرصة لإعادة توجية السياسة الأمريكية من موقف موال لإسرائيل إلى موقف متعاطف مع العرب، باعتبار أن المصالح الأمريكية هناك، وأن العداء لأمريكا فى العالم العربى يمكن أن ينهى بتوجهات السادات الجديدة..."

أما تحليل موشى دايان لموقف السادات فهو أن السادات، يريد اتفاقا بأى ثمن لعدة أسباب:

١ - أنه قلق من الحالة النفسية للجيش المصري.

٢- لأنه يتوجس شرا من الاتحاد السوفياتي.

٣- لأنه يريد أن تكون يداه طليقتين لمواجهة المتشددين العرب.

٤- ثم إنه (أي دايان) يوافق على ما سبق لكيسنجر نفسه أن قاله من أن الرئيس السادات يريد أن يرى نفسه وبسرعة في موكب المنتصر وسط جماهير تهلل له وتصفق في مدن القناة أو غيرها".

وبعد عشرين سنة من هذا الاجتماع (٦)، وبعد أن حصل ما حصل، وسار السادات حتى نهاية الطريق الضال يقول هيكل إن الأسباب التي طرحت في ذلك الاجتماع ردا على سؤال مائير: لماذا يفعل السادات ذلك؟ إن ما طرح من أسباب ليست كافية لتفسير سلوك السادات.

كما أن هيكل ينفي أن يكون هناك مؤامرة من قبل السادات على العرب، ويقول:" ربما كانت الحقيقة أبسط، ولذلك بدت أعقد... فلعلها كانت إنسانية، تتصل برجل ولا تتصل بمؤامرة تتصل بإنسان وبشخصيته وتصوراته وتقديراته وأحلامه وطموحاته - أكثر من اتصالها بأي شئ آخر..."

ويقول هيكل :" إن السادات خرج مقتنعا بعد تجربته الهائلة في اكتوبر ١٩٧٣ بعدة مقولات:

- أن الصراع العربي - الإسرائيلي نفسي، على الأقل بنسبة ٧٠٪ منه (وكان هذا حسابه).

- وأن حرب اكتوبر هي آخر الحروب.

- وأن ٩٩٪ من أوراق حل أزمة الشرق الأوسط في يد الولايات المتحدة الأمريكية.

- وأن موضع وموقع مصر ليس في العالم العربي، وإنما هو في الغرب أو معه بشكل ما في مكان ما!.

- وأن هناك علاقة خاصة يمكن أن تتوثق بين مصر والولايات المتحدة بالتحديد، وهذه العلاقة يمكن أن تزيد العلاقة الخاصة بين السعودية والولايات المتحدة، كما أنها يمكن أن تتساوى مع العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة ".

ماذا عن الجانب السوري؟

وكان الشعور بالمرارة سائدا بسبب مجريات الحرب على الجبهة المصرية، وكانت تصل الأنباء تباعا عن محاولات السادات للتصرف لوحده، وقد علم الرئيس الأسد "بأن السادات كاد يقترح اتفاقية ثنائية مع إسرائيل لفصل قواتهما، رغم أن شيئا من هذا القبيل لم يتم التنبؤ به قبل الحرب خلال فترة التخطيط لها"(٧)

وعندما واجه الرئيس الأسد السادات فى طريقه إلى الجزائر لحضور مؤتمر القمة بتاريخ ٢٤/ ١١/ ١٩٧٣ أجابة السادات متسائلا: «لابد أن هناك ثقة بيننا بالتأكيد، إلا أن الرئيس الأسد أجابة»:

«هناك أعمال تكذب الثقة" فأجاب السادات بعصبيته المعهودة" حسنا" إذن؟ سألغى كل شئ»(٨)

وبالفعل فقد تم إلغاء مفاوضات الجمسى - ياريف فى الكيلو ١٠١، ولكن الإلغاء لم يكن لإرضاء الرئيس الأسد، لقد كان بهدف تنفيذ مخطط كيسنجر الذى يريد تنفيذ مخططه هو، الهادف إلى عقد اتفاق مصرى -إسرائيلي، يوافق عليه ويدعمه مؤتمر سلام فى جنيف تشرف عليه الإمم المتحدة، وتترأسه القوتان العظيمتان.

وكان أول لقاءبين الأسد وكيسنجر فى دمشق بتاريخ ١٥/ ١٢/ ١٩٧٣، وقد استغرق هذا اللقاء ست ساعات ونصف الساعة"وبالنسبة لكيسنجر كان هذا هو العدو، أكثر جيران إسرائيل تصلبا، وأقربهم إلى موسكو، والعقبة الكأداء الوحيدة فى وجه خططه للمنطقة، فقد كان السادات فى منتصف الطريق للخروج بعيدا عن المدار السوفياتي، وقد انحنى فى طلب الصداقة مع أمريكا، أما الملك حسين، صنيعة الغرب

الذى يحميه منذ زمن طويل، فكانت لديه علاقة تفاهم صامت مع إسرائيل، وأما السعودية فكانت أمريكا تغازلها بالسلاح والتكنولوجيا، وهكذا بقى الأسد وحده صامدا، وكان المعروف عنه أنه متشدد، متصلب، عدائى الموقف وجاء كيسنجر إلى هذا الاجتماع بدون أية نوايا حسنة أو مقاصد طيبة.....

"ووصل كيسنجر إلى القصر الجمهورى ، مرحا دمثا، وأمسك بمرفق الأسد وهو يشد على يده بحرارة، ويحيي عصر الصداقة الجديد بين أمريكا وسورية، وتصلب الأسد وهو يرد:

"لا يمكن أن تكون بيننا صداقة الآن، ما دمتم منحازين. ولكن على الأقل يمكننا العمل على إزالة الخلافات".

واكتشف الرئيس الأسد أن كل ما قاله له السادات غير صحيح، كما اكتشف أن السادات وكيسنجر اتفقا فقط على مؤتمر جنيف، وأن ما أكده السادات بأنه سيوصل إلى اتفاق حول فصل القوات قبل الذهاب إلى جنيف ليس صحيحا، وأنه لم يتم الربط بين فصل القوات، واحراز تقدم مهم بمؤتمر جنيف.

وبما أن الاتفاق كان مع السادات على أنه "ما لم يتم رسم خطوط فصل القوات فإن سورية ومصر لن تذهبا إلى جنيف " لذا فقد أعلم كيسنجر بقراره بعدم الذهاب إلى جنيف، لعل السادات أيضا لا يذهب هو الآخر.

ولكن كيسنجر وجد رد الرئيس الأسد فرصة ذهبية ، إذ إنه كان، "يفضل عدم ذهاب سورية ليستفرد بمصر، فقد قدم كيسنجر تقريرا لنيكسون بعد هذا اللقاء مع الرئيس الأسد قائلا:

"إن القرار السورى بعدم الاشتراك يرضينا جدا ، إنه نعمة مقنعة، ... يجب أن نترك الأسد "ينضج فى مرقه" وحينما اتطلع إلى الأمام أعتقد بأن هناك فرصا حقيقية لاتفاق مصرى - إسرائيلى على فصل القوات، ويجب على أمريكا أن توضح للاتحاد السوفياتى أن تزويده لسورية بالسلاح قد يسهم فى اندلاع حرب جديدة، فى الشرق الأوسط ستكون لها آثار خطيرة على العلاقات الأمريكية - السوفياتية. أما بالنسبة لإسرائيل فإن استمرار إمدادنا لها بالسلاح عبر البحر شئ أساسى وجوهرى تماما". (٩)

وبذلك يحقق كيسنجر انتصارة فى هذه الجولة، إذ يؤكد خطر الرئيس السادات الاستسلامي، ويبعد خطر الرئيس الأسد المتمسك والمتشدد، إلى أن يصل إلى هدفه الاستراتيجى بإبعاد مصر عن سورية والاستفراد بالدول العربية واحدة بعد الأخري، وتنفيذ استراتيجية إسرائيل فى التمسك بالأراضى المحتلة، والوصول إلى السلام الذى تريده مع الدول العربية . ومن خلال ذلك اتخاذ مؤتمر جنيف ستارا لذلك كله، فبعد الحصول على المظاهر الشكلية تحت خيمة الأمم المتحدة، وبوجود الأتحاد السوفياتي، يبدأ طريق المفاوضات بين مصر وإسرائيل بعيدا عن ذلك كله، ليحافظ على الدور الأمريكي، ولتنفرد الولايات المتحدة بالهيمنة على عملية التسوية بكامها.

عودة إلى العزف المنفرد:

سواء كانت مؤامرة ، أو أن السادات تصرف بمفرده، ونتيجة للوضع النفسى ولأحلام وطموحات شخصية، فإن ما حدث بعد ذلك كان فوق احتمال البشر، وخارج تصورات أى تحليل مهما كانت المعلومات المتوفرة لدى أى محلل.

فكيف يمكن أن ينظر إلى ما قام به السادات على أنه مجرد رغبة رجل فى أن يرى نفسه فى سيارة مكشوفة والجماهير، تهلل له؟ كيف يمكن أن نفسر أن رجلا على مستوى المسؤولية (مسؤولية الارادة والقرار) يضرب عرض الحائط بكل ما لديه من أوراق (يعترف بها كيسنجر)، سياسية واقتصادية، ليرتمى فى أحضان جولدا مائير، على هذا النحو المخزي؟

لقد كان باستطاعة السادات أن يضغط على الولايات المتحدة وعلى إسرائيل وعلى العالم بالأوراق التى فى يديه، ولعل أهم هذه الأوراق:

- أجواء الحماس والانتصار التى سادت فى المجتمع المصرى والجيش المصرى وفى الوطن العربى بكامله.
- أجواء التضامن العربي.
- سلاح البترول.
- الوضع النفسى لإسرائيل وقادتها..

لقد بدت المؤامرة واضحة منذ أن وقف الجيش المصرى تلك "الوقفة التعبوية" حيث نكل بالاتفاق الذى تم بين الرئيس حافظ الأسد وبينه. واستمر فى الانحدار

نحو الهاوية، ليس لوحده، بل إنه جر وراءه جميع المتخاذلين والمتآمرين وأصحاب النفوس الضعيفة، والمتعبين.

ولقد بدأ السادات ومنذ الأيام الاولى للحرب بالابتعاد عن سورية، ومن يبتعد عن سورية، يبتعد عن الأمة العربية، وبذلك فقدت مصر دورها المركزى فى الوطن العربي، وبدأ ذلك فعلا فى إتفاقية فصل القوات الثانية (أيلول ١٩٧٥).

لقد أمكن للولايات المتحدة (وإسرائيل) أن تعزل مصر عن الأمة العربية، وأن تعزل دور الأمم المتحدة فى قضية الصراع العربى الإسرائيلي، وأن تعزل بقية أطراف المجتمع الدولى عن محاولات حل الأزمة، لتصبح هذه المحاولات حكر للولايات المتحدة، كما استطاعت بعد ذلك أن تخلص من أمضى سلاح فى ذلك الوقت، وهو سلاح البترول، والأهم من ذلك كله، فقد أدخلت الشعب العربى فى جميع أقطاره فى دوامة اللاحرب واللاسلم التى عملت من خلالها على إشاعة أجواء اليأس والإحباط وإثارة المشكلات الجانبية، والهاء العرب جميعا عن القضية الأساسية، وأوصلت الموقف التفاوضى العربى إلى أدنى مستوياته بعد أن جردته من أسلحته...

وهكذا فقد انقلبت الصورة، وأصبحت أوراق الحل بيد الولايات المتحدة، التى كانت تقول وباستمرار وبلا مواربة انها مسؤولة عن إسرائيل، والتى كانت لا تبخل على إسرائيل سرا وعلنا، وبالمساعدات والمعونات المادية - المالية والعسكرية ودونما حساب.

وبذلك فقد أصبح الموقف التفاوضى لإسرائيل هو المهين على المنطقة، وعلى جو المفاوضات السرية والعلنية. لقد كان هذا الموقف فى الأيام التى تلت الحرب فى أدنى درجاته، ولكن بعد ذلك نجد إسرائيل تنتصب على أعلى درجات السلم التفاوضي، مستغلة الوضع العربى الممزق، وموقف السادات المتهالك، فتوصلت إلى عدد من اتفاقيات فك الارتباط، مما أتاح لها تقصير خطوطها المشدودة، لتمكنت من فك التعبئة العامة، وخففت الضغط الدولى الموجه إليها، وحمت نفسها من خطر أى مفاجأت عن طريق مناطق عازلة تحرسها قوات الأمم المتحدة، وعن طريق نقط إنذار الكترونية،

مما أتاح لها فرصة ترتيب الجبهة الداخلية التى مزقتها حرب اكتوبر، وكذلك تدعيم قوتها العسكرية فى عدد من الاتجاهات:

- دراسة وتحليل الحرب والاستفادة من دروسها.

- الحصول على المزيد من المساعدات الأمريكية.

- تدعيم الصناعات العسكرية الحربية.

- التركيز على المقدرة النووية.

- واستطاعت إسرائيل من خلال ذلك أن تعمق علاقتها مع الولايات المتحدة وتربطها باتفاقات مكتوبة.

- تغيير الواقع على الأرض المحتلة، وأقامت لذلك عشرات المستعمرات الجديدة، إلى جانب عدد من المدن والموانى العسكرية كميناء "باميت" الجديد فى رفح المصرية، والسياحية كما حدث فى "شرم الشيخ" وفى خلجانها

وكان هدف إسرائيل خلق حقائق واقعة على الأرض عمرانية وإنسانية تصبح نقط ارتكاز عتيدة لموقفها التفاوضي. فضلا عن أهدافها فى التوسع فى حدودها، لقد عبر عن ذلك دايان وايبان وغيرهما من المسؤولين الإسرائيليين حين قالوا:

"إذا كان هناك من يريد أن يعرف خريطة إسرائيل الجديدة، فليدرس مواقع المستعمرات فى الأرض المحتلة،وليرسم ما بيناه من الخطوط، وليستنتج كما يحلو له".

وتحركت بعد ذلك، أو مع ذلك، إسرائيل دبلوماسيا تشوه صورة العربى فى الخارج، حيث استطاعت إسرائيل بواسطة أجهزة الإعلام الغربية والأمريكية، أن تصور العربى "ثخينا متخما سفيها جلفا غريبا عن الحضارة. لا تعنية غير لذاته. حتى وأن مارسها على مشهد من حطام وركام بقية الدنيا" وساعد فى نشر هذه الصورة تصرفات بعض العرب فى الغرب، وخاصة من دول الخليج الذين بدأوا يتصرفون بأموال البترول وفوائضه على نحو لا يمكن وصفه إلا بأنه غير مسؤول، لقد أساءوا

بتصرفاتهم الشخصية إلى انفسهم، وإلى وطنهم وتمادوا بالإنفاق على ملذاتهم، ودونما حساب. وتحدوا فى شوارع الغرب وفنادقها وكازينوهاتها جميع القيم الإنسانية وانحدروا فى سلوكهم إلى أحط النوازع...

واستغلت إسرائيل كل ذلك، فبدأ الرأى العام الغربى بالتحول .. من التعاطف مع العرب وقضيتهم إلى اللامبالاة .فالعداء...

ماذا تريد إسرائيل أكثر من ذلك....

وهى إن اكتفت، فإن العرب لا يكتفون بتقديم قوة إضافية إلى عدوهم كل يوم... فيزيدونه قوة... ويزيدون انفسهم ضعفا.

وبدأت "إسرائيل" تراقب انحدار الموقف التفاوضى العربي، خطوة ... خطوة على طريقة كيسنجر، وظهر لها المشهد رائعا:

- المزيد من الخلافات والحروب الأهلية العربية، (تفجرت فى لبنان).
- تدهور العلاقات العربية السوفياتية.
- أزمة المقاومة الفلسطينية.
- اختلال التوازن النفسى فى عدد من الجبهات العربية.
- زوال خطر الحظر النفطي، وبروز تبديد الفوائض فوائض الأموال العربية".
- تفكك العمل العربى المشترك.

وفى ظل هذه الأجواء، وضع سيناريو إسرائيل للتفاوض مع العرب فى جنيف، وهو يحدد معنى السلام كما تريده إسرائيل بما يلي:

"وقف العمليات العدائية وأعمال الحصار والمقاطعة، وإعادة تخطيط الحدود بما يضمن لإسرائيل حدودا آمنة من أى عدوان، الى جانب ضمانات تتمثل فى مناطق منزوعة السلاح، على أن يكون ذلك فى صلب اتفاقية السلام.

وإلى جانب ذلك يتحتم أن تبدأ - بنصوص اتفاقية السلام - مرحلة إقامة علاقات طبيعية بحدود مفتوحة بين إسرائيل وجيرانها فى كل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.

ومن المرغـوب فيـه أن يتـعـهد الأطراف بأن يدخلوا فـى ترتيبـات لإقـامة سـوق مشتركة إقليمية تضم العرب وإسرائيل".

إن ذلك كله، لم يأت مـصـادفـة، ولا هو رغـبـة رجل"السـادات" ولا هو تخطيط إسرائيلى فحسب، لقد كان ذلك نتيجة لضلوع السادات مع كل من أمريكا وإسرائيل فى اتفاق شامل لـه طابع استراتيجي، تغيـر فيه خارطة المنطقـة بكاملها، ويلاحظ بكل وضوح فى هذا الاتفاق بصمات كيسنجر والصهيونية.

وفى مـقابلة مع صـحيـفـة (جيـروزاليم بوست) فى عـدد ١٦ نيسـان/ إبريل سنة ١٩٨٢، يؤكـد رابين وجود اتفـاق استـراتيـجى توصل إليه الـسادات مع كـيسنجـر، وانضمت إليه إسرائيل، وقال رابين بالحرف:(١٠)

"وفى سنة ١٩٧٤، كـان هـناك اتفـاق بالتـراضى بين الولايـات المتـحـدة ومـصـر وإسرائيل على مفهوم استراتيجى واحد يرتكز على ثلاث نقاط.

١- أن الولايات المتـحـدة سـوف تقـود عمليـة السـلام فى المنطقـة مع إبعـاد الاتحـاد السوفياتى تماما. وكذلك أوربا الغربية.

٢- أن كلا من مصر وإسـرائيل سوف تكونان حجر أساس توأمين فى سيـاسة المنطقة تقودها الولايات المتحدة.

٣- إن عملية السلام سوف تتم على مـراحل. وهكذا كانت سياسة الخطوة خطوة التى اتبـعهـا كيسـنجر، وكـذلك سيـاسة الرئيس كـارتر التى توصلت لاتفاقية كامب ديفيد.

وفى إطار هذه الاستراتيـجية، بدأت مصر تنتقل من نظـام إقليمى إلى نظام إقليمى آخر. لـقد كانت المـنطقة العـربية، بعـد الحرب العـالمية الثـانية، مـسرحا لصـراع بين نظامين:

النظام العربى الذى تحكمه اتفاقـيات الجامعة العربية وميثاق الضـمان الاجتماعي، والاتفاقـات العـسكرية والاقتصادية التى تـضم البلاد العربية، وتشد ذلـك كله حركة القوميـة العربية التى تؤمن بالشخـصية العربية المتـميزة، والتى تؤمن باستقـلالية البلاد

العربية ومصلحتها المشتركة فى الأمن والإرادة والفعل، وقد التقى فى هذا النظام عبد الناصر مع حركات التحرر العربى وفى مقدمتهم حزب البعث العربى الاشتراكي، حيث عملا معا فى سبيل القضية العربية والوحدة ، واستقلال العرب، وعدم انحيازهم كاستراتيجية أساسية. وتقع إسرائيل ضمن هذه الاستراتيجية كعدو رئيسى للعرب.

أما النظام الإقليمى الآخر، فهو ما يدعى بنظام الشرق الأوسط، والذى كانت ترعاه وتدعو له الدول الغربية، ثم الولايات المتحدة، وكان هدف النظام تجميع دول الشرق الأوسط (الدول العربية وتركيا وإيران وباكستان). ومن ثم إسرائيل - عندما يحين الوقت، بدعوى مقاومة الشيوعية، وكان العدو الرئيسى فى هذا النظام هو الاتحاد السوفياتي، لقد عرضت فكرة التحالف في الخمسينيات تحت أسماء متعددة. كحلف بغداد، وفراغ أيزنهاور، وغير ذلك.

لقد كان هدف الغرب من النظام الشرقى أوسطى ليس مجرد الوقوف فى وجه المد الشيوعي، وإنما القضاء على فكرة الوحدة العربية، وتمييع التمايز العربى الذى تخلقه وحدتا الأمن والمصلحة المشتركة، والذى تدعمه وحدة التاريخ والمصير.

وحتى تحرك السادات نحو "فك الارتباط" بالقضية العربية والارتباط مع أمريكا وإسرائيل، ورغم الخلافات والمؤامرات والدسائس التى سادت العلاقات العربية، ورغم أن الفشل كان مصير كل فكرة تضامن حقيقية، وكل وحدة أو كل أمل بوحدة أو اتحاد، نقول حتى تحرك السادات الأخير، فقد كان النظام العربى قائما، وإن كان من حيث الشكل على الأقل، وقد استمر شكليا قائما بعد انحراف السادات... ولكن بداية الإجهاز عليه كانت قد بدأت.

وحتى موعد زيارة السادات للقدس، كانت اتصالاته السرية والعلنية تتم عن طريق أمير المؤمنين (الملك الحسن) وشاوشيسكو (رئيس رومانيا) وشاه إيران، وعندما التقى حسن التهامى مع دايان فى المغرب، قال له دايان "إن العامل النفسى هو وحده العقبة الحقيقية التى تعترض سبيل الاتفاق" إذن... فكر السادات أنه إذا ما تم اجتياز هذا الحاجز النفسي، فلن تصبح هناك مشكلة مستعصية على الحل...

وهذا يحتاج إلى وقف طريـق جنيف، ووقف الاتصالات السرية، واجتيـاز الحاجز النفسى بالاتصال المباشر مع الإسرائيليين. ويقول السادات:

«ركبت الطائرة من بوخارست بعـد انتهاء زيارتى لشاوشيسكو، وكـانت تأكيدات شاوشيسكو تدور فى رأسي، وعندما وصلت الطائرة قرب حدود بلغاريا (مسافة ثلث ساعة) كانت فكرة الذهاب إلى القدس بنفسى قد استقرت».

وبعـد أن مـر فى طريق عـودته على صـديقـه شـاه إيران، وعلى الملك فـهـد، بدأ الإعداد للمفاجأة، عندما افتتح الدورة البرلمانية الجديدة (٩ نوفمبر ١٩٧٧) وقبل نهاية خطابه، قال السـادات: إننى مستـعد للذهاب إلى أقصى الأرض، حتى إلى الكنيست نفسه لكل أتحدث للإسرائيليين فى عقر دارهم عن رغبتنا فى السلام".

السادات فى القدس:

ستظل زيارة السادات للقدس، ولفترة طويلة، تشكل أهم انعطاف فى التاريخ العربى المعاصر، إذ إن تاريخ ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٧٧، يوم الزيارة، الذى أعلن يوم حداد وطنى فى سورية، كان يوما حزينا على امتداد الوطن العربي. وفى الفترة ما بين ٩ , ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر.

كان وقع المفاجأة عظيما، ليس على مستوى العالم العربي، وإنما فى العالم أجمع. فقد ظن البعض أنها "زلة لسان" فى حين فسرها آخرون بأنها مناورة ساداتية، وكان الشعب العربى فى مصر يتناوبه شعور مختلف، فقد قوبل إعلان الزيارة بالسخرية، (وكان ذلك فى رأيهم مثالا جديدا للسادات "الممثل" الذى حملته الفاظه بأكثر مما تحتمله أفعاله) (١١) وبالتالى فإن ما قاله لا ينبغى أن يؤخذ على محمل الجدية. ولكن عندما بدأت الاستعدادات لهذه الزيارة تعلن على شاشات التليفزيون، (تحول إنكارهم إلى دهشة وبدأوا يراقبون رئيسهم باستغراب. كانوا فى تلك اللحظات كمن يشاهد لاعبا فى سيرك يوشك أن يقوم بحركة خطرة ستؤدى حتما إلى سقوطه. هل يستطيع، وكيف؟ أو هل يقع وتكسر رقبته؟ ثم ماذا)(١٢)

وفى سوريا استعمل الاسد لغة مشحونة بالخطر، أكثر من المعتاد فى تحذيره للسادات من العواقب الكارثة لرحلته، إذ إنها ستكون نكسة فى التاريخ العربي. وسينجم عنها عدم توازن استراتيجى يجعل إسرائيل تضرب الأقطار العربية التى لا دفاع لها، واحدا بعد الآخر، بادئة بلبنان والفلسطينيين، ولن تأتى الرحلة بالسلام، بل إنها على عكس ذلك سوف تنفيه وتبعده، والواقع أن أي شئ يقل عن السلام الشامل لا يستحق الاخذ والقبول(١٣)

وكان اللقاء الأخير بين الرئيسين الأسد والسادات فى دمشق ليلة ١٦ - ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧، عندما دار ذلك الحوار العقيم لمدة سبع ساعات حاول فيه الرئيس الأسد ثنى السادات عما سماه بمبادرته بزيارة القدس المحتلة. ويروى باتريك سيل بعض ما دار فى هذه المقابلة فى كتابه:«الأسد ـ الصراع على الشرق الأوسط» فيقول: (إنه أثناء النقاش حدث أن صاح السادات: "فلنذهب معا إلى القدس، أو إذا لم تكن تستطيع المجئ، فأرجوك أن تلتزم الصمت، ولا تجابهنى بالاستنكار والإدانة، فإذا فشلت فسوف أعترف بأننى كنت مخطئا. وسأقول لشعبى أن يعطيك زمام القيادة" وذهل الأسد من هذه التحركات المسرحية، لقد كان السادات مستعجلاً دائمًا كان مستعجلاً لإنهاء حرب تشرين ،مستعجلال لفك الاشتباك ومستعجلا للذهاب إلى القدس وتدمير فرص تسوية شاملة، وبدا آنذاك مستعدا للقفز إلى الاعتراف بإسرائيل حتى قبل أن تبدأ المفاوضات والمساومات، كان يقترح أن يبدأ من النقطة التى يأمل أى عاقل بأن يصل إليها بعد مفاوضات طويلة...)

بعد انتهاء المحادثات بين الرئيس الأسد والسادات، واجه السادات الصحافة لوحده، وأعلن أن الرحلة إلى القدس ستتم بعد يومين، وبعد مغادرة السادات، تحدث الرئيس الأسد بصراحة، فقال:

"إننى حزين جدا لأننى لم أستطع أن أقنع السادات بخطورة زيارته وبعواقبها البعيدة المدى على القضية العربية. إن السلام هدفنا فى سورية تماما. كما هو فى مصر والوطن العربى كله، غير أن الاستراتيجية الناجحة لا يمكن تحقيقها من خلال تكتيك خاطئ فاشل".

لكن السادات كان له وجهة نظر أخري، فقد كان مقتنعا تماما بنجاح مبادرته، وأن هذه المبادرة سوف تحل مشاكل مصر الداخلية والخارجية، كان السادات يريد أن يصدق أحلامه، وكان يريد الآخرين أن يصدقوا، وبعد عودته من القدس يروى هيكل فى كتابه "خريف الغضب" أنه التقى مع أحد كبار الصحفيين (الاستاذ أحمد بهاء الدين) وفوجئ الصحفى بالرئيس السادات يقول له:

"إننى أرثى لكم جميعا، لم يعد لديكم ما تقولونه، أو تكتبونه، لقد فقدتم الموضوع الذى عشتم عليه سنوات طويلة، والآن انتهى الموضوع، وحلت المشكلة، وعليكم أيها المساكين - أن تبحثوا عن موضوع آخر. ويمضى هيكل بالقول: "فهم الصحفى بالطبع أن السادات يتحدث عن الصراع العربى - الإسرائيلي، وأبدى فهمه لاحتمالات التفاؤل لدى الرئيس فيما يتعلق بسيناء، لكنه سأل الرئيس عن الاحتمالات فيما يتعلق بالضفة الغربية وغزة وقال السادات بطريقته الدرامية التى كان يلجأ إليها فى مثال هذه المواقف: "وهذه أيضا انتهت، ومضى الصحفى فى تساؤلاته: والقدس يا سيادة الرئيس ؟وكان رد السادات: "القدس هنا فى جيبي!!".

هل هذا "تخريف" على الطريقة المصرية، أم أنه تهويش"؟ هل السادات يكذب على نفسه أم على الآخرين؟.....

على أى حال كانت إسرائيل واضحة تماما، لقد أعلنت على نحو قطعي: أن القدس لم تكن موضوعا للمفاوضات، ولن تعود مرة أخرى مدينة مقسمة، وسوف تكون هى العاصمة الأبدية لإسرائيل وأن لا عودة إلى خطوط ما قبل ١٩٦٧، ولا دولة فلسطينية، ولا اعتراف أو اتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية.

واتفق السادات مع بيغن فى القدس على أن يدعو لمؤتمر فى شهر ديسمبر/ كانون أول ١٩٧٧ تحضره الأطراف المعنية، لكن آحدا من العرب لم يكن على استعداد للاشتراك فى هذا المؤتمر، ولم يحضر سوى وفود إسرائيل ومصر والولايات المتحدة، وقد كان المؤتمر فاشلا ومضيعة للوقت.

وتلا هذا المؤتمر، مؤتمر آخر فى الاسماعيلية على مستوى القمة فى يوم الميلاد ١٩٧٧، حضره السادات وبيغن، وقد كان هذا اللقاء مهزلة استمع فيها السادات من بيغن (وربما كان مستمتعا) بمحاضرة فى القانون الدولي، وحول حق إسرائيل فى الاحتفاظ بالأراضى المحتلة، وحول عدوان مصر على إسرائيل.....

وكانت حصيلة هذا الاجتماع اتفاق الجانبين على:

- أن حرب تشرين/ اكتوبر ١٩٧٣ سوف تكون آخر الحروب بين مصر وإسرائيل.

- إن السلام هو الهدف الوحيد الذى يسعيان إليه.

أما نقاط الخلاف فقد كانت حول الضفة الغربية وغزة والقدس، فقد احتفظ الجانب المصرى بحقه فى مناقشة مستقبلها.

لقد بدأ ينتشر فى صفوف الشعب العربى فى مصر الشعور بالإحباط والخيبة مما فعل السادات، من زيارته للقدس، ومن محادثات القاهرة ثم الاسماعيلية، وكان التذمر والغضب قد بدأ بالانتشار، وبدأ السادات يشعر بالقلق فقد هزه سخط الناس واحتجاجهم، وفى مواجهة ذلك، ومع إصراره على السير فى الطريق الذى سلكه، لم يبق أمامه سوى الانقضاض على مصادر المعارضة كافة، وبدأ يرفع القبضة الحديدية فى وجه أبناء شعبه، ولم يكن يعرف أنه بذلك بدأ يرسم نهايته المحزونة...

السادات من القدس إلى كامب ديفيد:

بدا السادات بعد ذلك معزولا عن شعبه، معزولا عن البلدان العربية، لقد قوبلت علاقته بإسرائيل برفض كامل، من الحكومات ومن الشعوب العربية كافة، وقد حاول داخليا أن يلعب على خط "الوطنية المصرية" فأحدث حزب مصر، ونصب على رأسه ممدوح سالم، وعندما تفاقم الوضع السياسى الداخلي، أحدث حزبا جديدا سماه "الحزب الوطني" وتولى رئاسته بنفسه، وحاول استغلال الدين، وبعض الإسلاميين، وسمى نفسه "الرئيس المؤمن".

لقد عرض السادات على إسرائيل فى القدس فى خطابه أمام الكنيست فى ٢٠ نوفمبر/ تشرين ثاني ١٩٧٧، والسلام والأمن، وعلاقات طبيعية مع جيرانها، وأي ضمانات دولية تختارها شريطة أن تنسحب من الأراضى العربية التى احتلتها عام ١٩٦٧، وتسمح للفلسطينيين بإقامة دولتهم الخاصة بهم.

ولكن ذلك كله، كان بالنسبة لإسرائيل، كلام ولقد سعت إسرائيل إلى تخفيض مستوى السلام الذى تحدث عنه السادات إلى مستوى آخر، ففى لقاء الإسماعيلية رفض بيغن أن يتزحزح قيد أنملة من الضفة الغربية، أو يتحدث عن انسحاب من "الأرض المحتلة" أو الاعتراف بالفلسطينيين، وبقى يضغط لإخراج مصر من الصف العربي، وأن يعرض فقط اتفاقية سلام مصرية - إسرائيلية، واتفاقية ثانية تتضمن مجموعة من المواد الغامضة المتعلقة بالحكم الذاتى للفلسطينيين.

لقد أعلن بيغن بكل وضوح أن القرار رقم ٢٤٢ لا يشمل الضفة الغربية وغزة، وأن لإسرائيل الحق بالاستيطان فى أى مكان، أما سيناء فيراها مجردة من كل مظاهر

السيادة المصرية، بل إنه يقتطع أجزاء منها كـمستوطنات، وبدأ حلم السادات يتبدد مع تصريحـات المسؤولين الإسرائيليين بعـد لقاء الإسماعـيلية ، مما دعاه للقـول فى مجلة اكتوبر: "إنه يـبدو أن إسرائيل لـم تفهم - أولا تريد أن تفـهـم - إنه فى زيارته للقدس قدم لهـا أكثر مما كانت تحلـم به عند إنشائها... اعتـراف وشرعيـة لوجودها بين الدول العربية، وتعايش سلمى مع جيرانها فى جو من الأمن والأمان"(١٤)

ويقول مـحمد إبراهـيم كامل فى مذكـراته عن أول اجتمـاع يحضـره فى القدس للجنة السياسية، إنه تحدث فى بيانه إلى أن "هدف الاجتماع هو السلام الشامل، وليس المنفـصل، الذى يقوم على الانسـحاب الكامل من كل الأراضى العـربية المحـتلة منذ يونية (حزيران) ١٩٦٧ بما فيها القدس. وكفالة الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، بما فى ذلك حق تقرير المصير.

أمـا موشـى دايان (وزير خارجـيـة إسـرائيل) فقـد تضـمن بيـانه أن عـمل اللجنة السيـاسية، هو التوصـل لمعاهدات سلام بين إسرائيـل وجيرانها، ووضع مـبادئ الحل العادل لمشكلة الفلسطينيين العرب.والاتفاق بشأن مـعاهدة سلام بين مصر وإسرائيل. ثم ألقى سيـروس فانس (وزير خارجـية الولايات المتحـدة) بيانه الذى ركز فـيه على النقاط التالية:

- "لا بد من انسـحاب إسرائيل من الأراضـى التى احتلت عـام ١٩٦٧، والاتفاق على حدود آمنة ومعترف بها، فى إطار علاقات طبيعية، وعلاقات سلام، طبقا لقرارى الأمم المتحدة (مجلس الأمن) ٣٣٨،٢٤٢.

- ضرورة حل المشكلة الفلسـطينية بجميع جـوانبها، ولا بد أن يعـترف هذا الحل بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى مع تمكينه من المشاركة فى تقرير مصيره".

وفى ضوء المواقف المـتناقضة، انتـهت أعمال الـلجنة السياسـية إلى الفـشل، حيث أعلن دايان فى مؤتمر صحـفي" أنه من الأفضل أن تفشل مبادرة السـلام على أن تفقد إسـرائيل مقـومات أمنهـا، وأن إسـرائيل لا تستطيـع التفـاوض ومسـدس موجـه إلى رأسها".

ويعلق كامل على ذلك فى مذكراته "ولم أدر من الذى كان يصوب المسدس إلى الآخر. أما نحن فكنا نطلب سلاما قائما على العدل، واسترداد الحقوق مقابل الأمن للجميع أما المسدس فكان تشبث الحكومة الإسرائيلية بالاحتلال غير المشروع للأرض. وهو موجه نحونا ونحو السلام"(١٥)

ويروى كامل أيضا فى مذكراته الخطاب الذى ألقاه بيغن فى حفل العشاء الختامى لكامل وفانس، حيث حكى فى خطابه تاريخ اليهود من أوله ووصف ما حاق بهم عبر العصور من عقاب وتشريد على يد فرعون مصر حتى يد هتلر ثم قال:(١٦)

"إن العرب تمتعوا بحق تقرير المصير فى إحدى وعشرين دولة، وهم يريدون أن ينشئوا دولة جديدة بتقرير المصير، ليقضوا على مصيرنا، إننى أقولها صريحة عالية:
"لا لتقسيم القدس... لا للانسحاب إلى حدود ١٩٦٧... لاحق تقرير مصير الإرهابيين"

لم يكن بيغن يعبر إلا عن سياسة إسرائيل واستراتيجيتها، على نحو واضح، حتى أن السادات لم يستطع أمام ذلك إلا أن يبعث ببرقية إلى وزير خارجيته يطلب إليه قطع المباحثات والعودة إلى القاهرة.

ولكن بيغن لدى مقابلته لكامل قبل عودته إلى القاهرة، أبدى استغرابه من هذا الاستدعاء.. وقال...." ثم تأتى أنت إلى القدس كضيف، وتجرح شعورنا بأن تطلب منا أن نترك القدس قلبنا.. هذه عاصمتنا قسمت وحررناها فى سنة ١٩٦٧، واتخذنا قرارا ديمقراطيا بعودتها إلينا، ولم نسمع دولة فى العالم تقول إن عاصمتها يمكن تقسيمها، تطلب منا أن نترك الجولان لكى تعود مسدسا مصوبا إلى رؤوسنا، تطلب منا أن نتنازل عن جوديا وسماريا مهد حضارتنا وتاريخنا، وكان لا بد أن أرد عليك

بخطاب سياسي، وكانت فرصتى هى حفل العشاء وهذا متبع فى كل مكان.. ثم يأتى السادات فى منتصف المباحثات ويقطعها ويستدعيك... لن تقسم القدس، ولن نعود إلى حدود ١٩٦٧ . وهذا ما سمعه حتى الرئيس السادات فى الكنيست، وهذا ما قدمته له فى الاسماعيلية".(١٧)

ويبدى محمد إبراهيم كامل فى مذكراته مخاوفه من أن الرئيس السادات كان يريد أن تصبح الولايات المتحدة شريكا كاملا فى المباحثات، وهذا برأى كامل خطر محقق.

"فى أن تخرج قضية الشرق الأوسط بشكل أو بآخر من دائرة المشاركة والاهتمام الدولية وتتركز بين يدى الولايات المتحدة، وتكون هى وحدها الحكم بين العرب وإسرائيل".

في كامب ديفيد:

بدأت زيارة السادات إلى الولايات المتحدة فى ٤ فبراير/ شباط ١٩٧٨، وبدأت بلقاء منفرد مع كارتر فى كامب ديفيد. ثم أعقبه لقاء بين الوفدين المصرى والأمريكى، وقد عرضت وجهات النظر بشأن استئناف المباحثات بين مصر وإسرائيل، وعرض برجنسكى مستشار الأمن القومى للرئيس كارتر خطوات إخراج المشروع الأمريكى إلى حيز الوجود، فتمت الموافقة عليه، وهذه الخطوات على النحو التالي:(١٨)

١ - تتخذ مصر موقفا إيجابيا من استمرار المباحثات (بمعنى ألا يعلن السادات وقفها).

٢- تعلن مصر عن موقفها من انطباق القرار ٢٤٢ على جميع الأراضى المحتلة، ورفضها القاطع لقبول المستوطنات.

٣- تعرب الولايات المتحدة عن تأييدها للموقف المصري.

٤- بعد اجتماع كارتر بمناحم بيغن تتقدم مصر بمشروع بشأن الضفة الغربية وغزة.

٥- متى رفضت إسرائيل المشروع المصري، تتقدم الولايات المتحدة بمشروعها.

٦- تطلع الولايات المتحدة مصر على المشروع الأمريكى لمناقشته قبل تقديمه.

وقد أرضى هذا المشروع السادات، لأنه يحقق له الأمل الذى يراوده وهو التزام الولايات باتخاذ موقف إيجابى فى المباحثات الثلاثية.

وفى نهاية زيارة السادات للولايات المتحدة صدر بيان من البيت الأبيض يوم ٨ فبراير/ شباط ١٩٧٨ يؤكد:

١- أن قرار مجلس الأمن رقم٢٤٢ ينطبق على جميع الجبهات.

٢- أن القضية الفلسطينية يجب حلها من جميع وجوهها، وأن يتضمن الحل الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وتمكينه من المشاركة فى تقرير مصيره (صيغة أسوان).

٣- أن المستوطنات مخالفة للقانون الدولى وغير شرعية.

ولكن الأمور خلال العشرة شهور التالية كانت على غير ما أراده كارتر. فقد كان يريد أن يكون مهندس تسوية شاملة، غير أنه وجد نفسه ينفذ ما أصبح عندئذ مخطط بيغن، فقد أصبح كارتر يروج لعقد معاهدة مصرية - إسرائيلية لا ترتبط بالمشكلة الفلسطينية إلا بصورة مهلهلة فضفاضة تفسح المجال لتأويلات مختلفة، أما الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية فقد حذف من جدول الأعمال، وأما سورية فلم تعد شريكا ضروريا فى العملية، وأما الاتحاد السوفياتى فقد تم تجاهله.

وكان هذا الانقلاب فى موقف كارتر، يقابله تعنت بيغن من جهة، وتزعزع التزام السادات بالقضية الفلسطينية، أو بالتنسيق مع سورية، وكذلك ضعف كارتر أمام الضغط الصهيونى وأصدقاء إسرائيل فى الولايات المتحدة.

وكان تحويل عملية السلام من أهدافها الأصلية المتعددة الأطراف إلى مجرد اتفاقية بين مصر وإسرائيل، قد تم على مرحلتين:

الأولي: أشرف عليها دايان حيث عمل على إبعاد مصر وفصلها عن سورية

والثانية: قام بها بيغن حيث أنجز فصم مصر عن الضفة الغربية.

وكانت النتائج الأولى لزيارة القدس ، قيام إسرائيل بغزو جنوب لبنان، متذرعة بعملية فدائية قام بها عشرة من الفدائيين الفلسطينيين فى ١١/ ٣/ ١٩٧٨، إذ تمكنوا عن طريق استخدام قوارب من المطاط من الرسو على الشاطئ بالقرب من حيفا، وتمكنوا أيضا من الاستيلاء على عربة أتوبيس اتجهوا بها إلى تل ابيب، وقد تصدت لهم القوات الإسرائيلية، وقامت معركة استشهد فيها غالبية الفدائيين العشرة، كما قتل فيها نحو خمسة وثلاثين إسرائيليا إلى جانب العديد من الجرحي.

لقد كان الرد الإسرائيلى سريعا وعنيفا، فقد قام أكثر من ثلاثين ألف جندى إسرائيلى من القوات البرية والبحرية والجوية بغزو واسع النطاق لجنوب لبنان بتاريخ ١٤/ ٣/ ١٩٧٨ . واستخدمت الأسلحة الأمريكية الفتاكة، وضربت القرى والبيوت دون تمييز بين لبنانى وفلسطيني، أو بين فدائى أو مدني، أو بين رجل مسن وامرأة أو طفل، لقد دمرت إسرائيل بهذه العملية أكثر من تسعين قرية آمنة، ونزح عن المنطقة باتجاه بيروت أكثر من مائة ألف نازح.

وقد قوبل هذا الغزو من جانب المقاومة اللبنانية والفلسطينية بصمود شجاع، ودارت معارك حقيقية تكبد فيها العدو الإسرائيلى خسائر جسيمة. ولم يستطع الغزو أن يحقق أهدافه المعلنة، وهى القضاء على المقاومة الفلسطينية (أو على الإرهاب كما تدعى إسرائيل).

ورغم أن الغزو الإسرائيلى لجنوب لبنان قوبل بالإدانة من جميع الأطراف، إلا أن السادات كان يرفض إدانته حتى ١٧/ ٣/ ١٩٧٨، إذ بعث برسالة إلى كارتر يرجوه فيها بأن يتم الانسحاب الإسرائيلي فورا. بسبب ما يمكن أن يخلقه هذا الغزو من تواترات متصاعدة قد تؤذى مباحثات السلام".

وقد تقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار إلى مجلس الأمن عرف فيما بعد بالقرار رقم ٤٢٥ يقضى بأن تكف إسرائيل فورا عن عملها العسكرى ضد وحدة وسلامة لبنان، وأن تبادر إلى سحب قواتها من الأراضى اللبنانية، كما يقضى بوضع قوات للأمم المتحدة فورا فى جنوب لبنان.

ولكن شأن هذا القرار شأن جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بإسرائيل،فإسرائيل ضربت عرض الحائط، ولا تزال تحتل جنوب لبنان، ولا تزال طليقة اليد فى الهجوم على المدن والقرى والمواطنين اللبنانيين، دونما حساب أو رقيب.

والملفت فى عملية الغزو الإسرائيلى إلى لبنان، أن الإسرائيليين أبلغوه للسادات.

ويقول محمد إبراهيم كامل فى مذكراته، أنه عندما اتصل بالسادات صباح اليوم التالى للغزو ليطلعه على مسودة بيان يدين هذه العملية، سأله السادات: هل أعطوهم العلقة ولا لسه؟" وعندما استفسر منه عما يقصده أجاب السادات" يعنى أدبوهم ولا

لسه؟"وفهم كامل أن السادات يقصد إن كان قد تم للإسرائيليين تلقين الفلسطينيين درسا بسبب العملية الفدائية التى قام بها الفدائيون داخل إسرائيل منذ أيام.

ويفسر كامل موقف السادات بأنه "غاضب على منظمة التحرير الفلسطينية بسبب انضمامها لجبهة الرفض، وتهجمها عليه" ولكن كامل يكتشف بعد ثلاث سنوات، بعد أن يقرأ كتاب وايزمان" معركة السلام" أن موقف السادات كان نتيجة علمه المسبق بعملية الغزو، فقد أورد "وايزمان": فى كتابه واقعة إعلام السادات بهذه العملية فى رسالة هامة تقول:

"بدأت قواتنا عملية محدودة على الحدود اللبنانية لإزالة قواعد الإرهابيين من المنطقة، وأتعشم أن العملية المحدودة لن تعطل المحادثات بين بلدينا".

ومن خلال هذا الموقف، وبعد أن تبين لـ "كامل" مجموعة حقائق سياسية وعسكرية هامة، وجد أن يقدم للسادات تقديره للموقف السياسى بعد وقفة تأمل "بحثا عن عوامل القوة وتنميتها، وتلمس نقاط الضعف وتلافيها، وتثبيت الخطوط العريضة لسياستنا الخارجية حتى لا يؤثر التحرك التكتيكى على الأهداف الاستراتيجية".

ولعل "كامل" أراد أن يوضح لنفسه أولا وللسادات ثانيا الموقف بعد كل ما رآه وسمعه ولمسه من مواقف متناقضة للسادات ، ومن تعنت ومواربة من الجانب الإسرائيلي خاصة بعد غزو لبنان.

وقد أبرز "كامل" فى هذه المذكرة: (١٩)

١- تمسك إسرائيل بسياسة التوسع، وعدم تقديم أى تنازلات، والعمل على امتصاص الآثار الإيجابية لمبادرة السلام المصرية عن طريق التغطية على القضايا الرئيسية بقضايا أخرى فرعية (آخرها العدوان على جنوب لبنان).

٢- الخلافات والانقسامات والحرب الإعلامية على الساحة العربية. وهو ما يشجع إسرائيل على التعنت من ناحية، ولا يدفع الولايات المتحدة لممارسة ضغوط فعالة على إسرائيل من ناحية أخري.

٣- شعور متزايد فى كثير من الدول الإفريقية والآسيوية أن مصر أصبحت تعتمد أكثر على الولايات المتحدة الأمريكية، وأن مصر أخذت بعض المواقف التى تثير قلق بعض الدول الصغيرة (النزاع المصرى الليبي، والذى أدى إلى انتهاك مسلح، موقفنا من النزاع الصومالى - الأثيوبي عند بدئه وموقفنا من الأوضاع الداخلية في تشاد، وحادث الطائرة المصرية في نيروبي واحتجاز طائرتين كبيرتين فى مطار القاهرة. وأحداث مطار لارناكا فى قبرص، وموقفنا من منظمة التحرير الفلسطينية والفلسطينيين بصفة عامة).

٤- اتباع أجهزة الإعلام المصرية أسلوبا مثيرا فى معظم الأحيان، يلجأ إلى التجريم الشخصى لرؤساء وكبار المسؤولين فى الدول التى نختلف معها فى التكتيك، ولكننا نتفق معها فى الأهداف الاستراتيجية، كما تلجأ هذه الأجهزة إلى المبالغة، أو الانتقال المفاجئ من موقف معين إلى موقف آخر مخالف دون تمهيد كاف، الأمر الذى لا يخدم أهدافنا السياسية، ويضعنا فى بعض الأحيان فى مواقف متناقضة

وخلص "كامل" إلى القول بأن هذه الظواهر - تؤثر - كما تتأثر - إن سلبا أو إيجابا بالعوامل الأساسية التى تقوم عليها سياستنا الخارجية وهي:

١- الأوضاع الداخلية (اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وعسكريا).

٢- وحدة الصف العربي.

٣- تعدد محاور الحركة فى مجال العلاقات الدولية.

ولكن يبدو أن مذكرة "كامل" ومقترحاته لم ترق للسادات الذى استمر على نهجه فى التوصل إلى اتفاق سلام مع إسرائيل، وفق السيناريو الذى تم الاتفاق عليه مع الأمريكان. وهو أن تتقدم مصر بمشروع، وتتقدم إسرائيل بمشروع، وعندما يرفض كل مشروع من الجهة الأخري، تتقدم أمريكا بمشروعها. ولكن الإدارة الأمريكية لم تكن محصنة على نحو كاف إزاء مراكز القوى الصهيونية المعززة لإسرائيل فى الولايات المتحدة. لذا فإن كارتر يسارع إلى الإدلاء بحديث صحفى فى ٢٠/ ٤/ ١٩٧٨ خلال

وجود بيغن فى نيويورك للاشتراك فى احتفالات الجاليات اليهودية بذكرى ثورة اليهود فى وارسو، وكذلك بمناسبة مرور ثلاثين عاما على إقامة دولة إسرائيل، ويقول كارتر فى حديثة إلى جريدة نيويورك تايمز (إن تسوية مشكلة الشرق الأوسط ستتحقق دون إقامة دولة فلسطينية مستقلة فى الضفة الغربية، وإن مستقبل الضفة الغربية سيرتكز بدرجة أساسية على المشروع الذى أعده مناحم بيغن لمنح الحكم الذاتى للفلسطينيين العرب، وأن التسوية الدائمة لمشكلة الشرق الأوسط لن تتطلب انسحابا كاملا من الأراضى العربية المحتلة، وأن الاعتبار الأهم من سياسته، والذى سيستمر هو أمن إسرائيل فوق كل شئ).

وهذا يعنى أن كارتر عاد والتزم بالموقف الإسرائيلي، متجاوزا بذلك الحقوق العربية وقرارات مجلس الأمن ومواقف الولايات المتحدة المعلنة. كما أن ذلك خروج على السيناريو المتفق عليه مع السادات. ورغم ذلك، فلم يتقدم السادات بأى احتجاج، أو طلب للإيضاح فقد اكتفى بتوضيحات السفير الأمريكى لوزير خارجيته، بأن هذه التصريحات لا تعنى تغيرا فى الموقف الأمريكي.

ويذكرنا موقف السادات هذا، بموقف الشريف حسين، عندما أوضح له ضابط فى الجيش البريطانى - مكلفا من حكومته - بأن وعد بلفور لا يعنى المساس بالحقوق العربية.

وإذا كان يمكن تبرير موقف السادات، وإصراره على أن الولايات المتحدة تملك ٩٩٪ من أوراق الحل، وارتهانه للسياسة الأمريكية........

ولكن السادات بعد أن لمس المماطلة الإسرائيلية، وأساليب التسوية والتعنت من قبل بيغن، وفى ضوء نتائج مباحثاته مع وايزمان فى النمسا، واجتماعات وزراء الخارجية فى الولايات المتحدة ومصر وإسرائيل فى لندن (ليدز)، أصبح يتحدث بصراحة أكبر عن بيغن ففى مناسبة ٢٦ يوليو (تموز) ١٩٥٢، وهو تاريخ تنازل الملك فاروق إلى ولى العهد الطفل "فؤاد" فى ذلك التاريخ من عام ١٩٧٨ قال السادات إن بيغن يرفض إعادة الأرض التى سرقها إلا إذا استولى على جزء منها، "كما يفعل لصوص الماشية فى مصر حين يرفضون ردها إلى صاحبها إلا إذا تقاضوا منه ثلث أو

نصف قيمتها" وقال إنه "لن يسمح بأن يتحول معبد السلام الذى أقمناه إلى مكان تجار كما تاجروا فى معبد الرب فى السابق. ومع ذلك فإننى أقول للشعب اليهودى فى إسرائيل وفى أوربا والعالم أجمع إن لإسرائيل الحق فى السلام، والحق فى حسن الجوار، أما السيادة فمرفوضة، وكذلك استلاب الأرض المسروقة".

لكن السادات يعود ليقع فى الشباك الأمريكية فهو إذ يعبر للمستر آثرتون فى ٣٠يوليه (تموز) من عام ١٩٧٨ عن دهشته من الموقف الأمريكى الذى يسمح لإسرائيل باستغلال أمريكا، ويسمح لبيغن أن يتحداها بكل صلف. فإنه يطلب منه أن ينقل إلى كارتر محبته ورغبته فى عدم إحراجه، ويبلغه بأن الغطرسة و"قلة الأدب الإسرائيلية هى بسبب الأسلحة الأمريكية التى تغدقونها على إسرائيل، وبسبب تعاون البنتاجون معها".

ويمضى السادات فى قوله لآثرتون:

"سيعرف شعبى حتما أن كل ما
تفعلونه هو مساندة الاحتلال الإسرائيلي
للأراضى العربية، ويمكننى أن أقول ذلك
للرأى العام، ولكن لن أفعل بسبب
صداقتى ومحبتى للرئيس كارتر، وعرفانى
للشعب الأمريكى !!! ولكن نصيحتى أن
تحاولوا إصلاح صورة أمريكا، وستجدون
أنى صديق قوى يعتمد عليه".

ويقول السادات: "إن هدف إسرائيل هو إخراج أمريكا من المفاوضات بأى شكل حتى تجلس معنا على انفراد، وكنت مستعدا لذلك لو أنهم يريدون العيش كدولة طبيعية فى الشرق الأوسط، ولكنهم لا يريدون ذلك، وصمم على التواجد الأمريكى فى المفاوضات لأننا نريد أن تكونوا شهودا على تصرفاتهم".[٢٠]

ويحتار السادات.. ماذا يريد من أمريكا؟ يريدها ضاغطة على إسرائيل، أم شريكا

شـريفـا فـى المفـاوضـات، أم شـاهـدا؟ أم أنه يريـدها أن تكـون حـاضـرة فحسب؟

وهنا يصل السادات إلى قمة انفعاله وسخطه على بيغن ، فيقول لآثرتون: "أرجو أن تبلغوا الرئيس كارتر أن إسرائيل غير مستعدة للسلام، وأن بيغن لن يحقق السلام، وهم (أى الإسرائيليون) يشعرون بأن لديهم حرية اتخاذ القرارات، ونحن أيضا لدينا نفس الحرية، وليشهد العالم كله من هو على حق، ومن هو على باطل. وبعد اتضاح موقفكم سيحكم العالم على هذا الطفل الذى بالغتم فى تدليله...."

ويرفض السادات الاقتراح الأمريكى لعقد اجتماع وزراء الخارجية والدفاع ويصر على أن أية مفاوضات مباشرة جديدة يجب أن تتم على أساس استبعاد الأرض والسيادة من دائرة التفاوض، أى أن حل النزاع وفق أحكام القرار ٢٤٢ يستلزم إنهاء احتلال الأرض.

وقد أدى هذا الموقف المبدئى من السادات إلى وصول الأمير فهد من السعودية وإبلاغ السادات مباركته لهذا الموقف، واستعداد السعودية ممارسة دور فى العمل على جمع الشمل العربي، كما أدى إلى اتخاذ الحكومة الأمريكية قراراً بالقفز فوق المستوى الوزارى " والدعوة إلى عقد مؤتمر قمة ثلاثى يحضره كل من السادات وكارتر وبيغن.

زيف الموقف الأمريكي:

وهكذا فقد تقرر أن يسافر وزير الخارجية الأمريكي فانس إلى الشرق الأوسط حاملا معه دعوة كارتر لهذا المؤتمر.

وهنا نعود إلى مذكرات محمد إبراهيم كامل، لنقف على خلفية الموقف الأمريكي الجديد، فهو يتلمس ذلك من خلال ما دار في الاجتماع الذي عقده المستر هارولد سوندرز مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشرق الأوسط مع مندوبي الصحافة الأمريكية المعتمدين لدى وزارة الخارجية في ٣ أغسطس (أب) ١٩٧٨. بقصد إحاطتهم بأسباب زيارة وزير الخارجية فانس للمنطقة. وقد بلغت صفحات محضر هذا الاجتماع ٤٩ صفحة، وأحيط بدرجة من السرية.

قال سوندرز – فيما قاله – "إذ تخندق السادات في موقفه بأنه لن تكون هناك مفاوضات حتى تحل مشكلة الأرض، فإن ذلك يشكل موقفا محترما له في العالم العربي، ولكنه موقف ليس سهلا بالنسبة لما نريده من استمرار المفاوضات"وأوضح سوندرز أن استمرار التفاوض هو مسألة حيوية بالنسبة للمصالح الأمريكية الهامة، وكذلك بالنسبة لمصالح أصدقائهم في المنطقة وعندما سئل عما إذا كانت هناك خطة أمريكية، أجاب بأن الولايات المتحدة لن تتقدم بخطة، "إنما يدور التفكير الأمريكي حول ترك الأطراف تتفاوض ويكون موقف الجانب الأمريكي ـ متى ظهرت فجوات بين الأطراف ـ أن يتقدم باقتراحات لسد هذه الفجوات" وقال "...بالنسبة للحكومة الأمريكية فإن موقف إسرائيل – ليس ذلك بالضرورة لأنه موقف إسرائيل – هو الأكثر تمشيا مع طريقة المعالجة الأمريكية للأمور. فمن الصعب التمشي مع الموقف المصري بحل موضوع الأرض أولا، ثم مناقشة التفاصيل!!! وتعتقد الولايات

المتحدة أن هنالك (حلولا وسط) بين الموقفين، وهذا هو المجال الذى يمكن للولايات المتحدة أن تعمل فيه".

ويتضح كذلك من إجابات سوندرز على أسئلة الصحفيين أن التحرك الأمريكى بالدعوة إلى المؤتمر الثلاثى ، هو منع العرب بأن يلتقوا فى مؤتمر قمة يعيد التضامن العربي.

ويستخلص كامل من محضر اجتماع سوندرز مع الصحفيين الأمريكيين بأن الولايات المتحدة تناست المواقف الأمريكية المعلنة من وجوب الانسحاب الإسرائيلى من الضفة الغربية وغزة، كما تناست البيان الذى أصدرته عقب زيارة السادات فى ٨ فبراير (شباط) ١٩٧٨ . وغضت النظر عن السيناريو الذى اتفقت عليه مع السادات خلال زيارته..." وذهب ذلك كله أدراج الرياح، وتحول الموقف الأمريكى إلى موقف معناه: دفع الأطراف - أو بالأحرى دفع مصر - إلى مواصلة التفاوض مع إسرائيل، حتى يتم التوصل إلى حل وسط بشأن الأراضي، رغم وضوح نية إسرائيل المبيتة فى ضم الأراضى العربية كما أعلنها دايان صراحة فى مؤتمر ليدز".

> "وحتى يمكن تخطى المأزق الناشئ عن إصرار السادات على عدم العودة إلى المفاوضات المباشرة من جديد، إلا إذا استبعدت الأرض والسيادة عن دائرة التفاوض، ولتفادى عودة مصر إلى العالم العربي، وفتح الباب من جديد أمام مؤتمر جنيف، الأمر الذى يعنى فى النهاية فشل الدور الأمريكى فى إحراز نتائج فى المفاوضات الثلاثية ، لجأت الولايات المتحدة إلى فكرة الدعوة إلى مؤتمر قمة ثلاثى فى كامب ديفيد، وكان الطعم الذى استخدمته لاستدراج السادات هو إعلانها أنها قررت القيام بدور الشريك الكامل فى المفاوضات".

وقد وافق السادات على حضور قمة كامب ديفيد لدى مقابلته لفانس، وبعد أن تعهد له بأن تلعب الولايات المتحدة دور الشريك الكامل، باعتبار أن سلام منطقة الشرق الأوسط ليس هاما لها وحدها، وإنما للعالم أجمع.

السادات فى الفخ الإسرائيلى - الأمريكي:

استمرت مفاوضات كامب ديفيد من ٦ إلى ١٧ ايلول/ سبتمبر سنة ١٩٧٨، وانتهت بضربة مفاجئة أخرى لصالح بيغن وإسرائيل وأمريكا ودخل السادات مرة أخرى فى النفق الإسرائيلي، لقد رفض بيغن أن يتزحزح قيد أنملة عن موقفه، والذى اختل هو موقف السادات، والتزامه تجاه القضية الفلسطينية، وتجاه سورية. كما أن كارتر تراجع نتيجة ضعفه، وعدم قدرته على مواجهة اللوبى الصهيونى وأصدقاء إسرائيل فى الولايات المتحدة، والرغبة الجامحة فى تحقيق اتفاق ما...

كيف ولماذا ومتى تخلى السادات عن وجهة نظره التى كان يفخر بها، والتى مفادها:

"لن يعود إلى التفاوض مع إسرائيل إلا إذا وافقت على إخراج الأرض والسيادة من مجال التفاوض"؟؟

يجيب محمد إبراهيم كامل فى مذكراته (٢١) "إنه يعتقد أن ذلك، حدث أثناء الاجتماع الذى تم بينه وبين سيروس فانس يوم ٧ أغسطس / آب/ فى حديقة المعمورة ليقدم له دعوة الرئيس كارتر مؤتمر كامب ديفيد، فقد استمرت خلوتهما ساعات طويلة...."

لقد طرح السادات فى اجتماع المجلس القومي، الذى رعاه بعد مغادرة فانس لمصر، خطته التى دعاها "إطار السلام" متجاهلا المذكرة التى تقدمت بها وزارة الخارجية، والمذكرة التى تقدمت بها إدارة المخابرات. وهذا الطرح الجديد يتجاهل إعلان المبادئ، ويوافق على إعادة ترسيم الحدود فى الضفة الغربية "بما يحقق الأمانى المشروعة للفلسطينين، والأمن الإسرائيلي".

ولا بد فى هذه الحالة أن تحدث تنازلات فى الضفة. إلا أن المشروع المصرى بوجه عام يعتبر قرارى مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ أساسا للتسوية، ويصر على الانسحاب الكامل من سيناء، وعلى إزالة المستوطنات.

وفى الاجتماع الذى عقد بين الجانبين المصرى والأمريكى فى كامب ديفيد، طالب الرئيس كارتر تأجيل القضايا الأساسية المتعلقة بالسيادة على الضفة الغربية وغزة لمناقشتها فى نهاية الفترة الانتقالية، واعتبر مشروع بيغن للحكم الذاتى مشروع طيب لهذه الفترة، وقال إنه من الناحية العملية، فإن اتفاقا بين مصر وإسرائيل وأمريكا، سيجبر باقى الدول للامتثال والقبول، ويقول كامل فى مذكراته، إن الرئيس السادات لم يتكلم، إطلاقا فى ذلك الاجتماع، وهو الذى كان يفاخر بتمسكه بحقوق الشعب الفلسطيني، والتمسك بالأرض والسيادة،"ولعله آثر الالتزام بحكمة القرود الصينية الثلاثة (أنا لا أرى ولا أسمع ولا أتكلم) وانتهى الاجتماع وخامرنى شعور بأن أمورا كثيرة تجرى فى الخفاء بين كارتر والسادات....."

وهذا يعنى أن الولايات المتحدة، قد استبعدت المشروع المصري، وأنها وافقت على المشروع الإسرائيلى كأساس للتفاوض. ولو أنها احتفظت بحقها فى التقدم بمشروع أمريكى لمعالجة الهوة بين المواقف المصرية والإسرائيلية. ضاربة عرض الحائط بوعودها السابقة. ثم أين وعد السادات أمام مجلس الأمن القومى الذى قال فيه إنه سيقدم مشروعه فى بداية المؤتمر، فإن لم يقبل أساسا للتفاوض، فسينسف المؤتمر ويعود إلى مصر فى خلال ثمان وأربعين ساعة؟ وكان الأمريكان قد وعدوا السادات بأن يعرضوا عليه مشروعهم التوفيقى قبل عرضه بشكله النهائي، ولكنهم عادوا فاعتذروا عن ذلك بحجة أن بيغن أبرز لهم تعهد الحكومة الأمريكية الذى قدمه كيسنجر عام ١٩٧٥ بالتشاور مع إسرائيل سلفا قبل التقدم بأي مقترحات لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي وهذا يعنى أن أمريكا سوف تناقش مع إسرائيل مشروعها لا أن تطلعها عليه فقط، وبالتالى سينتهى المشروع الأمريكى إلى مشروع وسط بين المشروع الأمريكى والمشروع الإسرائيلي. أى مشروع وسط لصالح إسرائيل.

ولكي نفهم ذلك بوجه لا يدعو إلى الالتباس، نلجأ إلى رواية إسرائيلية لجلسة التشاور بين الوفدين الأمريكى (برئاسة كارتر) والإسرائيلى (برئاسة بيغن) يروى

وايزمـان مـا جرى فى جلسـة التـشـاور هذه التى ناقش فـيـها المجـتـمعـون المشـروع الأمريكي، ويقول فـيما يقول: (٢٢) ...." وعندمـا وصلنا إلى الشـرط الخامس (بعـدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق القوة) أصبـح رد فعل بيغن شرسًا إلى أقصى حد (إن هذا الشـرط لا ينطبق على حـالتنا، فـالأراضى التي نحـتلهـا غـزوناها فى حـرب دفاعـية. ويجب أن تعرف يـا سيادة الرئيس أنه فى كل الحـروب كنا ضحـايا للعدوان العربي) وأعـتـرض بيـغن بشدة على عـبارة فى الديباجـة تقرر (إن احـتلال الأراضى بالقوة لا يمكن قبوله) وكـانت تبدو عبارة بريئة إلا أن بيغن اشتم فيـها فخا، وخشى أن تستخدم فـيما بعد لخلع إسرائيل من مرتفعـات الجولان. وقال رئيس الوزراء لكارتر (لن نقـبل هذه العبـارة) وأجـابه كارتر (السـيـد رئيس الوزراء: إن هذا ليس هو رأى السادات فقط، ولكنه أيضـا رأى أمريكا، وسيتعين عليك أن تقبله) وكـانت الساعة قد قاربت الثالثـة صباحا، وزم كـارتر على شفتيه، ولـم يسـتطع أن يخفى غضبـه اكثر من ذلك، فـأطبق بيـده على الأوراق التى أمـامـه وألقى بالقلم الرصـاص من يده وعـينه الزرقاوين تتوهجان بالغضب وقال ثانية وكأنه يكرر الكلمات لنفسه (إنه ينبغي عليك أن تقبل. وقال بيغن بلهجة حازمة (السيد الرئيس أرجوك لا تهديدات)".

ويعلق كامل على هذه الرواية فيـقول: "ومرة ثانية أعتقـد أن النوايا الإسرائيلية من ثنايا ما رواه وايزمان واضحة مـستقيمة، لا لف فيها ولا دوران، ولا تحـتاج إلى تفسير، أو تعليق. وإنما اسـتـرعى النظر إلى رئـيس الوزراء الإسـرائيلى عندمـا قـال للرئيس. الأمـريكى "لا تهديدات أرجـوك" لـم يكن ذلك رجـاء أو اسـتعطافا لكارتر، بل كـان تهـديدا لهذا الأخـير "لذا فـقد جـاء المشروع الأمـريكي، وبصمـات " التشـاور" مع الجانب الإسرائيلى واضحة وجلية عليـه. وذلك من حيث الفلسفة واللغة والنصوص والاصطلاحات. لقد كان المشروع الأمريكى "برهانا قاطعا على التخاذل الأمريكى فى مواجهـة الضغوط الإسرائيليـة". وهو يعبر حقـيقة الموقف الأمريكي المعـادي للعرب والمتفق استـراتيجيًا مع إسـرائيل مما يعني أن كل ما كانت تحاول الولايـات المتحدة عن طريق مبعوثيها، وعلى نحو مباشر نقله للعرب لم يكن إلا نفاقا وكسبا للوقت.

وإزاء التـعنت الإسرائيـلى وموقف كـارتر المؤيد له، أعلن السـادات لمرافـقيـه ثم لفانس أنه قرر الانسحـاب من مؤتمر كامب ديفيد. ونصحه فانس - كـما يقول كامل

فى مـذكراته، بالالـتقـاء مع كارتـر" وأنا واثق بأنه سيـعـمل ما فى وسـعـه لكى تكون راضيا، وسأبلغه برغبتك فى مقابلته".

وفعـلا حضر كـارتر لمقابلة السادات، واخـتليا لوحدهمـا مدة نصف ساعـة خرج كـارتر بعدها، والتـحق السـادات بالوفد المصـرى ليـقول لهم: "سـأوقع على أى شئ يقترحه الرئيس الأمريكى كارتر دون أن أقرأه".

ويكتب وزير خارجـية السادات مـحمد كامل فى مـذكراته حول مـحاولاته إقناع السادات بعـدم قبول المشـروع الأمريكى الذى هو "مشـروع إسرائيل" ولكن عبثا، مما يضطره أخيرا إلى الطلب من السادات قبول استقالته، فيقبلها، ولكنه يطلب إليه تأجيل إعلانها لحين عودتهم إلى القاهرة.

وفى ١٧ سبـتمبر (ايلول) ١٩٧٨، تم إعـداد ما يلزم من أجل مراسم التـوقيع على الاتفاقات فى واشنطن، أو مـا أسماها كامل فى مذكراته مـذبحة التنازلات، لأن بيغن لم يكتف بأن المشـروع الأمريكى كـان أقرب إلى المشروع الإسـرائيلي، ويلبى جـميع رغـبـاته، إلا أنه فى آخـــر لحظة أصـر على إجـراء تعـديلات جـديـدة على المشـروع ورضخت أمريكا، بقى السادات ساكنا هادئا، ولعل أهم التعديلات الجديدة هي:

- إبقاء عبارة المصير للفلسطينيين غامضة مائعة.

- حذف عبارة عدم جواز اكتساب الأرض بالقوة.

- الإصرار على عبارة مجلس إدارى بين قوسين أمام عبارة سلطة الحكم المحلي.

- حذف المادة المتعلقـة بالاتفاق بين مصر وإسرائيـل على الإجراءات المنظمة لحل مشكلة اللاجئين.

- والأهم حذف النص عـلى تجميـد المستوطنـات الإسرائيلية فى الضـفة الغـربية وغزة خلال مدة السنوات الخمس الانتقالية.

أما بشـأن الاتفاقـية بين مـصر وإسرائيـل، فقد أدخلت إسـرائيل فى إطارها تعديلات كثيرة، أهمها تكريس القطيـعة بين مصر وبين القضية الفلسطينية. فقد قضت الاتفـاقية على أى فكرة للارتباط بين الانسحاب الإسرائيلى من سيناء، وتسوية القضية الفلسطينية، كما أنها لـم تعلق قيام

السلام الكامل على إتمام الانسحاب الإسرائيلى الكامل من سيناء نفسها، فقد نصت على أنه بعد الانسحاب الإسرائيلي إلى خط العريش ورأس محمد، الذى يتم بعد توقيع معاهدة السلام فى مدة تتراوح بين ثلاثة وتسعة أشهر، تقوم علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل تشمل الاعتراف، بما فى ذلك إقامة العلاقات الدبلوماسية، وعلاقات اقتصادية وثقافية وإنهاء الحصار الاقتصادي.... الخ أى يتم ذلك كله وجزء من سيناء ما زال تحت الاحتلال يرفرف عليه علم إسرائيل، وقواتها قائمة بسلاحها، ومطاراتها تضج بالحركة، والمستوطنون الإسرائيليون يعمرون ويبنون فى ياميت ومستعمرات رفح وغيرها....

وقد أسقطت الإشارة إلى القدس نهائيا فى الاتفاقية، واستعيض عن ذلك بتبادل رسائل بين الأطراف الثلاثة:

- كتب السادات إلى كارتر خطابا مضمونه أن القدس العربية جزء لا يتجزء من الضفة الغربية.

- ورد كارتر على السادات بأنه تلقى خطابه، وأنه سيبعث بصورة منه إلى بيغن، وأكد على موقف أمريكا المعلن بخصوص القدس.

- وكتب بيغن إلى كارتر، أن إسرائيل قررت أن مدينة القدس موحدة، ولا يمكن تقسيمها، وأنها عاصمة إسرائيل.

- رد كارتر على بيغن بأنه سيرسل صورة من خطابه للسادات.

ومن الواضح أن هذه الخطابات لا تؤكد سوى الموقف الإسرائيلى من القدس.

شرخ فى النظام العربى:

لقد كانت الاتفاقيتان التى توصل إليهما السادات فى كامب ديفيد، شرخا جديدا فى العلاقات العربية عموما، وفى العلاقة بين سورية ومصر خاصة، وقد قال عنها السيد عبد الحليم خدام(٢٣):

"آخر رقصة عارية تفقد السادات ورقة التين".

وقد قام سيروس فانس بزيارة الرئيس الأسد فى دمشق بعد أسبوع من كامب ديفيد لتوديعه، كان نوعا من الفراق بين سوريا والولايات المتحدة"، ويقول فانس فيما بعد (٢٤) "أذكر أن الأسد قال لى ما معناه أنه قد مل، وأنه سيجلس جانبا ويراقب الأحداث، فإن تغيرت الظروف فإنه لن يتردد فى تغيير موقفه، رغم أنه سيظل دائما – كما كان فى الماضى – متبعا المصالح العليا لسورية".

مع كامب ديفيد، استطاعت الولايات المتحدة ، إعادة ترتيب المنطقة، كانت الخطوة الأولى رحلة السادات إلى القدس، ثم توالت الانهيارات، لقد كان خروج مصر من النظام العربى يعنى شرخا كبيرا فى هذا النظام، وفى حين لقى ذلك ترحيبا واسعا من الغرب، وفى الولايات المتحدة وإسرائيل، فإنه أضاف إلى الإحباطات العربية لونا جديدا من اليأس الذى يصل إلى حد القرف.

لقد عملت الحركة الصهيونية منذ قيامها، ومعها الحلفاء الغربيون، وعلى رأسهم الولايات المتحدة على الوقوف فى وجه القومية العربية، ومشروعها الوحدوي، لأنها تعلم أن وحدة الموقف العربي، وتنامى القومية العربية يقف فى وجه المشروع

الصهيوني، ولأنها تعلم - وهى على حق - بأن العرب لن يقبلوا بالمشروع الصهيونى. وقد تحدث الصهاينة كثيرا عن السلام، ولكن السلام الصهيونى كان يهدف باستمرار إلى خلق حقائق على الأرض، تعمق الوجود الصهيونى فى الأرض العربية، وتجعل من إسرائيل حقيقة يومية معاشة فى المنطقة العربية، ونظرا لظروفها الخاصة، ولأطماعها فهى لا ترضى بأن تكون عضوا عاديا فى المنطقة، فهى إما أن تكون المهيمن والحاكم المطلق. أو لا تكون... لهذا فإن قوتها الذاتية يجب أن تغلف بضعف الآخرين، والضعف فى الفرقة والتجزئة والتخلف، إذا فليبقى العرب فى دائرة الفقر والجهل والتخلف والتجزئة.

عملت الولايات المتحدة وإسرائيل والغرب عموما على مدى سنوات على إضعاف العرب، وإعاقة التنمية والحؤول دون قيام وحدة عربية بين بلدين أو أكثر، والحؤول دون قيام قوة عربية عسكرية، وإذا كانت مقولة "ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة" تظل صحيحة، فإن ضرب القوة العربية أصبح لازما فى الاستراتيجية الغربية والإسرائيلية، وكان الشرخ الأساسى فى القوة العربية هى سلخ مصر عن عالمها العربي، "فلا حرب (أى لا قوة) بدون مصر". لذا فإن الهدف تعطيل دور مصر العربي، ففيه هدم للنظام العربى برمته. وقد استطاعت إسرائيل، بمعونة الولايات المتحدة، ومساعدتها، والموقف الأوربى المتعاطف أن تجعل من السيناريو الخاص بها للسلام الذى تريده وتصوره أساسا لكل مشروع مقبول ويشكل أساسا لأية مفاوضات، ذلك السلام الإسرائيلى هو "وقف كل العمليات العدائية (أعمال الحصار والمقاطعة) وإعادة تخطيط الحدود بما يضمن لإسرائيل حدودا آمنة من أى (عدوان) إلى جانب ضمانات تتمثل فى مناطق منزوعة السلاح، على أن يكون ذلك فى طلب اتفاقيات السلام، وعلى أن تبدأ مرحلة إقامة علاقات (طبيعية) بحدود مفتوحة بين إسرائيل وجيرانها فى كل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، كما أن المرغوب فيه (إسرائيليا) أن تدخل دول المنطقة فى ترتيبات لإقامة سوق مشتركة إقليمية تضم العرب وإسرائيل".

وإذا استطاعت إسرائيل إبعاد مصر عن باقى الدول العربية، فقد تحررت من إمكانية قيام الحرب على جبهتين، ولم تعد تواجه أى ضغط لحل المشكلة الفلسطينية، ولم تعد مهتمة بمواقف الدول العربية الأخري، وفى الوقت الذى اعتبر الغرب وإسرائيل رحلة السادات إلى القدس وما تلاها فى كامب ديفيد بداية عهد السلام حدث خارق نحو السلام، كانت فى الواقع بداية تصديع عملية السلام، وبداية لشرخ عربى واسع، وبداية لخرق النظام العربي، وفشله، وبداية للعصر الإسرائيلى الجديد. الذى كان قد بدأ فعلا باتفاقية السلام التى وقعت بين مصر وإسرائيل فى واشنطن بتاريخ ٢٦/ ٣/ ١٩٧٩.

هوامش الفصل الرابع

(١) - باتريك سيل: الأسد - الصراع على الشرق الأوسط ص ٣٩٧، والجملة الأخيرة عن كيسنجر نفسه.

(٢) - أستاذ في الجامعات الأمريكية - أورد ذلك هيكل في كتابه الحل والحرب.

(٣) - محمد سيد أحمد - بعد أن تسكت المدافع ١٩٧٥ ص ٢٣٠.

(٤) - أورد هذه الواقعة هيكل في كتابه اكتوبر ١٩٧٣، عن كتاب الدكتور والترايزاتسون في كتابه عن كيسنجر.

(٥) - المصدر السابق نقلا عن "المحادثات السرية لهنرى كيسنجر في إسرائيل" جوار دار كوادر المجل المملوكة لجريدة نيويورك تايمز ١٩٧٦. وقد صودر الكتاب ثم أفرج عنه بعد حذف أجزاء منه.

(٦) - هيكل - المصدر السابق.

(٧) - الأسد - الصراع على الشرق الأوسط - باتريك سيل.

(٨) - المصدر السابق ص ٣٦٧.

(٩) - المصدر السابق ص ٣٧٧ نقلا عن كيسنجر - سنوات الاضطراب.

(١٠) - استشهد بذلك هيكل في "خريف الغضب".

(١١) - المصدر السابق.

(١٢) - المصدر السابق.

(١٣) - باتريك سيل - الأسد. مصدر سابق، في مقابلة مع الدكتور أديب الداوودي في جنيف في ١/ ١١/ ١٩٨٤.

(١٤) - مذكرات محمد إبراهيم كامل - وزير خارجية مصر الأسبق - السلام الضائع. فى اتفاقية كامب ديفيد. ويذكر أن السادات عين كامل وزيرا للخارجية عشية محادثات الإسماعيلية، واشترك مع السادات فى مباحثات كامب ديفيد فى ٥ سبتمبر / أيلول ١٩٧٨، وقدم استقالته فى ١٦ من الشهر ذاته خلال تلك المباحثات احتجاجا على سير المباحثات، وموقف السادات من الاتفاقيتين.

(١٥) - المرجع السابق - ص ٩٩.

(١٦) - المرجع السابق - ص ١٠٩.

(١٧) - المرجع السابق- ص ١١٧.

(١٨) - المرجع السابق- ص ١٤٠ - ١٤١.

(١٩) - المرجع السابق - ص ٢٤١ -٢٤٢.

(٢٠) - المصدر السابق - ص ٤١٤- ٤١٥.

(٢١) - المصدر السابق - ص ٤٧٤.

(٢٢) - المصدر السابق - ص ٥٤١.

(٢٣) - آراب ريبورت آند ريكورد ١٩٧٨ - ص ٦٢٠، أورد ذلك باتريك سيل فى كتابه الأسد - الصراع على الشرق الأوسط ص ٥٠٠.

(٢٤) - باتريك سيل - مصدر سابق مقابلة مع فانس فى نيويورك فى ٣١/ ٧/ ١٩٨٧.

الفصل الخامس

من
كامب ديفيد
إلى
مدريد

"واختلف السلاطين ..... فتمكن الفرنج من البلاد".

"ابن الأثير فى الكامل فى التاريخ"

"لا انتظر فعل الشرير لكى أعرف حقيقته ... بل أقرأها فى لحظة ، ومن أول لحظة".

"نابليون"

محطات تاريخية

لا أريد فى هذه المحطات، أن أؤرخ، لـهذا مـجـال آخـر يقـوم به تاريخـيـون متـخـصـصـون، ولـكنى أريد أن أقف عند أهـم التطورات التى تـشكل انعطافـات تاريخية ، وأحـداثا، كان لهـا، وسيظل، تأثيـرا على تطور الصراع الـعربي، الإسرائيلي. ولن تكون البداية كامب ديفيد قطعا، إذ إن هناك خلفية لكل حدث.

١ – مع انتهاء حرب النكسة ١٩٦٧ ، بدأت عملية التراجع العربى بشكل تدريجي.... وهى عمليـة طويلة ومستمـرة حتى اليوم، ونستـعرض فيمـا يلى أهم ملامح هذا التراجع فى الموقف العربي:

أ – قبـول مصـر والأردن قرار مـجلس الأمن ٢٤٢ الذى تضمن القـبول بالسـلام مع إسرائيل مقابل الانسـحاب من "أرض" عربية احتلتهـا فى حرب حزيران / يونية ١٩٦٧ .وواكب ذلك شعار "إزالة آثار العدوان" بدلا عن شعار "تحرير فلسطين" .

ب – المشروع الأردنـى للتسويـة الذى أعلنه الملك حسين خـلال زيارته لواشنطن فى ١٠ نيسـان / إبريل ١٩٦٩ . والذى تضمن انسـحاب إسرائيل مـقابل إنهاء جـميع حالات العداء، والاعـتراف بسيادة كل الدول فى المنطقة، وضمـان حرية الملاحة فى خليج العقبـة وقناة السويس للجميع، وإجراءات لضمـان عدم خرق الحدود الإقليمية لكل الدول فى المنطقة شاملة إقامة مناطق منزوعة السلاح.(١)

ج – المشروعـان المصرى والأردنى المقـدمان للمـبعـوث الدولى "يارنغ" فى ١٨ و٢٥ كـانون الثـانى / يناير ١٩٧١ ، واللذان تضـمن كل منهـمـا الاعتـراف بإسـرائيل وسيادتها، وسلامتها الإقليميـة، وحقها فى الملاحة بالممرات المائية بالمتطقة، وإقامة

مناطق منزوعة السلاح على طرفى الحدود مع إشراف الدول الأربع الكبري، من خلال مجلس الأمن، على اتفاقية السلام العربية - الإسرائيلية.(٢)

٢- لقد تحدثنا عن حرب تشرين أول / أكتوبر ١٩٧٣ فى الفصل الثالث، ولسوف يظل هذا التاريخ أحد المنعطفات الهامة فى التاريخ العربى المعاصر. وقد رأينا كيف استطاعت إسرائيل - بدعم الولايات المتحدة العسكرى المتواصل والسياسى المستمر أن تمتص الآثار الايجابية للحرب، وتحيلها لصالح إسرائيل. وقد كان للحرب نتائج أيضا على صعيد التراجع العربي:

أ - توقيع اتفاقيات الفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية عقب حرب تشرين أول / أكتوبر ١٩٧٣ فى إطار سياسة التسوية خطوة ـ خطوة: الاتفاقية المصرية الإسرائيلية الأولى فى كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤ . والاتفاقية السورية - الإسرائيلية فى ٣١ أيار (مايو) ١٩٧٤- والاتفاقية المصرية - الإسرائيلية الثانية فى أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ .

ب -البرنامج السياسى المرحلى لمنظمة التحرير الفلسطينية، الصادر عن المجلس الوطنى الثامن عشر بالقاهرة فى أول حزيران (يونية) ١٩٧٤، والذى يتضمن القبول بإقامة سلطة وطنية على أية أرض تتحرر، بما يعنيه ذلك من حصر النضال الفلسطينى فى الضفة والقطاع . وبما يقود إليه ذلك من اعتراف ضمنى بإسرائيل.

والجدير بالذكر أن هذا البرنامج فتح الطريق أمام المشاركة الفلسطينية فى عملية التسوية، ولو أن ذلك كان محلا لخلاف عميق بين الفصائل الفلسطينية.

لقد انتصر داخل منظمة التحرير الفلسطينية الرأى القائل بعدم التضحية بـ"الممكن" من أجل التمسك بـ "المستحيل" وتبلور هذا التيار - خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتى وحرب الخليج التى أطاحت ببقايا النظام العربى الإقليمي.

ج - إنهاء العمل بسلاح النفط، وتراجع العمل العربى المشترك. لقد رفع سلاح النفط بعد بضعة أشهر دون تحقيق الغرض من استعماله وهو "الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى المحتلة كافة، وفى مقدمتها القدس، واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني".

٣- وكانت ذروة التغير فى الموقف العربى تجاه إسرائيل زيارة السادات للقدس فى

أواخر ١٩٧٧، ثم توقيع اتفاقيتى "كامب ديفيد" ثم معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية.

ورغم أن الدول العربية بادرت إلى مقاطعة مصر، وتعليق عضويتها فى الجامعة العربية، فقد ظلت ردود الفعل فى مجموعها قاصرة على الإدانة اللفظية، التى أخذت طابعا نمطيا متكررا مما أكد حقيقة العجز العربى أمام هذه الأحداث.

إن أغلب الاعتراضات على السلام المصرى - الإسرائيلي، أنصبت على الطابع الفردي، وقيام هذا السلام بمفاوضات مباشرة صريحة.

ولقد قبلت الدول العربية (صراحة أو ضمنا) قبل خطوة السادات، بدولة إسرائيل وسيادتها، وضماناتها الأمنية، لكن فى إطار تسوية شاملة للصراع.

ثم جاء مؤتمر فاس فى ٦ ايلول/ سبتمبر (١٩٨٢) ليقر ما دعى بخطة فاس ، كأهم وثيقة عربية تؤكد القبول بالدولة الإسرائيلية، حيث نص هذا المشروع صراحة على أن يضع مجلس الأمن الدولى ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة.

وكان أهم ما يمكن استخلاصة من مشروع قمة فاس هو الإقرار الجماعى العربى باستبعاد الخيار العسكرى فى التعامل مع إسرائيل.

٤- واشنطن ٢٦/ ٣/ ١٩٧٩ ، سيظل تاريخا محفورا فى وجدان الأمة العربية، ففى هذا اليوم تم توقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، ولعله من المفيد أن نستعرض أهم بنود هذه الاتفاقية لأنها ستكون سابقة فى التاريخ العربى الحديث

لقد أنهت هذه الاتفاقية الحرب بين مصر وإسرائيل (المادة الأولي) واعترفت مصر بإسرائيل دولة شرعية ذات سيادة، وبأن حدودها لا تنتهك (المادتان الثانية والثالثة) وتعهدت مصر بعدم تهديد إسرائيل بالحرب، وتسوية كافة المنازعات بينهما بالطرق السلمية، وبألا تسمح لأحد بأن يستخدم أرضها لتهديد أمن إسرائيل، أو مواطنيها، أو أملاكها، وبألا تحرض أحد فى أى مكان على ذلك ، وبأن تعاقب من يقوم به (المادة الرابعة) وأن تمتنع مصر عن القيام بأية دعاية ضد إسرائيل (المادة ٥ من الملحق رقم ٣) وبأن تسمح للسفن الإسرائيلية والبضائع الآتية من إسرائيل والذاهبة

إليـها، بالمرور من قناة السـويس، ومداخلهـا وفى مضـيق تيران وخليج الـعقبـة (المادة الخامسة) وألا تدخل فى أى اتفاق أو تتعهـد بأى التزام يتعارض مع ما تقدم. وأنه فى حالة وجود تعارض بين التزامات مصر، طبقا لهـذه الاتفاقية والتزاماتها، من مواجهة أى بلد عربى آخر، يكون لهذه الاتفاقية الأولوية (المادة السادسة).

وقـبلت مـصر أن يـكون تسليح جـزيرة سيـناء كلهـا تسليـحا مـحـدودا - نصت الاتفاقية على حدوده تفصيلا (المواد ٢-٦ من الملحق رقم١) وأن تسمح بوجود قوات الأمم المتحدة فى سيناء وتنقـلها من مكان لآخر فيها، وألا تقام فى سيناء موانئ حديثة وألا تستخدم المطارات التى أقامتها إسرائيل فيها إلا لأغراض مدنية.

ونصت الاتفـاقية على أن تقـيم مصـر مع إسرائيل عـلاقات دبلومـاسية وقنـصلية (المادة الثالثـة من الاتفاقية، والمادة الأولى من الملحق رقم٣) وأن تلغى كل الـقيود التى تحول دون وجود علاقات اقتصادية طبيعية مع إسرائيل، بما قد يميز إسرائيل عن غيرها، وأن تنهى المقاطعة الاقـتصادية لإسرائيل، وأن تجرى مـفاوضات لعقد اتفاقـية تجارية، وأخرى ثقافية.

وقبلت مـصر بحـرية مرور الأشخـاص والمركبـات من إسرائيل إلى مـصر، وفى داخل الأراضى المصرية، كما اتفق على تدعيم السلام والاستقرار والتنمية فى المنطقة (المادة الخامسة من الملحق رقم٣).

كـما نصت الاتـفاقـيـة على إنشاء طرق، سـكك حديدية جـديدة، وكـذلك على الاتصالات السلكية واللاسلكية، وحق إسرائيل فى شراء النفط.

وقد قبلت مصر بكل ذلك مقابل الانسحاب من سيناء خلال ثلاث سنوات.

أما بشأن قضية فلسطين، فقد جاء ذكرها فى خطاب موقع من الطرفين وموجه إلى رئيس الولايات المتحدة، يحـيلها إلى اتفاقية كـامب ديفيد (١٧/ ٩/ ١٩٧٨) والخطاب والاتفاقية لا يلزمان إسرائيل بأكثر من "التفاوض" حول هذه القضية.

وبذلك تكون مـصر، قـد خرجت نهـائيا من الـنظام العربى للالتـحاق بإسـرائيل والولايات المتحدة.

٥- ولعل أهم نتائج إبعاد مصر عن التضامن العربي، وإخراجها من الصراع العربى الإسرائيلي، غزو إسرائيل للبنان فى ٦ حزيران/ يونية ١٩٨٢، إذ اجتاحت القوات البرية الإسرائيلية. حدود لبنان، وزجت فى المعركة ٧٦ ألف عسكرى مع ١٢٥٠ دبابة و١٥٠٠ ناقلة جنود مدعومين بالطيران والبحرية، فى عملية غزو واسعة دعيت بـ "سلام الجليل" وكان هدفها المعلن هو إرجاع منظمة التحرير إلى مسافة ٤٠ كم عن الحدود الإسرائيلية، فى حين كان لها أهداف سياسية واستراتيجية أخري. وقد تمت هذه العملية كرد فعل لإطلاق مسلحين فلسطينيين النار على السفير الإسرائيلى فى لندن.

وشهدت هذه المرحلة تراجع منظمة التحرير الفلسطينية نتيجة الانتكاسات المتتالية التى وصلت ذروتها بالخروج من لبنان. ثم الانقسام الحاد فى صفوفها.

وكانت الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى بعمان (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤) وتوقيع الاتفاق الأردنى الفلسطينى (شباط / فبراير ١٩٨٥) من الملامح الرئيسية للتراجع الفلسطينى عن البرنامج المرحلى لعام ١٩٧٤، ولعل أهم ملامح هذا التراجع التخلى عن هدف الدولة المستقلة، والقبول بالكونفدرالية مع الأردن، والتخلى عن التمثيل المستقل للشعب الفلسطيني، والقبول بالتمثيل المشترك. كما أكد هذا الاتفاق الاستعداد الفلسطينى للاعتراف بإسرائيل. حيث كان أول وأهم المبادئ التى قام عليها هو "مبدأ الأرض مقابل السلام".

لقد استطاعت "إسرائيل" نتيجة الموقف العربى المتخاذل، والموقف الدولى المواتى أن تحتل بيروت، وتدخل لأول مرة عاصمة عربية، ورغم انسحابها فيما بعد، فقد خلقت هذه العملية ندوبا عميقة فى التاريخ العربي، وقد أقامت إسرائيل فيما بعد لنفسها منطقة أمنية فى جنوب لبنان، لا تزال تحت الاحتلال، تستخدمها إسرائيل فى جميع الأوقات لضرب عمليات المقاومة اللبنانية والفلسطينية، وهى على أى حال تقوم كل يوم بتقديم دليل جديد على استباحة أجواء لبنان وبره ومياهه الإقليمية .ضاربة عرض الحائط بقرارات مجلس الأمن الدولي، وبالرأى العام العالمي، وبالاحتجاجات العربية الشكلية.

٦- مع التراجع الذى شهدته الساحة العربية، على المستوى الرسمي، ومع تراجع موقف منظمة التحرير الفلسطينية، ومع الشعور العربى العام بالإحباط واليأس، اندلعت فى ٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٧ انتفاضة الشعب العربى فى فلسطين المحتلة. ورغم أن جميع الدراسات التى تتناول الأوضاع داخل الأراضى المحتلة سنة ١٩٦٧ تشير إلى تنامى عمليات النضال الجماهيرى ضد الاحتلال منذ ذلك الوقت، إلا أن انتفاضة عام ١٩٨٧ كانت منعطفا هاما فى تاريخ النضال العربي، وفى سياق تطور المقاومة الفلسطينية، ضد إسرائيل، وقد فجرت هذه الانتفاضة منذ انطلاقها آليات نضالية لا حدود لها، كما ساهمت فى فتح أفق جديد لتصعيد الكفاح العربى ضد الصهاينة فى الأرض المحتلة، فقد أعادت الانتفاضة للقضية الفلسطينية وهجها الكفاحي، ونقلها إلى طور جديد من النضال فى سبيل استعادة الحق المغتصب، حق العودة وتقرير المصير، وإقامة الدولة المستقلة.

ولعل أهم سمات هذه الانتفاضة هو استمراريتها وزخمها الذى لا يهدأ، والذى شد إليه أنظار وأسماع الرأى العام العالمي. والذى أعاد إلى الشعب العربى فى كل مكان ثقته بنفسه وبالمستقبل، وإخراجه من حالات اليأس والإحباط.

٧- فى ذروة الانهيار العربي، ونتيجة لعوامل عديدة ومختلفة، لا مجال هنا، للتعرض لها، قامت القوات العراقية باجتياح الكويت فى الثانى من آب/ أغسطس ١٩٩٠، وإذا كانت الأسباب المعلنة والخفية، لا تبرر هذا الاجتياح. فإن لما حصل جذوره الكامنة فى البيئة الخلفية العربية، وفى أجواء العداء الأمريكى للعرب،خلى السوفياتى عن دوره فى المجتمع الدولي، وفى تداعيات التطور فى النظام الدولى الجديد.

على أى حال، فقد اتخذت أمريكا من هذا الاجتياح، نقطة تحول فى سياستها الخارجية، وفى إعلانها عن النظام الدولى الجديد، وقد لخص الدكتور محمد الأطرش الأهداف الأمريكية من تدخلها السافر والمباشر فى هذه الأزمة بـ(٣)

أ - تعزيز السيطرة الأم والتخليريكية على نفط الخليج العربى وعلى أسعاره، وعلى

إدارة فوائضه، وهذا ما يعنيه الهدف الأمـريكى المعلن"استقرار الخليج الفارسي" أى استقراره تحت الهيمنة الأمريكية.

ب- تدمير القوة العراقية، ولم يكن هذا الهدف معلنا، ولكن يمكن استنتاجه من كيفية إدارة الولايات المتحدة الأزمة، إذ اعتقد أن ذلك ضرورى لتأمين استقرار الخليج وأمن إسرائيل.

ج- تأمين الانسحاب العراقى غير المشروط من الكويت.

ويمضى الدكتور الأطرش فيقول إن هذه الأهداف كانت محصلة لعوامل هي:

- ازدياد عدوانية أمريكا فى عقد الثمانينيات واوائل التسعينيات نتيجة تسلم اليمين الأمريكى السلطة فى عقد إدارتى ريغن وبوش.

- الضعف والوهن العربيان، وبخاصة ازدياد تبعية معظم الأنظمة العربية للإمبريالية الأمريكية وانحسار التضامن العربي.

د - تخلى الاتحاد السوفياتى عن دوره ، واعترافه بما تعتبره الولايات المتحدة مصالح حيوية لها فى الخليج العربي، بل حتى انحيازه الكامل إلى أمريكا، وبخاصة بعد تفجير الأزمة.

هـ - الضغط الإسرائيلي، وضغط وكلاء إسرائيل فى الولايات المتحدة ، إذ اعتبرت إسرائيل القوة العراقية مهددة لهيمنتها على المنطقة.

و - الضغط البريطانى نظرا لمصالح بريطانيا الكبيرة فى الخليج، وخاصة الكويت. لقد أدارت الولايات المتحدة الأزمة مستبعدة كل حل سلمى أو دبلوماسي، لأن ذلك يعنى المحافظة على القوة العسكرية العراقية، واستخدمت مجلس الأمن والأمم المتحدة لتنفيذ أغراضها، وعبأت الرأى العام العالمى والأمريكي، وحشدت جيوش دول عديدة بما فيها جيوش بعض الدول العربية. وبدأت عدوانها الماحق على العراق فى ليلة السابع عشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٩١، حيث بدأت حربها تدعمها قوات بريطانية وفرنسية، وبعض القوات العربية. وقدر مفعول القنابل التى ألقيت على العراق أكثر من مفعول القنبلتين النوويتين اللتين ألقيتا عام ١٩٤٥ على هيروشيما وناغازكي. وقد نجحت الولايات المتحدة فى تحقيق أهدافها إلى حد بعيد، وكشفت هذه الحرب عن أمرين هامين:

الأول: هشاشة الموقف العربي، والتمزق الحاصل على الساحة العربية.

والثاني: مدى كره الغرب للعرب وعنصريته.

٨- بروز الدعوى لما يدعى النظام الجديد. الذى دعى إليه الرئيس بوش، والذى كان حصيلة للتحولات العالمية والإقليمية الجديدة، والتى يمكن تلخيصها فى واقعتين هامتين:

الأولى : هزيمة الاتحاد السوفياتى فى الحرب الباردة، ومن ثم تفكيكه وانهيار النظام الشيوعي.

والثانية: هزيمة العراق فى الحرب الساخنة.

وفى إطار ذلك، "تم تحريك مشروع التسوية الأمريكي، وتسويقه فى وطن عربى مستسلم، دون استحضار تلك التحولات فى التحليل"(٤)

وإذا كانت الدعوة إلى النظام العالمى الجديد، عبارة عن شعار أمريكى أطلق فى أعقاب انتهاء حرب الخليج، فى فترة نشوة الانتصار، فإنه يفتقد لمضامين واضحة لإدارة قواعد واضحة لإدارة هذا التحول، كما تدل التغيرات المتلاحقة والمتسارعة على المستويات كافة.

لقد انتهت الثنائية القطبية، بزوال الاتحاد السوفياتي، وعدم قدرة روسيا الاتحادية على أن تحل مكانه، وجاءت أزمة الخليج وحربه التى دمرت العراق، لتشهد سيطرة الولايات المتحدة على عملية إدارة الأزمة والحرب، ولتعزز الرأى القائل بقيام نظام هيمنة أمريكى على الصعيد العالمي. وكان الرئيس بوش قد أشار غداة الحرب أن هذه الأخيرة هى الاختيار الحقيقى الأول للنظام العالمى الجديد.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد حققت أهدافها فى حرب الخليج: دمرت العراق، وتم لها تواجد عسكرى دائم فى الخليج، وأمنت مصادر رخيصة ومستمرة للطاقة، واستنزفت الفوائض المالية العربية.. الخ فإنها واجهت الفشل أيضا فى الصومال، وفى البوسنة والهرسك.

لقد نجم عن مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بزوغ مشكلات عالمية جديدة، لا تزال الولايات المتحدة(من خلال مفاهيمها)غير قادرة على حلها،فقد نشأت نزاعات وقفت

الولايات المتحدة والقوى الكبرى معها، عاجزة عن ضبطها، إن النزاعات التى مصدرها قومى أو قومي/ ديني، والتى أصبحت تتصدر النزاعات الحالية والمستقبلية، بعد تصاعد المد القومى عالميا، كان لمعظمها امتدادات خارج حدودها، وهى تربط بين النوعين الداخلى والخارجى من النزاعات، ونشير بوجه خاص إلى وضع الأقليات القومية فى دول أسوة بالدول المستقلة التى تتطلع عبر الحدود للانضمام إلى دول تمثل قوميتها أو تتطلع إلى إنشاء دولها. (هناك عشرون مليون روسى يعيشون خارج حدود روسيا الحالية) وهناك أيضا العامل الاقتصادي، والعلاقة بين الشمال والجنوب، ومسألة التحول من اقتصادات موجهة إلى اقتصادات السوق.... فهذه المسألة لا تزال مستعصية، ولم تجد لها حلا، فالدول الفقيرة فى الجنوب تزداد فقرا.. وتزداد مشكلة التنمية فيها تعقيدا، والدول التى كانت تتبع أنظمة اقتصاد موجه تعانى الكثير من مسألة التحول إلى اقتصاد السوق.

إن مسألة قيام "النظام الدولى الجديد" وقيادة الولايات المتحدة لهذا النظام لا تزال موضع جدل، تثبت الأحداث فى السنوات الثلاث الأخيرة مدى اهتزاز الصورة التى حاول بوش تقديمها للشعب الأمريكي، وللعالم.

إن التفوق الاقتصادى للولايات المتحدة أمر مشكوك فيه، والفجوة بينها وبين باقى البلدان العملاقة اقتصاديا كاليابان وألمانيا، ليست واسعة كما ان الحال فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، فالولايات المتحدة لا تنتج أكثر من خمس أو ربع الإنتاج العالمي، وهى أكبر دولة مدينة فى العالم، وهى الدولة ذات أكبر عجز فى الموازنة، وهى أيضا الدولة ذات التدهور النسبى والأعظم بين الدول الصناعية العظمى فى معدلات التقدم، وفى عموم النشاط الاقتصادى والاجتماعى والتعليمي.

أما تفوق الولايات المتحدة العسكري، فإذا كانت تمتلك القوة الأعظم، فإن هناك مجموعة من القيود التى تحد من هذا التفوق، ونذكر من هذه القيود:

– وجود قوة نووية لدى دول أخري، يعتبر حائلا يمنع انفراد الولايات المتحدة بموقع القمة العسكرية.

- إن هذه القوة ليست موجهة ضد البلدان الصناعية الأخري، فهى لا تدخل فى حساب توازنات القوة بينها وبين تلك البلدان، وهى لا تفيد بالتالى فى مواجهة دول العالم الثالث، وهذه الدول الأخيرة لم تعد تؤثر فى توازنات القمة الدولية.

- إن الدول الصناعية المتقدمة كاليابان يمكنها التحول فى وقت قصير جدا (نسبيا) إلى دول نووية إذا دعت الظروف إلى ذلك.

وبالطبع فإن الدول تتعامل مع هذه المعطيات وفقا لقناعتها بالنسبة لواقع الولايات المتحدة الاقتصادي، ولمحددات قوتها العسكرية، وهنا يمكن ملاحظة تدنى مرتبة النظام الدولى الجديد الذى تدعو إليه الولايات المتحدة إلى مجرد نظام إقليمى أكثر مما هو نظام دولي، ولدى الدول التى لا تزال تجهل أو تتجاهل المعطيات الواقعية للقوة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية (كالدول العربية).

لقد أفرزت هذه المرحلة اختلالا كبيرا فى التوازن الدولي، وفى إيجاد حالة من الخلل فى الشرعية الدولية، بإضعاف دور الأمم المتحدة وفى نفس الوقت عدم إيجاد البديل المناسب، وعدم قدرة الولايات المتحدة نفسها على أن تقوم بالدور الذى كانت تتمناه كسيدة للنظام الدولى الجديد.

٩- لقد برز على الساحة الدولية، من الناحية العملية، أقطاب متعددة. وأصبح "عالم متعدد الأقطاب" يجد طريقه إلى الاستراتيجيات العالمية، فقد برزت مع "انحدار الإمبراطورية الأمريكية تعددية جديدة من الناحية الجغرافية"

فالولايات المتحدة تستقطب الأمريكيتين والشرق الأوسط، وأوربا تستقطب البحر المتوسط وإفريقيا، واليابان تستقطب شرقي آسيا أما "قلب العالم الرخو" أي البلدان الاشتراكية السابقة وشبه القارة الهندية فسيجري التنازع عليه بين أوربا بشخص ألمانيا وبين اليابان على الأرجح وبرز أيضا نوع من التعددية الوظيفية، فلدى اليابان وألمانيا نجد السيطرة التكنولوجية والتجارية - مع الاحتفاظ ببقايا لا بأس بها للولايات المتحدة، ولدى الولايات المتحدة نجد السيطرة العسكرية، والمسألة التى تثير اهتمامنا هنا هى التالية:(٥)

"هل تسمح (القوة العالمية التى تستخدم الدركي، للكلوندوتييرى الأمريكي، فى ما يتعدى أجره كمرتزق، بنقل نطاق نفوذه الجغرافى ؟ هل تسمح له بإمكانية ممارسة الضغط على قواعد اللعبة الاقتصادية العالمية نفسها؟"(٦)

وبمعنى آخر هل تستطيع الولايات المتحدة أن تفرض هيمنتها على الاقتصاد العالمى ، كما استطاعت فرض هيمنتها عسكريا فى حرب الخليج؟.

إن الإجابة على هذا السؤال تشكل المحور الأساسى لفهم آلية العلاقات الدولية الجديدة، ولكن قبل الإجابة عليه، هناك سؤال آخر، وهو هل ستتمكن الولايات المتحدة من استخدام قوتها العسكرية فى منطقة أخرى من العالم، وفى ظروف مختلفة، خارج مناطق نفوذها، كما استخدمتها فى الحرب ضد العراق؟.

١٠- استطرادا حول المتغيرات الدولية الجديدة، بعد انتهاء الحرب الباردة، فقد حدث تحول فى طبيعة القيمة الاستراتيجية للمنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط عموما.

إن المجال الرئيسى لهذا التحول ينصب أساسا فى نشوء الحاجة إلى البحث عن إطار استراتيجى جديد لهذه المنطقة الحساسة من العالم

لقد استمدت المنطقة أهميتها السابقة من خلال موقعها الجغرافى على مقربة من الاتحاد السوفياتي، إضافة إلى ثروتها النفطية، وقد كانت من خلال هذين العاملين ساحة للصراع الممثل بين القوتين الأعظم وحلفائهما وأصدقائهما. وقد انصب الاهتمام حول البحث عن إطار جديد للروابط والعلاقات الاستراتيجية فى هذه المنطقة.

لقد كانت إسرائيل ترتبط مع الولايات المتحدة بإطار استراتيجي، يقوم على فكرة أن إسرائيل تمثل أفضل وسيلة لحماية المصالح الاستراتيجية الأمريكية فى الشرق الأوسط فى إطار المواجهة العالمية الكبرى ضد الاتحاد السوفيتي. وانطوى هذا التطور على وجود إمكانية لتوظيف إسرائيل كنقطة وثوب استراتيجية على الاتحاد السوفياتى فى حالة نشوب حرب معه. ومع انهيار الاتحاد السوفيتي، وبعد حرب الخليج التى كان من نتائجها التواجد العسكرى الكثيف للولايات المتحدة وحلفائها فى منطقة الخليج لحماية مصالحها المباشرة فى النفط، فقد استنفذ الإطار السابق للعلاقة الاستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة، وبدأ البحث عن إطار جديد للعلاقة الاستراتيجية هذه وفقا لقناعة ثابتة مؤداها أن إسرائيل - أيًا كانت الظروف - تبقى في المنظور الأمريكي حليفًا مطلقًا غيور مشروط تتوافر لديه الرغبة والقدرة على الاحتفاظ بعلاقات التحالف هذه دون اهتزازات عنيفة. وبذلك نجد أن جوهر التحول الاستراتيجى الناتج عن انتهاء الحرب الباردة يتمثل فى نشوء حاجة إلى تأطير العلاقات والروابط الاستراتيجية. وفق صيغة جديدة تتفق مع المعطيات الجديدة، ويتكامل هذا السلوك مع اتجاه الولايات المتحدة والدول الغربية الكبرى نحو تفضيل الروابط الاستراتيجية الرأسية بينها وبين دول المنطقة، مع إجهاض إمكانية إقامة هياكل أو روابط استراتيجية أفقية فيما بين دول المنطقة (على غرار إعلان دمشق) باعتبار أن هذه الإمكانات تنطوى على احتمال تبنى سياسات دفاعية مستقلة، قد تشكل تهديدا مباشرا أو غير مباشر لتلك القوى على المستويين المتوسط والبعيد.

لقد بدأ الترويج لأربع نتائج رئيسية لانتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفياتى وهذه النتائج هي:(٧)

أ- اختفاء الحليف الاستراتيجى (أى الاتحاد السوفياتي) وانعدام المناورة الاستراتيجية أمام الدول العربية. لقد انتهى هامش المناورة المستقلة أمام العرب. وضاقت دائرة الفرص، وتضاعفت القيود وأصبح الغرب (وعلى رأسه الولايات المتحدة) يمتلك قدرة متعاظمة أكثر من ذى قبل على التحكم فى الموازين الاستراتيجية والعسكرية فى المنطقة.

ب- إن انهيار الاتحاد السوفياتي، وانسحابه من ساحة المنافسة العالمية أدى إلى إخلاء الساحة أمام الولايات المتحدة ووراءها باقى المنظومة الرأسمالية العالمية.

جـ - توطدت على نحو أكثر العلاقة الاستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة، وامتد التعاون الاستراتيجى بينهما إلى آفاق جديدة، مثل التعاون فى مجالات التسلح الكبري، ومجالات الإلكترونيات الدقيقة، وصناعات الفضاء والمعلومات. واشتراك إسرائيل فى نظام الدفاع الكونى المضاد للصواريخ الباليستية.

د - إطلاق حرية الحركة أمام دول الجوار الجغرافى (تركيا، إيران): لقد أدى انهيار الاتحاد السوفياتى وحرب الخليج فى تعميق حالة الفراغ الاستراتيجى القائمة فى الخليج العربى وآسيا الوسطي، وأتاح هذا الوضع مجالا واسعا لكل من تركيا وإيران للحركة السياسية، وممارسة النفوذ فى هاتين المنطقتين.

من الواضح أن هذه النتائج التى يطلقها بعض الاستراتيجيين الأمريكيين (والمتأثرين بهم فى الدول العربية) تستبعد أية قوة ذاتية فى البلاد العربية، ولا تقيم أى حساب لشعوب المنطقة العربية، كما أنها تستند إلى الرأى القائل بأولوية الهيمنة الأمريكية على ما دعاه بوش بالنظام الدولى الجديد. وسيادة نظام رأسمالى عالمى على رأسه الولايات المتحدة، وهى تدعو بالتالى إلى الاستسلام للهيمنة الأمريكية، وتطرح بالتالى مسألة السلام على الطريقة الإسرائيلية الأمريكية على أنها مسألة منتهية ومقررة.

لقد بثت الولايات المتحدة هيمنتها السابقة تحت شعار "الخطر الشيوعي"، واليوم فهي تهول للخطر الجديد «القادم من الجنوب» لذا فقد عملت على إفشال جميع المحاولات الأوربية لتأكيد وحدتها، أو لضم دول أوربا الشرقية إلى المجموعة الأوربية، وأفشلت محاولة غورباتشوف السابقة الداعية إلى ما دعاه «البيت الأوربي المشترك» كما أنها عملت على إجهاض محاولات إقامة كتل إقليمية أخرى على شكل كتلة يابانية - صينية - شرق آسيوية.... الخ.. وذلك بالتلويح أمام الخطر الذى

يهدد النظام الرأسمالى العالمي، من جراء التناقض ما بين الشمال والجنوب، كما كان خطر شرق - غرب يجر الغرب الأوربى واليابان خلف الولايات المتحدة.

وقد نظرت الولايات المتحدة إلى العالم الثالث باستمرار على أنه "منطقة عواصف" تهدد النظام الرأسمالى الذى تعتبر نفسها حاميته الكبري، وبما أن اليابان وأوربا لهما مصلحة مباشرة فى حماية هذا النظام. لذا فإنهما يشاطران الولايات المتحدة فى هواجسها من الأخطار التى تهدده، والتناقضات بين الأطراف الثلاثة (الولايات المتحدة - اليابان - أوربا) تظل محصورة فى الحدود الضيقة للمنافسة التجارية .. على عكس التناقضات بين الشمال والجنوب، فهي تتخذ بعداً أساسيًا اقتصاديًا. وطالما أن الخلافات ما بين هذه الأطراف الثلاثة تظل داخل إطار النظام الرأسمالي العالمي، ولا تزداد بالتمادي في اتجاه اشتباكات أساسية عنيفة (أو عسكرية). فستظل الأزمة بين الولايات المتحدة وبلدان العالم الثالث هى الأزمة الأولي، "ليس بسبب تصنيع العالم الثالث، بل وكذلك بسبب أن بعض القوى المتوسطة يمكن أن تصبح (خطرة) من الناحية العسكرية بمعنى أن تصبح قادرة على تهديد طرق الاتصالات البحرية والجوية، التى تؤمن الهيمنة العالمية للولايات المتحدة.(٨)

هكذ تعاملت الولايات المتحدة مع العراق بقسوة وعنف، بعد أن اقتنعت بضرورة تدمير طاقته العسكرية والصناعية، ولكن هل ستفعل الشئ نفسه تجاه بلدان أخرى كإيران؟...

لقد استطاعت الولايات المتحدة، أن تضمن أمريكا اللاتينية عن طريق الطبقات البرجوازية المحلية الحاكمة، التى أصبحت قادرة على احتواء الانفجارات الشعبية المحلية.(الاستثناء كوبا)

وهى تعتبر أن دول إفريقيا جنوبى الصحراء من الضعف، بحيث إنها تعجز عن بلوغ مستوى الخطر الذى يهددها....

إذن تبقى هناك البلدان العربية وإيران، وهى قوى خطيرة، وتهدد النظام الذى تحلم

به أمريكا، بسبب حدة المشـاعر الشعبية، التى تعبر عن نفـسها فى الخطاب القومي، أو القومى الديني، أو الديني.

وهنا يأتى دور الصهيونية، لتحـاول أن تخلق مناخا من العداء الفعلى لدى الغرب تجاه العرب والمسلمين.

ويشـهد التـاريخ الحديث للـولايات المتحـدة، وما تمثله فـى بلدان العالم الثـالث، انكسـارات وهزائم، وانتصـارات، وتنحصـر الانتـصارات فى التـدخل الذى يرتدى صـيغـة انقلاب أو تدخل عـسكرى سريع، ولائحـة الانقـلابات طويلة لا تنتهي، أمـا التدخل العسكرى فقد واجهت الولايات المتحدة اندحارا مخزيا فى فيتنام ، وانسحابا مزريـا فى خليج الخنازير (١٩٦١) وهزيمة مروعـة فى عمليـة السفـارة الأمريكيـة فى إيران (١٩٨٢) وهكذا كان شأن التـدخل العسكرى فى لبنان، كما لقى عـملاء أمريكا فى أفغانستان ونيكاراغوا والسلفادور وموازمبيق الفشل تلو الفشل، لقد شكلت هزيمة أمريكا فى فيـتنام عقدة شملت المجـتمع الأمريكى برمته، ولعل هـذا ما جعل الرئيس بوش يقول عن انتصاره فى الحرب ضد العراق "لقد تخلصنا من العقدة الفيتنامية".

وما نرى قوله: ليست الولايات المتحدة الأمريكية قوة لا تهزم أبدا، كما أن هيمنتها سوف تظل هشة، وعـلى المدى المتوسط محكوما عليـها بالفشل لسببين رئـيسيين على الأقل:(٩)

السبب الأول: هو أن الاسـتمـرار فى الطوباوية الليبـراليـة، التى ترتكز إليهـا هذه الهـيمنة يجب أن يخلق فى مـجمل بلدان العـالم الثالـث والشرق، الشـروط نفسـها لعودة حالة الرفض الثـورى الوطنى الشعبي، حتى ولو كـانت صورة الفوضى الراهنة ونتـائجهـا المأسـاوية تحتل الآن مـقـدمة المسـرح (الأوهام الماضويـة، وتحديدا شكلهـا الإسـلامى فى المنطقـة، أوهام الموالاة والوعد، وسـراب الازدهار المبـاشر والنتـوءات القومية الشوفينية فى الشرق).

والسبب الثاني: هو أن أوربا واليابان، بسبب من طبـيعة ثانية خاصة ستكتـسبها لن تظل فى وضعية الذل التى كـانت عليها خلال مرحلة الحرب كلهـا. هل ستوافق ألمانيا واليـابان على تحـويـل "الدركي" الأمـريكى المكلف بالحـفـاظ علـى النظام الضـرورى لتوحيد العالم عدا السوق؟

هل ستستطيع ألمانيا أن تضع طاقتها المالية فى خدمة مزدوجة: دعم الولايات المتحدة، ودعم توسعها الخاص فى أوربا الوسطى والشرقية؟.

وربما نستطيع إضافة بسبب ثالث، ألا وهو وضع المجتمع الأمريكى نفسه، من حيث أنه مجموعة غير متجانسة ومفككة، من جهة، ومن جهة أخرى ما تتعرض له الولايات المتحدة من متاعب اقتصادية تتمثل فى العجز التجاري، وعجز الموازنة المزمنين. الأمر الذى يجعل من المشكوك فيه أن يستطيع مثل هذا المجتمع فرض نفسه كمهيمن على العالم.

١١- لقد ربط العراق، بصورة واضحة، بين حرب الخليج ومشاكل إقليمية أكبر، ومشيرا بشكل محدد إلى فلسطين.(١٠) "وتحدث العراق عن عزم الحلفاء على تدمير العراق، على محو بناه التحتية المدنية، وكل ذلك كان جزءا من مؤامرة إمبريالية صهيونية للسيطرة على المنطقة"(١١) وقد كان رد بوش على ذلك فى خطابه الذى تحدث فيه عن عالم ما بعد الحرب فى ٦/ ٣/ ١٩٩١ فى الكونغرس الأمريكي. كان الرد واضحا... فقد أعلن "عن الأمل فى أن تقوم إسرائيل والدول العربية التى اضطرت مؤخرا إلى محاربة عدو مشترك، بتجديد جهودها لحل الخلافات بينها، والالتقاء والقبول بالحاجة إلى تسوية، وكل ذلك من أجل قضية السلام، وتكتيكات الإرهاب لم تؤد إلى نتيجة، وهى لا يمكن أبدا أن تكون بديلا للدبلوماسية كما قال. والسلام يجب أن يرتكز على قرارى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (٢٤٢)و(٣٣٨) اللذين قبلا بـ (مبدأ الأرض مقابل السلام) كما كرر الرئيس القول، وأعرب عن أمله فى أن (يوفر القراران لإسرائيل الأمن والاعتراف، وفى الوقت نفسه يوفران الحقوق السياسية الفلسطينية المشروعة) وأن إنهاء الصراع العربى الإسرائيلى لا غنى عنه، وكذلك البحث عن حلول للمشكلة فى لبنان، وأخيرا تحدث الرئيس عن الحاجة إلى تعزيز التنمية الاقتصادية فى المنطقة. وهذه المنطقة (الغنية بالموارد الطبيعية، مع ثروة فى الطاقة البشرية) قد أهدرت قدرا أكبر من اللازم على القوة العسكرية لفترة طويلة جدا، والحاجة ملحة (للحرية الاقتصادية والازدهار لكل شعوب المنطقة)(١٢)"

مؤتمر مدريد.. مؤتمر "بوش"

في غمرة أفراح الانتصار الأمريكي، وكرد على الأجواء الغاضبة فى أنحاء الوطن العربى من العنف الذى استخدمته الولايات المتحدة ضد العراق، وتحت شعار تنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فى حين أنها ترضخ لمشيئة إسرائيل، التى امتنعت منذ قيامها عن تنفيذ هذه القرارات، وفى مواجهة الأصوات التى بدأت همسا، ثم ارتفعت حول "الكيل بمكيالين" ولإنقاذ ماء الوجه، وجه بوش وحلفاؤه، من الدول الغربية والعربية نداء من أجل (السلام) فى المنطقة. فقد دعا بوش بالاشتراك مع غورباتشوف إلى عقد مؤتمر فى مدريد بتاريخ ٢٠ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٩١ دعى مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط، وقد كان هذا المؤتمر نموذجا للتفاعل بين الموقف الدولي كما بدا عقب نهاية حرب الخليج الثانية ضد العراق والموقف الإقليمي على الصعيد العربى - الإسرائيلي، ذلك التفاعل الذى أفضى إلى بدء العملية التفاوضية الثنائية والمتعددة الأطراف بين الدول الغربية (بما فيها ممثلى الشعب الفلسطيني) وإسرائيل.

لقد تحددت استراتيجية الولايات المتحدة حيال هذا المؤتمر فى ثلاثة محاور أساسية.(١٣)

الأول: تأمين المصالح الغربية والأمريكية فى المنطقة، أى منطقة الخليج والعالم العربي، وهى ضمان تدفق البترول، وبأسعار لا تفاقم من وضع الاقتصاد الأمريكى والاقتصاديات المتقدمة، وكذلك ضمان الدورة الاقتصادية المعروفة بترول - دولارات - استثمارات فى الاقتصادات الأمريكية والغربية.

الثاني: إعادة صياغة هياكل ومضمون الاستقرار فى المنطقة على ضوء المعطيات الجديدة فى الوضع العالمي، ومواجهة آثار انهيار القطبية الثنائية، وتشكيل "إدارة جديدة للعالم".

الثالث: تأمين وجود إسرائيلي، والتوصل إلى تسوية الصراع، والقضية الفلسطينية، وذلك بعد انتهاء الدور السوفياتي، وإضعاف جبهة الرفض العربي.

أما باقى الأطراف فى المؤتمر، وبالأخص الطرف العربى والطرف الإسرائيلي، فقد كان لكل منهما أسبابه فى قبول الدعوة لحضور المؤتمر، وقد سبق انعقاده اتصالات أمريكية عربية، وأمريكية إسرائيلية، انتهت بتوجيه الدعوة وبرسائل تطمينات أمريكية لكل طرف من الأطراف صاحبة العلاقة.

الدعوة للمؤتمر:

أما كتاب الدعوة إلى المؤتمر فقد وقعه كل من الرئيسين بوش وغورباتشوف فى ١٨/ ١٠/ ١٩٩١ وهو يتضمن الأفكار التالية:(٤)

- اعتقاد كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى بأن فرصة تاريخية قائمة بالفعل لدفع الإمكانيات قدما من أجل سلام حقيقى فى جميع أنحاء المنطقة.
- الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى على استعداد لمساعدة الأطراف على تحقيق تسوية شاملة ودائمة وعادلة من خلال مفاوضات مباشرة تأخذ مسارين. بين إسرائيل والدول العربية، وبين إسرائيل والفلسطينيين، وتركز على قرارى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٤٢و٣٣٨، وهدف هذه العملية هو سلام حقيقي.
- تبدأ المفاوضات الثنائية المباشرة بعد أربعة أيام من انعقاد المؤتمر.
- الأطراف التى ترغب فى حضور المفاوضات المتعددة الأطراف سوف تجتمع بعد أسبوعين من افتتاح المؤتمر. وتركز هذه المفاوضات على قضايا المنطقة المتنوعة مثل:

الرقابة على الأسلحة، والأمن الإقليمي، والمياه، وقضايا اللاجئين، والبيئة، والتنمية الاقتصادية، والمواضيع الأخرى ذات الاهتمام المتبادل.

- الدعوة موجهة إلى كل من سورية ولبنان والأردن وإسرائيل، ويتم دعوة الفلسطينيين كجزء من الوفد الأردني. وستدعى مصر بصفة مشارك، وسيكون المجتمع الأوربى مشاركا فى المؤتمر جنبا إلى جنب الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وستوجه دعوة إلى مجلس التعاون الخليجى كمراقب، وكذلك للأمم المتحدة كمراقب.

- لن يكون للمؤتمر سلطة فرض حلول على الأطراف، أو حق رفض الاتفاقات التي ستتوصل إليها، ولن تكون له سلطة اتخاذ قرارات للأطراف، أو القدرة على التصويت على القضايا، أو النتائج. وبالإمكان عقد المؤتمر مرة ثانية، فقط بموافقة جميع الأطراف.

- المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين (ضمن الوفد الأردني) ستدور على مراحل. تبدأ بمحادثات حول ترتيبات الحكم الذاتى المؤقت وستدور هذه المفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاق فى موعد أقصاه سنة واحدة، وبمجرد الاتفاق ستدوم ترتيبات الحكم الذاتى المؤقت مدة خمسة أعوام.

- يعتقد متبنيا المؤتمر أن هذه العملية تتيح فرصة واعدة لإنهاء عقود من المواجهة والصراع كما تبشر بالأمل فى سلام دائم.

رسائل التطمينات الأمريكية

إلى جانب هذه الدعوة، كانت هناك رسائل تطمينات من الإدارة الأمريكية إلى كل من لبنان وسورية، والفلسطينيين وإسرائيل.

تضمنت الرسالة الموجهة إلى لبنان (بتاريخ ١٥ اكتوبر/ تشرين أول) ١٩٩١:

"بأن الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لتوفير تطمينات معينة تتصل بالعملية التى دخلنا فيها، وتشكل هذه التطمينات مفاهيمنا عن المؤتمر والمفاوضات اللاحقة ونوايانا فيما يتعلق بها "وتركز الرسالة علي:

- أن الولايات المتحدة ما زالت على إيمانها الثابت بأن السلام الشامل يجب أن يقوم على أساس قرارى مجلس الأمن الدولى ٢٤٢و٣٣٨ وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام. إن نتيجة كهذه يجب أن تؤدى أيضا إلى الأمن، والاعتراف بكل دول المنطقة بما فيها إسرائيل والحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني
- ستتصرف الولايات المتحدة كوسيط نزيه فى محاولة وضع حل للنزاع العربى - الإسرائيلي.
- تستمر الولايات المتحدة في تأييدها قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٤٢٥، وهي تعتقد بأن للبنان الحق في الاستقلال، ووحدة أراضيه ضمن حدوده المعترف بها دوليًا ويؤمن في الوقت نفسه بأن للبنان وإسرائيل الحق في حدود آمنة.
- لا تربط الولايات المتحدة بين التطبيق الكامل للقرار ٤٢٥ والتسوية الشاملة فى المنطقة.

- ما من شئ، خلال هذه العملية، قادر على تغيير التزام الولايات المتحدة ، أو تعديله فيما يتعلق بوحدة لبنان وسيادته ووحدة أراضيه، كما بانسحاب القوات غير اللبنانية كافة منه، ونزع سلاح جميع المليشيات، وتواصل الولايات المتحدة دعمها للحكومة اللبنانية وجهودها من أجل بسط سلطتها على أراضى البلاد كلها خلال تطبيق اتفاق الطائف".

وتضمنت الرسالة الموجهة إلى سورية النقاط التالية:

- أن الحل الشامل يجب أن يستند إلى قرارى مجلس الأمن ٢٤٢و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام. وهذه النتيجة يجب أن توفر الأمن والاعتراف لكل دول المنطقة، بما فيها إسرائيل، والحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني.
- هدف المؤتمر إطلاق مفاوضات ثنائية مباشرة، ومفاوضات متعددة الأطراف حول القضايا الإقليمية.
- تؤكد الولايات المتحدة تصميمها على تحقيق حل شامل ودائم وعادل "للنزاع العربى - الإسرائيلي".
- لا تريد الولايات المتحدة الربط بين تقدم المفاوضات على كل الجبهات.
- دور الأمم المتحدة سيكون كمراقب، ممثلا بشخص ينتدبه السكرتير العام.
- سوف تطلب الأطراف اعتماد مجلس الأمن للاتفاقيات، والتصديق عليها.
- سوف تظل الولايات المتحدة ملتزمة بمبدأ الأرض مقابل السلام على كل الجبهات بما فيها الجولان.
- ترفض الولايات المتحدة الاعتراف بضم الجولان، وتطبيق القانون الإسرائيلى عليه.
- وسوف تظل على رفضها للنشاط الاستيطانى داخل الأراضى المحتلة منذ ١٩٦٧ ، والتى تظل عقبة أمام السلام.

- الولايات المتحدة مستعدة لتقديم ضمانات أمريكية لضمان الحدود التى تتفق عليها سورية وإسرائيل فى إطار الإجراءات الدستورية الإمريكية.

- ستستمر الولايات المتحدة كوسيط أمين فى محاولة التوصل لحل النزاع العربي - الإسرائيلى من خلال تفهم احتياجات ومتطلبات كل الأطراف.

أما الرسالة الموجهة إلى الفلسطينيين فقد تضمنت النقاط التالية:

١ - أساس التسوية: قرارى مجلس الأمن ٢٤٢و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام. وأن نتيجة كهذه ينبغى أن توفر أيضا الأمن والاعتراف لكل دول المنطقة - بما فيها إسرائيل، وللحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني.

٢ - حول آلية المؤتمر.... تكرر الرسالة ما سبق ذكره.

٣- حول التمثيل الفلسطيني:

- وفد فلسطينى أردنى مشترك.

- الفلسطينيون هم فقط الذين بإمكانهم أن يختاروا أعضاء وفدهم، الذى لن يكون عرضة لأى - فيتو - من أى طرف.

ولا يمكن إجبار أى طرف على الجلوس مع أى شخص لا يريد الجلوس معه.

- يحق للفلسطينيين أن يثيروا أى قضية تتعلق بجوهر المفاوضات.

- ما من شئ يقوم به الفلسطينيون فى اختيارهم لأعضاء وفدهم، سيؤثر على مطالبهم فى القدس الشرقية، أو يشكل سابقة وحكما مسبقا على نتائج المفاوضات.

- موقف الولايات المتحدة، هو أن القدس يجب أن لا تكون مطلق مرة أخرى مدينة مقسمة، ووضعها النهائى يجب أن يحدد خلال المفاوضات.

- الموقف الأمريكى يرى أن للمقدسيين الحق فى التصويت فى انتخابات الحكم الذاتى الانتقالية.

٤- حول الاستيطان:

الولايات المتحدة عارضت، وستواصل معارضة النشاط الاستيطاني في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ والذى يبقى عقبة فى طريق السلام.

٥- حول الفترة الزمنية والسقف الزمني:

أ- هنالك حاجة لفترة انتقالية لكسر حواجز الشك وعدم الثقة.

ب- المفاوضات حول الترتيبات الانتقالية تشمل النقل السلمي والمنظم للسطلة من إسرائيل للفلسطينيين.

جـ - المفاوضات الثنائية حول وضع المناطق المحتلة ستسير على مراحل بدءا بمحادثات حول ترتيبات حكم الذات الانتقالية. وتليها فيما لا يتجاوز السنة الثالثة للمرحلة الانتقالية، مفاوضات حول الوضع النهائي. إن المرحلة الانتقالية ستستمر خمس سنوات.

٦- حول ملامح الوضع النهائي:

- لا أحد يستطيع فرض النتيجة مقدما.

- يجب أن يكون الفلسطينيون أحرارا فى البيانات الافتتاحية فى المؤتمر، وفى المفاوضات التى ستليها فى إثارةأى قضية ذات أهمية لهم. الفلسطينيون أحرار بأن يجادلوا حول أية نتيجة من النتائج.

- الولايات المتحدة ستقبل أى نتيجة توافق عليها الأطراف. وفى هذا المجال فإن الكونفدرالية ليست مستثناة كنتيجة ممكنة لمفاوضات المرحلة النهائية.

والملفت أن كل رسالة موجهة إلى طرف من الأطراف، تشير فيها الولايات المتحدة بأنه لن تكون هنالك تأكيدات لطرف لا يعرف بها الطرف الآخر، ونأتى الآن إلى رسالة التطمينات الأمريكية إلى حكومة إسرائيل المؤرخة فى ١٨ اكتوبر (تشرين أول) ١٩٩١ . فبعد أن أشادت بقرار إسرائيل الاشتراك فى مؤتمر السلام للشرق

الأوسط. تبدأ بإعطاء التطمينات التى (تتلاءم مع سياستنا، والتى لا تضعف أو تناقض الإطار الذى أوجدناه بعقد مؤتمر السلام) وتركز الرسالة على النقاط التالية:

- إن مسار المفاوضات.

"مبنى على العلاقات الفريدة بين دولتينا" والتى تستند على "قيم ومصالح مشتركة، وعلى احترام الديمقراطية، منذ انتشار دولة إسرائيل".

- عاشت إسرائيل فى منطقة رفض فيها جيرانها الاعتراف بوجودها وحاولوا تدميرها، لهذا السبب.

"كان مفتاح التقدم نحو السلام دائما، اعتراف بحاجات أمن إسرائيل، وبضرورة التعاون الوثيق بين دولتينا لتلبية هذه الحاجات".

- "إننا نؤكد لكم، أن التزاماتنا بأمن إسرائيل باقية على ما هى عليه"، و "بما فى ذلك الالتزام بتثبيت تفوقها النوعي" و"نريد أن نعود ونؤكد موقفنا، بأن إسرائيل تستحق حدود آمنة، وقابلة للدفاع".

- تؤمن الولايات المتحدة بأن الهدف من هذا المسار هو سلام عادل ودائم، يتحقق عبر محادثات تستند إلى قرارى مجلس الأمن ٢٤٢و٣٣٨ بما فى ذلك عقد اتفاقيات سلام مع علاقات دبلوماسية كاملة بين إسرائيل وجيرانها العربيات.

- "وفقا للسياسة التقليدية للولايات المتحدة، لا نؤيد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، كما أننا لا نؤمن أيضا استمرار السيطرة أو

الضم للمناطق التى تحتلها إسرائيل:.

- "إن الولايات المتحدة ملتزمة بتحقيق تسوية سلمية شاملة للنزاع الإسرائيلى العربي، وستبذل كل ما فى وسعها لضمان تقدم هذا المسار فى السبيلين (المفاوضات الثنائية، والمفاوضات متعددة الأطراف) حتى نهايته".

- لا تؤيد الولايات المتحدة خلق ارتباط بين المفاوضات المختلفة لتحقيق تسوية شاملة".

- تؤمن الولايات المتحدة أنه لن يجبر أى طرف فى هذه العملية على الجلوس مع من لا يرغب فى الجلوس معه. لا يجوز أن تكون هناك مفاجآت بخصوص نوعية التمثيل.

و"الفلسطينيون سيكونون ممثلين فى وفد أردنى فلسطينى مشترك" والفلسطينيون الذين هم سكان الضفة الغربية وغزة، والذين يقبلون بالنهج الثنائى السبيل والمفاوضات على مراحل، ويريدون العيش بسلام مع إسرائيل، سيساهمون فى الوفد وفى المفاوضات بشأن تسويات مرحلية.

- "لا تهدف الولايات المتحدة الوصول بمنظمة التحرير الفلسطينية إلى داخل المسار أو إلى حمل إسرائيل على الدخول فى حوار أو مفاوضات معها".

- ستعمل الولايات المتحدة كوسيط مناسب لحل النزاع الإسرائيلى - العربي.

وتبين الرسالة بعد ذلك وجهة نظرها بشأن معالجة القضية الفلسطينية، ومسار المفاوضات على أساس التوصل إلى تسوية مرحلية لحكم ذاتي....

- أما بشأن الجولان فتقول الرسالة.

لقد عبرتم عن قلق خاص بالنسبة إلى هضبة الجولان، فيما يتعلق بذلك، تواصل الولايات المتحدة دعم تعهد الرئيس فورد لرئيس الحكومة رابين فى ١ أيلول ١٩٧٥، بأن الولايات المتحدة ستؤيد الموقف بأى تسوية شاملة مع سورية فى سياق اتفاق سلام، يجب أن تضمن أمن إسرائيل فى وجه هجوم من هضبة الجولان".

- "لم تبلور الولايات المتحدة حتى الآن موقفا نهائيا من مسألة الحدود، وعندما ستضطر إلى عمل ذلك ، فإنها ستولى وزنا كبيرا لموقف إسرائيل بأن كل تسوية سلمية مع سورية يجب أن تقوم على بقاء إسرائيل فى هضبة الجولان، فيما يتعلق بذلك ، فإن الولايات المتحدة على استعداد لاقتراح ضمانات أمريكية للترتيبات الأمنية فى الحد الذى سيكون متفقا عليه بين إسرائيل وسورية، طبقا لعمليتنا التشريعية".

- فيما يتعلق بلبنان.

"وطبقا للسياسة التقليدية للولايات المتحدة، فإننا نؤمن بأن لإسرائيل الحق فى الأمن على امتداد كل الحدود الشمالية. أكثر من ذلك - ستبقى الولايات المتحدة ملتزمة بانسحاب كل القوات الأجنبية من لبنان، وبتجريد الميلشيات من أسحلتها".

- تشير الرسالة إلى معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر، والروابط بينهما لتعتبرها "حجر الزاوية لسياستنا فى المنطقة".

بوش يتحدث للمؤتمر

في جلسة الافتتاح كـرر الرئيس الأمريكى بوش الآراء السابقة والمعلنة للولايات المتحدة، وتحدث بثقة كـبرى حول تحقيق السلام الحقيقي، لإنهـاء حالة الحـرب فقط. وقـال عن السلام الحـقيـقى الذى يريده بأنه يتحـدث "عن الأمن والعلاقات الاقتصادية والتجارية والتـبادل الثقافي" وأوضح صورة المستقبل بأن ما يسـعى إليه هو "شرق أوسط توجـد فيه موارد كـثيرة لا توجـه إلى التسليح..." ولا نريد للشرق الأوسط أن يكون "ضحية للرعب، وإنما نريده منطقـة يعيش فيها الرجال والنساء حياة طبيعية".

وقال بأن معاهدة السلام المصـرية الإسرائيلية هى دليل واضح ومادى على إمكانية تحقيق السلام"

وقال إن المفاوضات سوف تستغرق وقتا طويلا، وأن "الوقت يساعد لالتئام الجراح وبناء الثقة". وإن هذه المفاوضات سوف تتم على أساس القرارين ٢٤٢و٣٣٨".

وتحـدث عن إطار المؤتمر والمفـاوضـات الثنائيـة والمتـعـددة الأطراف، ثم قـال بأن السـلام "لا يمكن أن يقوم على الوعـود فقط الـسلام الحـقيـقى الدائم يجب أن يكـون قائمـا على الأمن لكل الدول والشعـوب بما فيهـا إسرائيل" وقـال "إن إسرائيل أمامـها اليوم فرصة لتظهـر أنها تدخل فى علاقة جديدة مع الفلسطينيين قـائمة على الاحترام المتبادل والتعاون".

وغورباتشوف

وتحدث الرئيس السوفيتى غورباتشوف فى المؤتمر فأشار إلى التعاون بين القوتين العظمتين وأعضاء مجلس الأمن للتخلص من العدوان ومنعه.

ثم تحدث عن "الفرصة الفريدة اليوم" التى ينظر إليها "كأساس للنظام العالمى الجديد، وأيضا لسبب آخر هام جدا، فالواقع أن الشرق الأوسط هو أكثر الأماكن تسلحا فى العالم.... وينظر المجتمع الدولى إلى هذا كأمر يجعلنا نحاول إنهاء الصراع فى هذه المنطقة"، وقال: يجب النظر إلى هذا المؤتمر "كعملية للتغلب على الماضي، وخلق سلام دائم يقوم على أساس احترام الشعب الفلسطينى وحقوقه".

وتحدث الرئيس السوفيتى عن إعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل لأن العلاقات مع هذه الدولة أو مع العالم العربى سوف تغير العالم كله، وهذا سوف يساعد فى العملية البناءة للدول والأمم التى تعيش هناك، ويصبح هذا سندا للسلام والعدل فى المنطقة" وقدم الرئيس السوفيتى بلده كشريك فى عملية السلام، ووعد بتقديم العون "لكى نستبدل (الواقع الحالي) بشئ جديد، ونخلق تاريخا فى القرن الواحد والعشرين".

المجموعة الأوروبية

أما ممثل المجموعة الأوربية، فقد أثنى على الجهود الأمريكية لعقد المؤتمر، وأشاد بالدول التى قبلت المشاركة فيه، وأكد على الالتزام بنهج "هذا المؤتمر والمفاوضات المباشرة على أساس القرارين ٢٤٢و٣٣٨ فى مسار مزدوج بين الإسرائيليين والفلسطينيين من جهة، وبين إسرائيل وجيرانها العرب من جهة أخري".

وأعلن المبادئ التى يقوم على أساسها الموقف الأوربي، وهى قرارا مجلس الأمن ٢٤٢و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام، وحق كل دولة فى المنطقة - بما فى ذلك إسرائيل للعيش فى حدود آمنة ومعترف بها، وممارسة الشعب الفلسطينى لحق تقرير المصير، وأن "مواقفنا بشأن القضايا الخاصة فى الأراضى المحتلة - بما فى القدس الشرقية موقف معروف أيضا" وألح على اعتماد إجراءات بناء الثقة . كما دعا إلى وقف أنشطة الاستيطان الإسرائيلية، والتخلى عن المقاطعة التجارية العربية لإسرائيل. كما دعا إلى احترام اتفاقية جنيف الرابعة فى الأراضى المحتلة. وألمح إلى أهمية التعاون الإقليمي.

موقف إسحق شامير

فى اليوم الثانى للمؤتمر، ألقى إسحق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلى كلمة بلاده فتحدث عن تاريخ اليهود، وما لاقوه من عذاب واضطهاد، وأورد مجموعة من الأكاذيب التاريخية حول حق اليهود فى أرض "إسرائيل" كما تحدث عن كيفية قيام دولة إسرائيل، وعن العداء العربى لها منذ ولادتها. وعن رفض الأنظمة العربية لوجود إسرائيل وحربهم المتواصلة ضدها. وقال بأن هذا المؤتمر كان نتيجة للشق الأول فى سور العداء فى سنة ١٩٧٧ "عندما قرر الرئيس المصرى الراحل أنور السادات كسر المقاطعة، والحضور إلى أورشليم..." وهو "ثمرة جهود أمريكية متواصلة تقوم على مشروع السلام الذى قدمناه فى مايو ١٩٨٩، والقائم بدوره على اتفاقيات كامب ديفيد، وبموجب مبادرة الولايات المتحدة فإن هدف هذا المؤتمر هو البدء فى المفاوضات المباشرة بين إسرائيل وكل واحدة من جيرانها، وإجراء مفاوضات متعددة الأطراف حول مواضيع إقليمية بين جميع دول المنطقة.

ومضى يقول بأن هدف المفاوضات المباشرة هو التوقيع على معاهدات سلام بين إسرائيل وجاراتها، والتوصل إلى اتفاق على ترتيبات مرحلية للحكم الذاتى مع العرب والفلسطينيين.

وطالب شامير بإلغاء الجهاد ضد إسرائيل، وشجب ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية، وشجب التصريحات التى تدعو إلى القضاء على إسرائيل.

وقال شامير بأن العرب سيطرحون مطالب إقليمية "ولكن النزاع ليس إقليميا" وإنما الموضوع هو "وجودنا" إن ما نحتاجه أولا وقبل كل شئ هو بناء الثقة، وإزالة خطر المواجهة وتطوير علاقات فى مجالات عديدة قدر الإمكان".

ولم يتطرق شامير إلى قرارى مجلس الأمن ٢٤٢و٣٣٨ اللذين يعتبران أساس قيام هذا المؤتمر.

الموقف السوري

وعبر عنه وزير الخارجية فاروق الشرع - رئيس الوفد السوري. معتبرا المؤتمر "حدثا دوليا أثار اهتمام العالم بأسره"، وكانت أهم عناصر الموقف السورى فى المؤتمر النقاط الهامة التالية:

- التأكيد على دور الأمم المتحدة "ما دام هدف عملية السلام الوصول إلى تسوية سلمية عادلة وشاملة فى إطار الشرعية الدولية، وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة".

- "استمرار الموقف الإسرائيلى المتعنت دون أى مبرر هو الذى يضع العالم على حافة مخاطر لا حدود لها، والحؤول دون تمتع المنطقة بالسلام».

- التأكيد على الموقف السورى "بتحقيق سلام عادل وشامل على أساس قرارات الأمم المتحدة".

- بعد انتهاء الحرب الباردة وانتقال العالم إلى مرحلة جديدة من الوفاق، فإن العالم ينتظر تطبيق قرارات الأمم المتحدة. التى يجب ألا تخضع لمساومات جديدة.

وإن ازدواجية المعايير لم تعد مقبولة بعد حرب الخليج. وهذا يعنى "أن كل شبر من الأرض العربية التي احتلتها إسرائيل بالحرب والقوة فى الجولان والضفة الغربية والقدس وقطاع غزة يجب أن تعود إلى أصحابها الشرعيين دون نقصان".

وكذلك تأمين الحقوق الوطنية والسياسية المشروعة للشعب الفلسطيني، وفى مقدمتها حق تقرير المصير، وإزالة المستوطنات.

- إن قبول سورية حضور المؤتمر، والدخول فى محادثات ثنائية إنما هو مؤشر واضح على " إسهامنا الجاد فى بناء سلام حقيقى وشامل فى المنطقة".

- "الحرص على إنجاح عملية السلام يستوجب ألا تبدأ المحادثات المتعددة الأطراف، والتى لا تقع فى نطاق القرار ٢٤٢ إلا بعد تحقيق إنجاز جوهرى ملموس فى المباحثات الثنائية يؤكد زوال العوائق الرئيسية من طريق السلام".

الموقـف الأردنـي

عبر عنه رئيس الوفد كامل أبو جابر، فتحدث عن أهمية المؤتمر والاستجابة الأردنية لهذه المبادرة، وأوضح الموقف الأردنى القائم على مقولة إن "الموقف الأخلاقى العادل أكثر صلابة من القوة الغاشمة".

وقال بأن الرؤية الأردنية تقوم على أساس التوصل إلى سلام دائم وعادل وشامل، وليس إلى حالة هدنة أخرى و"السلام ضرورى لنا من أجل أن نعيش حياة طبيعية، لقد جعلنا من السلام رمزا لحياة أفضل للأجيال القادمة فقد أصبح السلام هدفا قوميا".

وقال: إن مصادرة الأراضي، وبناء المستوطنات يخالفان أحكام القانون الدولى مخالفة صريحة". و "القاعدة الأولى للموقف الأردنى البحث عن سلام يؤيده العالم العربى بأكمله. بل المجتمع الدولى بأسره – والفلسطينيون بصورة خاصة،وأن لا بد من حلها بعدالة وإنصاف". وأما "القاعدة الثانية فتقوم على توقعنا بأننا لن نواجه حالة عدم التناسق والمقاييس المزدوجة".

"وتتمثل القاعدة الثالثة بأن قضيتنا وقضية إخواننا الفلسطينيين قضيتان مترابطتان.... والقاعدة الرابعة" أن السلام الذى ننشده لا بد أن يتحقق على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢و٣٣٨ والهدف من ذلك الوصول إلى سلام حقيقي».

ولذا فإن الأردن يطالب "بانسحاب إسرائيل الكامل من كافة الأراضى الأردنية والفلسطينية والسورية واللبنانية".

وأكـد على أن الأبعـاد الثـلاثة للمـوقف الأردنى " وهى البـعد الأردني، والبـعـد الفلسطيني، والبعد الإقليمى تستند جميعها إلى القانون الدولي".

وحذر الأردن مـن حل مشكلة الشـعب الفلسطينى عـبر توطين أبناء هذا الشـعب الشقيق على أرض لبنان.

وسوف نجد لاحقـاً كيف أن الأردن تناسى جميع القواعـد والمبادئ التى أعلن عنها باتفاقية السلام التى عقدها مع إسرائيل.

الموقف الفلسطيني

تحدث حيدر عبدالشافى رئيس الوفد الفلسطينى عن الموقف الفلسطيني. فتحدث عن معاناه الشعب الفلسطينى الطويلة، وأكد على أن وفده يمثل الشعب الفلسطينى فى كل مكان، وليس الجزء الواقع تحت الاحتلال، وأكد على وحدة الشعب الفلسطيني، وأن "القدس الفلسطينية عاصمة وطننا ودولتنا المرتقبة" وضرورة إيقاف المستوطنات "لأن السلام لا يمكن أن ينطلق، بينما تغتصب الأراضى الفلسطينية بشتى الطرق".

وتحدث عن مبادرة منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٨٨، للسلام على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢و٣٣٨ وأنها أعلنت الاستقلال الفلسطينى بناء على القرار ١٨١ للأمم المتحدة الذى أقام دولتين عام ١٩٤٨ إسرائيل وفلسطين. ومنذ ذلك الحين "استجاب شعبنا بالإيجاب إلى كل مبادرة سلمية جادة".

لقد استمر عقد المؤتمر أربعة أيام، عرضت فيها الوفود مواقفها من مسألة السلام، وقد انسحب شامير فى اليوم الثالث بحجة "اللحاق بإجازة السبت" وفى ذلك اليوم كال شامير الاتهامات لسوريا وللعرب، فرد عليه وزير الخارجية السورى كاشفاً أمام الوفود وثيقة طلب القبض على شامير لممارسة الإرهاب.

وقد بدأت فى ٢/ ١١/ ١٩٩١ المفاوضات الثنائية بين العرب وإسرائيل فى مدريد، وقد أصر شامير على استكمال المفاوضات فى "الشرق الأوسط".

وفى ختام المؤتمر عقد بيكر وباتكين مؤتمراً صحفياً، وفى هذا المؤتمر رد بيكر على أسئلة الصحفيين ومنها حول مسألة الربط بين المفاوضات الثنائية والمفاوضات متعددة

الجوانب حول قضايا إقليمية، فأجاب بألا رابط، وعندما سئل عن الموقف الإسرائيلى الذى يصر على متابعة المفاوضات فى الشرق الأوسط، امتنع عن الإجابة.

وأوضح بيكر أن لدى الجانب الأميركى اقتراحات سيعرضها فى حينه على الوفود مثل إيقاف الانتفاضة مقابل إيقاف الاستيطان.

لقد عقد مؤتمر مدريد على خلفية مثلثة:(١٥)

- نجاح أمريكى لعقدين فى تثبيت معادلة انعدام القدرة وانعدام الرغبة.

- انتصار مذهل لامريكا فى حرب باردة سرعت الساحة الشرق أوسطية من انتهائها لمصلحة الغرب.

- استعداد أمريكى واضح للتدخل العسكرى المباشر فى المنطقة.

وكان على من حضر المؤتمر أن يتذكر هذه القواعد الثلاثة.

لقد عملت الاجهزة الإعلامية، والاتصالات الأمريكية المكثفة قبل المؤتمر، وتراخى الحكام العرب على القناعة بـ "أحادية القرار الأمريكى فى الشرق الأوسط".

وأشاحت الدول الكبرى بنظرها عن التفرد الأمريكى، وباركته أحياناً. حيث استكملت مسيرة التفاوض فى واشنطن، التى لم تصل إلى نتائج محسوسة حيال الموقف الإسرائيلى المتعنت.

وقد استمر العنف داخل الأراضى العربية المحتلة، ذلك العنف الناتج عن عجز الولايات المتحدة وحليفتها الاستراتيجية إسرائيل عن اتخاذ قرار استراتيجى بالسلام، إذ يستحيل تحقيق السلام فى المنطقة بدون الإقرار بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وبدون الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى المحتلة. الامر الذى يتنافى مع مطامع إسرائيل التوسعية، وفى فرض السلام الذى تريده وتفهمه هي.

لقد طرحت إسرائيل - عبر مسيرة التفاوض - المبدأ الأساسى الذى تسير عليه فى هذا التفاوض، وهو مبدأ "السلام مقابل السلام" وليس مبدأ "الأرض مقابل السلام"، لقد احتفظت إسرائيل بقيادة الليكود فى المفاوضات بحقها في الاحتفاظ بتفسير

خاص للقرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن عام ١٩٦٧، وهو القرار الذى يمثل الأساس القانونى للتفاوض، وتمكنت إسرائيل من تهميش دور المجموعة الأوروبية، وفرضت الصمت على مندوب الأمم المتحدة، واستبعدت مشاركة ممثلى منظمة التحرير الفلسطينية فى الوفد الفلسطينى الأردنى المشترك.

وحرصت إسرائيل - خلال حكم شامير - على كسب الوقت، وإثارة قضايا إجرائية وشكلية، وتجنب الدخول فى جوهر قضايا التفاوض.

فقد كان شامير يحرص على إطالة أمد المفاوضات لمدة عشرة أعوام، يكون خلالها قد تمكن من استيعاب مليون مهاجر من اليهود السوفييت، وبذلك تتحقق أكثرية يهودية فى الضفة الغربية، ويتحقق أمر واقع جديد تستطيع إسرائيل أن تفرضه على العرب، وعلى الشعب الفلسطينى خاصة وأن إسرائيل تدير المفاوضات من موقع متميز. حيث فرضت احتلالها للأراضى العربية بالقوة، وكان ميزان القوى العسكرية لصالحها، وحرصت القوى الغربية الكبرى على تفوقها الدائم على العرب مجتمعين.

الوضع الداخلى الإسرائيلى ومسألة التفاوض

داخل إسرائيل، كانت هناك مشكلات داخلية عديدة، انعكست على مسار التفاوض، فشامير مصّر على الاستمرار فى بناء المستوطنات فى الأراضى المحتلة "أرض إسرائيل الكبري" ولذا فهو بحاجة إلى ضمانات القروض الأمريكية لاستيعاب المهاجرين اليهود الجدد من الاتحاد السوفياتي، كما أثيرت مجدداً قضايا التمييز الطائفى ضد اليهود الشرقيين، لقد فشل الليكود بقيادة شامير فى استيعاب المهاجرين السوفييت، وعجز عن توفير فرص عمل لهم، بسبب ارتفاع نسبة البطالة. لذا فقد واجه الفشل في انتخابات الكنيست المبكرة التى أجريت فى ٢٣ يونية ١٩٩٢ . فظهر الليكود كحزب منقسم على نفسه يعانى آثار الصراع بين (شامير، ليفي، ارينس، شارون)، بينما برز حزب العمل، وظهرت قوته بعد صعود رابين إلى قمة الحزب، بدلاً من بيريز. فرابين يبدو للرأى العام الإسرائيلى "رجل الدفاع والأمن" وهو متشدد بقضايا الأمن والقدس، كما أنه صاحب القبضة الحديدية فى مواجهة الانتفاضة، ورجل أمريكا في إسرائيل. كما أن حزب العمل يحظى برصيد على الصعيد العالمى ناجماً عن ارتباطه التاريخى بالدولية الاشتراكية، وأظهر الحزب نفسه وكأنه قادر على تجديد نفسه والتأقلم مع المعطيات الجديدة فى الموقف الداخلى والإقليمى والدولي، من أجل الانخراط فى العملية التفاوضية "دون المساس بأمن إسرائيل وثوابت وجودها".

وكانت نتائج الانتخابات كالتالي:

عدد أصحاب الحق في الاقتراع ٣٤٠٩٠١٥ شخصاً.

عدد الذين أدلوا بأصواتهم ٢٦١٦٨٤١ شخصاً.

وقد حصل اليمين الإسرائيلى وفقاً للنتائج النهائية (ليكود + نسوميت -

موليدت- مفدال) على ٤٩ صوتاً مقابل ٦١ مقعداً لليسار (العمل - ميرتس- حداش - الحزب الديمقراطى العربي) وحصلت كتلة الحراديم (شاس - يهدوت هتوراة) على عشرة مقاعد.

وقد هلّل بعض العرب بنجاح حزب رابين الذى تربطه مع الولايات المتحدة علاقات وطيدة، ولكن البعض الآخر كان تفاؤله مشوباً بالحذر، إلاّ أن الشعب العربى قاطبة، يعرف أن الخلاف بين الليكود والعمل تجاه العملية التفاوضية إنما هو خلاف تكتيكي، لقد كان حزب العمل وراء جميع الحروب التى شنتها إسرائيل على العرب، باستثناء غزو لبنان عام ١٩٨٢.

كما أن رابين بالذات كانت له مواقفه المتشددة فى مواجهة الانتفاضة، وتبنى سياسة صارمة، عندما كان وزيراً للدفاع، وقد استطاعت حكومة الليكود فرض وقائع جديدة فى الأراضى المحتلة، بتكثيف الاستيطان، وزيادة عدد المستوطنين من المهاجرين الجدد، وهذا لا يمكن للعمل أو أية حكومة أخرى أن تتجاوزه . لذا فإنه يمكن القول أن الخلاف بين الليكود والعمل لا يمكن إدراجة إلاّ ضمن مفهوم الخلاف فى الأسلوب، فالناخب الإسرائيلى فضل أسلوب العمل الذى يتمتع ببعض المرونة، على أسلوب شامير الموصوف بالجمود العقائدى والسياسي.

وقد جاء العمل إلى الحكم، وهو يعلن عن نيته فى متابعة عملية التفاوض، ليس فقط من أجل إرضاء الولايات المتحدة، وانسجاماً مع استراتيجيتها الشرق - أوسطية، بل أيضاً لمصالح إسرائيل السياسية والاقتصادية والأمنية. إن حرب الخليج التى دمرت بها قوة العراق العسكرية، أفرزت نتيجة هامة مؤداها تفوق إسرائيل العسكري، لذا فإن استمرارها فى عمليه التفاوض سوف يمنحها ميزة تفاوضية هامة.

إضافة لهذا فإن إسرائيل تعانى من اختلالات هيكلية عميقة فى اقتصادها، وهى تتطلع إلى الأسواق العربية، وتتطلب المزيد من الدعم المالى والاستثمار، وقد ارتفعت مديونيتها الخارجية، ومن خلال قبولها بالتسوية والسير فى طريقها ستضمن دعماً مالياً جديداً من الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، كما أنها تتطلع إلى جزء من البترودولارات العربية فى المؤسسات المالية الغربية.

كما أن التسوية ستمنحها موقعاً إقليمياً متميزاً فى معالجة مسائل المياه والأمن والإشراف على التسلح مع احتفاظها بقوتها العسكرية الضاربة والنووية . والأهم من ذلك كله ستضمن لها التسوية اعتراف "جيرانها" العرب جميعاً بها، وستهيأ لها فرصة توقيع اتفاقات سلام مضمونة دولياً.

وعلى الصعيد الفلسطيني، فقد كانت الانتفاضة عبئاً كبيراً على إسرائيل، فقد عجز الجيش الإسرائيلى عن قمعها، وأحدثت تداعياتها بروز دور للقيادات الداخلية، وتعزز دور منظمة التحرير الفلسطينية، وظهر تيار قوى لدى الرأى العام الإسرائيلى بضرورة إيجاد حل سياسى للانتفاضة ، بعد أن تعذر الحل العسكري. إلى جانب ذلك كله فقد فشلت سياسات الاحتلال فى طمس معالم الهوية الفلسطينية، وتعزز وجود الشعب الفلسطيني، وبدأ التحول فى النظرة إليه من شعب إرهابى إلى شعب يعمل من أجل الحرية.

ضمن هذه الأجواء قام حزب العمل بتشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة بمشاركة ميرتس وشاس. وتابع المفاوضات الجارية مع الوفود العربية فى واشنطن، ولو أنه لم يغيرّ الوفد التفاوضى باعتباره ملماً بالقضايا والملفات المطروحة، وعقدت فى هذا الإطار ثلاث جولات، وقد لوحظ بعض التحسن فى أجواء المفاوضات، فقد ابتعد المفاوضون الإسرائيليون عن البحث فى الأمور الإجرائية، كما امتنعوا عن الإشارة إلى الضفة الغربية تحت اسم "يهودا والسامرة" إلاّ أنه لم يحصل أى تقدم ملموس فى موقف إسرائيل من القضايا المطروحة فى الجولات الثلاث.

والجدير بالذكر، أن حزب العمل يتفق مع الليكود فى رفض التفسير العربى للقرار ٢٤٢ لمجلس الأمن العام ١٩٦٧ الذى يعتبر أساس عملية التسوية المطروحة من قبل الأمم المتحدة فى مؤتمر مدريد، وفى المفاوضات الثنائية اللاحقة، والمعروف أن التفسير العربى للقرار، هو انسحاب إسرائيل من كامل الأراضى العربية المحتلة عقد عدوان ١٩٦٧، بما فى ذلك القدس.

ولكن يختلف كل من الليكود والعمل حول طبيعة وحدود الانسحاب

الإسرائيلى الممكن من هذه الأراضي. لقد جاءت صياغة القرار من قبل بريطانيا عام ١٩٦٧ وهى التى خلقت الالتباس فى تفسير كلمة "أراضي" وليس "الأراضي" وهذه عادة تقليدية تتقنها بريطانيا منذ عهود الاستعمار القديم، فهى توجد من خلال الحل الذى تقدمه أو المبادرة، بذرة استمرار النزاع....

بمعنى أنها لا تريد أن تصل إلى حل، أو توصل الأمور إلى حل نهائى ومشرف. وبالطبع فقد لاقت هذه الصياغة هوى لدى إسرائيل والولايات المتحدة، تستخدمها فيما بعد من أجل تحقيق أغراضها، عندما يحين البحث الجدى فى التسوية، وها قد حان، والخلاف - مرة أخرى - بين الليكود والعمل، خلاف بسيط حول مدى الانسحاب الإسرائيلي.

ولنقرب أوجه الخلاف والاتفاق نقول إن الليكود يقدم طبيعة السلام على الانسحاب، ولكن ذلك لا يعنى بالضرورة رفضه مبدئياً الانسحاب من هذه الأراضي. بينما يرى العمل أن القرار ٢٤٢ يعتبر أساساً لصفقة لحل إقليمى وسط، يقوم على مبدأ مبادلة الأرض بالسلام ، وهذا لا يعنى كذلك استعداد العمل للانسحاب من جميع الأراضى العربية المحتلة. فالعودة إلى حدود ١٩٦٧ مستبعدة نهائياً.

وهذا يعنى أن لدى حزب العمل استعداداً للانسحاب من "أراض" عربية مقابل سلام مع العرب يفوق ما يمكن لحزب الليكود أن يقوم به مقابل السلام.

علماً أن كلا الحزبين يتفقان تماماً بشأن القدس، فهى عاصمة إسرائيل الأبدية لدى كل منهما . كما أن كلاهما يستبعد إقامة دولة فلسطينية بجوار إسرائيل، ولكن حزب العمل يرى أن تكون فترة الانتقال للحكم الذاتى الفلسطينى فترة اختبار، لعل من شأنها تغيّر المواقف بشأن إقامة كونفدرالية أردنية فلسطينية، أو كونفدرالية أو فدرالية ثلاثية: أردنية - فلسطينية - إسرائيلية.

ضمن هذه الأجواء، استمرت جولات التفاوض فى واشنطن، حيث انتهت إلى طريق مسدود بسبب التعنت الإسرائيلي، وتم تعليق هذه الجولات أكثر من مرة، مرة عندما أبعدت إسرائيل فى ١٦ ديسمبر ١٩٩٢ (٤١٥ فلسطينياً) إلى مرج الزهور فى

لبنان، بعد أن اتهمتهم بالانتمـاء إلى منظمة "حماس" وقد نجح رابين فى الإفلات من تطبيق قرار مـجلس الأمن ٧٩٩ القاضى بعودة المبعـدين فوراً ، وتوصل مع الولايات المتحدة إلى صفقة تقضى بعودتهم على مراحل واستئناف المفاوضات.

والمرة الثانية التى توقـفت فيها المفاوضـات، عندما أقدم الإسرائيليـون على مذبحة الخليل.

أخيـراً هل يمكن القول، أن مـؤتمر مدريد، مـؤتمر "بوش" أى أنه فارغ ولـم يسـتطع الوصول بالمفاوضات إلى النتيجة التى خطط لها الاستراتيجى الأمريكي؟

وبينمـا تجرى المشـاورات بين الولايات المتـحدة وباقى الأطراف حـصل اختـراق للمسار التفاوضي، وهو الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى حول الحكم الذاتى المحدد فى غزة وأريحا، بدأ فى اتفـاق أوسلو فى ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٩٣، ثم حـصل اختراق آخر من جانب الأردن. الأمر الذى سنتعرض له فى الفصل التالي.

هوامش الفصل الخامس

١- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩ (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٧١) ص ١١٢،١١٣.

٢- المصدر السابق ص ٧٦.٧٧.

٣- د. محمد الأطرش، أزمة الخليج - جذورها والسياسة الأمريكية تجاهها - المستقبل العربى العدد ١٥٥ (١/ ١٩٩٢) ص ٣٤.

٤- عبد الإله بلقزيز- القضية الفلسطينية والمنعطف الجديد: نحو مراجعة للخيارات - المستقبل العربى العدد ١٥٨ (٤/ ١٩٩٢) ص ٤٥.

٥- ألان ليبياتز - برلين، بغداد، ريو - مدخل الى القرن الواحد والعشرين، ترجمة د. هاشم الحسينى - منشورات المسار ١٩٩٤،ص١٠٤.

٦- يفرق ليبياتز بين مهمة الدركي، ومهمة الكوندوتييري. فالدركى موظف يتقاضى أجراً دائماً، ومن المستحب أن يظل الأمن مضطرباً، إلى حد يبرر الانفاق المخصص له. أما الكوندوتييرى (المرتزق الروماني) فمختلف ، ذلك أن مهمته إثارة الفوضى فى الأماكن التى يفترض أن يكافح فيها. (فهى المهنة التى يعيش عليها اطفائى يشعل الحرائق).

٧- اختصرت هذه النتائج من قبلنا عن التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٢- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - القاهرة ١٩٩٣ - ص ١١٥.

٨- سمير أمين - قضايا الاستراتيجية فى المتوسط سمير أمين وآخرون - ترجمة د. سناء أبو شقرا - الفارابى ١٩٩٢ ص ٤٧،٤٨.

٩- المصدر السابق ص ١٢٥.

١٠- ستيفن غروبارد - حرب السيد بوش - ترجمة محمد إبراهيم ونقولا ناصر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٩٢ص ١٣٧.

١١- المصدر السابق.

١٢- المصدر السابق ص ١٤٦.

١٣- التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٢ مصدر سابق ص ١٢٣.

١٤- أصدرت مجلة السياسة الدولية فى عددها الصادر فى يناير (كانون الثاني) ١٩٩٢ ملفاً خاصاً عن المؤتمر، وسنقوم باعتماد وثائق هذا الملف فى استنباط أهم الأفكار فيه.

١٥- غسان سلامة: العرب، إسرائيل، أميركا والمفاوضات- المستقبل العربى العدد ١٧٢ (٦/ ١٩٩٣) ص ٨.

الفصل السادس

اختراقات «السلام» «غزة - أريحا أولاً»

"إن السلام لا يجوز أن تقرر إسرائيل وحدها مواصفاته، وإلا فسوف نكون بصدد (سلام إسرائيلي)، وهو أمر يتعارض مع إقليم طابعه الغالب عربي، وما إسرائيل فى النهاية إلا جسم أدخل عليه".

"محمد سيد أحمد"

"اذا كنت تتفاوض مع طرف آخر، فعليك قبل الجلوس إلى مائدة المفاوضات معه، وقبل أن تقرأ مذكراته، وتستمع إلى حججه وشواهده، أن تفعل شيئا آخر، وهو أن تنظر من خلال الطرف الآخر على المائدة، وتدرس ما وراءه"

"هنرى كيسنجر"

اتفاقية "غزة ـ أريحا أولا" .. التقدم إلى الوراء

أتبعت إسرائيل فى المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية السرية كما فى جميع مفاوضاتها مع العرب، المراحل التى كان هنرى كيسنجر يوصى بها:

١-تهيئة الطرف المقابل، وإعداده نفسيا لما تريده منه.

٢-إثارة مخاوفه. ٣- إثارة آماله. ٤- الاختراق.

فقد عملت "إسرائيل" على إضعاف الموقف التفاوضى الفلسطيني، وعزله عن باقى الأطراف العربية، وتخويفه بعدم إضاعة الفرصة، وإثارة آماله بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، ثم اختراق الفلسطينيين وتقسيمهم، واستغلال تعب البعض، وضحالة البعض الآخر، وتآمر البعض الثالث.

وكانت لها خبرة فى ذلك ، خبرة فى العلاقة مع بعض الأطراف الفلسطينية، وخبرة فى أسلوب التفاوض، وخبرة ورثتها عن علاقتها بالسادات وكامب ديفيد. وقد استطاعت استخدام ذلك بنجاح.

ويعدد انيس صايغ أربعة أخطاء للعرب والفلسطينيين فى المفاوضات منذ مدريد، أو ما قبل مدريد على النحو التالي:(١)

الخطأ الأول: أن العرب، كلهم ، وافقوا على التفاوض مع إسرائيل وهم فى أسوأ الحالات من الضعف والتفكك والانهيار....

الخطأ الثاني: ارتكبه الفلسطينيون حين حشروا أنفسهم فى عداد الدول التى تتفاوض، مع أنهم ثورة وليسوا دولة....

الخطأ الثالث: كان على الفلسطينيين أن يصروا على أن يكونوا ضمن وفد عربى موحد، فقضيتهم ليست إقليمية، بل هى جزء من قضية عربية واحدة، تتعلق بمصير وطن عربى واحد....

الخطأ الرابع: هو المشاركة فى المفاوضات متعددة الأطراف، وبهذا الإجراء الأرعن (قبلنا أن نتفاوض حول ما يمكن للعدو أن يحصل عليه من العرب اقتصادا ومالا ومشاريع وماءً وانفتاحا قبل أن ينتهى التفاوض المنفرد إلى نتيجة واضحة تعيد إلينا الأرض السليبة أو بعضها، مقابل "السلام")

وبكلام آخر، "مارسنا التطبيع، وشرعناه، وفلسفناه، وعقلناه، حتى قبل أن ننهى حال الحرب".

إن اتفاقية الثالث عشر من أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، التى تم التوصل إليها بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، والتى دعيت "إعلان مبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية" وملاحقها الأربعة، والمحضر المتفق عليه لإعلان المبادئ، ورسائل الاعتراف المتبادلة بين ياسر عرفات وإسحق رابين. جميع هذه الوثائق التى تم التوقيع عليها، والإعلان عنها فى واشنطن بشهادة الولايات المتحدة والفيدرالية الروسية، لم تكن بالطبع ناجمة عن فراغ، أو أنها وجدت فجأة من العدم. كما أننا لا نستطيع أن نحدد يوما معينا، أو حدثا خاصا يمكن أن يكون نقطة البدء فى المسيرة نحو هذا الاتفاق. ولكن يمكن القول أن هذه الاتفاقية إنما كانت حصيلة ربع قرن من الزمن، عملت جميع الأطراف، كل ضمن محيطها على تهيئة الأجواء بالوصول إليه. ويمكن أن نلاحظ وجود خيط رفيع يربط جميع الأحداث، وحتى الوصول إلى ١٣/ ٩/ ١٩٩٣، هذا الخيط هو القيادة العرفاتية، التى اتبعت منذ مطلع السبعينيات سياسة واحدة أدت فى النهاية إلى التخلى عن المطلب الوطنى الفلسطينى بتحرير الأرض، مستخدمة فى ذلك أساليب شق المنظمات الفلسطينية، وإضعافها، مما أتاح

لعرفات الانفراد بالقرار الفلسطيني، لا بل وفرضه، وكان غالبا يقول بهوس مشوب بالنرجسية والنزعة الفردية والتعالى والتسلط.

"أنا فلسطين.... أنا المنظمة".

وقد أدى ذلك إلى إلغاء دور المؤسسات الفلسطينية، وتغييب الديمقراطية داخل المنظمة، وداخل المجلس الوطنى الفلسطيني، وقد أتاح له ذلك قدرة فردية على تحريف قرارات المجلس، فقد كان يحشد المجلس بالعشرات من أنصاره، ثم يعمل على إصدار قرارات مطاطة ومبهمة أحيانا، مما يتيح له فرصة تفسيرها على هواه، كما كان يتبع أساليب القمع لكل من يعارضه. والأخطر من ذلك فقد عمل على عزل المسألة الفلسطينية عن إطارها العربي، وقد توج هذا العزل بانفراد عرفات "بحل ما" مع إسرائيل بعد مفاوضات سرية جرت بعيدا عن سائر المنظمات الفلسطينية الأخري، وعن البلاد العربية كافة.

بعد أن تم لعرفات ما أراد، هو ومن هو خلفه، ولما تيقنت إسرائيل من أن الوقت أصبح مناسبا، بدأت بمحادثاتها السرية، واستطاعت التوصل إلى الاتفاق "النكبة" فأحدثت الاختراق الثانى (بعد كامب ديفيد) فى الجسر العربي. فجاءت هذه الاتفاقية، ملبية للأهداف الصهيونية، وخاتمة لعمليات تمهيد طويلة، وتتويجا لجهد صهيونى طويل على صعيد السياسية والدبلوماسية والقوة والعنف والابتزاز والإرهاب، والتخريف، والتهويل، وإثارة الآمال الكاذبة.

فى النصوص:

لا نريد أن ندخل هنا فى تفاصيل النصوص، فقد يكون لذلك مجال آخر، وإنما لا بد من التعرض لبعضها للمحافظة على سياق البحث، وإذا ما بدأنا بالرسالتين المتبادلتين فيما بين ياسر عرفات وإسحق رابين، نجد أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، قد تعهدت بالاعتراف بحق وجود دولة إسرائيل بأمن وسلام، ونبذ العنف.

من حيث الشكل فإن هذا التعهد يعتبر مخالفا لنصوص الميثاق للمنظمة، (علما أن تعديل الميثاق يحتاج إلى ثلثى عدد أصوات المجلس الوطني) مما يسقط عن قيادة المنظمة التى قدمت التعهد تمثيلها للشعب الفلسطيني.

إضافة إلى ذلك فقد تعهدت قيادة المنظمة بـ "نبذ استخدام الإرهاب وغيره من أعمال العنف، وتحمل المسؤولية عن كل عناصر منظمة التحرير الفلسطينية وأفرادها كى تضمن امتثالهم، وتمنع العنف وتؤدب المخالفين" أى أن ياسر عرفات تعهد بقمع الانتفاضة وكبت المقاومة الوطنية، وذلك كله مقابل اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير (بعد تعديل ميثاقها) ممثلا للشعب الفلسطيني.

وفى حين أن اعتراف المنظمة بإسرائيل "غير قابل للرجوع وفق المادة السادسة من اتفاقية مونتيفيديو لسنة ١٩٣٣ التى تشترط عدم الرجوع عن الاعتراف بالدول، فإن اعتراف إسرائيل بالمنظمة قابل للرجوع عنه، باعتبارها ليست دولة وتقول ديباجة إعلان المبادئ على أن الطرفين "يتفقان على أن الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع، والاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة، والسعى للعيش فى ظل

تعايش سلمى وبكرامة وأمن متبادلين، ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشامد ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها"(٢)

وإذا كانت حقوق إسرائيل، معروفة ومعلنا عنها، ومعترفا بها، فما هى حقوق الشعب الفلسطينى التى تعترف بها إسرائيل؟ إن ذلك خاضع للمفاوضة... فهل هناك من ضامن لما ستوافق عليه إسرائيل ؟.

ثم ما هى هذه المصالحة التاريخية؟ هل ستتخلى إسرائيل عن مطامعها فى الأرض الفلسطينية؟ هل ستتنازل عن "مصالحها"؟ هل ستغير إسرائيل من أساليبها؟.

الإجابة طبعا لا.. والذى سيغير من مطالبه وأساليبه وخططه وميثاقه سيكون الجانب الفلسطيني، ولم يكن إيراد ذلك النص فى ديباجة الاتفاقية أو فى المبادئ المعلنة، عائما، غامضا غير واضح، أمرا عبثيا، فإسرائيل وزعماء الصهيونية والغرب، كانوا دائما يتعاملون مع العرب على هذا النحو... وكما قال الرئيس حافظ الأسد عن الاتفاقية. إن كل مادة منها تحتاج إلى اتفاق... فإن إزالة الغموض أو التمويه سيكون فى غاية الصعوبة، لأن الدخول فى أية إيضاحات معناه أن تقدم إسرائيل تنازلا ما، وهذا الأمر غير وارد على الإطلاق، فهو يخالف نهج إسرائيل، وسياستها، وخططها، وليس فى الأفق ما يشير إلى ضرورةذلك، إذن، فليتنازل الفلسطينيون، وليتنازل العرب... وقد بدأت فعلا عملية التنازل الفلسطينى والعربى منذ زمن، حيث انتهت باتفاقية الذل فى واشنطن...(٣)

تنص المادة الاولى من إعلان المبادئ على أنه "من المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هى جزء لا يتجزأ من عملية السلام بمجملها، وأن المفاوضات حول الوضع الدائم ستؤدى إلى تطبيق قرارى مجلس الأمن ٢٤٢و٣٣٨".

ولكن المواد الأخرى تنص على تجزئة الحل إلى ثلاث مراحل:

١- غزة - أريحا أولا".

٢- الحكم الذاتى فى الضفة وغزة.

٣- الوضع النهائي.

إن ذلك يعنى أنه من خلال هذه الاتفاقية تم تحويل "الأرض المحتلة" إلى أرض متنازع عليها، مما يجعل كلا من المعتدى والمعتدى عليه يقف على نفس المستوى، وتتحول الأرض إلى مسألة نزاع بين طرفين، وليس مسألة حقوق مستلبة.

نأتى إلى المادة الثالثة التى تتحدث عن الانتخابات، التى وصفها إعلان المبادئ بأنها "سياسية وعامة ومباشرة وحرة" وعندما تحدث الملحق عن الانتخابات أشار إلى حق فلسطينيى القدس "الذين يعيشون فيها" فى المشاركة بالعملية الانتخابية، ولكن وفقا لاتفاق بين الطرفين، وهكذا تظل مسألة أخرى غير متفق عليها، ثم يضاف إليها مسألة "الوضعية المستقبلية للفلسطينيين المرحلين". وهذه أيضا تظل معلقة لتبحثها لجنة "إسرائيلية - فلسطينية - أردنية - مصرية".

والجدير ذكره أن الاتفاقية والملحق، لا ينصان صراحة على مهام المجلس الذى سينتخب، ولا مصدر شرعيته، ولا مسؤولياته، وكل ما أشير إليه هو أن: "انتخابات هذا المجلس ستخضع لاتفاق إسرائيلى - فلسطينى يحدد نظامها وصفة المراقبة الدولية عليها".

ولا تزال المفاوضات جارية بشأن الانتخابات.... ولا يبدو فى الأفق أن هناك ما يمكن الاتفاق عليه. ولكن حتى لو جرت الانتخابات، وتشكل المجلس فإن "ولايته" سوف تغطى ارض الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء القضايا التى سيتم التفاوض عليها" (المادة الرابعة).

اما المادة الخامسة، فتحدد هذه القضايا وهي: "القدس - اللاجئين - المستوطنات - الترتيبات الأمنية - الحدود - العلاقات والتعاون مع جيران آخرين، ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك".

وإذا ما استثنيت هذه القضايا من صلاحيات المجلس، فما هى المهمات الحقيقية له فى هذه الحالة؟ لن يتبقى من مهمات أكثر من مهمات مجلس بلدى فى مدينة صغيرة سيكون لها شرطة عليه، لضمان النظام العام والأمن الداخلى للفلسطينيين فى

الضفة الغربية وقطاع غزة... بينما ستستمر إسرائيل فى الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية، وكذلك مسؤولية الأمن الإجمالى للإسرائيليين بفرض حماية أمنهم الداخلى والنظام العام "أى أن مهمة الشرطة الفلسطينية الأساسية ستكون مقصورة على تأمين "نبذ الإرهاب والعنف وتأديب المخالفين" وستكون قوة فلسطينية بمرجع إسرائيلي. وفى حين يتم التركيز على أمن الإسرائيليين لا نجد أية إشارة إلى أمن الفلسطينيين من الإسرائيليين . الأمر الذى أدى إلى وقوع مجزرة الحرم الإبراهيمى على أيدى المستوطنين اليهود وغيرها من التعديات على أمن الفلسطينيين التى تقوم بها القوات الإسرائيلية. وسيكون الفلسطينى رهين المحبسين، الشرطة الفلسطينية فى الداخل من جهة، والقوات الإسرائيلية على الحدود والمستوطنين على التخوم من جهة ثانية.

وستكون مهمة الشرطة الفلسطينية الأساسية مقصورة على تأمين ما سمى بـ"نبذ الإرهاب والعنف، وتأديب المخالفين" كما ورد فى رسائل الاعتراف المتبادل، وبوضوح فإن الشرطة الفلسطينية ستأتمر بإمرة الإسرائيلى الذى هدفه استمرار السيطرة الإسرائيلية، وقمع حركة التحرر. وعلى أى حال فإن المادة (٥) من المحضر المتفق عليه لإعلان المبادئ حول ترتيبات حكم الذات الانتقالية، تنص على أن : انسحاب الحكومة العسكرية لن يحول دون ممارسة إسرائيل للصلاحيات والمسؤوليات غير المنقولة إلى المجلس، وهى صلاحيات ومسؤوليات كثيرة كما هو واضح.

كما أن ملحق II من المحضر يقول: من المفهوم أنه، لاحقا للانسحاب الإسرائيلي، ستستمر إسرائيل فى مسؤولياتها عن الأمن الخارجي، وعن الأمن الداخلى والنظام العام للمستوطنات والإسرائيليين، كما يمكن للقوات العسكرية وللمدنيين الإسرائيليين ان يستمروا فى استخدام الطرقات بحرية داخل قطاع غزة ومنطقة أريحا.

فى المادة الرابعة عشرة، وتحت عنوان "الانسحاب الإسرائيلى من قطاع غزة

ومنطقة أريحا، يقول النص "تنسحب إسرائيل من قطاع غزة وأريحا، كما هو مبين فى البروتوكول المرفق رقم ٢".

ولدى العودة إلى البروتوكول المذكور، نجد العبارة الغامضة التى لا تعنى سوى أن الجيش الإسرائيلى سيقوم بعملية إعادة انتشار، وليس انسحابا، وهذا ما ثبت فعلا.

أما الشؤون الاقتصادية: فقد نصت عليها المادة الحادية عشرة كما يلي:

"إقرار بالمنفعة المتبادلة للتعاون من أجل النهوض بتطور الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل، سيتم إنشاء لجنة اقتصادية إسرائيلية - فلسطينية. من اجل تطوير وتطبيق البرامج المحددة في البروتوكولات المرفقة III وملحق IV بأسلوب تعاوني، وذلك فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ.

وبالعودة إلى الملحق III بعنوان بروتوكول حول التعاون الإسرائيلى - الفلسطينى فى البرامج الاقتصادية والتنموية نجد أن هذا البروتوكول يركز من بين أمور أخري، على التالي:

١- التعاون فى مجال المياه، بما فى ذلك مشروع تطوير المياه، يقوم بإعداده خبراء من الجانبين، والذى سيحدد كذلك شكل التعاون فى إدارة موارد المياه فى الضفة الغربية وقطاع غزة، وسيتضمن مقترحات لدراسات وخطط حول حقوق المياه لكل طرف، وكذلك حول الاستخدام المنصف لموارد المياه المشتركة، وذلك للتنفيذ خلال، وما بعد، الفترة الانتقالية.

٢- التعاون فى مجال الكهرباء، بما فى ذلك برنامج لتطوير الطاقة الكهربائية، والذى سيحدد كذلك شكل التعاون لإنتاج وصيانة وشراء وبيع الموارد الكهربائية.

٣- التعاون فى مجال الطاقة، بما فى ذلك برنامج لتطوير الطاقة، يأخذ بالاعتبار استغلال النفط والغاز لأغراض صناعية، خاصة فى قطاع غزة والنقب، وسيشجع المزيد من الاستغلال المشترك لموارد الطاقة الأخري، وسيأخذ هذا البرنامج بالاعتبار كذلك بناء مركب صناعى بترو كيميائى فى قطاع غزة،

وكذلك تمديد أنابيب لنقل النفط والغاز.

٤- التعاون فى مجال النقل والاتصالات، بما فى ذلك برنامج يحدد الخطوط من وإلى الضفة وقطاع غزة إلى إسرائيل وإلى بلدان أخري، بالإضافة، سيأخذ هذا البرنامج بالاعتبار تنفيد بناء الطرقات اللازمة، وسكك الحديد وخطوط الاتصالات الخ....

٥- التعاون فى مجال التجارة، بما فى ذلك الدراسات وبرامج النهوض بالتجارة مما يشجع التجارة الداخلية والإقليمية، وكذلك دراسة جدوى إنشاء مناطق تجارة حرة فى قطاع غزة وفى إسرائيل، وحرية الوصول المتبادل إلى هذه المنطقة، والتعاون فى مجالات أخرى تتعلق بالتجارة.

٦- التعاون فى مجال الصناعة، بما فى ذلك برامج التطوير الصناعي، الذى سيوفر مراكز البحث والتطوير الصناعى الإسرائيلى - الفلسطينى المشترك، والذى سيشجع المشاريع المشتركة الفلسطينية - الإسرائيلية. ويضع الخطوط العامة فى صناعات النسيج والمنتجات الغذائية والأدوية والألكترونيات والماس، والصناعات القائمة على الكمبيوتر والعلوم.

٧- برنامج للتعاون وتنظيم علاقات العمل والتعاون فى مسائل الخدمات الاجتماعية.

٨- خطة لتنمية الموارد البشرية والتعاون حولها، تأخذ بالاعتبار ورش عمل وندوات إسرائيلية - فلسطينية مشتركة ، وإقامة مراكز تأهيل مهنى ومراكز أبحاث وبنوك معلومات مشتركة.

٩- خطة لحماية البيئة، وتأخذ بالاعتبار إجراءات مشتركة ومنسقة فى هذا المجال.

١٠- برنامج لتطوير التنسيق والتعاون فى مجال الاتصالات ووسائل الإعلام.

١١- أية برامج أخرى ذات مصلحة مشتركة.

وتتوضح دائرة إحكام السيطرة الإسرائيلية الاقتصادية، كما تتوضح معالم

المطامع الإسرائيلية، في تحويل الفلسطينيين إلي جسر عبور إلي الوطن العربي، كمقدمة لإنشاء ما دعته بـ "السوق الشرق أوسطية" وذلك كله في الملحق IV بعنوان بروتوكول التعاون الإسرائيلي - الفلسطيني حول برامج التنمية الإقليمية، فهو ينص علي:

١- سوف يتعاون الجانبان في سياق مسعي السلام المتعدد الأطراف للنهوض ببرنامج تنمية للمنطقة، بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة، تبادر إليها الدول السبع الكبار، وستطلب الأطراف من السبع الكبار السعي لإشراك دول أخري مهتمة في هذا البرنامج، مثل أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ودول ومؤسسات عربية إقليمية، وكذلك أعضاء من القطاع الخاص.

٢- سوف يتشكل برنامج التنمية من عنصرين:

أ- برنامج التنمية الاقتصادية للضفة وقطاع غزة.

ب -برنامج التنمية الاقتصادية الإقليمي.

أ- برنامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة، سيتشكل من العناصر التالية:

١- برنامج لإعادة التأهيل الاجتماعي، بما في ذلك برنامج للإسكان والبناء.

٢- خطة لتنمية المشاريع الاقتصادية الصغري والمتوسطة.

٣- برنامج لتنمية البنية التحتية (المياه - الكهرباء - النقل - الاتصالات الخ....).

٤- خطة للموارد البشرية.

٥- برامج أخري.

ب - ويمكن أن يتشكل برنامج التنمية الاقتصادية الإقليمي من العناصر التالية:

١- إقامة صندوق تنمية للشرق الأوسط كخطوة أولى، وبنك لتنمية للشرق الأوسط كخطوة ثانية.

٢- تطوير خطة إسرائيلية - فلسطينية - أردنية مشتركة لتنسيق استغلال منطقة البحر الميت.

٣- قناة البحر المتوسط (غزة) - البحر الميت.

٤- تحلية المياه إقليميا ومشاريع أخري للمياه.

٥- خطة إقليمية للتنمية الزراعية، وتتضمن مسعي إقليميا للوقاية من التصحر.

٦- ربط الشبكات الكهربائية فيما بينهما.

٧- التعاون الإقليمي من أجل نقل الغاز والنفط وموارد الطاقة الأخري وتوزيعه واستغلاله صناعيا.

٨- خطة تنمية إقليمية للسياحة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية.

٩- التعاون الإقليمي في مجالات أخري.

٣- سيعمل الطرفان علي تشجيع مجموعات العمل المتعددة الأطراف، وسينسقان بهدف إنجاحها، كما سيشجع الطرفان النشاطات الواقعة ما بين اجتماعات (مجموعات العمل) وكذلك دراسات الجدوي والدراسات التمهيدية لها، ضمن مجموعات العمل المتعددة الأطراف المختلفة.

وتتحدث المادة الخامسة عشرة عن تسوية المنازعات التي يمكن أن تنشأ عن تطبيق أو تفسير "إعلان المبادئ" هذا، وتقترح لذلك ثلاثة سبل:

الأول: من خلال لجنة الارتباط المشتركة.

والثاني: في حال فشل اللجنة، من خلال آلية توثيق يتم الاتفاق عليها بين الطرفين.

والثالث: في حال عدم الاتفاق علي الآلية، بإحالة النزاع إلي التحكيم باتفاق علي إنشاء لجنة لهذه التحكيم.

وهنا نتساءل : أين المرجعية الدولية، كآلية، وكقوانين وبالطبع فإن القصد من ذلك إبعاد الشرعية الدولية، وإبقاء الكلمة الإسرائيلية هي العليا.

ويقول شفيق الحوت. إن الاتفاقية "لم ترد فيها قط أية لفظة، ولو بصورة ملتوية

وغير مباشرة في شأن: السيادة أو تقرير المصير. أو الدولة الفلسطينية، أو عودة اللاجئين، أو التعويض عليهم، أو الشرعية الدولية" وقد خلت الاتفاقية ومعها ملاحقها "من أية إشارة إلي أي قرار من قرارات الأمم المتحدة أو ميثاقها، باستثناء القرارين ٢٤٢و٣٣٨" علما أن القرار ٢٤٢، مختلف علي تفسيره.

كما أن هذه الاتفاقية تعتبر تراجعا عن المستوي الذي وصلت إليه اتفاقية كامب ديفيد التي سبق أن رفضها العرب ورفضتها المنظمة.

فالاتفاقية الحالية استبدلت الأفق المستقبلي لارتباط أردني - فلسطيني بارتباط إسرائيلي - فلسطيني فبدلا من الاقتسام الوظائفي الأردني المرفوض فلسطينيا في إطار كامب ديفيد، قبل ياسر عرفات أن يكون إسرائيليا بمعزل عن اقتسام الأرض التي ستبقي تحت السيادة الإسرائيلية.

وفي مقدمة، اتفاقية كامب ديفيد (٤)، إشارة واضحة إلي أن "ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخري المتفق عليها في الشرعية الدولية والقانون الدولي تمثل معايير مقبولة لإدارة العلاقات بين الدول "في حين أن هذا الاتفاق أسقط ذلك، وبقي الميثاق الإسرائيلي هو السيد، وهو الحكم، وهو الشرعية.

وفي حين وافقت إسرائيل في مفاوضاتها مع مصر عام ١٩٧٨ علي إعطاء سلطة الحكم الذاتي صلاحيات "الصناعة والتجارة والزراعة والمال والصحة والشؤون الدينية والعمل والرعاية الاجتماعية والنقل والمواصلات والتعليم والثقافة وإدارة العدل والشؤون المحلية".

فإن اتفاقية ١٣ أيلول لم تعط سوي: التعليم والثقافة والشؤون الاجتماعية، والضرائب المباشرة والسياحة.

إن أهم ما يميز هذا الاتفاق، هو عموميته وإبهامه، "وقد عانت فلسطين منذ أكثر من ثلاثة أرباع القرن من هذه الإبهامات ، وعدم توضيح وتحديد المصطلحات، ولنعد إلي الوراء. صدر وعد بلفور عام ١٩١٧ من دون أن يحدد بوضوح ما هي صيغة (الكيان) الصهيوني الذي تتعهد بريطانيا بإقامته في فلسطين، ولا ما هي حقوق عرب

فلسطين (بل إن الوعد لم يستعمل كلمة عرب إطلاقا بل سماهم سكان فلسطين المحليين)". (٥)

إن الإبهام هو خير وسيلة للتضليل، وهو خير وسيلة لأن يفرض الجانب الأقوي (إسرائيل) ما يشاء علي الجانب الأضعف. لأنها ستكون أقدر علي تفسير ما تريده وفقا لمصالحها ولما تريد تحقيقه من أهداف. أما الجانب الفلسطيني، فيستخدم هذا الإبهام ليدفع الشعب الفلسطيني والشعب العربي في الخداع بوعود خلابة لا تقوم علي أساس مادي واضح.

إلي جانب ذلك فإن الإبهام الذي يسيطر علي الاتفاقية، يستكمل لصالح إسرائيل أيضا، بالمرحلية فكل خطوة إسرائيلية يأتي بعدها التزام فلسطيني تراجعي. وهكذا فإن هذا الاتفاق ليس هو خطوة أولي كما يروج عرفات وصحبه، إنما هو نفق يؤدي في كل خطوة إلي تنازل جديد يقدم إلي إسرائيل.

إن هذه الاتفاق لا يقدم أي حل لأي مشكلة متفرعة عن القضية الأم، القضية الفلسطينية، فهو لا يعترف بسيادة فلسطينية علي أرض فلسطين (أو علي جزء منها) وهو يستبعد القضايا الحساسة كالقدس واللاجئين والمستوطنات. وهو يبقي الاحتلال الإسرائيلي إلي متي... حتي إشعار آخر وبذلك يخسر الفلسطينيون : حق تقرير المصير، وحق إقامة دولتهم، وحق العودة، والقدس.

لقد أعيد انتشار الجيش الإسرائيلي، ليخرج من غزة، التي كلفته الكثير، وليتولي الفلسطينيون تقتيل بعضهم البعض، فتتخلص إسرائيل من الجانبين (المؤيد والمعارض للاتفاق) تحت شعار مكافحة الإرهاب.

الانفراد في التفاوض... طريق الاستسلام:

إن أخطر ما في هذا الاتفاق، هو الانفراد، انفراد ياسر عرفات وبعض أتباعه، بالمفاوضات، ثم بالاتفاق، وانفراد الجانب الفلسطيني عن العرب. والتجاؤهم إلي الإسرائيليين.

ولهذا الجانب خطورته، فهو يكشف الاتصالات السرية القديمة بين هؤلاء وبين بعض الجهات الإسرائيلية، ثم مع الحكومة الإسرائيلية في محاولة لاسترضاء الإسرائيليين عن طريق الانفراد والذهاب بعيدا عن العرب.(٦)

ولم يخف محمود عباس - أبو مازن ذلك، حين قال: (٦)

"وهكذا فإن اتفاقية السلام التي وقعناها في ١٣/ ٩/ ١٩٩٣ في البيت الأبيض في واشنطن لم تأت نتيجة تراكمات كثيرة ساهمت فيها أعمال الثورة الفلسطينية العسكرية والسياسية والإعلامية.. وساهمت فيها ست سنوات من الانتفاضة المباركة التي راح ضحيتها ألوف الأطفال والنساء والرجال من ضحايا ومعوقين، وكذلك كان لانتهاء الحرب الباردة وسقوط المنظومة الاشتراكية وحرب الخليج نتائج صبت في طاحونة العملية السياسية، ولعبت شبكة الاتصالات الهائلة التي ربطتها المنظمة مع القوي الإسرائيلية المحلية واليهودية العالمية المحبة للسلام، أو التي تحولت نحو السلام دورا هاماً في تحويل الرأي العام الإسرائيلي، وفي تقريب وجهات النظر، وفي التأكيد علي أن التعايش أمر ممكن، وأن تحقيق السلام لم يعد مستحيلاً".

أما أن الاتفاق لم يأت صدفة، فهذا صحيح. ويكشف أبو مازن عن اتصالات ومفاوضات جرت ضمن نهج واضح وتصميم راسخ، بتغيير في فلسفة القضية

الفلسطينية واستراتيجيتها. فقد عمل (ومن معه) علي إدخال مبدأ التفاوض المنفرد مع العدو الإسرائيلي إلي صلب العمل السياسي الفلسطيني. ففي دورة المجلس الوطني الثالثة عشرة في الفترة بين ١٢- ٢٢/ ٣/ ١٩٧٧، كانت قد تسربت أنباء عن التقاء عصام سرطاوي ببعض الإسرائيليين، وبدأ أعضاء المجلس في شن حملة على السرطاوي، ويروى أبو مازن ما حصل، وأنه قام بالدفاع عن السرطاوي، لأنه هو المسؤول عنه، وهو الذي أعطاه التعليمات، وكيف أنه قام "باستغلال نقطة الضعف لدي أعضاء المجلس"، وهى أنهم" لا يعرفون عن العدو سوي أنه عدو وعرض أسلوب التعامل مع الأعداء".

ثم اتخذ المجلس قرار إيجابيا يشير إلي أهمية العلاقة والتنسيق "مع القوي اليهودية الديمقراطية والتقدمية المناضلة، داخل الوطن المحتل وخارجه ضد الصهيونية كعقيدة وممارسة". وتأكد هذا القرار في دورات المجلس اللاحقة، "فأصبحت بذلك الاتصالات ذات طابع شرعي"(٧)

ويقول أبو مازن:

"بعد عام ١٩٧٧ عقدنا عشرات اللقاءات، وحضرنا عشرات المؤتمرات التي تضم إسرائيليين من مختلف الاتجاهات، سواء من حركة السلام الآن أو من اليهود الشرقيين الذين كنا نحاول أن نجعل منهم جسر سلام بين الفلسطينيين وإسرائيل"(٨)

ويعلق أبو مازن علي محاولاته لجر الإسرائيليين للتفاوض معه "من المستحيل علي الإسرائيليين أن يعيشوا في منطقة الشرق الأوسط دون أن يتعرفوا علي جيرانهم سكان هذه المنطقة، ومن المستحيل أن تبقي إسرائيل دولة غريبة في قلب الوطن العربي".

يتحدث أبو مازن عن بدايات اللقاءات التي تمت بين مسؤولي المنظمة وجهات متعددة من الإسرائيليين بالاستناد إلي قرار المجلس الوطني الفلسطيني، ويصف في كتابه إحدي هذه المقابلات (أو المفاوضات) التي تمت في المجر في ١١/ ٣/ ١٩٨٣ وكان علي رأس الوفد الفلسطيني أبو اياد والوفد الإسرائيلي كان حركة السلام الآن،

ولا يهمنا الحدث بحد ذاته، بقدر ما يهمنا عرض أبي مازن لهذا اللقاء. ففي عرضه نجد اللهفة علي مثل هذه اللقاءات، ونجده كمن فقد شخصا" صديقا ثم التقاه". يقول أبو مازن:(٩)

"كلما راجعت في ذاكرتي ما جري بين الطرفين في هذا اللقاء أتذكر كل مراحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي (وكأنه يأسف علي ضياع تلك الأيام بهذا الصراع) لأنه يلخص ويختصر سبعين سنة، فقد بدأ عدائيا، وتبادل الطرفان خلاله الاتهامات، وتراشقا بالجمل النارية الفظة. وانتهى الأمر بهما إلي قناعة كاملة بضرورة إقامة سلام يحقق مصالح الشعبين وحقهما بتقرير المصير... لقد اتفقنا علي أن يبقي اللقاء سرا، إلا أن حنا زيمر نشرته كاملا في صحيفتها هارتس...

ويصف لقاء آخر لخمس وأربعين شخصية "توارثوا وتناقلوا ذكريات أسلافهم عن تعايش كان قبل خمسمائة سنة" عقد هذا اللقاء في طليطلة (توليدو) -ما بين ٣-٥/ ٧/ ١٩٨٩. يقول أبو مازن عن اللقاء:

"ساعتان من أصل اثنين وسبعين ساعة، سادهما التوتر، توتر البداية، وباقي الساعات لم يعد أحد يستطيع التفريق بين أعضاء هذا الطرف أوذلك".

إلي أن يقول... وانتهت السبعون ساعة، ولم يكن أحد يريد أن تنتهي. بل تمني لو تمددت وطالت، ولكن لكل بداية نهاية".

هذا في الوقت الذي تجري فيه عملية قمع غير عادية لأهل "أبو مازن"في الأراضي المحتلة.

كتاب أبي مازن ملئ بمثل هذه اللفتات، عن علاقته بعيزرا وايزمان، الذي سهل له زيارة الاتحاد السوفياتي، وعن الاتصالات مع شارون وهو في قمة انتصاره في لبنان، وفي مخيمات "أخوة" أبي مازن في لبنان..."

لم يتركوا طرفا إسرائيليا إلا واتصلوا به من اليمين إلي اليسار، من الليكود إلي العمل...

ولكن من اللحظات الدارماتيكية يصف أبو مازن اللقاء مع شمعون بيريز بعد توقيع الاتفاق في واشنطن، فقد حضر اللقاء وفدا إسرائيل والفلسطينيين إلي مفاوضات أوسلو يقول أبو مازن:(١٠)

"لاحظنا (بيريز وأنا) أن وفدينا يتحدثان بلغة حميمة تدل علي أن علاقة نشأت بين الطرفين، وذكريات مشتركة كبيرة تجمعهم.

فالتفت بيريز إلي قائلا: يبدو أننا (أنت وأنا) فقط الغرباء في هذه الجلسة".

والملفت أن الجانب الفلسطيني (المؤيد للمفاوضات المباشرة، والقابل بالشروط الإسرائيلية) كان دائما هو البادئ بالاتصال بالإسرائيليين. وإليكم أحد النماذج. يقول أبو مازن:(١١)

"في ١٠/ ٤/ ١٩٩٢، التقي سعيد كنعان بشخصية كبيرة من حزب العمل الإسرائيلي مقربة من إسحاق رابين. وتتبوأ مركزا مهما، وأبلغه رسالة من القيادة الفلسطينية تحتوي علي ثلاث نقاط وهي:

١ - نحن مسرورون من برنامجكم الانتخابي.

٢- ماذا تطلبون منا لنقدمه إليكم. ونحن مستعدون لعقد اتفاق.

٣- نرغب في ترتيب لقاءات علي مستوي (Y.R) أو من يفرزه لذلك.

جاء الجواب من خلال ورقة مكتوبة باللغة العبرية قامت تلك الشخصية الكبيرة بإملائها عليه باللغة الإنكليزية. وحال انتهائه من كل فقرة كان يعيد قراءتها ثانية للتأكد من كل حرف. وقبيل الانتهاء من تلك الرسالة حضر إسحاق رابين لمدة دقائق معدودة لإعطاء انطباع بأنهم جادون ولإبلاغه بما يلي:

١ - نحن جادون.

٢- يجب ألا يكون هناك تسريب إطلاقا للاتصالات.

٣- أنا مستعد لبحث أية رسائل أخرى.

٤ - انتبهوا لكل كلمة تقولونها، ونحن نتابع كل تصريحاتهم، ويجب بذل جهد حقيقي لضبط كل إنسان فيما يصرح فيه.

ونظرا لخطورة الأمور المطروحة عن طريق هذه القناة، ونظرا لما يعطيه ذلك من استنتاجات، سوف نستمر في سرد رواية أبو مازن، ثم نستخلص من ذلك بعض النتائج، وهنا لابد أن نشير إلى أمرين:

الأول: أن هذا الاتصال مع زعيم حزب العمل يجري قبيل الانتخابات الإسرائيلية.

والثاني: أنها تجري أثناء مفاوضات السلام في واشنطن بين حكومة إسرائيل (الليكودية) والوفد الأردني الفلسطيني المشترك.

يمضي أبو مازن بروايته لهذا اللقاء الهام:

" بعد انسحابه (أي رابين) استأنفت الشخصية الكبيرة الرسالة، وذكرت الملاحظات التالية:

١ - نحن جادون. ونعني ما نقول ونفهم أن العمل جدي (Real Business).

٢- نحن نفترض (We Presume) أن ياسر عرفات يعلم كل شئ، وأنه وراء هذا الاتصال.

٣- لن تجري أي لقاء في الخارج قبل الانتخابات.

٤ - نحن نفهم أن أربعة منكم فقط يعرفون عن هذه الاتصالات وهم أنت وأنا وياسر عرفات ومحمود عباس وسعيد كمال، ومن جهتنا اثنان يعرفانها ويتابعانها وهما إسحاق رابين، وتلك الشخصية الكبيرة.

٥- لن نسمح بفتح أية قناة ثانية للاتصال ونثق بك يا سعيد كنعان.

٦- إذا حصل أي تسريب لهذه اللقاءات فسنقوم بنفيها، ونحملكم مسؤولية إجهاض هذه الاتصالات.

٧- نأمل ونفترض أنكم جادون وتتعاملون معنا بما يستحق الموضوع من أهمية تاريخية ومصيرية.

ذكرت تلك الشخصية الكبيرة (الإسرائيلية من حزب العمل والقريبة من رابين ولا ندري لماذا لا يذكر اسمها) أنها ستغادر في ١٠/ ٤ وتعود بعد ذلك بأسبوع. وهي تنتظر الإجابة إما قبل ٢٠/ ٤ أو أواخر الشهر. وهذا نص الرسالة (من حزب العمل إلى الفلسطينيين المفاوضين) التي تضمنت إجابات على النقاط التي أرسلناها لهم، والتي سبق ذكرها:

١ - نرجو تجنب أي تعبير أو تعاطف أو دعم لنا، أو إلى ائتلاف اليسار (مابام، راتس، شبنوى إلخ.).

٢- ننظر بعين الرضا إلى تشكيل الدراوشة وميعاري قائمة موحدة، وإذا لم يتحد الدراوشة وميعاري فلن يتجاوزا نسبة الحسم ٥ , ١٪ وستذهب أصواتهما الى الليكود، وبالإضافة إلى ذلك نعتبر أن اتفاقية بينهما وبين راكاح حول الأصوات الفائضة أمر إيجابي.

٣- بصورة عامة نحن مع تشجيع المشاركة في الانتخابات، وأنتم في وضع يمكنكم من تشجيع الناس على التصويت، وكذلك الأمر يجب تشجيع الإسلاميين على التصويت لأنهم في المحصلة النهائية لن يصوتوا لا لليسار، ولا لليكود، ولا للأحزاب الصهيونية، نحن لا نمانع في أن ترسلوا رسالة واضحة لا لبس فيها بعدم التصويت لأي حزب يدعم الاستيطان.

إن الليكود يصرف الآن أموالا طائلة ويقوم ديفيد ماجن بإعطاء النقود لبناء المساجد، ومنح البعثات الدراسية. وكذلك النقد السائل للعرب والبدو وحتى للمسيحيين.

٤- عليكم ألا تنسفوا مباحثات السلام في واشنطن. وفي نفس الوقت يجب عليكم عدم إظهار هذه المحادثات، وكأنها انتصار ساحق لشامير.

وكـذلك نرى ألا تذهبوا لـواشنطن بمواضيع تـستـفز الشـعب الإسـرائيلي وهناك موضوعان من هذا القبيل وهما:

أ ـ الحكم الذاتي (الحكومة الذاتية).

ب ـ الانتخابات السياسية.

والموضوعـات منصوص عليهـا في اتفاقية كـامب ديفيد، وهنا لن يـستطيع الليكود الرد إيجابيًا. ويمكن أن يستفز الرأي العام الإسرائيلي ضد شامير.

وإذا مـا أثرتم موضـوعي القدس والدولة الفلسطـينية فى الوضع النهـائى فسـوف تساعـدون الليكود كـثيرا جـدا، لأنه يستطيع عـندما القول بـأنه لا توجد هناك أرضـية مشتركة للتفاوض حولها.

وأخيرا نشـير إلى أن إثارة موضوع تجـميد الاستـيطان ووقفه سيطرح مقـابله إنهاء المقـاطعـة الاقتـصـادية العـربية لإسـرائيل. انتـهت الرسـالة الإسـرائيلية إلـى القيـادة الفلسطينيـة (القابلة بالتـفاوض وهي الأسمـاء الأربعة المذكـورة (عرفات – عـباس – كمال– كنعان).

ويمضي أبو مازن في روايته:

"حـمل سـعيـد كنعـان رسـالة جـوابيـة منا تحـتـوي على نقـاط مـحـددة بتـاريخ ٢٠/ ٤/ ١٩٩٢ إلى قيادة العمل. ممثلة بذلك الشخصيـة الإسرائيلية الكبيرة تضمت ما يلي.

١ – أن أبا عمار يعلم عن جميع هذه الاتصالات ويدعمها.

٢ – قـرأنا رسالـتكم بإمعـان، ونحن مـتـفقـون مـعكم على مـضـمون مـا ورد فى رسالتكم، وسنعمل على تنفيذ كل النقاط المتعلقة بالعملية الانتخابية.

٣– نحن نسير في العملية السياسية بجدية كاملة.

٤ – نشـعر أننا ملتـزمـون بما جاء برسـالة التطمـينات الأمريكـية التي نعـرف أنكم مطلعون عليها بالفعل، ونأمل أن يكون موقفكم مماثلا.

٥- نحن نفهم تماما أن مسألة التمييز بين الاستيطان الأمني والاستيطان السياسي هو مسألة داخلية للدعاية الانتخابية، حيث لا فرق بينهما.

٦- قرأنا تصريحاتكم حول الكونفدرالية مع الأردن أو مع إسرائيل، وأخذناها بجدية كاملة، وإذا كان لذا الحديث أية أرضية سياسية أو فكرية أخرى لديكم، نأمل أن نطلع عليها بعد الانتخابات.

٧- وكذلك الأمر استوعبنا تماما ما ذكرتموه عن استعدادكم للحوار مع الفلسطينيين، وإقامة حكم ذاتي خلال فترة من ستة أشهر إلى تسعة أشهر، ونعتبر ذلك كلاما مسؤولا وسياسيا جادا.

٨- كيف ترون الوضع بين شامير وليفي؟ وإلى أى مدى سيصل؟

وفي رسالة إسرائيلية أخرى حملها كنعان من تلك الشخصية الهامة بطلب من رابين، يعبر رابين عن غضبه الشديد حول تسريب ذكرته الصحافة عن هذه الاتصالات، ويوافق فيه على فكرة المطبخ من أربعة اشخاص (اثنين من كل طرف) التى اقترحها الفلسطينيون، ويؤكد على أن الاتصال سيكون عبر سعيد كنعان فقط. كما يذكر أن "الخيار الأردني مات وانتهى ولا رجعة فيه" وأن الحديث عن الكونفدرالية هو «بينكم وبين الأردن وليس مع إسرائيل".

من الملاحظ في هذه الرسائل المتبادلة (قبل الانتخابات الإسرائيلية) أن رابين استغل المنظمة لصالح أغراضه الانتخابية، وأنه كلفها بمهام محددة لتقوم بها، في حين أن الاستجابة كانت قوية من الجانب الفلسطيني. كما أن رابين أخذ دور الموجه للجانب الفلسطنيني في مفاوضات واشنطن، وأن الجانب الفلسطيني أخذ بتوجياته.

وقد أرسلت القيادة الفلسطينية، عقب الانتخابات الإسرائيلية، ولنجاح رابين رسالة إلى الإسرائيليين تعبر عن "ارتياحنا لنجاحه، وكنا نتمنى أن نقول ذلك علنا" وتقول الرسالة:

"وما دمنا نريد- كلانا - سلاما حقيقا ودائما. وما دمنا قررنا - بدون مناورة أو

خداع- أن نتعايش فى منطقة واحدة. فعلينـا أن نبادر إلى بناء جسور الثقة والاطمئنان من الآن، وأن نتجاوز كل الشكليات الهرطقات والشطارة..."

وتمضي الرسالة الفلسطينيـة... إن انتهاء الخيار الأردني في العـقل الاسرائيلي دليل صحة، والحديث عن أن سـقف التفاوض هو الكونفدرالية مع الأردن دليل اسـتيعاب كامل لمستقبل المنطقة، لا نوافق عليه فحسب، بل دعونا إليه... "ونرجو الانتباه إلى هذا النص من الرسالة الذي يقول:

"...... وما سؤالنا عن كونفـدرالية ثلاثية تضم إسرائيل، الإ رغبة حقـيقية فى تمتين أواصر التعايش، وتـعبيرا على أننا نمد يدنا للسلام الحقـيقي، الذي لا يقوم على الغش والخـداع. إن تحقـيق مثل هذا الأمـر يتطلب توافـر الإرادات لدى كل الأطراف، ولا يمكن أن يتم بالإكراه، ولربما جاء الوقت المناسب في المستقبل لتشعر كل هذه الأطراف أن مصلحتها تكمن فيه فتسعى إليه".

هكذا ترى القيادة الفلسـطينية السلام الحقيقي، إنـه السلام الذي يضم إسرائيل في كونفدرالية مع الأردن والحكم الذاتي في فلسطين، ولا يقوم على الغش والخداع.

ومن جـانب آخر كـانت هناك قناة أخـرى بين الاسرائيليين (رابـين) والفلسطينيين (عـرفات وأبي مـازن) هذه القناة قـام بها أحـمـد الطيبـي (فلسطيني يحـمل الجنسيـة الإسرائيلية- تربطه علاقـة جيدة مع شخصيات إسـرائيلية بارزة) وحاييم رامون وزير الصحة القريب من رابين. وقد أورد أبو مازن في كتـابه محاضر لقاءاتهما التي بدأت في ١٤/ ٧/ ١٩٩٣. وقد تضمنت هذه الاتصالات أسئلة محددة قدمها رامون لتجيب عليها منظمة التحرير وتضمنت الأسئلة ما يلي: (١٢).

١- هل تقبل منظمـة التحرير الفلسطينية مـبدئيا بمبدأ الحل المرحلي كـمرحلة قبل الحل الدائم؟

٢- هل تقبل منظمـة التحرير الفلسطينيـة المبدأ القائل بأن الوضع النهـائي للقدس سوف يبحث ويحدد ضمن إطار الحل الدائم؟

٣- هل تقبل منظمة التحرير الفلسطينية بأن المسؤولية عن المستوطنات اليهودية خلال الفترة الانتقالية بأيدي إسرائيل؟.

٤- هل تقبل منظمة التحرير الفلسطينية بأن المسؤولية عن الأمن الشامل في المناطق في الفترة المرحلية تكون بأيدي إسرائيل؟

وفي ٢٦/ ٧/ ١٩٩٣ حمل الطيبي إلى رامون الأجوبة التالية: (١٣)

١- المرحلتان: نوافق علي وجود مرحلتين انتقالية ونهائية، ويتم تحديد موضوعات الحل النهائي في اتفاق المبادئ للربط بينهما: والتي تتعلق بالقدس، واللاجئين، المستوطنات، الحدود وغيرها حسب الاتفاق.

٢- القدس: نوافق على أن يبحث وضعها النهائي في الحل النهائي.

حاليا: المشاركة في الانتخابات تصويتا وترشيحا- ارتباط بين مؤسسات القدس والسلطة الانتقالية والإشراف عليها.

٣- المستوطنات : - نوافق على أن يبحث وضعها النهائي فى الحل النهائى - وحاليا : تبقى تحت مسؤولية الجيش الإسرائيلى في المرحلة الانتقالية. ويتم وضع اتفاق خاص بها للتعامل معها في المرحلة الانتقالية بسبب تعقيد وضعها وتشابكه .

٤- الأمن: - الأمن الخارجي مسؤولية إسرائيل في المرحلة الانتقالية، والأمن الداخلى مسؤولية السلطة الفلسطينية. يتم تشكيل لجنة ارتباط وتنسيق لحل القضايا المشتركة والخلافات .

٥- نعتقد أن أي اتفاق حول إعلان مبادئ يجب أن ترافقه خطوة معنوية كبيرة بين المنظمة وحكومة إسرائيل بشأن الإعلان عنه وتوقيعه.

وقد أبلغ الطيبي في ١٨/ ٨/ ١٩٩٣ قيادة المنظمة بتونس بأن "رد فعل المسؤول الأول هنا كان إيجابيا للإجابات. وطلب أسبوعين لاتخاذ قرار نهائي حول التفاوض المباشر".

إسرائيل دائما تريد أن تكون اتصالاتها مع أي طرف عربي سرية، غامضة، غير عادية، مباشرة. وهي في سياستها التفاوضية تفرض باستمرار طابع الفردية أو الاستفراد بكل طرف عربي على حدة. ولذا فهي تسعى إلى الافنية الخلفية عبر جهات مختلفة، فبعد كامب ديفيد لعبت مصر هذا الدور، كما الروس، ولكن المفاوضات مع الفلسطينيين، لم تثمر إلا بعد أن دخلت على خطها النرويج، ويقول أبو العباس، إنها (١٤) "كانت مبادرة نرويجية، اتجهت أولا نحو الطرف الإسرائيلى الذي قبل بها من حيث المبدأ، ثم تم تدبير اللقاء الذي حصل في لندن حتي حدث التفاهم بين الطرفين".

وهنا لابد من التنويه، أن الخطوط العامة قد تم الاتفاق عليها مسبقا، أو بالأصح تم فرضها من قبل إسرائيل، فالرسائل المتبادلة عن طريق الطيبى وغيره، ولقاءات أبي العباس وغيرها مع المسؤولين وغير المسؤولين الإسرائيليين واللقاءات السرية لياسر عرفات، والوسطاء، كل هذا سبق لقاءات أوسلو، كما أن الشروط الموضوعية دوليا وإقليميا متوفرة، فلم لا يتم الاتفاق.

و"لقد استطاع المسؤولون النرويجيون أن يهيئوا الأجواء المناسبة للمتفاوضين، ليس فقط من أجل تقريب وجهات النظر بين الطرفين، وإنما من أجل خلق أجواء وعلاقات إنسانية بينهما، من شأنها أن تساعد على بدء مرحلة التعايش والتفاهم، لتنطلق هذه المرحلة من أوسلو، وتعكس نفسها في المستقبل على الأرض المحتلة". لقد كان أبو العباس حريصا باستمرار على خلق علاقات إنسانية بين المتفاوضين لتنعكس إيجابيا في علاقات على الأرض... ترى ما هي هذه العلاقات الإنسانية، وما هي حدودها؟..

إنه يعتبر المفاوضات "ليست حوارا سياسيا جافا، وإنما خلطا من مختلف المصالح والمشاعر والأحاسيس والعواطف. تنصهر في بوتقة واحدة".

ترى هل يشاركه المفاوضون هذا التهافت العاطفي؟... هذا الحماس علي خلق علاقات شخصية إنسانية مع العدو الذي قتل وشرد ونهب الأرض؟!...

من محاضر الجولات التي أوردها أبو مازن في كتابه، نجد أن المفاوضات في النرويج بدأت في ٢١/ ١/ ١٩٩٣. حيث عقدت الجولة الأولى في سايسبورغ، وكانت الجولة الثانية في ١١/ ٢/ ١٩٩٣ والجولة الثالثة في ٢٠/ ٣/ ١٩٩٣. والجولة الرابعة في ٣٠/ ٤/ ١٩٩٣. أما الجولة الخامسة فقد تمت في قصر الضيافة التابع للحكومة النرويجية بتاريخ ٨/ ٥/ ١٩٩٣. حيث وضعت وثيقة، أو مسودة إعلان المبادئ، الذي يعتبر خلاصة لما جرى التفاوض عليه في أقل من ستة أشهر، ومن خلال جولات خمس للمفاوضات، انتهت مرحلة حاسمة من مراحل القضية الفلسطينية، وفتحت أبواب الوطن العربي لسلسلة من التنازلات، لتعلن التراجع العربي أمام تقدم "العصر الإسرائيلي" ولتحقق لإسرائيل في "عملية السلام" ما عجزت عن تحقيقه في معارك السلاح السابقة.

والسؤال الآن، هو لماذا تقبل "إسرائيل" بعقد هذا الاتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية، في حين أنها يمكن ألا تلجأ إلى ذلك، وتبقي الأمور كما هي. بل إنها تستمر في عمليات الاستيطان، حتى وأنها يمكنها أن تلجأ إلى علميات تهجير جديدة، فهي تملك القوة والقدرة والسند الأمريكي؟ فهل تخلت "إسرائيل" عن هدفها فى إقامة "دولة إسرائيل" الكبرى من النيل إلى الفرات"؟.

لقد لجأت الحركة الصهيونية إلى اغتصاب أرض فلسطين عسكريا وسياسيا وإعلاميا، واستطاعت أن تثبت هذا الاغتصاب بمساعدة الدول الكبرى، في البداية كان على رأسها انكلترا ثم أصبحت على رأسها الولايات المتحدة، ثم أخذت الدعم الدولى والغطاء الشرعى من مجلس أمن، قرارته ملزمة للدول... استمر ذلك حتى جاء زمن التوسع، فقد سعت برعاية وحماية الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، وغضت الطرف الدول الأخرى، وتحدت قرارات مجلس الأمن، وخلقت أوضاعا معينة على الأرض، واستمرت في تدعيم وجودها متحدية إرادة الشعب العربي، واستطاعت أن تؤمن لدولتها الحماية والرفاه بوسائل شتى عسكرية وسياسية ونفسية وإعلامية، معتمدة في ذلك على أوضاع عربية مزيفة، ممزقة، مهلهلة، مجزأة، متنافرة.

إذن نعود للسؤال لماذا تقوم "إسرائيل" بذلك، فتوقع على وثيقة إعلان مبادئ مع منظمة التحرير، ويبدو ذلك وكأنه تراجع عن خطتها في إقامة دولة إسرائيل الكبرى؟

الحقيقة أن "إسرائيل" لم تتراجع، لا بل إنها استوعبت الدرس، واستفادت من تجربتها، لقد حققت انتصارا جديدا "بهجومها السلمي"؛ لا يقل إن لم نقل يفوق ما حققته سابقا بقوة السلاح. لقد حققت، باختصار الانتصارات التالية:

١- اعتراف فلسطيني رسمي بأن لها الحق في الوجود على أرض فلسطين، هذا الاعتراف الذي لم تستطع الحصول عليه منذ عام ١٩٤٨.

٢- تعهد فلسطيني بإنهاء "الثورة" إنهاء الانتفاضة. والامتناع عن أي عمل يهدد سلامة إسرائيل.

٣- إلغاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل.

٤- والأخطر من ذلك، أن يقوم عرب فلسطين بتكوين جسر ينطلق عبره الاقتصاد الإسرائيلي المحاصر إلى الأسواق العربية.

وبذلك يساعد عرب فلسطين "إسرائيل" في غزوها الجديد، ليس من أجل "إسرائيل الكبرى" بل إلى أبعد من ذلك "إقامة إسرائيل العظمى".

وبذلك تحقق "إسرائيل" انتصارها الأعظم، إنها تتوج انتصاراتها السابقة، بفتح أبواب الربح المادي والمعنوي علي عالم أوسع مما حددته في ظل انتصاراتها العسكرية، وحتى في ظل أحلام الصهاينة الأولين.

٥- تعديل الميثاق الفلسطيني، وبالتالي إلغاء مبرر وجود المنظمات والمؤسسات الفلسطينية، إن تعديل الميثاق وفق "أوامر" إسرائيل يلغى الغرض منه أساسا، وبذلك تجري عملية تقزيم للنضال الفلسطيني إلى مجرد إقامة نظام للحكم الذاتى في جزء صغير من أرض فلسطين.

٦- التخلي عن القدس، لأنها ستظل عاصمة أبدية لإسرائيل، مقابل الاحتفاظ بحق دخول الأماكن المقدسة.

٧- إقامة سوق اقتصادي (وسياسي) إسرائيل محوره ومركزه، يبدأ بإسرائيل والأردن والفلسطينيين. ثم يتوسع ليضم الدول العربية الأخرى وتركيا وإيران وباكستان وبعض جمهوريات آسيا الوسطى إن أمكن، تحت شعار الشرق الأوسط الجديد..... (ستنحدث عنه تفصيلا فيما بعد)

٨- تحويل شعار "التطبيع" إلى حقيقة واقعة (وسنعود إلى هذا المصطلح أيضا).

ولما كانت هناك قضايا مشتركة يمكن إثارتها بعد الحديث عن المعاهدة الأردنية الإسرائيلية التى وقعت فى ٢٦ / اكتوبر / تشرين اول ١٩٩٤ في البيت الأبيض بواشنطن لذا ستقوم بالصفحات التالية بالحديث عن هذه المعاهدة، قبل الدخول في الحديث عن المشروع الإسرائيلي "للسلام" أو "للاستسلام" لافرق. ما دمنا نتحدث عن "سلام إسرائيلي".

هوامش الفصل السادس

(١) - أنيس صايغ ١٣ أيلول بيروت ١٩٩٤. وقد أورد ذلك في مقابلة مع جريدة السفير بتاريخ ١٦/ ٩/ ١٩٩٣، ووردت في الكتاب في صفحة ٢٠/ ٢١.

(٢)- شفيق الحوت: "اتفاقية غزة - أريحا أولا"- الحل المرفوض - أوراق الاستقلال - دار الاستقلال للدراسات والنشر ص ٢٢.

(٣)- المصدر السابق - ملحق الوثائق ص٣٩، وقد اعتمدنا على هذا الملحق كمصدر لوثائق الاتفاق والرسائل المتبادلة.

(٤)- المصدر السابق ص ٣٠.

(٥) - جاء وعد بلفور على شكل رسالة موجهة من آرثر بلفور - وزير خارجية بريطانية في ٢/ ١١/ ١٩١٧، موجهة إلى اللورد روتشيلد. ودعى الشعب الفلسطيني بـ "الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين".

(٦) - محمود عباس- أبو مازن- طريق أوسلو. موقع الاتفاق يروي الأسرار الحقيقية للمفاوضات- شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ١٩٩٤. ص ٣٣, ٣٤.

(٧)- المصدر السابق ص ٢٧, ٢٨.

(٨)- المصدر السابق ص ٣٠.

(٩)- المصدر السابق ص١٤, ١٥.

(١٠)- المصدر السابق ص ١٧, ١٨.

(١١)- المصدر السابق ص ٩٣.

(١٢)- المصدر السابق ص ١٢٣.

(١٣) - المصدر السابق ص ١٦٣.

الفصل السابع

اختراقات «السلام» المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية

"مهما كثر عدد الدول التي توقع معاهدات السلام مع إسرائيل فإن الشعوب نفسها تشعر بالإذلال والنقمة، وستطالب مع تزايد غضبها، بالحرب مع إسرائيل، الحرب التي من المفترض أن عملية السلام قد أنهتها إلى الأبد".

الصحفي روبرت فيسك

الإندبندنت

٢٤/ ١١/ ١٩٩٤.

الكارثة الكبرى

إذا كـان اتفـاق غـزة ـ أريحا أولاً .. كـارثة بالـنسبة للعـرب وللقـضيـة الفلسطينية. فلا شك بأن المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية «كارثة كبرى»

إن الخط التـراجـعي العربي مـنذ اتفاقـيـة غـزة أريحا أولاً إلى المعـاهدة الأردنيـة الإسرائيلية، إنما يعني رضـوخ العرب لتلك النزعة الاستسلامـية التي بدأت تنخر في عقول الأنظمة العربية، فتجعلها تقدم كل شئ لإسرائيل مقابل لاشئ سوى العدم.

لقـد حصلت إسـرائيل من العرب على القـبول والاعـتراف والـشرعـية، دون أن تضطر إلى التنازل عن أي شئ، لم« تـتنازل» عن سيـادتها على الأرض المحـتلة، ولم تتـراجع عن ضمـها للقـدس، واعتـبارها عـاصمـة أبدية لها، ولم تعـترف للشـعب الفلسطيني بحق تقرير المصير، وكان لها دومًا، تفسيرها الخاص للقرار ٢٤٢ الذي لم تتنازل عنه. ثم تأتي المعـاهدة الأردنية ـ الإسرائيليـة، لتسدد ضربة إلـى الاستراتيجـية العربية (وطبعًا ليست هي الضربة الأولى، ولا الوحيدة) القائمة على التضامن، عندما تخرج الأردن أيضًا عن طريق السلام العربي، وتضعه على طريق «السلام الإسرائيلي وتعطي لإسرائيل الحق في احـتواء السياسـة الأردنية الخارجية، وتمنـعها من إبرام أى اتفاقيـة «مع جيرانها» ذات طابـع عسكري «يشتم فيـها أنها ضد إسرائيـل إضافة إلى ابتـداعهـا لسابقـة خطيـرة، وهي أسلوب تأجيـر الأراضي المقـام عليهـا عقـارات أو ممتالكات «لواضعي اليد» من المستعمرين لمدة ٢٧ عاما. بما يخدم أغراض إسرائيل في اختلاط السكان، والاندماج الاجتماعي.

في النصوص:

تبدأ المعاهدة بمقدمة تبين الهدف منها وهو: تحقيق سلام عادل ودائم وشامل مبني على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ بكل جوانبها .... ولكن هذا النص لا يشير إلي اعتبار هذين القرارين بمثابة مرجعية قانونية في حال ظهور أي خلاف في التفسير.. أما المبادئ العامة التي نصت عليها المادة ٢ فقد جاء فيها أن الدولتين «تحترمان وتعترفان بسيادة كل دول المنطقة وبسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي... هذا عن الدول، ولكن ماذا عن الشعوب؟ ماذا عن الشعب الفلسطيني بالتحديد؟ ليس هناك أية إشارة إلى حقه، لا في الأرض، ولا في الوجود، ولا في تكوين دولته المستقلة.

وفي المادة ٣، مع الملحق ١/أ، ١/ب، ١/ جـ، بيان للحدود الدولية. فقد قسم الملحق

١/ أ ـ الحدود إلى أربعة قطاعات:

١ ـ البحر الميت.

٢ ـ نهر الأردن واليرموك.

٣ ـ وادي عربة.

٤ ـ خليج العقبة.

وفي المادة ٣ الفقرة ٢ «تعتبر الحدود ... كما هي في الملحق ١/ أ الحدود الدولية الدائمة والآمنة المعترف بها دوليًا بين الأردن وإسرائيل دون المساس بوضع الأراضي

التي دخلت تحت سيطرة الحكم العسكري الإسرائيلي عام ١٩٦٧ ...» وهنا نجد أن النص لا يصف الأراضي بأنها أراض محتلة، ولكن تبدو عملية الإجحاف والشروط الإسرائيلية التي كبلت الأردن في الملحقين ١/ب و ١/ جـ فمع الاعتراف بالسيادة الأردنية في البند ٢ من كلا الملحقين، إلا أن ذلك متبوع بـ «حقوق ملكية أرض خاصة ومصالح مملوكة إسرائيلية (المتصرفون بالأرض) في منطقة الباقورة ونهر ريم، وكذلك حقوق استعمال إسرائيلية خاصة تتعلق بالأرض (مستعملو الأرض) في منطقة القمر تسوفار.

إن التدقيق في النص يبين أن مسألة السيادةالأردنية على الأرض «المحتلة» المنصوص عنها مسألة مفرغة من محتواها.

فالبند ٢ في كلا الملحقين «يتعهد الأردن ... أن يمنح ودون استيفاء رسوم، حرية غير مقيدة لمستعملي (متصرفي الأرض) أو ضيوفهم أو مستخدميهم بالدخول إليها أو الخروج منها واستعمالها، الحركة ضمن حدودها، وأن يسمح لمستغلي الأرض (متصرفي الأرض) بالتخلي عن حقوقهم باستعمال الأرض وفق القانون الأردني المعمول به.

أيعد هذا انتهاكا لسيادة الأردن؟ وأي سيادة لا تستطيع فيها الدولة أن تطبق قوانينها على أراضيها؟.

ويلاحظ أن الدخول إلى هذه الأراضي المحتلة جاء شاملاً لمستعمليها وضيوفهم ومستخدميهم (من هم وما هو عددهم)؟ ربما يشمل جميع الصهاينة في العالم. (فكلهم ضيوف)، ولا تطبق عليهم جميعًا التشريعات والقوانين الأردنية المتعلقة بعبور الحدود والرسوم الجمركية، إضافة إلى تعهد الأردن بعدم فرض ضرائب تميزية أو رسوم تميزية على الأرض أو الأنشطة ضمنها، وأن يسمح بدخول الشرطة الإسرائيلية باللباس الرسمي، وبأسلحتهم (الفقرة ٢/ هـ والفقرة ٣/ ب). كما لاتطبق القوانين الجنائية الأردنية، وإنما القوانين الإسرائيلية على سكان هذه الأراضي «المحتلة».

في المادة الرابعة، حديث عن الأمن إذ «يتقبل الطرفان التفاهم المشترك والتعاون بينهما في المسائل المتعلقة بالأمن سيكون جزءاً مهما من علاقتهما ... فإنهما يأخذان على عاتقهما أن يؤسسا علاقاتهما في مجال الأمن على الثقة المتبادلة، وتطوير المصالح المشتركة والتعاون، وأن يهدفا إلى إقامة بنيان إقليمي من الشراكة للسلام».

ومن الواضح هنا أن الأردن يعلن في هذا النص انسحابه من النظام العربي وانضمامه إلي النظام الذي تهدف إسرائيل إلى إقامته. «بنيان إقليمي من الشراكة للسلام» السلام الإسرائيلي الذي بدأت إسرائيل بفرضه في زمن التخاذل العربي. ولذا نجد أن البند ٤ من هذه المادة يشير إلي اتفاق الطرفين على الامتناع عما يلي:

أ ـ الدخول في أي ائتلاف أو تنظيم أو حلف ذي صفة عسكرية أو أمنية مع طرف ثالث، أو مساعدته بأي طريقة من الطرق. أو الترويج له، أو التعاون معه إذا كانت أهدافه أو نشاطاته تتضمن شن العدوان أو أية أعمال أخرى من العداء العسكري ضد الطرف الآخر بما يتناقض مع مواد هذه المعاهدة.

ب ـ السماح بدخول أو إقامة أو عمل قوى عسكرية أو عسكريين أو معدات تعود لطرف ثالث على أراضيها في أحوال يمكن أن تمس بسلامة الطرف الآخر.

ولاندري كيف مع هذا النص الصريح، تستمر الجامعة العربية في دعوة الأردن إلى حضور اجتماعاتها، أو اجتماعات المنظمات التابعة لها؟ إلا إذا كانت الدول الأعضاء في الجامعة العربية لا تعتبر مثلاً اتفاقية الدفاع المشترك أنها يمكن أن تشمل الوقوف في وجه أي عدوان مصدره «إسرائيل».

ونأتي بعد ذلك إلى مجال آخر يتعلق بالأمن وهو «الإرهاب» وهنا يلتقي الأردن مع إسرائيل في تفسيره لمعنى الإرهاب، وبذلك يصبح كل شعب فلسطين «إرهابيًا» وكل من يقول لا في الوطن العربي، إرهابيًا، ولذا «يتخذ الطرفان إجراءات ضرورية وفعالة» وسيتعاونان في مكافحة الإرهاب بكل أشكاله .. ويتعهد الطرفان:

أ ـ باتخاذ إجراءات ضرورية وفعالة لمنع أعمال الإرهاب والتخريب والعنف من

أن تشن من أراضيها أو من خلال أراضيها وباتخاذ إجراءات ضرورية وفعالة لمكافحة هذه النشاطات ومرتكبيها.

ب ـ دون المساس بالحريات الأساسية بالتعبير عن الرأي والتنظيم. اتخاذ إجراءات ضرورية وفعالة لمنع دخول ووجود عمل أي منظمة أو مجموعة أو بنيتها الأساسية في أراضيها، إذا كانت تهدد أمن الطرف الآخر، باستعمال وسائل العنف أو التحريض على استعمال وسائله.

ومن الواضح أن هذين البندين يقيدان الأردن في حرية سياسته الأمنية والدفاعية، ويخضعانه لمبدأ التعاون مع إسرائيل في مجال الأمن. ولتكييف أهدافه الأمنية وفقًا لمتطلبات الأمن الإسرائيلي. كما أن ذلك سوف يكون سلاحًا بيد إسرائيل للقضاء على أي معارضة لوجودها، ولخططها، أو لسياستها، ليس «في إسرائيل ذاتها» وإنما في الأردن أيضًا، ومن الغريب أن يستطيع «مواطن» أو «مسئول» أن يوقع مثل هذا النص الذي يسلب وطنه أو بلده من أحد حقوقه الأساسية في سيادته على أرضه، وفي حريته وحرية مواطنيه، وكيف يمكن أن يقبل من وقع هذه المعاهدة أو تفاوض عليها من مواطني الأردن أن تكيف حرية مواطنيه على أرضهم وفقًا لأهداف إسرائيل الأمنية؟ إذ يمكن بهذا النص اعتبار أي حرية منحها القانون الأردني، أو أي حق منح للمواطنين، عملاً عدوانيًا ضدإسرائيل، يجب قمعه واتخاذ «إجراءات ضرورية وفعالة» لمنعه.

وتضمنت المادة ٦ والملحق ٢ مسألة المياه. يقسم الملحق ٢ المياه إلى أربعة أقسام وهي: المخصصات، والتخزين، ونوعية المياه، والمياه الجوفية.

ومن حيث المخصصات، فإن حصول الأردن على المياه من نهر اليرموك يتم بعد أن تضخ إسرائيل الكمية المخصصة لها، وهي محددة صيفًا بـ ١٢ مليون م٣ وشتاء ١٣ مليون م٣، في حين يحصل الأردن على باقي التدفق. أي ما يفيض عن حاجة إسرائيل.، إضافة إلى أن الأردن يوافق على أن تضخ إسرائيل من اليرموك كمية شتوية إضافية مقدارها ٢٠ مليون م٣، مقابل أن تنقل إسرائيل للأردن كمية مياه صيفية ٢٠ مليون م٣ من نهر الأردن قبل بوابات دجافيا على أن يدفع الأردن نفقات التشغيل والصيانة وكامل الكلفة لأي نظام نقل ..

أما مـياه نهر الأردن فيـحق للأردن تخزين ٢٠ مليون م٣ من فـيضان النهر، كـما يحق له ١٠ ملايين م٣ من الميـاه المحلاة و٢٠ مليون م٣ من مياه الينابيـع المالحة، حيث تقوم إسـرائيل «بتقصي إمكانية تحـويل كلفة التشـغيل والصيانة لإمـداد الأردن بهذه المياه ... وإلى أن يحين ذلك تضخ إسرائيل للأردن ١٠ ملايين م٣ من بوابات دجاليا، .. أما الضخ من نهر الأردن فيحق للأردن كمية مساوية لتلك التي تستعملها إسرائيل .... على ألا تضر الاستعمـالات الأردنية كمية ونوعية المياه التي تسـتغلها إسرائيل» ولا شك أن هذا النص يعطي لإسرائيل الحق بتحديد المياه المستعملة من قبل الأردن.

إن هذا الاتفاق حـول مسألة المياه يعطي الأردن (ولعله من المفـارقة أن يكون اسم الدولة مأخـوذا من اسم النهر الذي تتـفاوض الدولة مع دولة أخـرى حول حقـها في بعض مياهه) إن مـا أعطي للأردن هو ٥٠ مليون م٣ عليه أن يدفع كلفـة نقل وصيانة وتشغيل لـ ٣٠ مليون م٣ ولمن؟ لإسرائيل!! كمـا أن عليه أن يبني نظام التخزين لمياه الفـيضانات وهـي الـ ٢٠ مليون م٣ البـاقيـة. وما تجدر مـلاحظته أيضًـا أن ضخ أي كميـات أخرى مبني على استنفـاذ إسرائيل لكمياتـها، ومشروطة بعدم التـأثير على نوعية وكمية المياه التي تستخدمها إسرائيل.

أما عن المياه الجوفية، فهناك أيضًـا انتهاك جديد لسيادة الأردن، إذ بموجب المعاهدة فإن بعض الآبار التي حفرتها واسـتعملتها إسرائيل. وكذلك أنظمتهـا المرافقة، ستقع على الجانب الأردني، وستستمر إسرائيل باستعمال هذه الآبار واستثمارها، وستعامل هذه الآبار كأنه قد تم الترخيص لها من السـطات الأردنية. وسيتم ربط كل بئر جديد بأنظمة المياه والكهرباء الإسرائيلية.

ترى ألا يخـجل أي «شخص» يقـول إن هذه المعاهدات قـد أعادت الحـقوق إلى أصحابها؟! نـأتي بعد ذلك إلى المادة ٧ التي تنص على مسألة العلاقـات الاقتصادية، فـهي لا تنص على إقـامـة مـثل هذه العـلاقـات، وإنما تفـرض على الأردن التـرويج لإسرائيل ولنظامها المقبل في المنطقة، نظام بلا مقاطعة، إذ أن الفقرة ٢ تنص على:

«التعاون في مجال إنهاء المقاطعات الاقتصادية المقامة ضد أحدهما الآخر من قبل أطراف ثالثة» فلا تكتفي إسرائيل بأن يقوم الأردن برفع المقاطعة والتعاون الاقتصادي معـها، بل عليه أن يسـعى لدى أطراف ثالثة (أي الدول العـربية الأخرى) في مـجال

إنهاء المقاطعات الاقتصادية، وبمعنى آخر أن يعمل لدى إسرائيل «سمسارًا» اقتصاديًا وتجاريا «رفيع المستوى» لدفع عملية ما يدعى بالتطبيع.

وفي المادة الثامنة من المعاهدة، والتي تأتي لمعالجة موضوع اللاجئين، لا توجد أية إشارة إلى القرارات الدولية المتعلقة بهم مثل القرار ١٩٤، وكذلك لا توجد إشارة إلى حقهم في العودة، فهذه المادة تضع مشكلة اللاجئين في السياق الإنساني والبشري، لا في سياقها السياسي، أو المتعلق بالحقوق. إن «الحديث» عن اللاجئين يأتي من خلال الاعتراف بمشكلتهم على أنها لا يمكن تسويتها إلا في أطر متعددة الأطراف، كاللجنة المتعددة الأطراف فيما يتعلق باللاجئين، واللجنة الرباعية فيما يتعلق بالنازحين، كما أن هذه المادة تشير إلى إمكانية التوطين كحل محتمل. بل يكاد يكون الحل الوحيد المنصوص عليه نصًا صريحًا في هذه الاتفاقية ومن الواضح هنا أن هذا الحل إنما يأتي في سياق الروح العامة للاتفاقية ألا وهي روح الاستسلام للعدو، وتسوية جميع المشكلات الناجمة عن وجوده لما يرتئيه، وضمن الحلول المناسبة له.

وفى المادة التاسعة من الاتفاقية تعرض لمسألة الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية، هكذا أصبحت القدس بالنسبة للعرب مجرد مكان له أهمية معينة، تتعلق بالدين والتاريخ، فهو ذكرى ... أطلال يمكن زيارتها ... أما وضع القدس السياسى والبشرى، القدس كمدينة يسكنها أصحابها الفلسطينيون فلا مكان لذلك فى الاتفاقية. إنه التسليم «بحق إسرائيل» فى كل شئ، لا بل إنه الاستسلام لمطامعها، والإقرار بما تريده دونما أية تحفظات. إن هذا يعنى الاعتراف بأن القدس «موحدة» هى عاصمة إسرائيل، وأن كل ماهناك بعض الأماكن الدينية، تتنازل إسرائيل فتعطى للدور الأردنى التاريخى «أولوية كبرى في هذه الأماكن».

إن إسرائيل لا تنسى شيئًا، فهى فى سياق المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية. لا تنسى أن تدغدغ أحلام الأسرة الهاشمية فترمي لها بالفتات، ثم بالمناسبة تشعل الفتنة بين الأردن والفلسطينيين، لذا فإن عرفات، لم يجد فى كل هذه الاتفاقية سوى هذه العبارة، ليبدأ في خصام وصراع مع قادة الأردن حول أحقية المنظمة وأحقيته فى «الدور المرسوم» إسرائيليًا للعلاقة بين العرب والقدس، أي دور ما في الإشراف على

الأماكن المقدسة، أو على الأوقاف. وهو لا يتذكر أيضًا الإشارة إلى أن ذلك يشمل فقط الأماكن المقدسة للمسلمين، ولكن ماذا عن الأماكن المقدسة للمسيحيين العرب؟ .. الأردن ينسى أو يتناسى، وعرفات ليس هنا، وعمر بن الخطاب في ذمة التاريخ..

وابتداء من المادة ١١ وحتى المادة ٢٤، تتحدث المعاهدة عن التفاهم المتبادل وعلاقات حسن الجوار، وتعكس عملية الانتقال من حالة العداء إلى حالة «التطبيع»، والتعاون في جميع مناحي الحياة. وهذا يتطلب إحداث انقلاب ثقافي وتشريعي وتربوي لاستيعاب حجم التغيير الهائل الذي تتطلبه الاتفاقية في أدق التفاصيل اليومية لحياة المواطن الأردني. فتنقله من حال إلى حال. وإذا كان التغيير مطلوبًا دائمًا لمصلحة التطور، فإلى أي حال ستنقل هذه الاتفاقية المواطن الأردني في الحياة مع إسرائيل حين تقتحم عليه بلده وداره وحياته؟!!.

المادة ٢٥ تتحدث عن الحقوق والواجبات، وفيها «يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أي التزامات تتعارض وهذه الفقرة» وهي إن تعارضت فإن التزاماتها ستكون هي الملتزمة وستنفذ».

وبهذا النص تكتسب إسرائيل وضعية الدولة المميزة في علاقات الأردن الدولية، وتصبح العلاقات مع إسرائيل ذات أفضلية على أية علاقات أو التزامات أخرى. وعندما نربط بين هذه المادة وما جاء في المادة الرابعة والسابعة، نجد أن المعاهدة الأردنية الإسرائيلية قد أعطت إسرائيل وضع الدولة الأكثر تفضيلاً في علاقات الأردن الخارجية مما يشير إلي علاقات الأردن الإقليمية العربية من جهة، وإلى التزاماته بموجب المعاهدات والوثائق الأخرى ...

وتأتي المادة ٢٦ لتحدد فترة ثلاثة أشهر من تبادل ووثائق التصديق على المعاهدة. يتم خلالها إصدار التشريعات الضرورية لتنفيذها، وبالتالي إنهاء أي التزامات دولية، وإلغاء أي تشريع يتناقض معها.

وهذا يعني تعديلات مسلسلة وطويلة جدًا من الكتب المدرسية، إلى القوانين والأنظمة الإقليمية إلى المواثيق الثنائية والمتعددة الأطراف مع الدول العربية.

عمليًا: ماذا تعني المعاهدة؟

إنها تعني، بكل وضوح، استسلاما أردنيا هاشميا لإسرائيل، والاعتراف بسيادة إسرائيل، (وليس بوجودها فقط). في المنطقة العربية كيف؟..

إن المعاهدة إذ تخرج الأردن من النظام الإقليمي العربي، أو من بقايا هذا النظام، فإنها تضع برنامجًا زمنيًا ملزمًا يضمن:

١ ـ إلغاء أو تعديل الإجراءات الأردنية التي كانت تجسد حالة العداء بين البلدين وتتعارض مع عهد السلام الجديد بينهما (ناسيًا أو متناسيًا لا فرق، أن الضفة الغربية وغزة والجولان وجنوب لبنان، كل هذه الأراضي العربية لا تزال محتلة، من إسرائيل ذاتها) إذا فأين المعاهدات العربية والمواثيق والبيانات والتصريحات، ومحاضر الاجتماعات و ...و. وبالتحديد، فإن المعاهدة الجديدة، بالوضع الجديد، تتطلب إلغاء التزام الأردن بما يتعارض مع هذه المعاهدة في ميثاق الجامعة العربية، ومعاهدة الدفاع العربي المشترك وجميع المعاهدات والاتفاقيات العربية الجماعية والثنائية.

ليس هذا فحسب بل إن المعاهدة الجديدة تمنع الأردن من الدخول في أي ائتلاف أو تنظيم أو حلف عسكري عربي ذي صفة عسكرية أو أمنية، وعدم السماح بدخول قوات عربية إلى الأراضي الأردنية و«اتخاذ إجراءات فعالة لمنع عمل الفصائل الفلسطينية من داخل الأراضي الأردنية ومكافحة نشاطاتها المعادية لإسرائيل».

وكذلك منع وجود أو عمل أي منظمة فلسطينية أو أردنية داخل الأراضي الأردنية، تستخدم أو تحرض على استخدام العنف ضد إسرائيل.

أيعد هذا تدخلاً في شؤون بلد من قبل بلد آخر؟!..

٢ ـ سوف يلتزم الأردن بالبرنامج الزمني المحدد في الاتفاقية، والذي يستكمل الطوق حول عنقه بمجموعة من الالتزامات والاتفاقات الفورية مثل:

- الربط البريدي.
- الربط الكهربائي بين العقبة وإيلات.
- الترتيبات الأمنية.
- تعديل المناهج المدرسية.
- الامتناع عن بث الدعاية المضادة.
- اتخاذ الإجراءات القانونية ،والإدارية لمنع انتشار أي دعاية معادية لإسرائيل من قبل أي تنظيم أو فرد موجود في الأردن.

٣ ـ التقيد بإجراءات سريعة، والواقع أن بعضها قد تم تنفيذه كإقامة علاقات دبلوماسية، والدخول في مفاوضات التنمية المشتركة، التي من ضمنها تنمية السياحة المشتركة، والبحث في مواضيع الرسوم الجمركية، ومحاربة التلوث، وإقامة منطقة تجارة حرة، والتعاون في مجال الطيران والأمور البحرية والشرطة.

هذا فضلاً عن التزامات واتفاقات تنفذ أو تبرم بعد ثلاثة أشهر من تبادل وثائق التصديق على المعاهدة (أي في شهر كانون الثاني ١٩٩٥) وهي:

ـ اتفاقية للمشاورات الأمنية بشأن تنفيذ المادة الرابعة من المعاهدة المتعلقة بالأمن.

ـ تعديل التشريعات القانونية لإلغاء الجوانب المعادية، أو التي تعكس التعصب والتمييز والعبارات العدائية.

ـ اتفاقية سياحية.

ـ إلغاء أي تشريعات تتناقض مع المعاهدة.

أما في شهر نيسان ١٩٩٥ (أي بعد ستة أشهر من تبادل وثائق المعاهدة) فينبغي تنفيذ أو إبرام الاتفاقات التالية:

ـ اتفاقيات تعاون تتعلق بالتجارة، إقامة منطقة تجارية حرة، الاستثمار، العمل المصرفي، التعاون الصناعي والعمالة.

ـ اتفاقيات نقل بري تشمل السماح بانتقال مواطني كل دولة، ووسائل نقلهم للدولة الأخرى.

ـ اتفاقية تعاون في مجال الارصاد الجوي.

ـ اتفاقية تعاون لمنع تلوث البيئة.

ـ اتفاقية تعاون في مجال الطاقة، بما في ذلك توليدها.

ـ اتفاقية زراعية.

أما بعد تسعة أشهر من تبادل التصديق على وثائق المعاهدة (شهر تموز ١٩٩٥) فسيتم ما يلي:

ـ الانتهاء من ترسيم الحدود.

ـ تحديد الحدود البحرية في خليج العقبة.

ـ اتفاقية ثقافية وعلمية.

ـ اتفاقية لمحاربة الجريمة والتهريب، بما في ذلك تهريب المخدرات.

ـ إنشاء اتصالات لاسلكية، وإنشاء خدمات الربط التليفزيوني بالكوابل والراديو والأطباق اللاقطة.

- اتفاقية صحية.

وهناك أيضًا التزامات لم يحدد لها تاريخ للانتهاء مثل:

- تقاسم المياه.

- قضايا اللاجئين.

- إقامة طريق سريع يربط الأردن بمصر وإسرائيل.

ويلاحظ بوجه عام، وبصرف النظر عن الموقف من المعاهدة ككل. أن ما على الأردن القيام به يأخذ طابع الاستعجال، في حين أن ما على إسرائيل أن تقوم به يأخذ طابعًا آجلاً. فإذا كانت مسألة ترسيم الحدود قد حُدّد لها وقت محدد، فإنه في حال وقوع خلاف في وجهات النظر «لا سمح الله» فإن أمد هذا الخلاف سيطول، وستطول معه عملية ترسيم الحدود، لأن أي خلاف سوف يحال إلى التوفيق أو التحكيم، ودون تحديد زمن معين..

ثم إعادة قراءة المعاهدة، يفترض التوقف عند خمس محطات:

الأولى: تعهد الأردن بموجب الفقرة I من المادة السابعة بترويج التعاون الاقتصادي بينه وبين إسرائيل ودول الإقليم.

والثانية: تعهد الأردن بإنهاء مقاطعته الاقتصادية لإسرائيل، وتعزيز علاقات الجوار الاقتصادية بين إسرائيل وأطراف إقليمية أخرى. (الفقرتان ٢/ ١ و ٢/ج من المادة السابعة)، متناسية، أو متجاوزة مسألة احتلال الأراضي العربية والمستوطنات ووو....

والثالثة: اعتراف الأردن بأن مضائق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية مفتوحة لكل الأمم للملاحة فيها والطيران فوقها بدون إعاقة أو وقف.

والرابعة: القدس. حين تجاهلت المعاهدة وضعها، وقلصت مشكلتها إلى مجرد أماكن تاريخية ودينية.

والخامسة: اللاجئين عندما تجاوزت مشكلتهم، وطرحت حل التوطين.

إن هذه المحطات الخمس تعني أن من فاوض من أجل هذه المعاهدة، ومن وقعها، ومن رعاها، تصرف بأمرليس من حقه، فمادامت هذه المعاهدة تمس أطرافا أخرى، وتتصرف بمقدراتهم، (وهم الفلسطينيون والعرب، وخاصة شعب الأردن العربي) فلا يجوز ولا يحق لهم التصرف من وراء ظهر أصحاب المصلحة الحقيقية، والذين سيتحملون نتائج هذه المعاهدة على مدى الأجيال القادمة.

لقد حققت المعاهدة لإسرائيل جميع أهدافها الاقتصاديةوالأمنية والسياسية، في حين أن قضايا الأردن الرئيسية وهي الأرض والمياه واللاجئين قد جرى ترحيل معظمها إلى وقت لاحق، على الزمن أن يتكفل بحلها!..

ثم إن هناك سابقة خطيرة في تلك المعاهدة وملاحقها، وهي مسألة تأجير الأراضي الذي قال عنه الرئيس حافظ الأسد في القاهرة إنه «كفر» فقد تنازل الأردن عن المرتفعات الاستراتيجية في وادي عربة (٣٠ كيلو متراً مربعًا) وعن مستوطنات بناها الإسرائيليون على أرضه في البانوره ونهاريم، مما يشكل انتهاكًا خطيراً لسيادة الأردن على أراضيه.

الأردن في القفص الإسرائيلي

منذ الخمسينيات، كانت الهمسات تعلو أحيانًا عن علاقات ما بين «البيت الهاشمي» والمسؤولين الإسرائيليين، وكانت القوى الوطنية فى الأردن دائمًا تشير إلى تلك اللقاءات السرية العديدة التي قدرها البعض، ما بين الملك حسين والمسؤولين الإسرائيليين بأربعين لقاء. والتي كان الإسرائيليون أنفسهم يسربون بعضها إلى وسائل الإعلام، بما يخدم أهدافهم، والتي لم ينكرها بعد توقيع المعاهدة أحد.

على أن الملك حسين كان دائمًا رسول سلام «عربي ـ إسرائيلي» إلى الغرب المتعاطف والملتزم «بالسلام الإسرائيلي» وكان يعطي لنفسه مهمة تفوق كونه ممثلاً للأردن. إلى حد التكلم أحيانا باسم العرب جميعًا.

ففي خطاب له بتاريخ ٦/ ٤/ ١٩٧٥ في تشارلستون ـ جنوب كارولينا بالولايات المتحدة، قال:

«اليوم نحن في الأردن، وأيضًا في مصر وفي سوريا، مستعدون بل (متحمسون) لتحقيق السلام، نحن نقبل الشروط التي وضعت للسلام:

الاعتراف بإسرائيل، إنهاء حالة الحرب، حق إسرائيل في الوجود ضمن حدود معترف بها، ورغبتنا في إيجاد وتأييد السلام النهائي. كل ذلك نقبله شريطة أن تنسحب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، وتعترف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين في وطنهم، هذا هو موقفنا ببساطة».

ومنذ بدء مفاوضات مدريد بالرعاية الأمريكية ـ الروسية، يؤكد الأردنيون

الهـاشمـيون على ضـرورة إحلال السـلام الشامـل والعادل في المنطقـة، وقد غلفـوا دعواهم دائمًا بشئ من الغموض، ولكن وسط الصخب «السلامي»، كان هناك تأكيد رسمي بأن الأردن لن ينفـرد في التوقيع على السـلام مع إسرائيل، وأنه مع استـمرار التنسيق العربي.

وعندما وقـعت منظمة التحرير الـفلسطينية اتفاق غزة ـ أريحـا أولاً، وجه الأردن انتقـادات كثـيرة للمنظمـة، لأنها لم تلتزم بالـتنسيق مع باقي الأطراف العـربية، وأن المنظمة نقـضت التفاهم مع الأردن، وتـوترت العلاقة بين الجـانبين (المنظمة والأردن) إلى حد أن الملك حسين عبـر عن عدم رغبته في سماع «كونفـدرالية» مع ما تبقى من فلسطين.

إلا أن هذا الموقف الغـاضب ... تراجع إلى موقف يقـول بحـرية الفلسطينيين في اختـيار مـا يرونه مناسبًا، ثـم إلى محاولة تنسـيق لم تأخذ مـجراها الجـدي. ثم أخذ التحرك الإردني باتجاه إسرائيل يأخـذ منحى «جديًا ويكاد يكون علنيًا»، وبدأت تظهر للمسؤولين الأردنيين التفاتات واضحة، فقد عبر الأمير حسن في حديث مع صحيفة إسرائيلية عن أمله في أن تتوصل المملكة وإسـرائيل إلى «إقامة سلام دافئ» في تجاوز واضح لما يدعى «بالسلام البارد» بين مصر وإسـرائيل. أى أنها إشارة للإسرائيليين أن الأردن الهاشمي مستعد لأن يذهب إلى أبعد مما ذهبت إليه مصر في كامب ديفيد وما تلاها من اتفـاقات وعـلاقات .... حـيث بدأ الحديث في تفـاصيل المنطقـة في بحث مستميت من الأردن الهاشمي لأخذ دور ما. ولعل هذا ما يشير للسرعة التي تمت بها عملية التوقيع على «اتفاقية السلام» الأردني الإسرائيلي. ففي رسالة جديدة وواضحة للإسرائيليين، رسم الملك حسين مسـتقبلاً من التعاون الاقتصـادي المثمر بين إسرائيل والأردن، في اجتماع له مع نحو ٣٠ شخصية من زعماء الجالية اليهودية في الولايات المتحـدة في ٢٥/ ١/ ١٩٩٤، وهذا التطور له خلفية واحـدة لنفس الأفكار التي روج لها شمـعون بيريز حول «الشرق الأوسط الجـديد» كما أنه لا يبعد عن مطالبـة الأمير حـسن (في خطاب ألقاه أمـام الجـمعـية العـامـة للأمم المتحـدة في ٤/ ١٠/ ١٩٩٤)

بتحقيق «شركة اقتصادية» من شأنها أن تنمي المنطقة، فقد قال: «علينا تشجيع حدوث تقارب لا يتسم بالتمييز لتحقيق تنمية دائمة ورخاء اقتصادي. وأضاف إن الشركة هي مفتاح المستقبل الاقتصادي للمنطقة».

هذه الإشارات السابقة للأردن، تلقتها إسرائيل بفتور رسمي، إلا أنها عملت على تشجيع الأردن في هذا الاتجاه، فقد كانت وفود الكونغرس الأمريكي مستمرة في زيارة الأردن، وكانوا يقولون أمام المسؤولين الأردنيين، عندما يواجهون بمطالب ما، «وقعوا معاهدة سلام مع إسرائيل وستحل كل مشاكلكم».

وحاول الملك حسين، لفترة أن يوحي بأنه مستمر بالتنسيق السعربي. خاصة مع سورية، إلا أن ذلك؛ كان واضحًا أنه على سبيل «المناورة» فبعد أن قبلت الولايات المتحدة بفك الحصار عن ميناء العقبة، تلقى الأردن إشارات جديدة لتحريك المفاوضات، فقد عقد لقاء سري بين الملك حسين ورئيس الوزراء الإسرائيلي في ١٩ أيار (مايو) ١٩٩٤ في لندن تم الكشف عنه لاحقًا. وبعد ذلك اتخذ الملك حسين قراره بمعاودة التفاوض مع إسرائيل، وقدم لذلك بالشكوى من أن التنسيق العربي «دون الحد الأدنى المقبول» ولذا فعليه أن يعطي المصلحة «الأردنية» حقها.

وقد بدأت المفاوضات الأردنية ـ الإسرائيلية في إطار اللجنة المشتركة (الأردنية ـ الأمريكية ـ الإسرائيلية) وانتهت بالتوصل إلى سلسلة من الاتفاقات الإجرائية، تضمنت الاتفاق على نقل المحادثات إلى المنطقة، وبعد ذلك حث الملك حسين خطاه، بسرعة واضحة، عبر مفاوضات سرية وعلنية (لا فرق) في إطار وفود عادية وعبر لقاءات تولاها شخصيًا، انتهت بالتوقيع على المعاهدة. إن السرعة التي تمت فيها عملية التوقيع على المعاهدة، تؤكد حقائق ثلاث:

الحقيقة الأولى: أن الأردن قرر اتخاذ خطوة منفردة جدية باتجاه «السلام الإسرائيلي».

الحقيقة الثانية: أن هذه الاتفاقيات بموادها ونصوصها، لم تكن وليدة المفاوضات التي جرت في الأشهر القليلة التي سبقت التوقيع، وإنما هي حصيلة سنين طويلة من العلاقات الأردنية ـ الإسرائيلية.

أما **الحقيقة الثالثة:** أن هناك هدفًا سياسيًا محددًا تريد إسرائيل تحقيقه من وراء هذه الاتفاقية. كما أن للأردن الهاشمي أهدافه السياسية أيضًا.

فما هي أهداف إسرائيل، وما هي أهداف الملك حسين؟

إن أهداف إسرائيل، واضحة، فهي تريد أن تحدث اختراقًا آخر في الصف العربي، وأن تلاحظ التهافت الأردني الهاشمي، فإن هذا الاختراق سيتم تحقيقه دونما أية خسارة، لا بل إنها ستربح منه الكثير، فهي في عزل حسين عن المسار السوري ـ اللبناني، وفي دفعه لإقامة علاقات مباشرة سياسية واقتصادية وأمنية مع الطرف العربي الأضعف تريد أن توجد حقائق على الأرض، تستطيع استخدامها في الجولة من مسيرتها السلمية مع سورية ولبنان. لقد أوجدت المعاهدة الأردنية الإسرائيلية نمطًا جديدًا في العلاقات تجاوزت فيها نمط اتفاقيات كامب ديفيد، وخطت فيها خطوات متقدمة كتأجير الأرض واقتسام المياه، واستخدام الأردن كجسر عبور للعلاقات الاقتصادية مع المنطقة العربية.

أما الملك حسين الباحث دومًا عن «محط رجل» في المسيرة التفاوضية مع الغرب عمومًا، ومع إسرائيل خصوصًا، فقد كان يبرر إقدامه على توقيع المعاهدة بأن «البلاد ستكون مهددة بالتمزق إذا لم نستمر في اتخاذ خطوات نحو السلام، وأنها تفعل ما تفعل لأنه لم يعد في وسعها أن تعتمد على أي من الحلفاء العرب لحمايتها» وأضاف «إننا محاطون من كل الاتجاهات، وإذا فشلت منظمةالتحرير الفلسطينية في الحصول على ما تسعى إليه، فعندها ستتعرض لضغوط، وقد تنهار البلاد، وإذا انهار هذا البلد تحت وطأة هذه الضغوط في شكل آخر، فاحتمالات الوطن البديل قائمة» (النهار ١٨/ ٧/ ١٩٩٤)، إذن كان الملك حسين يخشى من ضياع ملكه إذا ما تم تنفيذ ما كان ينادي به حزب الليكود من أن فلسطين هي الأردن. وقد زادت مخاوفه عندما تركزت الجهود الأمريكية على المسار السوري ـ الإسرائيلي خلال جولات وزير خارجية أمريكا كريستوفر في المنطقة، خاصة بعد أن صرح كلينتون أن تحقيق السلام بين سورية وإسرائيل يعتبر «أولوية ذات أهمية خاصة بالنسبة لإدارتنا» مما أوحى بأن الأردن أصبح منسيًا. رغم التأكيد السوري بأن سورية لن توقع سلامًا غير شامل،

لكن الملك حسين كان يشكك بالأهداف السورية. مما جعله يصرح بأنه لابد من «التحرك بشكل مستقل»، متحملاً المسؤولية كما قال «تجاه أنفسنا وأرضنا وحقوقنا».

والحقيقة أن المسألة لم تكن تتعلق بالحقوق بقدر ما كانت تتعلق بالمستقبل السياسي «للمملكة الهاشمية» وللأسرة الهاشمية من خلال مخاوف رسمتها عقلية «مريضة». تشعر بالخوف من المستقبل. وخططت لها إسرائيل بمعرفتها الدقيقة بما يجرى حولها، وبما يفكر به، ويعمل له صديقها الملك الذي لم يعد صغيراً والذي أصبح همه الآن البحث عن دور ما في المرحلة الآتية.

والواقع أن المعطيات التاريخية التي كشفها كل من الأردن وإسرائيل، حول علاقتهما القديمة، تظهر أن هذه المعاهدة إنما جاءت تكريساً لهذه العلاقة وتأطيراً لها يحدد وظيفة جديدة للنظام الأردني تقف في وجه قيام دولة فلسطينية، حيث يلتقي الهدفان الأردني الهاشمي والإسرائيلي.

وعلى أي حال ـ فإن الطريقة التي تم فيها إعلان عن المعاهدة، وما تسرب من أسرار وقضايا حول قضايا العلاقة الهاشمية ـ الإسرائيلية توحي بأنه لا يزال هناك بعض الخفايا لم تكشف، فالقليل من الخفايا الباقية لا شك أنه يفوق بوقعه المؤلم ما أعلن، وهو إن كان له دور على الصعيد العربي فسيكون، بلا شك دفع الواقع العربي الراهن الممزق والمشتت أكثر فأكثر في الدهليز المظلم الذي تمر فيه القضية العربية في هذه الأيام المعتمة.

الفصل الثامن

«السلام» الأمريكي
في
«العصر الإسرائيلي»

«نحن في عصر تغيرت فيه معاني الزمان والمكان، فرب حاضر في مكان، وهو غريب فيه، ورب موجود في زمان، وهو ذاهل عن حقائقه»

«محمد حسنين هيكل»

«إن الولايات المتحدة سوف تكسب الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفياتي، لكنها سوف تخسر السلام بعدها لأنها تخرج من هذه الحرب منهكة».

«الرئيس شارل ديغول»

السلام الأمريكي في العصر الإسرائيلي

هل هو سلام أمريكي لعصر إسرائيلي، أم سلام إسرائيلي في العصر الأمريكي؟..

في الحقيقة راودني هذا السؤال كثيرًا، والإجابة عليه بالبساطة التي يمكن أن نتصورها، فهي تصب في صلب الاستراتيجية الإسرائيلية، ومن يستطيع الإجابة الصحيحة، عليه أن يكون ضليعا بهما، وأن يكون مطلعا على خفايا السياسة الأمريكية والإسرائيلية، والدولية معا، كما عليه أن يكون متابعًا إلى درجة الملل للتفاصيل المعلنة وغير المعلنة لذلك كله.

فإذا كانت أمريكا تريد من إسرائيل في سنوات الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي، الوقوف في وجه ما كانت تدعوه «الخطر الشيوعي»، وإذا كان هذا الخطر قد زال. فماذا تريد الآن من علاقتها الاستراتيجية مع إسرائيل؟

وإذا كانت أمريكا ترى في القوة الإسرائيلية سدًا منيعًا أمام «التطرف العربي» وما يهدد النفط وإمداداته من مخاطر، فقد تجاوزت ذلك الوضع حاليًا وبعد أزمة الخليج الثانية، وأصبحت جيوشها متواجدة حول منابع النفط وأساطيلها تحرس الموانئ

النفطيـة، وترافق شاحنات النفط فـتأمن وتؤمن وصـول النفط إلى مسـتهلكـيه دونما حائل، ودونما خطر، وبشكل مباشر، لا تحتاج فيه إلى قوة إسرائيل.

إذا فلماذا تستمر بدعمها اللامحدود للقوة الإسرائيلية؟

فإذا كانت أمريكا تريد مستودعات لمخزونها الاستراتيجي من الأسلحة المدمرة في الشرق الأوسط. وهيأت إسرائـيل لهذه الخدمة، فإنها تستطـيع الآن أن تخزن ما تشاء (وقد خزنت بالفعل) في مصر والسعودية ودول الخليج. فلماذا تستمر بمداهنة ودعم وتأييد إسـرائيل على هذا النحو، ومادام هناك في دول أخـرى بالمنطقة على استـعداد للقيام بما تريده وأكثر؟

إذن، ما هو كنه العـلاقة الأمريكية الإسـرائيلية؟ هل نحن أمام عصـر إسرائيلي لا تملك فيه أمريكا سوى أن تكون ألعوبة بيد إسرائيل، مطواعة لها؟..

هل نحن في عصر أمريكي تهيمن عليه القوى الصهيونية أم نحن أمام استراتيجية أمـريكيـة ثابتة لا ترى مـصلحـتـها إلا فـي دعم إسرائيل وتـقويتـهـا تجاه مـخـتلف الاحتمالات في هذه المنطقة؟.

وهم أمريكا

لا يمكن الإجابة على ذلك كله، إلا إذا تم وضع ما يحصل في المنطقة العربية في إطار مجموعة من المتغيرات على الساحة الدولية والإقليمية. فمما لاشك فيه بأن متغيرات عديدة حصلت في السنوات الأخيرة، كما لا شك بأننا ونحن على أعتاب القرن الواحد والعشرين، نشعر بأن المسألة ليست فقط انتهاء قرن وبداية قرن آخر، كما أنها ليست مسألة انتقال من ألفية ثانية إلى ألفية ثالثة فحسب، لا بل إن المسألة هي في الواقع مقدمة للانتقال إلي عصر جديد في مسيرة التاريخ.

لقد حدثت أمور عديدة في السنوات الأخيرة، غالى البعض في أهميتها، وأعطاها تفسيرات تفوق حقيقتها ، كما استخف بها البعض الآخر محاولاً إلغاء أي أثر لها. من هذه الأمور التطور الحاصل في التكنولوچيا، وفي تكنولوچيا الاتصالات خاصة، وأثر ذلك على التطور الإنساني، فالبعض أهمل أثرها على هذا التطور. بل إنه جعل ذلك في السياق من التطور الإنساني. وإن هذا الأثر لا يتعدى ما سبق أن تعرضت له الحضارة الإنسانية سابقًا، فعندما ظهرت الاختراعات في نهاية القرن الماضي وبداية هذا القرن، في حين أن البعض الآخر، رأى أن هذا العصر الذي نتحدث عنه سيؤثر بوجه خاص على الأيديولوچيا التي ستخلي مكانها للتكنولوچيا.

إن هذا الكلام ليس دقيقًا، فإذا كان القصد منه الترويج لفكرة سقوط الشيوعية فإن انهيار الاتحاد السوفيتي لا يعني سقوط الشيوعية والفكر الماركسي - اللينيني كنظرية.

إن المعنى الأصيل للأيديولوچيا، كرؤية معرفية للعالم وللإنسان وللمجتمع، لا يمكن أن تسقط في سياق التطور الإنساني، إنها يمكن أن تتطور لتتلاءم مع تطور

المعرفة الإنسانية، ولكن لا يمكن أن تنتهي. لقد دلت الأحداث الأخيرة في أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق. أن الماركسية ـ اللينينية لم تنته نهائيًا، فالوضع الجديد في روسيا لم يستطع أن يجد حلولاً لمشكلات المجتمع والاقتصاد. ولا لعلاقة روسيا بالجمهوريات السوفياتية السابقة، وها هي انتخابات ليتوانيا والمجر وبولونيا وبلغاريا تعيد الأحزاب الشيوعية السابقة إلى الواجهة السياسية مجدداً.

إن هناك فرقًا كبيراً بين سقوط الأيديولوچيا، وانهيار الأنظمة، فالأنظمة تنهار، ولكن الأيديولوچيا لا تنتهي، إنما يمكن أن تتطور لمواجهة مقتضيات التغيير الحاصل في معطيات العصر.

وعندما زالت الدولة الإسلامية الواحدة، لم ينته الإسلام، بل بقي عقيدة في وجدان المسلمين. وقد أثبتت الأحداث قدرة الإسلام على الصمود في وجه مختلف المتغيرات بما في ذلك القمع الذي مورس على الإسلام، مما يثبت بقاء الإسلام كحقيقة أبدية لا تتهاوى مع التطور الحاصل في التكنولوجيا، لا بل إنه يمكن أن يطوعها لصالحه.

ومع نهاية الثمانينات سقط جدار برلين (٩/ ١١/ ١٩٨٩)، وسوف يظل هذا التاريخ في ذاكرة الإنسانية، فقد كان انهيار هذا الجدار بمثابة الإعلان عن نهاية مرحلة، وبدء مرحلة جديدة. فقد خيل للبعض أن ذلك بداية لقيام نظام عالمي جديد، وتكرس هذا الاتجاه خلال وبعد حرب الخليج الثانية ، التي قامت فيها الولايات المتحدة على رأس تحالف بتدمير قدرات العراق.

إن تعبير نظام عالمي جديد، استخدم قبل ذلك من قبل تشرشل في أعقاب الحرب العالمية الأولى. حيث طالب بسيادة أنكلوساكسونية على العالم، ثم استخدمه روزفلت عام ١٩٤١ وهو يمهد لدخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية. فبشر العالم بجنة بعد الحرب متحررة من الفقر والجهل والمرض والظلم السياسي والاجتماعي.

واستخدم كيسنجر التعبير نفسه عندما كان مستشاراً للرئيس نيكسون، ثم عندما

أصبح وزيراً للخارجية، إلى أن جاءت أزمة الخليج الثانية فأخذ بوش يردده، ليكرس زعامة الولايات المتحدة على العالم.

لكن هذه الفكرة أو «الحلم البوشي» لم تستطع أن تصمد طويلاً..

لقد استطاع بوش أن يجند العالم خلفه في حرب ضد العراق وقد ساعده في ذلك:

١ ـ تهاوي الاتحاد السوفياتي ، وضعف قيادته أمام التحديات الداخلية والخارجية.

٢ ـ ضعف العرب وتمزقهم وتشتتهم، وتآمر بعضهم على البعض.

٣ ـ أخطاء قيادة العراق المميتة. وعدم حنكتها وتقديرها للموقف العربي والدولي.

٤ ـ تكنولوجيا آلة الحرب المتطورة.

ولكن هل تستطيع الولايات المتحدة أن تستمر في حشد هذا الجمع الدولي خلفها؟

يقول آلان ليبياتز(١):

«تبقى آلة الحرب الضخمة هذه، وهي الوحيدة في العالم، التي تستطيع أن تلقي بنفسها في وجه كل تهديد جغرافي سياسي، من أي مكان أتى، ذلك هو الرصيد الأكبر الذي تملكه الولايات المتحدة من أجل الحفاظ على مواقعها في مطلع القرن الواحد والعشرين ولكن لكي تحافظ على هذا الموقع ومن أجل أن تبقى سيدة، ينبغي أن تسيطر على اليابان، وتبعثر أوربا، وتخنق كل نزعة استقلالية في العالم الحديث.

فهل ستستطيع الولايات المتحدة أن تفعل كل ذلك ؟. مقابل قيادتها للعالم؟.. إن الأحداث الدولية تؤكد أن أمريكا لم تكن سيدة العالم كما تريد أن تكون، كما أنها لن تستطيع أن تستمر في فرض هيمنتها على الدول الأخرى.

ففي مقابل الحرب التي انتصرت فيها على العراق، كانت هناك عدة هزائم

لأمريكا في العالم، فقد انتهت مسيرة السلام الأمريكي في الصومال بانسحابها المخزي، كما تبين أن السلام الأمريكي في البوسنة والهرسك محدود ولا أثر له.

وحتى في حرب الخليج ضد العراق، كانت هذه الحرب أشبه بصفقة تجارية قام بها رجال أعمال محنكون مقابل تجار من الصف الثاني والثالث.

فقد كلفت هذه الحرب ٣٦ مليار دولار، في حين حصلت الولايات المتحدة على ٦٤ مليار دولار من الحلفاء وخاصة من دول الخليج التي تحملت النفقات الأساسية للحرب ولهوامشها التي ترتبت عليها للولايات المتحدة. وإن كانت قد أكدت هذه الحرب على شئ فقد أكدت على أن الولايات المتحدة تحولت إلى شرطي العالم، بدلاً من أن تكون سيدته، وأثبت ذلك سلوكها عندما أقدم العراق على حشد جزء من قواته على حدود الكويت في صيف ١٩٩٤، فقد «هاج وماج» كلينتون، ووعد وتوعد، ولكنه لم يحرك قواته إلا بعد الاتفاق على تسديد الفاتورة «ومقدارها ٥٠٠ مليون دولار عن الأيام الخمسة الأولى لحشد الأساطيل والطائرات والجنود، ثم خمسين مليون دولار عن كل يوم بعد ذلك، مع إضافة عشرين مليون دولار أخرى يوميًا لنفقات القوات التي وضعت في حالة تأهب، وان لم تنتقل بعد إلى منطقة الحشد في الخليج. والمطالب بالدفع بالطبع هو السعودية والكويت أولاً».(٢)

ومع ذلك لم تستطع الولايات المتحدة أن تذهب أكثر من التهديد، فما تم تحريكه فعلاً من قواتها لم يتعد الثلاثة آلاف جندي، وفرنسا كان لها رأي مختلف، كما أن روسيا بدت وكأنها تفضل الاستقلال عن الموقف الأمريكي، بينما أبدت الصين امتعاضها من آراء وتصرفات الولايات المتحدة. ولذا وقفت الولايات المتحدة عاجزة وحدها عن التصرف.

فهل بعد ذلك يمكن القول بأن الولايات المتحدة سيدة العالم في ظل نظام عالمي جديد؟ ثم ماذا عن القوى الأخرى المتنفذة في العالم؟

فإذا كانت الولايات المتحدة تمتلك أكبر قوة عسكرية في العالم. إنها تكاد تكون غير مطلقة اليد في استخدامها لأسباب سياسية متعددة، ثم لأسباب عسكرية، صحيح أنها القوة الأعظم التي تمتلك الأسلحة التقليدية والاستراتيجية النووية، فإنه

كذلك يجب الانتباه إلى أنها ليست القوة الوحيدة ، فلا تزال قوة الاتحاد السوفياتي السابق النووية موجودة، وإن كانت في أيد متعددة ومختلفة، كما تمتلك بعض الدول الأوروبية قوة نووية ، وهناك أسلحة نووية في الصين، وكذلك يمكن لبعض الدول النامية الحصول عليها، كما هو الحال في الباكستان وربما إيران.

إذا فإن إمكانية استخدام الولايات المتحدة لقوتها العسكرية والنووية محدودة.

أما عن القوة الاقتصادية فإن الوضع أسوأ بكثير، وإن الولايات المتحدة الآن هي أكبر مدين في العالم، فقد تصاعدت ديونها الداخلية والخارجية من ٨٥٠ مليار دولار أوائل الثمانينات إلى ٤ تريليون دولار أوائل التسعينات. ويقول تقرير لصندوق النقد الدولي «إن حجم الدين الأمريكي سيصل سنة ٢٠١٠ إلى درجة أن فوائده وحدها سوف تزيد على حجم الناتج الإجمالي الأمريكي في تلك السنة»(٣).

وتدل الإحصاءات أيضًا إلى تراجع متوسط دخل الفرد خلال العشرين سنة الأخيرة من ٢٨ ألف دولار إلى ٢١ ألف دولار. كما أن هناك ٣٠ مليون أمريكي يعيشون على حد الفقر وتحته، كما أن ٢١ مليونا من الأمريكيين أميون في بلد التكنولوجيا والعلم.

ويومًا بعد آخر يتفاقم الوضع الاقتصادي في الولايات المتحدة، إن أمريكا تقوم على مجموعة من القيم والمبادئ، يلفها جميعًا طابع المصلحة البراغماتية، وهي عبارة عن مجموعات من الكتل البشرية، القادمة من وراء البحار. أنغلوساكسون وأوربيون مختلفون وزنوج، وهنود، وآسيويون، نسيج مختلف من الألوان تجمعه المصلحة فقط، كما تجمع أمريكا ككل بالعالم الخارجي المصالح أيضًا.. فإذا ما انهارت هذه المصالح ، فلا شك أن كل شئ سوف ينهار، وسنكون أمام انقسامات جديدة تمزق العلاقات الداخلية والخارجية للولايات المتحدة على حد سواء، وعندها سنشهد انهيارها السياسي والاقتصادي، كما شهدنا انهيار الاتحاد السوفياتي ـ فلا تبقى الولايات ولايات، ولا تبقى المتحدة متحدة!!

والحديث عن الوضع الاقتصادي للولايات المتحدة، والذي يجعلها غير قادرة

على قيادة العالم الجديد الذي تريده، هذا الحديث يجرنا للحديث عن القوى الاقتصادية في العالم، والتي يشكل وجودها حدوداً للوجود الاقتصادي الأمريكي، لا بل لوجودها السياسي والعسكري أيضًا، ومن هذه القوى نجد اليابان، التي تعتبر معجزة العصر، واليابان لن تكون قائدة العالم الجديد، وهي غير طامحة لذلك، ولكن سيظل لها موقع في قمة العالم الاقتصادية، وستشكل عملاقًا صناعيًا واقتصاديًا سوف يظل يحسب له ألف حساب.

ثم تأتي الصين بعظمتها وتاريخها، وبعدد سكانها الذي سوف يصل إلى أكثر من ١,٥ مليار نسمة عام ٢٠١٠ حيث سيصل ناتجها الإجمالي في تلك السنة إلى مستوى الناتج الإجمالي الأمريكي.

مهما قيل عن مصاعب الصين وإمكاناتها وقدراتها على المستوى الدولي، فإن مما لا شك فيه فإنها ستكون قوة يحسب حسابها على الصعيد العالمي، وسوف يضاعف من إمكاناتها تلك النمور الآسيوية التي سوف تدور في فلكها.

أما أوروبا، فهي قوة لا يمكن تجاوزها، وتأتي ألمانيا الموحدة الواعدة في قمتها، وسوف تلعب واستراتيجيتها دوراً بارزاً في السنوات القادمة في العالم.

أخيراً، هناك دول وشعوب العالم الذي كان يدعى ثالثًا، دول وشعوب العالم الفقير والطامح إلى التقدم والتنمية.

إذن فإن قدرات الولايات المتحدة، محدودة ليست الولايات المتحدة كلية القدرة ، وليست أهدافها هى أهداف العالم، وليست قراراتها لا رادٍ لها.

إن قرارات الولايات المتحدة (خاصة الخارجية) تلعب في صياغتها عناصر عديدة وعوامل مختلفة، كما أن للإعلام دوراً بارزاً في مطبخها، وقد ثبت أن العديد من القرارات في السنوات الأخيرة، قد اتخذ في معزل عن كثير من الموضوعية، حتى فيما يتعلق بمصالح الولايات المتحدة ذاتها، فقد دلت بعض قراراتها على السطحية، وعلى أنها اتخذت تحت تأثير عوامل لا تخدم في النهاية المصالح الأمريكية ذاتها.

بعد هذا كيف يمكن أن تكون أوراق الحل (السلام في المنطقة العربية) بيد أمريكا؟

ولماذا لم يستطع القرار الأمريكي أن يصنع الأعاجيب في الصومال أو البوسنة والهرسك أو كوبا؟ وهو قادر على أن تكون له قوة السحر في المنطقة العربية؟

لقد استغلت أمريكا (وإسرائيل) حالة التردي التي يعيشها العرب، وتحت شعار النظام العالمي الجديد الذي نادى به بوش (الذي قال عنه إنه قائم علي احترام الشرعية الدولية، واحترام حقوق الشعب في تقرير المصير، وحل الخلافات الدولية بالوسائل السلمية واحترام حقوق الإنسان...) وعملت أمريكا (وإسرائيل) ضد هذه الشعارات، ودعت إلى ما يسمى بصيغة مدريد، حيث عقد «مؤتمر السلام» في تشرين أول/ أكتوبر ١٩٩١، مبتعدا بالعرب وبفلسطين عن كل القيم التي نادى بها شعارًا للنظام العالمي الجديد. مغيبًا لدور الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية، والجامعة العربية، مستفردًا بالدول العربية، الغائبة في سراب الوهم الأمريكي.

لقد بدأت المنطقة العربية تحصد ما زرعه السادات في كامب ديفيد، الذي كان أداة الترويج الأولى لفكرة أن أمريكا صانعة المعجزات وأن أوراق الحل بيدها، بتشجيع من البيت السعودي (والخليجي عامة) ومن أمير المؤمنين في المغرب، وبسكوت خبيث من العاهل الهاشمي فى الأردن، وساعد في ذلك كله غياب الشعب العربي، أو تغييبه من قبل حكامه وأنظمته التي ركزت جهودها حول بقائها واستمرارها و«أبدية» أنظمتها، وتصورت أن ضمان ذلك بالاعتراف بأحادية الدور الأمريكي، وبسيطرة أمريكا على هندسة العالم وبامتلاكها لجميع الأوراق.

وبينما تعمل إسرائيل في جميع الجبهات، فتقيم علاقات جديدة، وتوصل ما انقطع من علاقات سابقة، وتمتن علاقات فعلاً بينها وبين دول العالم أجمع. بينما تعمل إسرائيل بكل جد ونشاط، وكأن أحادية القطب الأمريكي أمر عابر ينبغي الإعداد لما بعده، فإن العرب يؤكدون ويتصرفون وكأن الهيمنة الأمريكية على مقدراتهم ومقدرات العالم قدر لابد منه، وأنه أبدي غير قابل إلى زوال.

حمل العرب قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن أعوامًا طويلة، يتوسلون العالم تنفيذها، وها هم الآن يحملون رسائل التطمينات الأمريكية طالبين تأكيدها. لقد استسلمت الأنظمة العربية لأسطورة أمريكا، وللوهم الزائف عن أمريكا، فأمريكا

انتصرت في الحرب الباردة في حين أن الحقيقة أن الإرادة السوفيتية هي التي فشلت، فبدا هذا الفشل وكأنه انتصار لأمريكا. وأمريكا انتصرت في حرب الخليج على العراق، في حين أن ما حصل هو انسحاق النظام العربي بسبب تشرذم العرب، وتآمر بعضهم على البعض.

والغريب فى الأمر، هو أن الأنظمة العربية تهمل عن قصد وعمد الاطلاع والمعرفة الحقيقية بواقع الولايات المتحدة، وتتصور أنها يمكن أن تكسب السياسة الأمريكية لصفها.

ففي الوقت الذي تعلن فيه ولاءها لهذه السياسة ، وتتقرب فيه حتى على المستوى الشخصي إلى أصحاب الشأن فى الإدارة الأمريكية، تمعن الولايات المتحدة في دعمها غير المحدود لإسرائيل، فهي ترفض إدانة العنف الذي يمارسه المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين في الوقت الذي تدين باستمرار أعمال المقاومة وتدعوها بالإرهاب. وعندما قررت إسرائيل (في إطار اتفاق أوسلو) إعادة نشر قواتها منحها الكونغرس الأمريكي ١٨٠ مليون دولار إضافية لمساعدتها في إنجاز هذه المهمة ، وفي الوقت الذي يذوب عرفات في «حب» صديقه كلينتون، ويبقى هذا الأخير تصنيف منظمة التحرير الفلسطينية ضمن المنظمات الإرهابية.

ولا تزال الولايات المتحدة تعارض قيام دولة فلسطينية، وفي ظل الإدارة الأمريكية الحالية، والتي رعت اتفاق أوسلو والمعاهدة الأردنية الإسرائيلية، تم تعديل السياسة الأمريكية تجاه الفلسطينيين إلى الأسوأ، حيث أصبحت تقر ضم إسرائيل للقدس، وتوافق على التوسع غير القانوني لأكثر من ٢٠٠ مستوطنة يهودية.

إن هذا الاستسلام للهيمنة المزعومة على العالم، هو الذي قاد عملية الاستسلام «للسلام الإسرائيلي» منذ اتفاقية كامب ديفيد، وحتى المسيرة السلمية الأخيرة عبر بوابة مدريد. وهذا السلام الأخير هو الذي مكن إسرائيل من تحقيق كافة أغراضها التكتيكية والاستراتيجية على حساب المبادئ المعلنة للنضال العربي الوطني وللكفاح الفلسطيني، وهو الذي أعلن نهاية النظام العربي والمشروع العربي، ليحل محلها النظام الشرق أوسطي والمشروع الإسرائيلي.

الزمن الإسرائيلي

هل نحن أمام حقبة تاريخية تسيطر عليها «إسرائيل» بحيث يمكن أن ندعوها «الحقبة الإسرائيلية» حيث استطاعت «إسرائيل» وخلفها أو أمامها الولايات المتحدة، من تطويع المنطقة العربية، وفرض هيمنتها وقرارها وإلى متى ستدوم هذه الحقبة؟

يقول حسنين هيكل في حوار له مع «تليفزيون المستقبل» في لبنان (٤) « نحن بلا جدال أمام حقبة إسرائيلية، لأن من يضع الحقبة هو من يستطيع أن يحدد جدول أعمالها، وأولوياتها، وما يحصل اليوم هو أن إسرائيل فعلاً تحدد جدول أعمال المرحلة في المنطقة وتحدد جدول أولوياتها».

ثم يقول «نحن أمام حالة يمكن أن نسميها (تفوق إسرائيل) سمح لها أن تضع جدول أعمالها».

صحيح أن «إسرائيل» تمتلك الآن تفوقًا على العرب، ولكننا نعتقد أن هذا التفوق أوجده ضعف العرب من جهة، والعمل التنظيمي المنهجي للحركة الصهيونية من جهة ثانية، إن ضعف العرب قد شل حركتهم ، وقضى على قدرتهم على المبادرة، لقد تم عزل مصر فخرجت أقوى دولة عربية من معادلة القوة العسكرية العربية، ثم بدأت سلسلة من التراجعات على الصعيد العربي كان آخرها المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية، وكان قبل ذلك اتفاق أوسلو.

وعبر مسيرة الصراع العربي الإسرائيلي حصلت مأساة فشل المشروع العربي للتحرر والتنمية المستقلة والتحديث، ففي مرحلة المد العربي التي بدأت في منتصف

الخمسينيات بالوحدة بين مصر وسورية، بدأت جميع القوى الرجعية المحلية والدولية تتحرك للوقوف في وجه هذه الوحدة، فحدث الانفصال، وبدأ الغرب التحضير للانتقام، وكانت الأداة إسرائيل، التي جهزت بمساعدة ورعاية الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة لإنزال العقاب في العرب (كيف يفكرون بالوحدة؟) فحدثت هزيمة ١٩٦٧، لتمنع العرب أن يفكروا مستقبلاً بأي مشروع وحدوي جدي.

ورغم ذلك فقد حدثت إعادة بناء حقيقية لقوة الجيشين العربيين السوري والمصري، وأعدا بكفاءة لحرب ١٩٧٣، كان هدفها تحرريا، فإذا بها تقع في فخ (التقزيم) بسبب عاملين رئيسيين:

الأول: تخاذل السادات.

والثاني: الدعم المادي العسكري غير المحدود من جانب الولايات المتحدة لإسرائيل.

وبدلاً من أن يتحول هدف الحرب إلى المفاهيم السياسية، خاصة بعد دخول سلاح النفط إلى المعركة، وبعد أن تبدد وهم القوة الإسرائيلية، بدلاً عن ذلك أخذت الأحداث منحى آخر، فلم يستطع العرب فرض حالة تفاوضية لصالحهم، فجاءت اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٧ لتضرب وحدة الصف العربي، وتخرج مصر من المشروع العربي، مما أتاح لإسرائيل فرصة ذهبية لتعزيز انتصارها، فأخذت تضم القدس الشرقية والجولان لكيانها، واستمرت بزرع المستوطنات في الأراضي المحتلة، وشرعت في تدخلات عسكرية في شؤون لبنان بلغت ذروتها في اجتياح عام ١٩٨٢.

وعندما قامت الانتفاضة في الأراضي المحتلة عام ١٩٨٨، بدا وكأن منعطفًا تاريخيا قد بدأ، حين حصل ذلك التحول الإيجابي الذي استرجع العرب من خلاله ثقتهم بأنفسهم، إذ استطاعت الانتفاضة أن تضرب الغطرسة الإسرائيلية وتبين حدود قواها الحقيقية، إلى جانب السمعة التي أخذت تخلقها الانتفاضة في صفوف الرأي العام العالمي، مما دفع بأجهزة الإعلام العالمية إلى إبراز الواقع المادي والمعنوي للشعب الفلسطيني، ومعاناته من الاحتلال الإسرائيلي.

إلا أن انهيار الاتحاد السوفياتي، وتداعيات حرب الخليج، ومحاصرة الانتفاضة ماديًا، والتحالف الصهيوني ـ الأمريكي، والتآمر من بعض الأطراف العربية، كل هذا جعل القضية العربية تسير في تباطؤ مدروس نحو الهاوية، لتبرز القوة الإسرائيلية المهيمنة عسكريًا وسياسيًا. ولتطرح بكل ثقة مشروعها الصهيوني القديم تحت اسم جديد وهو الشرق الأوسط الجديد الذي بدأ يحل تدريجيا مكان تعابير مثل التضامن العربي، الصف العربي، والوحدة العربية، والجامعة العربية، إلى حد جعل شمعون بيريز يطالب بدخول إسرائيل الجامعة العربية، وتغيير إسمها إلى «جامعة الشرق الأوسط».

وضمن هذا المسار، تجاوزت الأحداث مؤتمر مدريد، وتوقفت المفاوضات الثنائية بعد مجزرة الخليل، وبدأ العمل من وراء الكواليس وبعيداً عن الأضواء، فجاء اتفاق أوسلو «غزة أريحا أولاً»

وتلته المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية وبدأت مسيرة التراجعات العربية في التسارع، فها هي المغرب ثم تونس تقيمان شكلاً من العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وها هي دول الخليج تبدأ بكسر طوق المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل، وها

هي «إسرائيل» تتربع على عرش قمة الدار البيضاء الاقتصادية. وها هي التناقضات المفتعلة تعصف بالأمة العربية:

- تناقضات بين الشعوب العربية وحكامها.
- تناقضات بين المشروع القومي والمشروع القطري.
- تناقضات بين المشروع القومي والمشروع الإقليمي.
- تناقضات بين القومية والدين.
- تناقضات بين القومية العربية والأقليات القومية في الوطن العربي.
- تناقضات بين الأصالة والحداثة.
- تناقضات بين الماضي والحاضر.
- تناقضات بين الدول العربية الغنية والدول العربية الفقيرة.
- تناقضات داخل كل مجتمع عربي بين الغني والفقير.

ووسط جميع هذه التناقضات يلهث المواطن العربي وراء لقمة العيش، بينما تستمر عمليات النهب لثرواته والتبديد لإمكانياته. وتستمر عمليات عزله عن تقرير مستقبله، بينما يباع ويشترى هذا المستقبل بالفتات.

وبينما تخبو شعلة التنمية المستقلة، تجرى عملية ربط الاقتصادات العربية بدوامة الاقتصاد الرأسمالي العالمي تحت شعار الانفتاح، والاقتصاد الحر، والإصلاح الاقتصادي.

كل هذه العوامل والظروف تخدم قوة التحكم الإسرائيلي المدعم أمريكيًا. وبالضعف العربي العام، لتضع المنطقة في الزمن الإسرائيلي، حيث بدأت المشاريع تطرح في إطار ما يدعى بالشرق الأوسط الجديد، الذي يبلور الحلم الإسرائيلي القديم بالسيطرة على المنطقة العربية وإخضاعها للمنطق والمفهوم الإسرائيليين.

الشرق الأوسط «الجديد»
من هرتزل، إلى هارفرد، إلى شمعون بيريز

بداية نقول إن الشرق الأوسط الجديد كما تريده إسرائيل، وكما يريده الغرب. ليس جديداً فهو قديم قدم الحركة الصهيونية. وجدناه في دعاوى هرتزل وفي قرارات المؤتمرات الصهيونية، وفي كتابات الصهاينة الأقدمين والمحدثين، والتي سبق أن تعرضنا إلى بعضها فى الفصلين الأول والثاني. الشرق الأوسط «الجديد» الذي تريده إسرائيل، هو بعينه المشروع الصهيوني، وإن جاء تحت عنوان «إسرائيل الكبرى» حيناً، أو تحت عنوان «الحدود الآمنة لإسرائيل» حيناً آخر، ليستقر في ما دعاه شمعون بيريز «بالشرق الأوسط الجديد» مروراً بمشاريع الأحلاف الغربية في الخمسينيات ومطلع الستينيات وهو تحت جميع التسميات إنما يعني انتهاء «المشروع العربي» وإقامة«المشروع الصهيوني» على أشلائه.

وقبل الاسترسال بشرح أبعاد هذا المشروع. لابد من التعرض لبعض المصطلحات لتوضيح المقصود بالتعبير الذى نحن بصدده.

فقد استخدم علماء الجغرافيا الأوروبيون عبارة الشرق الأدنى Near East وعبارة الشرق الأقصى Far East منذ القديم من ناحية المسافة التى تفصل بين بلادهم وبين الشرق، ففرقوا بين البلاد الأقرب إليهم وأطلقوا عليها اسم الشرق الأدنى، والبلاد الأكثر بعدا عنهم، وأطلقوا عليها اسم الشرق الأقصى.

وأطلـقـوا علـى الجـزء الذي يقع بين هاتين المجـمـوعتين الشـرق الأوسـط Middle East.

وعبارة الشـرق الأقصى تغطى فى الاستعـمال الشائع شرقي آسـيا، الذي يضم الصين وكـوريا وفورمـوزا واليـابان، وعادة منغـوليـا، وفي بعض الحالات سـاحل روسيـا الذى يطل على المحيط الهادي، كمـا يغطى جنوب شرقي آسيـا الذي يشمل البلاد الواقـعة بين الهند والصين. وتضم بـورما وتايلاند ولاوس وكمـبوديا وفـيتنام ومـاليزيـا وإندونيسـيـا وجـزر تيمـور والفـيلبين، وفي بعض الأحـايين كـانت الهند والباكستان والأقاليم المجاورة تندرج تحت الشـرق الأقصى، ولكنها استبعدت لتكون مع سيلان ونيبال وأفغانستان منطقة جنوب آسيا. وتستخدم عبارة الشرق الأقصى فى أضيق معنى لها ليقصد بها شرقى آسيا فقط في بعض الحالات.

أما الشرق الأوسط فكان يضم في التاريخ القديم جنوب آسيا وإيران، وفي بعض الأحايين أجـزاء من روسيـا الواقعة في أواسـط آسيا، وفي تعـريف آخر كـان الشرق الأوسط يشمل المنطقة التي تبدأ من بلاد مـابين النهرين، أو في الحدود القريبة لإيران، وتمتد إلى بورمـا وسيلان. ولكن الاسـتخدام الحـديث لعبـارة الشرق الأوسط يرجع إلى الاسم الذى أطلقته انكـلترا على القيادة العسكرية التى أقـامتها فى مصـر، توقعا للحرب العالميـة الثانية، فقد رأت الحكومة الـبريطانية إنشاء قيادة حـربية واحدة تضم بلاد البـحر الأبيض المتـوسط وبلاد جنوب آسـيا، واتخـذت من القاهرة مـقرا لهـذه القيـادة، وأطلقت عليها تحكمـا اسم قيادة الشرق الأوسط، وكـان اختصاصـها يضم البلاد التي تمتد من ليـبيا غربا إلى ايران شـرقا ومن اليونان شمالا إلى الحـبشة جنوبا، ولـم تندرج الهند ضمن هذه المجمـوعة، نظرا لأنه كانت لها قيـادة عسكرية منفصلة، ولـم تلبث الولايات المتحـدة عندما دخلت الحرب في جانب الحـلفاء عام ١٩٤١، أن اتبعت نفس الأسلوب، وأخـذت بنفس التسميـة لنفس الأسباب. وساعـدت وسائل الاعلام بصفة عامة، والصحافة بصفة خاصة، على نشر هذا المفهوم وتعميقه، كنتيجة

مباشرة لما كانت تنشره من أنباء وتحقيقات صحفية على نحو غزير. وظلت هذه العبارة تستخدم خلال الحرب. وفيما بعدها لتغطي على نحو دقيق، البلاد التي كانت تشملها الأحداث العسكرية في تلك المنطقة، حتى صارت مألوفة على الرغم من المعارضة الصريحة التي أبدتها الجمعيات الجغرافية الإنكليزية والأمريكية لهذه التسمية.

إن تعبير الشرق الأوسط لم ينبع من داخل المنطقة المعينة، بل يعتبر دخيلا عليها، لأن بلادا أخرى خارج المنطقة صدرته ليلائم أهدافها البحرية، ثم الاقتصادية عندما أحدثت بريطانيا عام ١٩٤١ مركز تموين الشرق الأوسط (Middle East Supply Center).

ولا يمكن تصور أن الشرق الأوسط بذلك المفهوم المستخدم يمكن أن يعبر عن منطقة تضمنها وحدة جغرافية على النحو الذى يعبر عنه تعبير أمريكا اللاتينية مثلا، واذا كان الأمر يتعلق بالتجانس، فان هذه العبارة إنما تعبر عن مفهوم مصطنع فرضته قوى خارجية على المنطقة، عندما رأت أنه من الضرورى إيجاد سياسة مشتركة تعالج بها خلال فترة الحرب العالمية الثانية، وفيما بعدها مشكلات البلاد الآتية: تركيا - اليونان - قبرص - سوريا - لبنان - العراق - فلسطين - الأردن - مصر - ليبيا - السعودية - السودان - الكويت - اليمن - مسقط - وعمان - والبحرين - قطر - محمية عدن - إمارات الخليج.

ولكن الأحداث التي توالت على المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد انتشار القومية فى الخمسينيات والستينيات، وبعد أن نالت معظم البلاد العربية استقلالها السياسى، أضيفت دول المغرب العربى إلى بلدان الشرق الأوسط. بعد الأخذ بالاعتبار عوامل الجغرافيا والتاريخ والثقافة والدين. كما أن أجهزة الإعلام أخذت تضيف أفغانستان وباكستان عند الكلام عن الشرق الأوسط، وبعد زرع الكيان

الصهيـونى في قلب الوطن العربى، واقامة نظام عربـى (رغم جميع الملاحظات التي تصدر تجاه هذا النظام) وبعد أن سقطت دعـاوى الأحلاف الغربيـة التي كانت تضم إيران وتركيا إلى البلاد العربية حـيث بقيت إيران وتركيا لوحدها تدور فى فلك تلك الأحلاف، فـقد تعبـير «الشـرق الأوسط» دلالته، وأصبح تعـبير الـوطن العربى، أو البلاد العربيـة، أو العالـم العربى يستـخدم للدلالة على البلدان العربية الواقـعة غرب وجنوب آسيا، وشمال إفريقيا والسودان والصومال.

ثم بدأت أجهزة الإعلام الغـربية، وإسرائيل، تروجان من جديد لتـعبر عن الشرق الأوسط ضمن مفاهيم جديدة، فتعطيه أحيانا مدلولات تضم دولا أخرى غير عربية، ثم لتـفـصل أحـيـانا أخـرى بلدان الشـرق العـربى عن المغـرب العـربى. وفي آخـر الاستخدامـات كانت الدعوة للمؤتمر الاقتـصادي، الذي يضم دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذي سنتحدث عنه لاحقا.

المشروع الصهيوني الغربي
للشـرق الأوسط «الجديـد»

منذ هزيمة العرب عام ١٩٦٧، بدأ الحلف الأمريكى الأوروبى ـ الاسرائيلى بالتخطيط للمنطقة العربية من منظور فرض الهيمنة الإسرائيلية لصالح الغرب. بقصد توثيق العلاقة بين دول المنطقة (وعلى رأسها إسرائيل) بالغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة. بما يخدم الأهداف العسكرية والاستراتيجية والاقتصادية للحلف الغربى القديم والمجدد فى مواجهة الخطر الشيوعى المزعوم، تحت الظروف المستجدة بفعل حرب ١٩٦٧.

ومنذ ذلك الوقت، بدأت الحركة الصهيونية ، ومعها بعض الدوائر الغربية، والمؤسسات المالية والدولية، والجامعات، ومراكز البحث بوضع تصوراتها حول مستقبل المنطقة العربية بزعامة إسرائيل.

ففى أواخر عام ١٩٦٧ أحدث المليونير اليهودي روتشيلد «معهدا من أجل السلام فى الشرق الأوسط» بالقرب من جنيف، جعل مهمته الأساسية، دراسة احتمالات التعاون الاقتصادى في الشرق الأوسط ، بعد تسوية الصراع العربي الصهيوني، وإنهاء حالة الحرب، والبحث عن وسائل إقامة علاقات تجارية بين إسرائيل وبلدان المنطقة.

وفى إسرائيل ، وبعض البلدان الأوروبية والأمريكية، عقد أصحاب الملايين اليهود عشرات المؤتمرات والاجتماعات لهذا الغرض . كما أسست إسرائيل عام ١٩٦٨ جمعية اسمها «من أجل السلام فى الشرق الأوسط» مهمتها وضع مخطط لغرض هيمنة إسرائيل الاقتصادية على الوطن العربي، وتضمن المخطط الذي وضعته هذه الجمعية السيطرة الكاملة لإسرائيل من خلال النفوذ التكنولوجى الكامل على البلاد العربية ، مدعوما بالتفوق العسكري، كما خططت الجمعية الإسرائيلية لإنشاء سوق مشتركة شرق أوسطية على غرار السوق الأوروبية المشتركة ـ وبالتنسيق والتعاون معها. سنتحدث لاحقا عن هذه السوق).

ومنذ إحداث الجمعية الإسرائيلية، وضعت خطة لتقسيم العمل بين دول المنطقة على النحو التالى:

ـ اسرائيل تتخصص بالصناعات التكنولوجية والأدوية والكيماويات.

ـ سوريا تتخصص بصناعة الأغذية والنسيج.

ـ العراق البترول.

ـ مصر الصناعات الهندسية والصلب.

ـ لبنان الأعمال التجارية والمواصلات.

وتنبأت الخطة الإسرائيلية للسياحة بأن تكون من أهم صناعات الشرق الأوسط عام ٢٠٠٠، ولم يقتصر تقديم المشروعات لمرحلة ما بعد انتهاء الصراع العربى

الإسـرائيلي على الإسـرائيليين أفرادا أو جـمـعيـات أو مراكـز بحث، وإنما عـملت إسرائيل على توسيع نطاق البحث ليضم بعض العرب والأمريكيين بوجه خاص.

ففي شـهر كانون الثـانى ١٩٩٢، بدأت مجموعـة من الاقتصـاديين الإسرائيليين والأردنيين والفلسطينيين بإشـراف وتوجيه من خـبراء مـعهد السياسة الاجـتماعـية والاقتصـادية فى الشرق الأوسط التابع لجمـعية هارفرد بدراسـة مشروع لوضع إطار مفصل لما يجب أن يكون عليه الاقتصاد الفلسطينى في كيان الحكم الذاتى. وقد دعى المشروع الذي يحمل اسم «ضمان السلام في الشرق الأوسط» مشروع حول اقتصاد الفترة الانتقالية حيث انتهت من إعداده فى حزيران ١٩٩٣. ويركز هذا المشروع على العلاقـات الاقتصادية بين الكيـان الفلسطينى المفترض، وبين اسـرائيل والأردن، وما يلزم من جـانب كل طرف لإقامـة منطقـة تجارية حـرة واسعـة في محـيط الأطراف الثلاثة.

لكن أفق المشـروع يتبـدى بوضـوح أكثـر على مسـتوى منطقة الشـرق الأوسط بكاملها، بافتراض أن تحقيق التجارة الحرة بين الكيان الفلسطينى وإسرائيل ـ بالدرجة الأولى، وبين كل منهما والأردن بالدرجـة الثانية، وبين الاقتصـاديات الثلاثة بالتالى، سيكون أفق هذا المشروع وأساسه المشروع الإقليمى.

وإذا كان المشروع يفترض وجود كيان فلسطينى فى الضفة الغربية وغزة، واذا كان اتفاق ١٣ أيلول/ سـبتمـبر ١٩٩٣ المعـروف بغزة ـ أريحا أولا قـد أحدث اختـراقا للمشروع لأنه جـاء على شكل اتفاق حكم ذاتى محدود الصلاحـيات، إذا كان ذلك قد حدث، مما يقلل من قـدرة الكيان الفلسطينى الجديد الاقتصادية ـ حـتى مع امتلاك سلطة حكم ذاتي، فإن ذلك لايـقلل من أهمية التقـرير (مشروع ـ هارفـرد) لذا نقدم فيما يلى موجزا لأهم النقاط التي تضمنها:

١ ـ يقـوم المشـروع عـلى افـتـراض أسـاسي هو أن السـلام في الشـرق الأوسط سيضمن فـقط ـ عندما تصبح له جذور فى الحياة اليومـية للسكان في المنطقة ـ

وهذا سيحصل إذا ماجلب السلام علاقات اقتصادية مفتوحة، وتنمية اقتصادية لسكان وبلدان المنطقة، مثلما فعل فى أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية «مشروع مارشال».

٢ ـ الاستنتاج الرئيسى لهذا التقرير هو أن الإسرائيليين والأردنيين والفلسطينيين عليهم كلهم الانتفاع اقتصاديا من اتفاق يتضمن:

ـ حصول الفلسطينيين على السيطرة على الاقتصاد فى الضفة الغربية وغزة.

ـ تطور تجارة حرة حقيقية بين الاقتصاديات الثلاثة.

ـ أن تحظى المشاريع الإقليمية لتطوير التكامل (التنامم) بين الاقتصاديات بأولوية عالية.

٣ ـ يضع التقرير ترتيبات تجارية ومالية واقتصادية للاقتصادات الثلاثة، بافتراض أنه ستكون هناك تجارة واستثمار على نطاق واسع بينهم.

٤ ـ تقوم الاستراتيجية الاقتصادية للأطراف الثلاثة على قاعدة تنمية موجهة للتصدير. وتجارة حرة، وتدفق لرأس المال بين الأطراف الثلاثة.

٥ ـ يقوم تعاون إقليمى لتدفق الخدمات عبر الحدود، باعتبار أن ذلك يمثل جزءا حاسما من التفاعل الدولى المطلوب لتنمية ناجحة للصناعة والتجارة. ويشار بوجه خاص للخدمات السياحية وتسهيلات المطارات والموانىء. وتسهيلات النقل والطرق والجسور والطاقة.

٦ ـ تأسيس مصرف إقليمى (المصرف الشرق أوسطى للتعاون والتنمية) بهدف تنمية مشاريع إقليمية، تشمل دول المنطقة هذا المصرف حيوى لتعميق السلام فى الشرق الأوسط، ولتتعلم شعوب المنطقة العمل معا.

بعد ذلك ينتقل التقرير الى المفاوضات خاصة بما دعاه «الكيان الفلسطيني» فى الضفة الغربية وغزة فى مجال أسواق العمل والسلطة الاقتصادية والسياسة والمالية

والترتيبات النقدية والمالية، وإدارة المساعدات الأجنبية. كما أرفق التقرير بجداول حول اقتصاديات الأطراف الثلاثة. وعلى سبيل المقارنة. نجد أن اجمالى النتائج المحلى (بملايين الدولارات) عام ١٩٩١ كان كما يلي:

إسرائيل٥٩١٢٧ مليون دولار.

الأردن ٤٠٨٣ مليون دولار.

الضفة الغربية وغزة ٢٢٢٨ مليون دولار.

ونظرة واحدة إلي هذه الأرقام تبين لنا من هو الطرف الأقوى، ومن هو الطرف الأضعف فى هذه المعادلة.

أما الدخل الفردى مقارنة بإجمالى الناتج المحلي فهو:

إسرائيل ١٠٨٧٨ دولارا.

الأردن ٩٦٨ دولارا.

الضفة الغربية وغزة ١٨٠٠ دولار.

فكيف يمكن أن تكون هذه العلاقة المقترحة متكافئة وعادلة؟

هذا مالم يبينه التقرير، ولا المشروعات الإسرائيلية السابقة أو اللاحقة.

«الشرق الأوسط الجديد» كما يراه بيريز

في كتابه «الشرق الأوسط الجديد» (٦) الذي نشره بعد التوقيع على اتفاق أوسلو بين المفاوضين الإسرائيليين والفلسطينيين يقول شمعون بيريز: إن «المجموعة الأوروبية التي طالما أعربت عن رغبتها في المشاركة في حل الصراع في الشرق الأوسط، شعرت بأنه تم استبعادها من نطاق العملية الرئيسية، وهى المحادثات الثنائية، بل إنها لم تعط المكان اللائق فى المتعددة كذلك، وقد اقترحت إسرائيل أن يكون الدور الأوربي في لجنة الرقابة على الأسلحة أوسع، وهو القطاع الذى أظهر فيه الأوروبيون اهتماما ملحوظا،وخلال محادثاتي مع الشخصيات الأوربية خلال السنة الأولى من حكومة العمل، رسمنا برنامجا خاصا بشرق أوسط جديد، بعد الخطة الأوربية. يقوم على التعاون الاقتصادى أولا، يتلوه تفهم سياسى متواصل الى حين تحقيق الاستقرار، وقد حفزت هذه الفكرة مخيلات العديد من حلفاء اسرائيل، بما فيهم الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران، والمستشار الألمانى هيلموت كول، الذي يعود إليه الفضل في زرع الاحتمالات العظمى للشكل الاقليمى الجديد لكل من أوروبا والشرق الأوسط.

ويمضى بيريز فى توزيع الأدوار على الشركات والمؤسسات الرأسمالية في الشرق الأوسط الجديد فيقول: «وكنتيجة لذلك فقد بدأت الشركات الأوروبية الرئيسية فى تطوير خطط لتوسيع النشاط التجارى في الشرق الأوسط، كما وبدأ البنك الدولى نشاطه. حيث تم وضع الأسس اللازمة والأنشطة المختلفة، وفى حين عرض اليابانيون تولى أمور القطاع السياحي، اختار الفرنسيون والألمان قطاعي النقل والمواصلات، والإيطاليون المشروع المحتمل لقناة البحرين الميت والأحمر،

والنمساويون قطاع الكهرباء والمياه، أما البريطانيون فوقع اختيارهم على قطاع التجارة الحرة، والدانماركيون قطاع الزراعة. والأمريكيون المصادر البشرية، والكنديون قطاع اللاجئين.

ما الذى جعل شمعون بيريز يتحول من استراتيجية استخدام القوة العسكرية لإسرائيل الى التفاني والإخلاص للعملية السلمية؟.. يطرح هو نفسه هذا السؤال، ثم يجيب بأن الواقع يؤكد بأن العالم هو الذى شهد تغييرات كاسحة، وعملية التغيير إنما تجبرنا على استبدال مفاهيمها القديمة بمواقف أقرب إلى الحقائق الجديدة ويفسر ذلك على النحو التالي:

ـ الدراسة «الدفاعية» التقليدية لا تقدم حلولا للحقائق الجغرافية الحالية، أو للتعهدات التكنولوجية. وقد برزت القضية الجغرافية مع تطور الصواريخ الباليستية. ففي الوقت الحاضر لم تعد الاعتبارات المادية في الاستراتيجية التقليدية، مثل العوائق الطبيعية والاستحكامات الاصطناعية، وحشد القوات، وموانع العمليات ـ لم تعد ذات قيمة في مواجهة الهجمات الصاروخية. بل إنه حتى الصواريخ المضادة للصواريخ، أو ما يعرف بالأسلحة الموجهة، لا تجدى تقريبا. إضافة إلى كلفته الحالية الباهظة. كل ذلك أدى إلى التقليل، وإلى حد كبير من أهمية العمق الاستراتيجى، بعد أن حلت العوامل الباليستية محل العوامل الجغرافية.

ـ ليس هناك إطلاقا أى حل عسكرى لمشكلة الأسلحة غير التقليدية التي لاتفرق بين المؤخرة والمقدمة، والتي تعطي معنى جديدا، ومخيفا لعبارة «الحرب الشاملة».

ويقول بيريز بأن هناك سياسة بديلة وتتمثل بالمعاهدات والاتفاقيات الثنائية والمتعددة والتي تتجاوز حدود البلدان ذات الصلة، وتغطي كافة المناطق التي تعتبر المدي الذى تصله الصواريخ القاتلة.

ويقول: «القوة الحقيقية، بل وحتى القوة العسكرية لم تعد توجد فى المعسكرات، بل في حرم الجامعة، وأصبح يترتب على السياسات أن تمهد الطريق بعيدا عن الاستراتيجيات العسكرية إلى الذخيرة السياسية والاقتصادية المخصبة».

ويلوح بيريز بالخطر الإسلامى القادم. ويقول بأن التهديد الأصولى ازداد خطورة في الفترة الأخيرة، بامتلاك إيران القدرة النووية، وبمحاولة العراق وليبيا ذلك، وأن خطورة وجود سلاح نووى بأيدي المتعصبين لا يشكل خطرا على جيرانهم فحسب، بل إنها تمتد لتشمل العالم بأسره.

وهو هنا يهدد العالم أجمع بذلك الخطر المزعوم، فيقول: بأن «الخلط القاتل بين الأصولية الدينية والصواريخ والأسلحة غير التقليدية إنما يهدد السلام العالمى، ويؤكد مجددا أننا نعيش فى عالم صغير، ولاشك فى أن النزاع في الشرق الأوسط يضيف أبعاداً أخرى لهذا الغرض».

وقد كانت إسرائيل تفتخر دائما بديمقراطيتها،، وتظهر نفسها على أنها مجتمع ديمقراطي، وأن الدول العربية مجتمعات غير ديمقراطية، وكانت تتهم الحكومات العربية باستمرار بالديكتاتورية، والحكم الفردي أمام الرأي العام العالمي، وخاصة الأوربى والأمريكى. وتبرر عدم سعيها إلى السلام مع الدول العربية بسبب عدم ديمقراطية أنظمة الحكم فيها.

فما بالها الآن تسعى إلى السلام مع هذه الحكومات التي كانت تتهمها بالديكتاتورية؟ وما بالها الآن تطلب التطبيع مع المجتمعات غير الديمقراطية؟

ويقول بيريز في تفسيره لهذا التحول بما يلي:

«في نفس الوقت فقد كشفت النتائج المؤسفة للانتخابات التي جرت في الجزائر وغيرها من البلدان العربية عن أمور مهمة. ففي المجتمعات التي تفتقر إلي بنى عصرية وتوزيع منطقى للثروة الوطنية، ومستوى لائق للحياة، لاتشكل الديمقراطية على النمط الغربى البديل المناسب عن الحكم الفردى.. فالأرجح أن الناس في الأجواء الديمقراطية عادة تميل الى التطرف الدينى.. إن التحول من الحكم الفردى إلى الديمقراطية يتطلب مزيجا من التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضمانات أمنية.. لأن غير ذلك معناه غياب الولاء للسلطة والنظام السياسى ومؤسساته الجديدة. وفي غياب هذا الولاء تظهر الديماغوجية، التى تجد في البؤس الجماهيري مرتعا خصبا

لها، لتبرز الأزمة الناجمة عن التعاوض بين شعارات حقوق الإنسان، وشعارات الإسلام السياسي، العاجزة عن تقديم بداية فكرية جديدة في سياسات المنطقة... وتكون النتيجة عدم قدرة الناس على استيعاب وهضم القيم الديمقراطية، مالم تصاحبها عملية تحديث موازية، وانفتاح على العالم، وتحقيق الرخاء الاجتماعي، والديمقراطية لن تحقق النجاح في منطقة لم يعتد الناس فيها على الحكم الديمقراطى، ولم يألفوا الحقوق الأساسية التي تلازمها».

هكذا يجد بيريز أن الدرس الجزائرى يجب أن يفهم جيدا، خاصة من الغرب وأمريكا، فالديمقراطية إذا ما سادت المجتمعات العربية لن تؤدى إلا الى التشدد تجاه إسرائيل وتجاه الغرب، لذا يجب أن تدعم الحكومات الديكتاتورية والفردية، لأن الناس في هذه المنطقة غير قادرين على استيعاب وهضم القيم الديمقراطية، كما أن هذه الحكومات فقط هى القادرة على توقيع وثائق السلام مع إسرائيل كما تراه اسرائيل، وليس كما تريده الشعوب العربية، وتظهر هنا عنصريته، وعنصرية الغرب بكامله تجاه الشعوب. ويفضل التفاوض مع حكومات غير ديمقراطية مع غياب أو تغيب لشعوب.

ويطالب بيريز بالعودة الى «منطقتنا» وليست الأصولية وحدها، بل أيضا غياب الدعم الأتوماتيكى من الانشطارات العالمية العمودية والأفقية، ينبغى أن تعيدنا إلى منطقتنا نحن بالذات، أى أن نبحث عن السلام هنا، وأن نعثر على مصادر وجودنا فى الشرق الأوسط، إن معطيات الأمس قد ولت مع عالم «الأمس».

كيف يرى بلوغ السلام؟ يراه بيريز في «معالجة المشكلات الأساسية للشرق الأوسط بصورة واقعية ». وأولا يجب الاعتراف بعقم الحرب، فهو يرى أن العرب لايستطيعون هزم إسرائيل في أرض المعركة، وإسرائيل لاتستطيع إملاء شروط السلام على العرب.. ثم يستعرض النزاع العربى الإسرائيلى، والانتصارات التي حققتها إسرائيل على العرب في الحروب المتعددة التي خاضتها معها، ومع ذلك لم تستطع أن تملى شروطها، وأن تحقق سلامها وأمنها، ليصل الى نتيجة مؤداها أن النصر الكلى عصي المنال إلى الأبد. وهو يرى أيضا أن أى حرب تخاض الآن

ستكون حربا لا ضرورة لها. تنطوى على خسائر فادحة في الأرواح، وعلى معاناة بشرية، وأضرار مالية وبيئية تبلغ من الضخامة حدا تستحيل معه ساحات واسعة من المنطقة الى أرض يباب... ولن يكون ثمة منتصر..

لذا يرى بيريز أن السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب سيخلق البيئة الموائمة لإعادة تنظيم مؤسسات الشرق الأوسط بصورة أساسية، كيف ذلك؟ يراه بيريز في التوافق وقبول العرب بإسرائيل كاملة، ذات حقوق ومسؤوليات متساوية، ذلك أن مشكلة هذه المنطقة من العالم، لايمكن أن تحل على يد دولة منفردة، أو حتى على مستوى ثنائي أو متعدد. إن التنظيم الاقليمى هو المفتاح الى السلام والأمن. ولسوف يعزز إشاعة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والنمو القومى، والازدهار الفردى».

وهو يرى أن ذلك لن يتم «بسحر ساحر» أو بلمسة يد دبلوماسية ذلك أن توطيد السلام والأمن يقتضى ثورة فى المفاهيم، ويحدد بيريز الهدف النهائى بأنه:

«خلق أسرة إقليمية من الأمم، ذات سوق مشتركة، وهيئات مركزية مختارة، على غرار الجماعة الأوروبية. إن الحاجة الى هذا الإطار الاقليمى تقوم على أربعة عوامل جوهرية هى:

١ ـ الاستقرار السياسي: وهنا يشير الى ضرورة التصدى لخطر الأصولية الإسلامية.

٢ ـ الاقتصاد: وللوقوف أيضا في وجه الأصولية ينبغي تأمين ارتفاع مستوى المعيشة.

إن انشاء منظمة اقليمية تتحرك على قاعدة فوق قومية هو الرد ـ بل الرد الوحيد على الأصولية.

وهو يفصل الآن بالتعاون الاقتصادى بين دول المنطقة بالتلويح بإقامة منظومة ري مشتركة عالية التطور، وكبح زحف الصحراء، وتمكين البلدان من إنتاج مايكفى من الغذاء، وتوفير فرص العمل للسكان واستثمار القدرات الكامنة فى مجال السياحة والمواصلات العامة فى هذه البقعة الثرية من العالم، لتجعل منها بقعة مزدهرة لشعبها.

وكمـا تجدون فـإن الجزرة الاقـتصـادية لهـا تاريخ وتقليد فى الفكـر الاقتـصادي الصهـيوني، وهذا طرح ليس جديدا من قـبل الصهاينة. فـقد تزامن مع الطرح الأول لإقامة الدولة اليهـودية، كما سبق أن عرضنا. كمـا أن هذه الأهداف البراقة هى ذاتها التي كان الاستـعمار الأوروبي يلوح بها عندما كـان يغزو الشعوب المتأخـرة، ليخفى أغراضه الحقيقية من استعمارها.

٣ ـ الأمن القومى: فالسبيل الوحيد لضمـان مستوى معقول من الأمن القومى في هذا العصر هو إقامة نظام إقليمى للرقـابة والرصد. وبالطبع فإن المقصود هنا هو أمن إسرائيل.

٤ ـ إشاعـة الديمقراطية فـالشرق الأوسط يحتـاج إلى الديمقراطية حـاجة الكائن البشرى الى الأوكسجين. ولكن أية ديمقراطية مع الأهداف الصهيونية؟!..

ثم يتحدث عن مـفهومه للأمن الإقليمى، وللاقتـصاد الإقليمى. وهو يرى أن أمم المنطقة تؤلف تجـمعا مـتنافرا من المستـويات الاجتمـاعية ـ الاقتـصادية ومسـتويات المعيشـة، ونصيب الفرد من الدخل القومى، ولتذليل هذه المشكلة فـإننا بحاجة الى أن ننظر الى المنطقة وكأنها مـشدودة بأربعة أحزمة اقتصادية ـ سياسية، الحزام الأول هو نزع السـلاح. إن الشـرق الأوسط ينفق اليـوم قـرابة ٦٠ مليـار دولار على السـلاح سنويا. ولو قلصنا هذا المبلغ الى النصف، فسـتتوفر أموال طائلة لتنميـة كامل المنطقة لشعب آخر إلى الأبد. بل هناك مجـال لفكرة الحيا

الحزام الثـانى هو المياه والتكنولوجـيا الحيـوية، والحرب على الصـحراء. «إن هذا الحـزام يهدف إلى صـبغ الشرق الأوسط بـالخضـرة وإمداده بوفـر من الأغذية تسـد حاجات سكانه الكثيرين.

الحزام الثالث هو الهـياكل الارتكازية للنقل والاتصالات. إن كل سوق مشـتركة ترتكز على الميـزة النسبية للقـرب الجغـرافي لكن المزية تبـقى نظرية مجـردة في ظل غياب هياكل ارتكازية مناسبة.

أما الحزام الرابع فهو السياحة. إن السياحـة صناعة مهمة، تستطيع فى فترة وجيزة نسبيا، أن تدر الأرباح وتوفر فرص العمل.

ويقول بيريز بأن «استتباب السلام سيجبرنا على اعادة النظر فى أساسيات سياستنا الدفاعية» لذا فهو ينادى بابقاء الجيوش فى مرحلة السلام. لأن وجود القوات هذه سيزيد من الشعور بالأمان في الدول منفردة، ويقلل من مستوى الأمن الإقليمى.

ويرى بيريز أن الخطر الأعظم الذى نواجهه اليوم هو مزيج من الأسلحة النووية والأيديولوجية المتطرفة ولمواجهة هذا الخطر فإنه يطالب بترتيبات إقليمية واسعة النطاق.

وبما أن الحركة الأصولية (الإسلامية) تملك خططا تتعدى الحدود الإقليمية إلى الساحة العالمية الأوسع. لذا فهو من أجل إنقاذ الشرق الأوسط ودوله من الخليط القاتل المتمثل بالقوة النووية والأصولية، يقول إن الأمر يحتاج تحالفا سياسيا مسؤولا، وإلى دفاع عالمى.

ثم يستعرض بيريز وجهة نظره فى الانتقال من اقتصاد الحروب الى اقتصاد السلام، فيبرز ظاهرة سباق التسلح، وتكاليف الحروب الماضية، وتكاليف الحروب المستقبلية، والتكاليف غير المباشرة للحروب، ويخلص بالتالى إلى أن هذه التكاليف خلقت الظروف الاقتصادية الفقيرة التى هى «تربة خصبة للأصولية فهى تشجع على انتشار الديماغوغيين المتطرفين الذين يتكلمون باسم الدين، ولكنهم «عاجزون عن حل المشاكل الأساسية للبشر».

ويقول «عندما نخصص كثيرا من الأموال لزيادة القوى التدميرية للأمة، فإننا نكون بذلك قد تركنا مصادر قليلة جدا لعملية الخلق والإبداع والبناء»، ولكنه لايقول لماذا تم تخصيص الأموال من أجل السلاح فى البلاد العربية، لا يقول من بدأ بالعدوان، ولا من احتل أرض الآخر، ولا من يهدد أمن الآخر. بل نراه يستمر في دعواه فيقول: «إن البؤس والفاقة في الشرق الأوسط هما نتاج خوف لا حد له من اندلاع حرب أخرى...»

أليست إسرائيل من تبنى ترسانة من السلاح تهدد بها أمن المنطقة؟، وأليست

إسرائيل من استطاعت أن تمتلك السلاح النووى؟ فهل هذا السلاح لخدمة السلام. أم لتوجيه التهديد الدائم للعرب؟!.

ويقع بيريز بالعديد من المغالطات فى عرضه لمشروع الشرق الأوسط الجديد، فهو يرى فى التعاون بين بلدان الشرق الأوسط منفعة مشتركة وذلك عن طريق إرساء العلاقات على اتفاقات طوعية بين شركاء متكافئين، وهذا شرط مسبق للنجاح، «فما من علاقات تثمر ثمارها الا اذا كانت نتاج إرادة حرة، واحترام متبادل ومساواة حقة».

فأين هي الارادة الحرة بين الغالب والمغلوب، وأين هي المساواة بين المحتل، وبين من احتلت أراضيه؟... وأين التكافؤ بين من يملك ترسانة أسلحة لا حد لها، بما فى ذلك السلاح النووي، وبين من لايملك السلاح؟

والأدهى من ذلك، وضمن المعطيات التى يذكرها فإنه يقول، وبتجاهل كامل للقارىء، إن إسرائيل بوسعها حتى في مرحلة الحكم الذاتي ان تعقد شراكة حقيقية مع الفلسطينيين قائمة على الحكمة والإنصاف، ولكنه لايوضح أية حكمة، ولا أى إنصاف، وما هو معنى الحكمة والإنصاف تقدمها لشعب محتل اختلست منه أرضه، وانتهكت كرامته، وتشرد أطفاله، ونسفت بيوته، وتعرض لشتى أنواع القسوة والتعذيب، وكيف يمكن أن يعقد هذا الحلف بين الجلاد والأعزل إلا من إيمانه؟!!

كيف سيتم تكوين التعاون الاقتصادي بين دول «الشرق الأوسط» وكيف ستقام السوق المشتركة بين هذه الدول؟

يجيب على ذلك بيريز بأنه الانتقال من اقتصاد المجابهة إلي اقتصاد السلام، والاستثمار المشترك لمواردنا الطبيعية لما فيه منفعة الطرفين وهنا يستشهد بما قاله «الاقتصادى الفلسطينى، البروفسور هشام عورتانى من جامعة النجاح فى نابلس» حيث قال:

«إن الاعتراف الحقيقي بين الطرفين، والتباينات بعيدة المدى في الدخل، والمعرفة التكنولوجية، والاختلافات الأساسية في تكاليف الإنتاج، تلك هي العوامل التي

سوف تساهم في تكوين التعاون الاقتصادي، وسيحقق الطرفان أيضا أرباحا ضخمة (أو توفيرات كبيرة) إذا امتنعنا عن المضاعفة غير الضرورية للهياكل الارتكازية الرأسمالية.

وسيتمكن الفلسطينيون والإسرائيليون في المستقبل من تطوير مشاريع اقتصادية مشتركة داخلية وخارجية».

ويفصل بيريز المراحل فيقول: إنهم بعد توطيد العلاقات الثنائية والمتعددة، تستدعى المرحلة التالية إقامة صناعات إقليمية من خلال تعاون الهيئات العالمية والاتحادات الدولية المستقلة، وعند هذه النقطة سترتقى العملية الاقتصادية الإقليمية درجة أعلى فيتأسس بذلك الواقع الجديد، الذى تستبق الأعمال التجارية فيه السياسة. وأخيرا يتوحد الشرق الأوسط في سوق مشتركة، سوف يعزز المصالح الحيوية في حفظ السلام على المدى البعيد..

وبذلك... كما يرى بيريز، فإن الشرق الأوسط لن يستورد البطالة، ويصدر الجوع. إن نشوء منظمة إقليمية لأمر محتوم هنا، حيث بدأت الحضارة الغربية، إن المنظمة الإقليمية الآن تملى السياسة العالمية، حيث السوق أهم من البلدان الفرادى، والسرعة أهم من الكمية، ومناخ التنافس أهم بكثير من الحدود القديمة.

والشرق الأوسط الجديد - كما يراه بيريز - لايمكن إقامته على أساس سياسى فقط، ولأن الأسباب التى يتضمنها هى أسباب اقتصادية واجتماعية أكثر من كونها سياسية ويخطئ الأكثرية العظمى من الزعماء العرب، بافتراضهم أن الإجلال والاحترام والمكانة الرفيعة يمكن أن تحل مكان الطعام والغذاء.

لذا فهو يرى أن الخلاص لن يأتي من تسويات سياسية «فارغة» تتجاهل جذور الكرب والعوز ويرى تجاوز ذلك (أى تجاوز الكرب والعوز) فى إعطاء المنطقة حرية اقتصادية وبمقدار ما نسرع فى ذلك يكون أفضل ومن أجل تسهيل هذا الأمر يرى بيريز أن ينظر للشرق الأوسط «كنظام اقتصادى إقليمى، وذلك كي نتغلب بصورة أفضل على جمع المهمات الصعبة التى تقف أمامنا».

ومن خلال ذلك يمكن للمنطقة تطوير الأسواق، التى تنتج الدخل، بدلا من جمع التبرعات، كيف؟

ـ بتخفيض تكاليف الدفاع.

ـ بتحديد الأنظمة البيروقراطية العتيقة.

ـ باستخدام أفضل المواصلات والأرض والمصادر الطبيعية.

ولإقامة هذا «الشرق الأوسط الجديد» يحتاج الأمر الى استثمارات دولية مكثفة كبيرة.

إن اقتصاديات الشرق الأوسط تقوم على فرضيتين:

التكاليف الدفاعية العالية، والحدود المغلقة، والسلام كما يراه سوف يغير هاتين الفرضيتين ليفتح المجال أمام الفرص الجديدة.

وهو يرى أن الولايات المتحدة دولة معطاءة وداعمة إزاء الدفاع العسكرى، وإعادة التأهيل الاقتصادى، وخلال القرن العشرين عبر الجنود الأمريكيون المحيط مرتين ليقاتلوا على التراب الأوروبى (يقصد الحربين العالميتين) وليساعدوا فى بناء معيار دولى للحرية والعدالة، دون أن تطلب شيئا فى المقابل (فما بالها الآن تطلب من دول الخليج ثمن وتكاليف عبور جنودها المحيطات لمقاتلة وحصار وتهديد الشعب العراقى؟)

ويستعرض ماقامت به الولايات المتحدة من مساعدات لتشجيع وتعزيز إعادة التأهيل الأوروبى لفترة ما بعد الحرب (مشروع مارشال) وكيف ساعدت روسيا بعد انهيار الستار الحديدى (كيف؟) وكيف قدمت المساعدة الى عدوها السابق (اليابان) بعد الحرب العالمية الثانية.

ثم يعترف بأن الولايات المتحدة تواجه الآن متاعب اقتصادية حية وبرغم استمرارها فى إنجاز المهمة التى فرضت عليها لتكون أكبر بانية للجسور السياسية في التاريخ (أية جسور؟) إلا أنها لم تعد تستطيع المساهمة ماليا، بصورة كبيرة من أجل تطوير الأراضى على جانبي تلك الجسور».

أما أوروبا... يقـول بيريز : «فإن التـوتر بين النزعتين التاريخيتين الرئيسـيتين فى العالـم، وهما النزعـة الحدودية الوطنية، والوجود الفردي الوطنـي، هي النقطة الخلفية للتطوير الاقتـصادي الذي يجتاح القارة الأوروبية ، وقد ظلت أوربا طوال تاريخـها مترددة وشديدة الحذر، مقارنة بالولايات المتحدة فيما يتعلق بالاستثمارات في الدول الأخرى، وكذلك تقديم المساعدة والعون لها».

وهو يدعو كلا من أوروبا واليابان (اللتين تنموان اقتصاديا بصورة سريعة) لأخذ المثال من الولايات المتحـدة فى المساعدة لإعادة تأهيل المناطق النامـية في العالم. ومن بينهـا الشـرق الأوسط على المدى الطويل «فـإن من مـصلحـة العـالم برمته مساعدة الشرق الأوسط فى أن يصبح كيانا اقتصـاديا قابلا للحياة» وعناصر الخطة المالية التى يراها لإعادة تأهيل المنطقة، تشمل أربعة مجالات هي:

المجال السياسي ـ المجال الاداري ـ المجال المالي (المصرفي) – المجال التشغيلى.

ويعدد المنافع الاقتصادية التي سوف تحققها فكرة السوق الشرق أوسطية على كل من الولايات المتـحـدة وأوروبا واليابان، ثم يـقول «إن لدى العـالم أمـوالا أكثـر من الأفكار، والشـرق الأوسط الجـديد هو فكرة حـان وقـتـهـا، وتسـتطيع المؤسـسـات والشركات الكبيـرة في العالم أن تساعدنا فى تحقيق حلمنا وبمسـاعدتها لنا تكون قد ساعدت نفسها أيضا».

وهنا يقترح تركيـز جميع الأموال المعدة للاستثـمار في تطوير الشرق الأوسط فى بنك يقام خصيصـا من أجل هذا الغرض، هذه الفكرة، فكرة البنك، عزيزة على كل يهودي وهى تتـعلق بجذوره وتاريخـه، لذا نراه يقول: غالبـا مايقول الاسـرائيليون «البنوك أفـضل من الدبابات» وسيـجذب هـذا البنك الإقليمى المسـتثـمرين الجـدد، وسيجمع الأموال من هذه المنطقة نفسها».

أما أموال البنوك فهى من ثلاث فئات:

أولا: أموال سـيتم جمعـها من المنطقة نفسـها. من توفيـرات برامج التسلح، ومن مساهمـة الدول المنتجة للنفط بنسـبة ١٪ من دخلها (ويساعـد ذلك فى خلاص تلك

الدول من التهديدات التى تشكل خطرا على استقرار الحكومات) وبفتح الحدود وتطوير السياحة نستطيع أن نجمع رأس مال استثمار التجارة والمواصلات وخدمات السياحة».

ثانيا: مساهمة الشركات الدولية الكبيرة.

ثالثا: المعونة المباشرة من المصادر المالية الخارجية.

ينتقل بيريز بعد أن أمن مصدر تمويل الاستثمارات، وآلية بنكية لهذا التحول إلى الحديث عن المشاكل الأخرى، فيبدأ بوضع أولويات لاستخدام المياه. كعنصر أساسى فى السياسة الاقتصادية.

«بما أن نقص المياه هو أكثر خطورة من الافتقار الى الأرض» ويرى حل مشكلة المياه فى:

- إعادة تكرير المياه.
- إنتاج المياه بواسطة عملية إزالة الملوحة.
- تطوير أنواع جديدة من الغذاء تتطلب جهدا أقل.

ويكرر هنا مقولة استخدام التكنولوجيا الحديثة، التى توفر تطبيقات عملية للمكتشفات العلمية «تتراوح من الرى المنظم بواسطة الكمبيوتر إلى إنتاج الأغذية فى مربع لا ماء فيه».

ويطرح بيريز العبقرية الإسرائيلية في مجال الزراعة، وفى مجال تكنولوجيا التقنية الحيوية التى تساعد في إنتاج فواكه وخضروات إضافية، وكذلك فى إنتاج اللحوم والأسماك والزيوت والمشروبات، وحتى البهارات والأزهار والعطور، وباستخدام التكنولوجيا الاسرائيلية يستطيع الشرق الأوسط «أن يغير لونه من الأسمر الى الأخضر».

ينتقل بيريز بعد أن يحول الشرق الأوسط إلى اللون الأخضر (الجنة الموعودة) إلى بيان أهمية المياه. ويحلل بداية أسباب افتقار المنطقة الى المياه وهى الظواهر الطبيعية

والزيادة السريعة فـي عدد السكان، والاستغلال الخـاطيء، والسياسة التى تفـتقر الى الترشيد المطلوب وهو يستغل تعرضه لهذه الأسباب ليـركز على مايقلق «إسرائيل» وهو موضوع التزايد السكانى، فيعتبره عامل الخطر الأكبر، وهو هنا لايعيد ذلك إلى موضـوع المياه، بقدر مايعـبر عن مشاعـر القلق من مسألة التـزايد السكانى فى البلاد العربيـة، فيـراه طورا الخطر الأكبـر، وطوراً آخر يدعـوه (بالدائرة الشريرة) لذا فـهو يطالـب بكسـر هذه الدائرة وتغيـير القـيم الفكرية الأساسـية وينذر بالـخطر الـقادم من تزايد السكان.

ويدعو بيريز الـى الاتفاق على سياسة مـياه إقليمية، لأن المـياه فى الشرق الأوسط هي ملك للمنطقة، ويستعجل الاتفاقات المائية، التى يجب ألا تنتظر قيام نظام مياه إقليمى، لذا فـهو يدعو إلى اتفاقيـات ثنائية ومتعـددة تمثل سلسلة من الإجراءات فى قطاعين رئيسـيين هما : نقل المياه من المناطق التى تخطى بوفـرة منها إلى المناطق التى هى فى أمس الحاجة، ومن خلال تكنولوجيا تحلية المياه المالحة.

ينتقل بيريز بعد ذلك الى مـسألة بناء الهياكل المساعدة، البنية التـحتية المادية لبناء الطرق، وتمديد السكك الحديدية، واقامة وتوسيع المرافىء، وتحديد المسارات الجوية، وربط شـبكات الطرق، وتحـديث وسـائل الاتصـالات الخ. وينادى بفـتح الحـدود، وحرية الانتقـال والتنقل، ويعرض بعد ذلك إقامـة قناة البحر الأحمـر ـ البحر الميت، ويعيد إلى الأذهان تصـور تيودور هيرتزل عن قناة البحر الأحمر فـى عمله الخيالي. «الأرض القديمة الجديدة».

ثم يتـحـدث عن السـياحـة إحـدى أهم المصـادر الطبـيـيـة في الشـرق الأوسط والسياحة ـ هذه الجنة السياحية ـ بـنظر بيريز تعانى من مشكلة أساسية، وهي العنف. والعـوامل التي يراها تساعـد على السـياحـة ، هى فتح الحـدود، وتوفـير بيـئة تحـتيـة لخدمات متطورة فى مجال النقل والاتصالات. وتسويق مشترك للحملات السياحية. وزيادة مواقع الجذب السياحى.

فى الفصل الثالث عـشر من كتابه، يعترف بيـريز أنه «بدون حدوث تقدم في حل المشكلة الفلسطينية، فلن نستطيع حل الصراع العربي ـ الإسرائيلى».

إنه يرى أن التناقض بين تطلعـات إسرائيل للأمن، وأمل الشـعب الفلسطيني في تحرير أرضه المغتصـبة لايمكن حله من خلال المعادلة الجغرافية. فـإسرائيل بحاجة إلى العمـق الاستراتيـجي، والفلسطينيـون يطالبون بنفس الأرض التي تمثل هذا الـعمق. وبالتالي فإن الإسرائيليين يرفضون إقامة الدولة الفلسطينية لأسباب أمنية.

ويحلل هنا عناصر الصـراع المكونة للمشكلة الفلسطينيـة وهي: الحدود، التنظيم، والحكومـة . ويرى أن الحـدود المستـقبليـة كانت وستظل الجـانب المؤلم والشـائك للقضية. وإذا كان بيـريز يستبعد شعار «الأردن هو فلسطين» فإنه لا يتجـاهل حقيقة أن الأغلبية من سكان الأردن من أصل فلسـطيني. كما أنه يثير مشكلة الميـاه كإحدى المشاكل المؤثرة في مسألة الحدود.

لذا فهو يطالب أولا بالاتفاق على طبيعـة الحدود، ويجد الحل بأن الحاجة تدعو الى حدود مرنة، وليست صلبة. فالحدود ليست جدرانا ويشرح ما يعني بعبارة حدود مرنة، بأن المقصـود هو حدود مفتوحة للحـركة. «فالاعتبارات الدينيـة والدنيوية تحتم على سكان الأرض المقـدسـة ـ الأردنـيين والفلسطينيين والإسـرائـيليين ـ السـمـاح بتحرك حر للناس والأفكار والبضائع.

ويرى أنه من الوجـهـة الاقـتـصاديـة، فإن ذلك يمـثل الوسـيلة الأفـضل لتطوير السياحـة على المدى الواسع. وأنها الطريقة الأمثل لحل مشكلة توزيع الميـاه، والأكفأ في تطوير قطاعي الـزراعة والصناعـة، وصـولا إلى القـدرة على التنافس بنجـاح في الأسواق العالمية».

وإذا كان يـصر على الحـفاظ على وضع القـدس كمـدينة موحـدة تحت السـيادة الإسرائيليـة فإنه يدعـو «للسماح» لكـافة الشعـوب بالوصول الى كل مكان مـقدس وبيت عبادة.

وهكذا يتلافى بيريز في طرحه مسألة الحـدود المرنة والمفتوحة (أن يحدد ماذا تريد إسرائيل بالضبط من الأراضي الفلسطينية المغتصبة).

أما من حيث الهيكلية، فهو يرى أن طبيعة الحدود المرنة والمفتوحة توجب «أن توافق ليس على المتطلبات الأمنية الأساسية فحسب، بل وعلى الهيكل السياسى الذى يتناسب تماما وامكانيات وأوجه القصور فى المنطقة» ويرى أن الهيكل السياسى المناسب هو «الكونفدرالية السياسية الأردنية ـ الفلسطينية، وترتيب (بناء) أردنى فلسطينى إسرائيلي خاص بالعلاقات الاقتصادية، حيث سيكون المثلث الاقتصادى يمثل السقف. والإطار الثنائى يمثل الأرضية».

إن هذه الكونفدرالية هي الحل الأمثل للأطراف الثلاثة، والتى ستسمح لهم بالعيش بسلام ورخاء.

ويقدم تصوراته حول هذه الكونفدرالية، فيدعو إلى تركز الجيش الكونفدرالى إلى شرق النهر، ونزع سلاح الضفة الغربية، لأن مثل هذا الترتيب سيؤمن لإسرائيل العمق الاستراتيجي».

أما شكل الحكومة فيرى أن الانتخابات في الأردن، ومن الفلسطينيين ستخلق القاعدة الديمقراطية الكونفدرالية أردنية فلسطينية، ومثل هذا التطور سيقود إلى تقاسم سلطة قائمة على الأيديولوجية والمتطلبات الحالية بدلا من القضايا والحقائق التي عفا عليها الدهر.

وعندما يتحدث عن مشكلة اللاجئين فإنه لايتوانى عن طرح هذه المشكلة من خلال العديد من المغالطات التاريخية والانسانية، فهو يساوى بين اللاجئين الفلسطينيين الذين هُجروا من أرضهم ابتداء من محاولة اليهود إقامة دولتهم، وفي الحروب التالية المتوالية، وبين اليهود الذين هاجروا من البلدان العربية إلى «إسرائيل» ويساوى بينهم من حيث العدد.

ويقول بأن اللاجئين اليهود من البلاد العربية جرى استيعابهم على الفور فى اسرائيل، وأصبحوا مواطنين كاملين، في حين أبقى اللاجئون الفلسطينيون فى مخيمات، ولم تمنحهم أية دولة الجنسية، باستثناء الأردن.

ويقو ل بأن لديه من الأسباب ما يحمله على الاعتقاد بأن قوات الدفاع

الإسرائيلى لم يكن لديها أبدا استراتيجية (التهجير) وما حدث كان نتيجة غير مخطط لها للظروف المأساوية للحرب، فى غمرة دعوات من الزعماء العرب للهرب. كما أنه بصفته أحد المقربين من بن غوريون، فإنه يعرف بأنه لم يصدر أبدا أمرا بطرد الناس من أراضيهم وبيوتهم.

ولتمويه وتضييع مشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتحدث بيريز عن اللاجئين فى أوروبا نتيجة صراعات عرقية اندلعت فى غمرة انهيار الشيوعية، وسقوط الاتحاد السوفياتى.

وهو يطرح حلا سياسيا لمشكلة اللاجئين يقبله العرب والاسرائيليون ـ كما يقول ـ ويتصف بأنه متفق عليه، وعادل ومعقول.

إن «حق العودة» الذى يطالب به اللاجئون الفلسطينيون يعنى مسح الوجه القومى لدولة اسرائيل، ولا توجد حكومة إسرائيلية توافق على «استراتيجية من شأنها تدمير كياننا الوطنى».

إذن ماهو الحل؟ يراه بيريز في تحسين أحوال المخيمات، وأن إسرائيل مستعدة للإسهام فى التحسين على أساس التعاون من جانب السكان المحليين والدول المعنية بالمفاوضات متعددة الأطراف، والمشاريع مثل تحسين الطرق وترميم المبانى».

وهو يدعو الوكالات الدولية للقيام بواجبها بهذا الشأن كما أنه يدعو «يا للغرابة!!» بأن يعامل اللاجئون كبشر، يتمتعون بالمشاعر، واحترام الذات...» وهو لايتوانى عن التطرق إلى الأوضاع غير الإنسانية التي يعيشها الفلسطينيون في المخيمات.. ولكنه لايذكر مسؤولية إسرائيل في هذا المجال.

وينادى بيريز باستراتيجية إعادة التأهيل التى ستحفظ لهم كرامتهم الانسانية الآن يطالب مسؤول إسرائيلى بأن تحفظ كرامة اللاجئين الفلسطينيين، أين؟ فى المخيمات!!

وفى مرحلة التسوية النهائية، فإنه يقبل باتفاق لم شمل العائلات، وهو يدعو الحكومة الإسرائيلية، ألا تعارض حرية الحركة داخل وضمن المناطق التى ستشملها

الكونفدرالية الفلسطينية الأردنية، لذا فهو يرى استيعاب اللاجئين الذين يعيشون في لبنان والراغبين في الانتقال إلى الكونفدرالية سوف يؤدي إلى استقرار الوضع الداخلي في لبنان، ويسهم في الاستقرار العام في المنطقة.

وكما أنه لايمكن انكار حق أي يهودي في القدوم إلى اسرائيل، كذلك لايحرم أي فلسطيني في الشتات من دخول الكونفدرالية. (المنطقة الكونفدرالية، وليست المناطق التي هُجّروا منها، والتي دعيت ما بعد إسرائيل والأراضي الأخرى التي ضمت إليها).

وبالنسبة للاجئين الذين يعيشون في البلاد العربية «ستكون لديهم» الفرصة للانتقال الى بيوت جديدة (أين؟) بينما أولئك الذين يقيمون هناك سيكون لهم الخيار في امتلاك الأرض التي سيقومون عليها بيوتهم، وستتولى الاتحادات المالية والدولية معالجة تمويل وإنشاء البنية التحتية المادية، بالإضافة إلى المؤسسات التعليمية والدولية والرعاية الصحية والمراكز الحديثة للصناعة والتجارة والخدمات الاجتماعية الهادفة إلى إدماج اللاجئين في المجتمع المحلي».

أما لماذا تساعد إسرائيل في هذا المشروع ؟ يجيب بيريز بأنها أسباب تعود إلى إظهار حسن النية والأمل في المصالحة».

ثم يطلب شمعون بيريز إنشاء مركز أبحاث إقليمي لدراسة جميع النواحي المتعلقة بإعادة تأهيل اللاجئين والهجرة والبطالة والاستيعاب. حيث يعمل الخبراء العرب والإسرائيليون في المركز جنبا الى جنب مع علماء شهيرين من أنحاء أخرى من العالم».

ويختم بيريز كتابه «المشروع الشرق أوسطي» بكلمات عاطفية حول التقاليد المشتركة بين اليهودية والاسلام وحول «زرع الورود في ميادين معارك الماضي...».

إن هذا الكتاب، مثال صارخ للقدرة اليهودية على تزوير الحقائق، وخلط السم بالدسم، لقد حاول أن يخدع القارِىء العادي ، وحتى المتخصص، باسلوب وضعه

في قالب (موضوعي) هادىء، تحدث عن فشل الحروب وأهمية السلام ولكن أي سلام يفرضه المعتدى؟ وبيريز لايستطيع أن يخفى فى كتابه هذا هلع إسرائيل من عدد من الأوراق التي لاتزال بيد العرب

ـ لم تستطع إسرائيل ولن تستطيع مستقبلا تحقيق نصر حاسم على العرب.

ـ الكم السكاني للعرب، والتزايد في عدد السكان الذي يقلقه.

ـ الإسلام.

كما نلمح تخوف بيريز من أن الدعم المادي من الولايات المتحدة مهدد بالتخفيض نتيجة تدهور أوضاعها الاقتصادية.

ولكنه يغلف ذلك بتخيلات وأحلام وردية عن شرق أوسط جديد، يتعايش فيه اليهود مع سكان المنطقة العربية التي ستزرع بالورود فى ساحات القتال السابقة، ذلك الحلم الذي يقدمه الحالم العملي (أي بيريز) كما وصفه دافيد غروسمان(٧).

«والذى أدرك أنه: إذا كان عدوك يرشق بالحجارة، ستكون حكيمًا إذا بنيت له منزلاً من زجاج..» هذا التوصيف لحلم بيريز موفق وواقعي للغاية، وقد جاء من كاتب إسرائيلي يساري. ولكي يتحقق الحلم، فإن المنازل العربية في «الشرق الأوسط الجديد» ستكون من زجاج..

ويثير الكاتب الإسرائيلي في مقالته مجموعة من الأسئلة. ،يضع تصورات حول مستقبل السلام بين الدول العربية وإسرائيل. ويتساءل عن الاهتزازات المحتملة في «الشرق الأوسط» في ظل السلام، مثل هل سنشهد تقسيمًا جديداً لدول وثروات؟ ماذا سيكون مصير اتفاق سلام وقع بين إسرائيل وبين الكيانات السياسية الحالية؟ هل ستقوم حروب أهلية مدمرة «هناك نماذج لها في لبنان والسودان والجزائر واليمن دون أن ننسى العراق».

ثم ماذا عن الشق الإسرائيلي: يقول غروسمان: يبدو لي أنه في وضع خيالي لسلام حقيقي، سلام لكل الشرق الأوسط (حتى لو استمرت سنوات معدودة قبل هبوب العاصفة) ستكون إسرائيل متفرغة أكثر بكثير مما هي عليه اليوم لتعزيز أمنها العام .. إن المغزى الواسع لمصطلح الأمن هو أيضًا اقتصاد أقوى، تعليم أفضل ...

وفي وضع كهذا ستصبح إسرائيل مستعدة أكثر مما هي اليوم، لمواجهة أي تحد يطرحه عليها الواقع النزق والعنيف في الشرق الأوسط».

ثم يتساءل الكاتب الإسرائيلي: هل ستنشب حرب أقوى في إسرائيل بين المتدينين والعلمانيين؟

هل سيتفاقم الصراع الطائفي بين الغربيين والشرقيين (الاشكنازيم والسفاراديم)؟ هل سيحصل يومًا ما المهاجرون القدامى على الامتيازات التي يحصل عليها المهاجرون الجدد؟ وكيف سيؤثر السلام مع العرب على أكثرية الشعب الإسرائيلي التي هي من أصل عربي؟.

ويتساءل أيضًا (من داخل المجتمع الإسرائيلي) طارحًا مشكلات جوهرية: هل يمكن أن تصبح إسرائيل دولة من دول الشرق الأوسط، وتكف عن إبراز تمايزها عن دوله كدولة غربية في منطقة جغرافية غير غربية؟. كيف سيتعامل الإسرائيلي مع المجتمعات العربية؟ هل سيكون في نظرته إلى نسيج الحياة العربية استعلاء، احتقار، حب استطلاع استعماري..؟

والسؤال الأخطر الذي يطرحه غروسمان هو:

كيف سيعيش الإسرائيليون من دون عدو «بشكل عام ـ كيف ننظم حياتنا من دون عدو واضح محدد نوجه العدوانية ضده وبواسطته ونوحد الصفوف؟»

وقد أثار لدى هذا الطرح الأخير من قبل غروسمان بعض الخواطر حول «إسرائيل من غير عدو» لذا فليسمح لي القارئ بأن أعرج إلى هذه المسألة لأهميتها، ولأنها تلقي بعض الضوء على الطبيعة الاستراتيجية للصهيونية.

ضرورة العدو في الفكر الصهيوني

تقترب أفكار هرتزل كثيراً من الفلسفة السياسية الألمانية، التي حمل لواءها فيما بعد المفكر شميث (Carles Shmitt) إبان انتشار الفاشية والنازية ، وعشية استلام النازيين الحكم في ألمانيا. وأوضح شميث آراءه الفلسفية حول مفهومي «الدولة» و «السياسة» من جهة، وما يقابل هذين المفهومين على الطرف المناقض لكل من «الحرب» و «العدو» من جهة ثانية، وجمع نظريته الشهيرة في كتيب عنوانه «مفهوم السياسة» (١٩٣٢) وكان قد أصدر في العشرينيات كتابه الواسع الانتشار في أوساط الفاشية والنازية «الرومنطيقية السياسية» وخلاصة رأي شميث هي:

يمكن إرجاع الدوافع والنشاطات السياسية إلي التميز السياسي الخصوصي بين «الصديق» و «العدو»، وتصبح بالتالي «علاقة الصديق والعدو» محور العلاقات السياسية بين الدول، والطابع الجوهري العينى للشعوب إزاء بعضها البعض. ولابد

من التنبيه إلى أن «العدو» في نظر شميث ليس «الغريم» أو «المنافس» و «المناوئ» بالمعنى العام، ولا هو «العدو الشخصي» الذي تنصب عليه مشاعر الكراهية والنفور. بل العدو على صعيد الإمكان الواقعي هو «المجموع المكافح أو المحارب من الناس» الواقفين مقابل مجموع مشابه، أي أن العدو يصبح هنا «عدو الشعب» أو العدو الرسمي وبما أن اللغة الألمانية لا تميز مثل سائر اللغات الأخرى ـ على حد قول شميث ـ بين «العدو الشخصي» و «العدو السياسي» فلا يمكن تفادي الفهم والمغالطة إلا بالرجوع إلى اللغة اليونانية، إذ نجدها تميز بين «العدو الغريب» و«العدو الداخلي» بمعناها الواسع، وحين نستشهد بعبارة الأناجيل الشهيرة «أحبوا أعداءكم» يكون «العدو الداخلي» هو المقصود وليس «العدو السياسي».

ولا يعني معيار الفصل بين «العدو» و «الصديق» في نظر شميث حتمية بقاء شعب معين عدواً أو صديقًا لشعب آخر إلى الأبد. بل هناك مجال لفكرة الحياد كي تكتسب مغزى سياسيًا.

وقد سبق هرتزل شميث في تفكيره حول ضرورة العدو، فقد كان هناك العديد من الشواهد حول افتعال الحركة الصهيونية للأعداء، وكانت البداية فيما يدعى بالعداء للسامية التي يتنبأ ـ هرتزل حولها. فيقول «سوف يصبح أعداء السامية أفضل أصدقائنا المقربين والبلدان المعادية للسامية من حلفائنا».

وقد استخدمت تهمة العداء للسامية في أنحاء العالم كأداة ماضية لضرب كل من تسول له نفسه بالوقوف في وجه تصرفات وأطماع الحركة الصهيونية، كما استخدمت أداة لإذكاء شعور اليهودي بيهوديته، وفضل أعداء السامية على قيام التضامن بين اليهود واضح إلى درجة اعتبار تلك العداوة بمثابة الحليف المخلص، والساعد الأيمن للصهيونية، وفي هذا الصدد يقول هرتزل: «إن التآخي العام ليس حتى ولا حلمًا جميلاً، فالعدو ضروري لأرفع مجهودات الشخصية الإنسانية».

وكان زعماء الحركة الصهيونية، ،ومن بعد زعماء إسرائيل يسعون دومًا لإيجاد أعداء، فاستخدموا النازية ومذابحها لاستدرار عطف الرأي العام الغربي، وللضغط على الحكومات الغربية لتقديم المعونات والمساعدات، ثم أوهموا الغرب وأمريكا

خاصة بأن إسرائيل في المنطقة العربية هي السد المنيع الذي يقف في وجه التغلغل الشيوعي. وأنها القلعة الديمقراطية الحصينة التي تقف في مواجهة النفوذ السوفياتي. وعندما انهار الاتحاد السوفياتي، وانحسر الخطر الشيوعي، بدأت تنسج الأوهام لعدو جديد يتمثل فى الحركات الإسلامية الأصولية، علمًا أن الأصولية الإسلامية ليست جديد، ولكن عندما فرغت الساحة من خطر الشيوعية، أوجدت ما يدعى بـ «الخطر الإسلامي» مثيرة فى الغرب أحقادًا قديمة ترجع إلى أيام الحروب الصليبية، وما قبلها، ومثيرة مخاوف قديمة توحدهم وتدفعهم للتكاتف والالتحام، ولإيقاد جذور الأحقاد الصهيونية ضد لإسلام. وبتحديد أكثر لضمان وحدة ما يدعى بـ «المجتمع الإسرائيلي» في مواجهة العرب.

إن الخوف من المستقبل، الخوف من الغريب من «الآخر» ، الخوف من المجهول.، كان ولايزال هو المحرك الأساسي لسلوك اليهود، وربما يفسر هذا تمسك إسرائيل الدائم بمسألة الأمن، والبحث الدائم عن الحدود الآمنة، وشن الحروب تحت شعارات الأمن، إسرائيل التي أصبحت قلعة مسلحة بأسلحة تقليدية مدمرة، وبأسلحة نووية وجرثومية، وكيميائية تبحث عن الأمن في مواجهة شعب عربى يكاد يكون أعزل بالمقارنة مع ترسانتها العسكرية.

لدى اليهود «مفهوم» خاص للأمن يختلف عما لدى غيرهم من الشعوب، هذا المفهوم يرتبط تاريخيًا بإرثهم الديني الذي أعطاهم الوهم بأنهم «شعب الله المختار» وقد عاشوا حياتهم أينما كانوا في عزلة طوعية، وأحيانًا قسرية، على هامش المجتمعات، مما خلق لديهم تكوينًا نفسيًا خاصًا، أهم مقوماته الخوف من كل شئ حولهم، وهو خوف دائم لا يقتصر على مكان معين أو زمان معين، ولا يخفف من ذلك الخوف إلا شعورهم «بالأمن» ولا يشعرون بالأمن ما لم يكونوا في مجتمع يملكون مقوماته العسكرية والاقتصادية، ويسيطرون من خلاله على كل ما هو حولهم، وليس فقط ما هو حولهم، بل ما يمكن أن يكون له علاقة بهم، وفي هذا العالم الجديد، الذي أصبح عبارة عن قرية بفضل وسائل الاتصال فإن المجال الجوي لأمن إسرائيل والإسرائيليين هو العالم أجمع.

ولعل هذا ما يفسر النشاطات الإسرائيلية السياسية في قارات العالم بحثًا عن مواقع جديدة من اليابان إلى إفريقيا، ومن الولايات المتحدة إلى أقاصي سيبريا. ومن الأرجنتين إلى أعماق أوربا إلى استراليا. وفي جميع هذه النشاطات تبدو كالبنت «الشاطرة المدللة» بثوب حرير وقلب شرس وعقل متوثب. ومع ذلك دائمة المطالبة والإلحاح في المطالبة بضمانات لأمنها وسلامتها وازدهارها، ومع ذلك فهي لا تنفك عن الإعراب عن خوفها وقلقها فتطلب من الآخر ضمانات والتزامات تتناول الأمن بأبعاده الثلاثة الماضي والحاضر والمستقبل وتتجاوز من حيث المكان مجالها «الجغرافي» إلى رحاب العالم بأسره.

هوامش الفصل الثامن

(١) ألان ليبياتز برلين، بغداد، ريو مدخل إلى القرن الواحد والعشرين.

(٢) محمد حسنين هيكل: العرب على أعتاب القرن الـ ٢١ المستقبل العربي العدد ١٩٠ ، ١٢ / ١٩٩٤ ص١١.

(٣) المصدر السابق ص١٤.

(٤) نشر هذا الحوار في جريدة العربي المصرية بعدد الاثنين ١٢ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٤.

(٥) نشرت جريدة السفير في عدديها الصادرين في ٢٨/ ٩/ ١٩٩٣ و ٢٩/ ٩/ ١٩٩٣ النص الكامل للتقرير الذي حمل اسم «مشروع هارفرد».

(٦) شمعون بيريز: الشرق الأوسط الجديد ـ ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ الأهلية للنشر والتوزيع ١٩٩٤ ـ الأردن ـ عمان، والاستشهادات التالية مأخوذة حرفيًا من هذا الكتاب.

(٧) ديفيد غروسمان: يسارى إسرائيلى بارز، وكاتب مشهور فى المسرح الحديث: وقد نشر مقالة ترجمها كمال إبراهيم، ونشرت فى عددى السفير اللبنانية الصادرين في ٢٨ و ٢٩ / ١١/ ١٩٩٤، وهى بعنوان «فلنتخيل السلام».

الفصل التاسع

النظام الاقتصادي للشرق الأوسط الجديد
(مشروع إسرائيلي - أمريكي)

«عندما تتحول قيادات سياسية إلى سماسرة على الأرض والشعب والتراث والقضية، يتحمل الكاتب صاحب الضمير مسؤولية رسولية، لا يكون نفسه، إذا تخلى عنها»

«أنيس صايغ»

«إن قيام (نظام عربي) هو وضع طبيعي يكاد يتم وحده لولا مؤامرات الأعداء وقعود العرب عن مصالحهم. و (السوق الشرق الأوسطية) نسق علاقات (مفتعل) نتيجة مؤامرات الآخرين على العرب، وبالتالي لا أمل له بالحياة الدائمة»

«غسان سلامة»

«إن أهم نتيجة من كامب ديفيد، ليست الاتفاقية بين مصر وإسرائيل، بل الاتفاقية بين إسرائيل والولايات المتحدة».

«مناحم بيغن».

النظام الاقتصادي للشرق الأوسط الجديد

يُعبر «النظام الشرق أوسطي»، عن الجانب السياسي للمشروع الأمريكي - الإسرائيلي الذي تجري عملية الصراع - الصهيوني في إطاره ومن خلال مؤتمر مدريد المنعقد في ٣٠/ ١٠/ ١٩٩١ تحت شعار مؤتمر «سلام الشرق الأوسط» وإذا كان ذلك التعبير يعبر عن الجانب الاقتصادي له. وكما وجد سلام الشرق الأوسط مجاله الحيوي في مؤتمر مدريد وما تلاه من مفاوضات ثنائية واتفاقات، فقد وجدت السوق الشرق أوسطية مجالها الحيوي في مؤتمر الدار البيضاء، الذي انعقد في الدار البيضاء في الفترة ما بين ٣٠ أكتوبر / تشرين الأول و ١ نوفمبر / تشرين ثاني ١٩٩٤ تحت اسم «مؤتمر القمة الاقتصادية حول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا».

خلفيات الطروح الإسرائيلية وأسسها

كما سبق وأن ألمحنا، فإن فكرة الشرق أوسطية السياسية، ووجهها الثاني الاقتصادي السوق شرق أوسطية، فكرة راودت مفكري الحركة الصهيونية منذ القديم، وكان هرتزل رائد هذه الفكرة الذي تصور قيام «كومنولث شرق أوسطي» يكون لإسرائيل فيه شأن قيادي فاعل، ودور اقتصادي بارز، فتكون هي البؤرة التي تجذب إليها الاستثمارات، والمركز الأساسي للتحديث والتكنولوجيا والبحث العلمي والتقنيات، ومنذ قيام «دولة إسرائيل» وهي تسعى لفرض شروط المنتصر، لتحيل «دولة إسرائيل» من دولة كبيرة في المنطقة العربية إلى دولة عظمى في العالم بأسره.

ونذكر أنه بعد زيارة السادات المشؤومة إلى القدس، طرح يعقوب ميريدور[1] مشروعه عن السوق شرق أوسطية تحت اسم «مشروع مارشال موسع للشرق الأوسط» وذلك بتاريخ ٢٣/ ١٢/ ١٩٧٧ وربما يمكن من المفيد أن نستعرض خطوطه العامة في النقاط التالية:

١ ـ إن هذا المشروع هو وحده الكفيل بضمان السلام الدائم، مثلما أن الحدود الطويلة غير قادرة على منع نشوب الحرب، كذلك الحدود القصيرة، إلا إذا ساندها مشروع اقتصادي تفيد منه دول المنطقة كلها.

٢ ـ يشتمل المشروع على صندوق مالي قوامه ٣٠ مليار دولار سنويًا لعشر سنوات ـ أي ما يساوي ٣٠٠ مليار دولار. ويكون لكل دولة توقع اتفاق السلام في الشرق الأوسط الحق في الاستفادة من الصندوق.

٣ ـ سينصرف الصندوق إلى تمويل مشاريع اقتصادية وعلمية وصحية وثقافية، وسيكون لدى دول الشرق الأوسط ما تخسره إذا لم تنضم إلى مشروع السلام السياسي والاقتصادي هذا.

٤ ـ تقدم الولايات المتحدة الأمريكية ثلث المبلغ المطلوب. وتقدم السوق الأوروبية المشتركة الثلث الثاني. وتمول كندا واستراليا والدول الاسكندنافية الثلث الباقي.

٥ ـ إن أوروبا تعاني مشكلة خمسة عشر مليون عاطل عن العمل، لكن هؤلاء الذين يجب إعالتهم بخطة عون اجتماعية، هم بالذات مصدر التمويل، فبدلاً من أن تدفع الدول الأوروبية معونات للبطالة تدفعها أجور عمل. لأن مشروع مارشال لا يزود أوربا بالأموال، بل بطريقة لزيادة إنتاجها، وتشغيل العمالة المعطلة، وسوف يتيح لها تصدير وسائل الإنتاج والبنى الأساسية للصناعة. كالمعامل والآلات الزراعية والمعدات العلمية والسلع الرأسمالية.

٦ ـ إن الثلاثين مليار دولار سنويًا، ولمدة عشر سنوات، كفيلة بدفع الاقتصاد العالمي إلى تحقيق نمو ٤٪ حتى ٦٪ سنويًا.

٧ ـ يكون يكون الاشتراك في الصندوق طبقًا لعدد السكان والحاجة، والواضح أن مصر سوف تجني نحو خمسة مليارات دولار تذهب إلى دعم اقتصادها.

٨ ـ إن إسرائيل وسورية والأردن متساوية في الحاجات، وسوف تحصل كل منها على مليارين ونصف المليارسنويًا بشرط تخصيص نصف مليار دولار من هذا المبلغ لتوطين اللاجئين الفلسطينيين الموجودين داخل حدودها.

وقد استجابت بعض الأوساط الأمريكية لمشروع ميريدور، فتقدم عضو مجلس الشيوخ الأمريكي «فرانك تشيرش» في ١٢/ ١٠/ ١٩٧٨ باقتراح إلى لجنة الخارجية والأمن لتبنى مشروع اقتصادي ـ إنمائي يشمل إسرائيل وجاراتها العربيات، وجاء في مقدمة المشروع:[٢]

على رئيس الولايات المتحدة أن يبادر إلى دعوة مصر وإسرائيل إلى مباحثات مع حكومتنا، ومع حكومات دول صناعية غربية أخرى. تتعلق بإمكانات بلورة مشروع مارشال جديد للشرق الأوسط، يؤدي إلى تعاون اقتصادي كامل بين الشعبين الإسرائيلي والمصري وجميع المتقدمين في الشرق الأوسط المستعدين للعيش بسلام» وبموجب هذا الاقتراح:

«تقوم الولايات المتحدة ودول صناعية غربية أخرى بمهمة أساسية في بلورة هذا المشروع الذي سيكون شبيهًا بالمشروع الذي بلوره جورج مارشال، وأدى إلى إعادة بناء أوربا الاقتصادية بعد أن دمرتها الحرب العالمية الثانية».

«إن جميع هذه المشاريع الإسرائيلية الأمريكية إنما هي إعادة صياغة لمشروع هرتزل القديم، وللمشروع الصهيوني الصهيوني الهادف إلى إقامة «إسرائيل الكبرى». ولكن هذه المشروعات التى تلبس الآن لبوسًا جديداً تحت شعارات براقة ستحول الحلم إلى إسرائيل عظمى. ولم يستطع أن يخف هذا الأمر شمعون بيريز حين قال: «إن إسرائيل تواجه خياراً حاداً: أن تكون إسرائيل الكبرى اعتماداً على عدد الفلسطينيين الذين تحكمهم، أو أن تكون إسرائيل الكبرى اعتماداً على حجم السوق التي تحت تصرفها» وفي الحالتين فإن الصهيونية لن تتخلى عن هدف إسرائيل الكبرى.

إن التحـرك العملي باتجاه إقـامة السـوق الشرق أوسطية. بدأ في أعـقـاب موافـقة إسرائيل على المفـاوضات مع ممثلي الشـعب الفلسطيني في مدريد عـام ١٩٩١ فإلى جانب مـشروع جـامعة هارفـارد الذي سبق الإشـارة إليه، كانت هنـاك دراسة البنك الدولي «الأراضي المحتلة = الاستـثمار في السلام» التي توصي بقيام تكـتل اقتصادي بين دول المنطقة.

وبصفة عامة فـإن جميع المشروعات المعروضة والأفكار السابقـة حول قيام سوق شرق أوسطية تلتقي في مجموعة من الأسس هي: (٣).

- حرية انتقال رؤوس الأموال والمشاريع المشتركة.
- حرية انتقال الأشخاص والقوى العاملة.
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
- حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي.

إن فكرة السوق الشرق أوسطية، تقوم أساسًا على وجود إسرائيل كعضو أساسي بصرف النظر عن من هم باقي الأعضـاء، واستبعاد إسرائيل يعني عـدم قيام مثل هذه السوق.

وبالطبع فإن قيام السوق يرتبط بمراحل متتابعة، تزداد فيه عدد الدول المشتركةفيها، ففى المرحلة الأولى هناك تكتل اقتصـادي يشمل كلا من إسرائيل والأردن وفلسطين. ثم هناك مراحل أخـرى تنضم فيها دول أخـرى. وإذا كانت المشاريع الحالـية لا تحدد دولا بعينها للانضمام إلى السوق فلاشك أن المراحل التالية لها سوف تضم:

- الدول العربية أو بعضها وإسرائيل.
- الدول العربية أو بعضها وتركيا وإسرائيل.
- الدول العربية أو بعضها وإيران وإسرائيل.
- الدول العربية أو بعضها وتركيا وإيران وإسرائيل.

وربما تنضم مستقبلاً أفغانستان.

إن القاسم المشترك في جميع هذه المراحل هو إسرائيل، التي تهدف المشاريع جميعها أن تجعلها جزءا من النسيج الاقتصادي والسياسي في المنطقة، بحيث تصبح في درجة القبول من شعوبها.

وترتبط مراحل قيام السوق شرق أوسطية، بمراحل تطور عملية السلام، ومن ثم فإن مراحل السوق قد تبدو متواصلة على النحو التالي:(٤)

ـ مرحلة ربط الاقتصاد الفلسطيني في القطاع والضفة بالاقتصاد الإسرائيلي تمهيدًا لدمجه واستيعابه في الاقتصاد الإسرائيلي، وذلك أصبح لحد ما واقعًا، إلا أن هناك بعض العقبات والمشاكل المتعلقة بالبنية الأساسية فى الأراضي الفلسطينية، وتوجهات التنمية المشتركة وإدارتها.

ـ في المرحلة التالية ينضم الأردن إليهما، لتوسيع حركة التجارة بينهم، والتعاون في مشروعات مشتركة. وتناول عمليات التنمية ... وذلك ما قدمته دراسة البنك الدولي ودراسة جامعة هارفارد.

ـ المرحلة الثالثة تأتي مع تعميق اتفاقيات السلام مع كل من سورية ولبنان فيزداد التبادل التجاري بين فلسطين. مصر.، الأردن، سورية ولبنان وبين إسرائيل. مع قيام المشاريع المشتركة وفتح الحدود وتطبيق باقي أسس السوق.

وسوف يتم داخل السوق الشرق أوسطية، توزيع الأنشطة الاقتصادية بين الدول. ذلك أن أي نشاط اقتصادي يقوم بصفة رئيسية على ثلاث ركائز(٥)

ـ الموارد.

ـ التكنولوجيا.

ـ السوق.

أي يمكن أن يطلق عليه الميزة النسبية. ووفقًا لتلك الركائز، فإنه من المتوقع أن يكون هناك قدر كبير من التخصص في الإنتاج بين دول السوق على النحو التالي:(٦)

ـ مصر تتخصص في إنتاج الصناعات التحويلية الثقيلة، كالحديد والصلب. والصناعات الهندسية. وصناعة السيارات والمحركات. والصناعات المعدنية بشكل عام.

ـ سورية: تتخصص في صناعة المنسوجات، والصناعات الغذائية، وبعض الصناعات التحويلية الاستهلاكية الأخرى.

ـ الأردن ولبنان: تتخصص في بعض الصناعات الاستهلاكية الغذائية، الخدمات بالنسبة للبنان خاصة.

ـ دول الخليج وضمنها العراق: تتخصص في الصناعات البتروكيماوية وما يرتبط بها.

أما إسرائيل (قلب السوق) فسوق تتخصص، بل يزداد تخصصها في الصناعات الإلكترونية الدقيقة والطائرات وإنتاج الحاسبات الآلية المتطورة والآلات الهندسية والصناعات المتقدمة.

إن هذا النمط من التخصص المرسوم لدول السوق الشرق أوسطية، يماشي التطور المستهدف لدول العالم الثالث ـ بدون إسرائيل ـ حيث إن الاتجاه في العالم المتقدم هو نقل الصناعات التحويلية إلى الدول الأقل نمواً. حيث تعد صناعات ملوثة للبيئة، ومستهلكة للطاقة، وذات أرباح منخفضة. بينما تتخصص الدول المتقدمة (ومنها إسرائيل) في الصناعات المتطورة والدقيقة والإلكترونية. وعلى العموم فإن فكرة التخصص هذه نجدها في تقارير المؤسسات المالية الدولية، النامية إلى الصناعات التحويلية ذات الكثافة العمالية الكبيرة والملوثة للبيئة، فيما تتخصص الدول المتقدمة في الصناعات الإلكترونية، والبرامج، وصناعات الفضاء والطيران، وصناعات الهندسة الحيوية والوراثية.

وبالطبع فإن الهدف من إقامة السوق هو تحقيق هدف إسرائيل، الذي لم تستطع أن تحققه بالحرب، فالسلام يؤدي إلى قيام السوق الشرق أوسطية، كما أن قيام هذه السوق يدعم السلام ويقويه، أما أي سلام، فهو سلام إسرائيل، الذي يؤدي إلى

قبولها من دول المنطقة ودول العالم كجزء طبيعي غير شاذ في منطقة الشرق الأوسط، وليس قبولها فحسب، بل قبول هيمنتها على دول المنطقة، واعتبارها محور قيام السوق شرق أوسطية.

وتروج الدوائر الإسرائيلية والأمريكية للسوق الشرق أوسطية وفوائدها على النحو التالي:

ـ إن قيام السلام، وبالتالي قيام السوق الشرق أوسطية سيؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى المنطقة سواء الأجنبية أو الوطنية المهاجرة إلى الخارج.

ـ إن قيام السلام سيؤدي إلي تخفيض ميزانيات الدفاع، وتوجيه الموارد نحو التنمية.

ـ إن قيام تكتل اقتصادي يؤدي بلاشك إلى فائدة لجميع الأطراف تتمثل في زيادة حجم السوق أمام إنتاج الدول الداخلة في التكتل، كما أن هذا التكتل سيزيد من التخصص وتقسيم العمل والاستفادة من المزايا النسبية المتاحة في دول السوق بما يؤدي إلى خفض التكاليف، ومن ثم زيادة العائد من الإنتاج. وفي ذات الوقت تؤدي زيادة المنافسة إلى رفع الكفاءة وتحسين نوعية الإنتاج، وذلك عن طريق تبادل المعرفة والتكنولوجيا بين دول السوق.

لاشك أن هذه الفوائد صحيحة لدى قيام تكتلات اقتصادية سلمية، وطبيعية، فإذا كان الأمر كذلك فلماذا لا تقوم سوق عربية مشتركة حقيقية؟ ولماذا لا تشجع الولايات المتحدة قيام مثل هذه السوق؟.

مؤتمر الدار البيضاء (٣٠ اكتوبر - انوفمبر ١٩٩٤

كان مؤتمر الدار البيضاء «عرسًا للسلام الإسرائيلي الموعود». لقد شاركت فيه وفود من ٦١ دولة. إضافة إلى ١١١٤ من رجال الأعمال وممثلي الشركات والمنظمات الدولية. وقد وصفه شمعون بيريز بأنه «بداية الأمل» وبالطبع فإن بيريز يقصد بداية تحقيق المشروع الإسرائيلي «إسرائيل الكبرى». وقد تمثلت إسرائيل في المؤتمر على أعلى المستويات: رئيس الوزراء. ووزير الخارجية، وثمانية وزراء آخرين إضافة إلى أكثر من ثمانين من رجال الأعمال الإسرائيليين وعشرات من الاقتصاديين اليهود من مختلف المؤسسات الغربية.

وقد نظم المؤتمر من ناحية الشكل مجلس العلاقات الخارجية، وهو مركز للدراسات مقره نيويورك، ومنتدى دافوس العالمي (مقره جنيف) (٧). ولكن من حيث المضمون كان إسرائيليًا بالكامل. فهو الأم بالنسبة لإسرائيل منذ مؤتمر مدريد ١٩٩١، وهو الأهم لأنه يمثل بداية الحصاد، حصاد ما زرعته إسرائيل منذ قيامها.

ويقول المجلس والمنتدى: إن المؤتمر «سيوفر فرصة لا مثيل لها لرجال الأعمال لكي يتبادلوا المعلومات والخبرات، ويستكشفوا إمكانات المنطقة الاقتصادية» وأيضًا التركيز على التكامل بين أسواق المنطقة التي تضم حوالي ثلاثمائة مليون «مستهلك لتأمين فرصة... لا يسع أي شركة عالمية أن تفوتها» وأيضًا تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص من داخل الشرق الأوسط وشمالي إفريقيا وخارجهما، لتشجيع التنمية الاقتصادية الإقليمية وتشجيع التعاون والدمج الاقتصاديين في الشرق الأوسط وشمالي إفريقيا».

وقد وضعت الولايات المتحدة ثقلها الكامل في هذا المؤتمر، فقالت مصادر رسمية أمريكية إن المؤتمر «فرصة استثنائية لا مثيل لها في السابق لتعزيز التطورات الدراماتيكية التي حصلت في عملية صنع السلام العربي ـ الإسرائيلي منذ مؤتمر مدريد....

وسيوفر المؤتمر فرصة لا مثيل لها لرجال الأعمال كي يتبادلوا المعلومات والخبرات ويستكشفوا الإمكانات الاقتصادية للمنطقة».

وقال المدير العام لجمعية الصناعيين الإسرائيليين يورام بليزوفسكي إن «هذا المؤتمر يشكل مرحلة جديدة على طريق دفن المقاطعة العربية».

كما لخص بيريز هدف المؤتمر «الأولوية ستعطى لإخراج إسرائيل من عزلة استمرت نصف قرن عبر المشاركة (ويقصد قيادة) في إنشاء اقتصاد إقليمي».

لقد بدأ التحضير لهذا المؤتمر في موازاة المفاوضات السياسية بين الدول العربية وإسرائيل، فعقدت اللجان المتعددة الأطراف لقاءات بحثت فيها جوانب «السلام الاقتصادي» المختلفة، وعملت اللجنة التحضيرية للمؤتمر التي باشرت أعمالها في أيلول / سبتمبر على إعداد مجموعة من المشاريع الاقتصادية الإقليمية المزمع إقامتها في المنطقة، والتي تتعلق بتشجيع الاستثمارات الخارجية، وتعزيز الخدمات المصرفية، وإنشاء مصرف للتنمية الإقليمية، ودراسة المشاريع وتمويلها، وتأمين مصادر المياه، وتحسين وسائل الاتصالات، وتشجيع السياحة بين دول المنطقة، وإقامة شركات تعاون بين رجال أعمال عرب وإسرائيليين الخ....

وقد أعدت إسرائيل مجموعة من المشاريع وصل عددها إلى ١٢٠ مشروعًا للتعاون في شتى المجالات. ومن ضمنها مشروع مشترك مع مصر والأردن والفلسطينيين لإنشاء «مصرف التنمية في الشرق الأوسط» برأسمال قدره ١٠ مليارات دولار. والهدف منه تشجيع الاستثمار العام والخاص، بتمويل مشاريع التنمية الإقليمية، وتحرير المبادلات التجارية ومساعدة بلدان المنطقة على تنفيذ سياستها الاقتصادية.

ويلاحظ أنه بعد أن كان الكلام فى أوساط أمريكا وإسرائيل يدور حول قيام شرق أوسط جديد، فإن هذا المؤتمر أضاف شمال إفريقيا، وذلك بربط شرق وجنوب حوض البحر المتوسط في إطار منظومة إقليمية (شرق أوسطية ـ إفريقية) واحدة تحت هيمنة أمريكية. ويندرج ذلك في إطار الصراع الدائر بين القطبين الأساسيين في العالم الرأسمالي: الولايات المتحدة وأوربا، على مناطق النفوذ، فالولايات المتحدة تسعى، بضم شمال إفريقيا إلى النظام الإقليمي الجديد، إلى إبعاد النفوذ الأوربي، وخصوصًا الفرنسي أو تقليصه.

أما أمير المؤمنين، رئيس لجنة القدس، الملك الحسن الثاني الذي رعى المؤتمر وباركه وترأسه في بلاده فقد حرص دائمًا على القول: (إن المصالحة في الشرق الأوسط ستجعل من إسرائيل، الحي اليهودي في العالم العربي) وبشر بقيام «جنة حقيقية» من خلال الجمع بين التقنية الإسرائيلية والثروات الخليجية، والأيدي العاملة العربية. وقد ألمح البيان الختامي (٨) إلى دور الملك الحسن بصفته رئيسًا للمؤتمر ومضيفًا له، كما أشاد أعضاء المؤتمر «بدور جلالته في النهوض بالحوار والتفاهم بين أطراف النزاع في الشرق الأوسط، وعبروا عن شكرهم لحكومة صاحب الجلالة والشعب المغربي على كرم الضيافة، وعلى المجهودات المبذولة لإنجاح القمة».

وأشار البيان الختامي إلى أن زعماء القمة أجمعوا على «الرؤية التي قادتهم إلى قمة الدار البيضاء، تلك الرؤية المتمثلة في سلام شامل، وقيام شركة جديدة من رجال الأعمال والحكومات تفرض تعزيز مسلسل السلام بين العرب وإسرائيل» وقد توصل المسؤولون الحكوميون ورجال الأعمال إلى «التزام الشركة باقتناع أعمق بترابط مصالحهم ووحدة أهدافهم، وارتباط بعضهم ببعض». وهكذا فإن رجال الأعمال «يرون أن على حكوماتهم الاستمرار في إبرام اتفاقات للسلام، والعمل على تشجيع التجارة والاستثمار وإقامة الأسس لذلك، ملتزمين في الوقت نفسه مسؤوليتهم في استخدام نفوذهم الدولي الجديد للدفع إلى الأمام بدبلوماسية السلام في الشرق الأوسط».

وقد رأى المؤتمر أن قيام رجال الأعمال بمهماتهم «لا يتعارض مع مساهمتهم في عملية السلام، بل هو برهان على أن تحقيق الربح يساهم إلى حد كبير في بناء دعائم اقتصاد يخدم السلام الدائم»

وبعد أن تشيد القمة بالتحول السياسي التاريخي الذي شهدته المنطقة نتيجة المراحل التي انطلقت عام ١٩٧٩ بمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل. يشير البيان إلى البعد الجديد الذي أعطى لعملية السلام بإقامة مكتبي الاتصال بين المغرب وإسرائيل. وكذلك قرار تونس بإقامة قناة اتصال مع إسرائيل، هذان الحدثان اللذان يشكلان تطورًا إيجابيًا جديدًا. يقول البيان «إن هذه المنجزات وما سيليها من مراحل متلاحقة في اتجاه سلام شامل في المنطقة يعم أيضًا سورية ولبنان لفي حاجة إلى أن تدعم بقوة عن طريق نمو اقتصادي متين، وتحسين ملموس في حياة شعوب المنطقة وأمنها».

وسجل المشاركون في المؤتمر «الحاجة الملحة إلى تنمية اقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة. الأمر الذي يتطلب اهتمامًا خاصًا في المجموعة الدولية. سواء منها القطاع العام أو الخاص، وذلك من أجل مساندة إعلان المبادئ بين إسرائيل ،ومنظمة التحرير الفلسطينية، والاتفاقات التطبيقية التالية له، لتمكن الشعب الفلسطيني من المشاركة علي قدم المساواة في التعاون وتقدم المنطقة». كما ألحوا على الأهمية المماثلة للمضي قدما في المشاريع الأردنية ـ الإسرائيلية، وكذلك في المشاريع التعاونية بين إسرائيل والأردن من أجل دفع معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية إلى الأمام».

وإذ يلاحظ المؤتمر الإمكانات الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا ويستكشفون سبل التعجيل في تطويرها، فقد «اتفق الجميع على الحاجة إلى تطوير المزيد من الاستثمار من داخل المنطقة وخارجها». ولاحظوا أيضًا «أن مثل هذا الاستثمار يتطلب حرية تبادل البضائع ورأس المال واليد العاملة عبر الحدود وفقًا لقدرات السوق «وأن ذلك يتطلب تعاونًا تقنيًا مبنيًا على المصلحة المشتركة، وانفتاحًا على الاقتصاد الدولي وقيام مؤسسات مناسبة للنهوض بعملية التفاعل الاقتصادي».

وسجل المشاركون بالمؤتمر بارتياح «قرار مجلس التعاون الخليجي المتعلق برفع الدرجتين الثانية والثالثة من إجراءات مقاطعة إسرائيل».

وأشاد المشاركون في المؤتمر بالمفاوضات المتعددة الطرف التي دشنت في موسكو سنة ١٩٩٢، والتي حققت «خطوات نحو أهداف مسلسل السلام».

وسجل المشاركون «أن التقدم الحاصل في مسلسل السلام يجب أن يرافقه بحث جدي في حالات التعاون الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة، وأنه يتطلب التطرق إلى فكرة الأمن في المنطقة في جميع أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية».

وأقر المشاركون بضرورة «قيام مسلسل مستمر يترجم مدلولات الدار البيضاء إلى خطوات ملموسة، وتحقيق الهدف المزدوج ـ أي السلام والتنمية الاقتصادية-، وكذلك هيكلية الشركة الجديدة بين الحكومات ومجموعة رجال الأعمال ولهذه الغاية:

أ ـ فإن الحكومات الممثلة في الدار البيضاء وممثلي القطاع الخاص يعلنون نيتهم لاتخاذ الخطوات التالية:

ـ بناء الأسس لمجموعة اقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا تقتضى في مرحلة معينة حرية تدفق البضائع ورأس المال واليد العاملة عبر المنطقة.

ـ ستدرس مجموعة من الخبراء خيارات مختلفة لآليات التمويل بما فيها إنشاء بنك التنمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وستضع آلية التمويل وهيئات ملائمة للنهوض بالحوار حول الإصلاح الاقتصادي والتعاون الجهوي والمساعدة التقنية والتخطيط الاقتصادي على المدى البعيد.

ـ إقامة مكتب جهوي لتسهيل السياحة للنهوض بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا كوجهة سياحية موحدة وجذابة.

ـ تشجيع إقامة غرفة تجارية جهوية ومجلس للأعمال تابعين للقطاع الخاص لتسهيل المبادلات التجارية بين أجزاء المنطقة.

ب ـ ويعتزم المشاركون أيضًا إحداث الآليات التالية لتطبيق هذه الآفاق لتجسيد التعاون الجديد بين القطاعين العمومي والخاص.

ـ لجنة توجيهية تضم ممثلي الحكومات بمن فيهم الممثلون في اللجنة التوجيهية لمجموعة العمل المتعددة الطرف حول مسلسل السلام تسند إليها مهمة متابعة جميع القضايا التي أثيرت في القمة والتنسيق مع البنيات المتعددة الطرف، مثل مجموعة العمل المكلفة بالتنمية الاقتصادية، وبقية الآليات المتعددة الطرف.

ـ سكرتارية تنفيذية لمساعدة اللجنة التوجيهية، مقرها في المغرب، وتعمل على تدعيم بنية التنمية الاقتصادية الجديدة، وهي بذلك تساهم في تقوية الأمن الجماعي في المنطقة. وستساعد السكرتارية في تنظيم غرفة تجارية جهوية ومجلس للأعمال. وتعمل على تطوير الشركة بين القطاعين العام والخاص، عن طريق بلورة المشاريع، وتبادل المعطيات وتقوية الاتصالات وتنمية استثمار القطاع الخاص في المنطقة.

وقد رحب المشاركون في المؤتمر بإقامة مجموعة العلاقات لاستراتيجية اقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا من طرف مجلس العلاقات الخارجية.

كما رحب المشاركون في المؤتمر أن يحولوا هذا الحدث إلى مجموعة روابط هيكلية جماعية وفردية دائمة، من شأنها «أن توفر حياة أفضل لشعوب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا».

وقد عبر المشاركون عن عزمهم على اللقاء مرة أخرى في عمان (الأردن) في النصف الثاني من ١٩٩٥ « في قمة اقتصادية ثانية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا يستضيفها جلالة الملك حسين».

ويمكن أن تقدم من خلال المؤتمر وما جرى قبله وبعده الملاحظات التالية:

١ ـ لقد كان واضحاً أن المؤتمر هو مؤتمر أمريكي ـ إسرائيلي. هدفه فرض نظام إقليمي يطمس الهوية العربية، ويضر بمصالح العرب.. ويحول بلدانهم سوقا واسعة للهيمنة الإسرائيلية، بعد أن يؤمن موقعا مميزا لإسرائيل يضمن اندماجها الكامل ويُسهم فى تحويلها إلي قوة عظمى إقليمية ودولية.

إن النظام الجديد بقيادة إسرائيل، ورعاية الولايات المتحدة يرمى إلى السيطرة على

الثروات العربية والاستفادة الأمريكية من المميزات الجيوسياسية والاستراتيجية للمنطقة العربية.

٢ ـ لقد طرح كريستوفر، وزير خارجية الولايات المتحدة، تصورات مسبقة لنتائج المؤتمر، وأثناء انعقاده، مما يوحى للمشاركين بالرغبة الأمريكية التي تصل إلى حد الإملاء الواضح، وتمثل ذلك في تأكيده على ضرورة «إلغاء الجامعة العربية لمقاطعة لإسرائيل بالكامل» والتنويه بأن «أحد المعالم الرئيسية للمؤتمر هي تقبل إسرائيل في شكل متزايد في الشرق الأوسط».

والتركيز على أربعة بنود ينبغى التوصل إليها في المؤتمر وهى:

ا ـ اتفاق على مبدأ حرية تدفق البضائع ورؤوس الأموال واليد العاملة في المنطقة.

ب ـ تأليف لجنة خبراء لدرس إنشاء مصرف للتنمية في الشرق الأوسط.

جـ ـ اتفاق على تأسيس هيئة سياحية إقليمية.

د ـ اتفاق على إنشاء غرفة تجارة إقليمية.

٣ ـ لقد حشدت إسرائيل على الصعيد الرسمى، وعلى صعيد رجال الأعمال عددا كبيرا من الوزراء ورجال الأعمال والاقتصاديين، كما عرضت أكثر من مائة مشروع اقتصادي من خلال دراسات جدوى اقتصادية، تحتاج وحدها إلى أربع سنوات من الإعداد كما قال الدكتور يوسف صايغ.

مما يشير إلى أن «اسرائيل» كانت تستعد لهذا المؤتمر و«للسلام» الذي تريده منذ زمن طويل. مما يعنى أن اسرائيل تستعد لمرحلة السلام، كما كانت ولا تزال تستعد للحرب. وفي ذات الوقت لم نسمع أن أحدا من «العرب» الذين حضروا المؤتمر قد حمل معه موقفا ما، على الأقل أن يقال مثلا أن لا مكان ولا محل لبحث ذلك كله، وإسرائيل لا تزال تحتل الأرض العربية، وتتعسف في معاملة اخوتنا الفلسطينيين، ولا تزال تصر على اعتبار القدس عاصمة الأبدية الخ.. وكان لرفض سورية ولبنان

حضور المؤتمر أثره فى ضمير كل العرب، وكان غيابهما أشد واقعا من جميع من حضر. لقد كان الموقف المتحفظ الوحيد الذى أيده ممثلو دول الخليج هو حول مساهمتهم في إنشاء بنك التنمية للشرق الأوسط، وكان تحفظهم ينصب فقط على مسألة التمويل لقد استنفدت حرب الخليج الثانية وعمليات التنمية المشوهة، وعمليات السلب والنهب. والسمسرة موجوداتهم من الدولارات، لذا فإنهم يتعرضون لصعوبات مالية لا تسمح لهم ابتحمل أعباء إضافية جديدة!!

٤ ـ أظهر المؤتمر مكانة ورعاية، «الدور التاريخى» الذى لعبه رئيس لجنة القدس ـ أمير المؤمنين ـ الملك الحسن الثاني.

ـ ففي عام ١٩٧٤ عقد مؤتمر القمة العربية فى المغرب، وتم فيه تحقيق صيغة التعامل الدولي مع منظمة التحرير الفلسطينية، بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وفي عام ١٩٨٢ عقد مؤتمر القمة العربية في فاس حيث وضعت قواعد السلام في المنطقة، وأسست إطارا دوليا جديدا للقضية الفلسطينية في قالب عربي، وقد عبرت هذه القواعد عن بداية التراجع والانحسار التدريجى، وطبقا لتفسير الملك الحسن الثانى ـ ملك المغرب ـ في حديث لاحق مع مجلة «نوفيل اوبسرفاتور» الفرنسية، فإن «هناك نفاقا كبيرا يتمثل في تناسي كون قمة فاس في سبتمبر ١٩٨٢ كانت قد اعترفت بالفعل بإسرائيل كدولة، وكأمة، وكتراب لها الحق في حقوق أمنية.. اعترفت بها كل البلدان العربية، واقعيا وقانونيا باستثناء ليبيا التي ينبغي أن نعترف بأنها بقيت منطقية مع نفسها. فليس لأن الإسرائيليين اختاروا ألا يولوا اهتماما لهذا الحدث العام علينا نحن وأنتم أن نتناساه». لقد كان ملك المغرب دائما في موقع المحطات الحاسمة في تاريخ القضية العربية المعاصرة فمنذ تولى رئاسة لجنة القدس، قضى نهائيا على أى أمل في عودتها إلى أصحابها، وتبين أنه منذ القديم كان وراء كل تحرك باتجاه السلام الإسرائيلي، فقد شجع السادات على مبادرته وعمل من أجلها، واستقبل المسؤلين الإسرائيليين علنا وسرا، وحقق لليهود مكاسب لا مثيل لها.

فقد كان أقرب المستشارين في قصره من اليهود، كما كـانت أول حكومة مغربية بعد الاستقلال برئاسة البكاى لهبيل عين فـيها ليون بنزاكين الطبيب اليهودي المحنك وزيرا، والوزير الحـالي للسياحـة هو سيـرج بيردوغو هـو يهودي، كمـا أن المستـشار للشئـون الاقـتصـادية فى قـصـره يهـودى، وهو أندريه أزولاى وقـد كـان من أبرز الناشطين في مؤتمر الدار البيضاء.

٥ ـ لقد استند المؤتمر في نقاشاته وقراراته على الأفكار التالية:

ا ـ بعد أن قطعـت مسيـرة السلام شوطـا لا بأس به، أصبحت بحـاجة إلي دفـعة اقتصادية تسهم فى ترسيخ وتأكيد ماتحقق على الصعيد السياسي.

ب ـ إن النمو الاقـتصادي والرخاء اللذين يمكن أن يـجلبهما السـلام إلى المنطقة كفيلان بوضع حد للتطرف الديني، وما يصاحبه من إرهاب وعدم استقرار.

جـ ـ إن العبء الأكبر في إنشاء أساس اقـتصادي وتجاري للسلام يقع على عاتق القطاع الخـاص، وأن الجـانب الاقـتـصـادى من السـلام المقـبل يجب أن يسـتند إلى اقتصاديات السوق.

ويمكن الرد على هذه الأفكار الثلاث بما يلي:

أولا: أن مسيـرة «السلام» لاتزال تتعثر بسـبب التعنت الإسرائيلى، وعدم قـبولها الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة.

ثانيا: أن عدم اشـتراك سورية ولبنان، يعني أن مسـيرة التسوية السـياسية متـوقفة، وهذا يؤكد أن «لا سلام بدون سورية».

ثالثا: لاتزال اتفاقية أوسلو تتعثر في تطبـيقها، وقد امتنعت إسرائيل حتى الآن عن تنفيذ بنود أساسية منها، رغم كونها بالأساس تشكل طعنة للقضية الفلسطينية.

رابعا: تستند الفـكرة القائمة على أن العنف و «الإرهاب» فى المنطقة سـببه البطالة والفقر، على فكرة أخرى هي أن التعاون الاقـتصادي على النحو الذي تريده إسرائيل والذي أقره المؤتمر هو الحل، لأنه سيرفع من مستوى الدخل، ويحقق رضا نسبيا هما الوسيلة التي تضمن انحسار التطرف والعنف الذي يهدد المنطقة.

إن في ذلك تبسيطا كبيرا للمسألة. ذلك أن زيادة الدخل وتشغيل العاطلين لم تكن يوما سببا في أن تنسى الشعوب أوطانها، وتتخاذل أمام العدو، وتسلم له مقدراتها.

كما أن رفع مستوى المعيشة والدخل إذا لم تصاحبه عدالة، فلن يكون له أثر على معتقدات الناس وانتمائهم الفكري والسياسي.

خامسا: أما الاعتقاد بأن اقتصاد السوق والقطاع الخاص هما الحل لمسألة التنمية، فقد أثبتت مسيرة التنمية العربية، وفي دول العالم الثالث عموما، عدم قدرة القطاع الخاص لوحده على تحقيق التنمية. كما أن اقتصاد السوق عجز سابقا عن تحقيق التنمية، ربما يساعد في التبادل التجاري، ولكن على حساب المنتجين، ثم إذا لم تقم الدولة بإقامة الهياكل الأساسية، فهل سيقوم بها القطاع الخاص؟ وهل يستطيع أن يقدم الخدمات الاجتماعية الضرورية في مرحلة البناء والتنمية؟

ولكن هذا التصور بسيادة اقتصاد السوق. يأتي من خلال التفكير السائد حاليا في الأوساط المالية الدولية برعاية الولايات المتحدة والغرب. كما يتفق مع المتغيرات الاقتصادية التي يشهدها العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

إن عمليات الانفتاح الاقتصادي واقتصاد السوق والخصخصة وتقليص سلطة الدولة وأنشطتها، وغير ذلك مما يعرف بالإصلاح الاقتصادي الذي تقدم وصفاته الولايات المتحدة مباشرة، أو بواسطة المؤسسات المالية الدولية، هذه الوصفات التي يراد بها عن طريق سلاح المعونة الاقتصادية، وبواسطة مصيدة الديون الخارجية، وهيمنة المؤسسات المالية الدولية للسيطرة على البلدان النامية، ومن بينها الدول العربية، يراد لهذه السياسة أن ترتبط بالمشروع الشرق أوسطي، ليعطى إلى كلتا العمليتين بعدا جديدا. ويجعل من كل منهما ضامنا لنجاح الأخرى.

لقد قامت الدولة في بعض الدول النامية بمهام أساسية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مهام كان قد عجز القطاع الخاص عن القيام بها، وضمن ظروف معينة ما كان يمكن تحقيق مشروعات اقتصادية هامة دون تدخل الدولة، (هذا

بصرف النظر عن طبيعة تلك الدولة) ولكن تدخل البلدان الرأسمالية الكبرى حال دون خلق تنمية حقيقية في تلك البلدان. إذ عملت الرأسمالية الدولية على دعم أنظمة حكم غير ديمقراطية، وتعاملت معها تحت مختلف الظروف، كما عملت على تخريب نظم التخطيط والتوجيه الاقتصادى كمسألة مبدئية، مما حال دون نجاح البلدان النامية في تحقيق التنمية. ثم عملت الدوائر الرأسمالية على فرض سياسات الانفتاح تحت شعارات الإصلاح الاقتصادى.

وفي البلدان العربية يصبح الأمر أكثر خطورة عندما يرتبط ذلك بالمشروع الشرق أوسطي. إذ يصبح نزع السلاح الاقتصادي للدولة (عن طريق مايدعى بالخصخصة) وتحجيم دور الدولة الاقتصادي، وتصفية القطاع العام هو التمهيد الضروري لتنفيذ مشروع الشرق الأوسط. كما يصبح فصل عنصر السياسة عن عنصر الاقتصاد أو «البزنس» هو الشعار الذي يتخفى تحته إلغاء دور الرقابة الوطنية على مناطق التداخلات بين مقومات الاستقلال الوطني السياسى والاقتصادي، وبين المؤثرات الاقتصادية الخارجية.

ورغم أن إسرائيل، لا تتمتع بصفة اقتصاد السوق كلية، لا بل إنها تخضع لهيكلة اقتصادية غير مرنة، تقف حاجزا ضد احتمالات تطبيق الليبرالية الاقتصادية فيها، كما أنها تخضع لاعتبارات اقتصادية معينة، ترتبط بطبيعة تكوينها وأولوياتها الخاصة باستقدام مهاجرين جدد، وإقامة المستوطنات وغير ذلك. إضافة إلى القوة الاحتكارية التي يتمتع بها الهيستدروت، والضرورة التي تفرض نفسها في تدخل الدولة المستمر بالاقتصاد وغير ذلك، نقول على الرغم من الطبيعة الاقتصادية هذه لإسرائيل كمجتمع عسكري استيطاني يفترض توسيع القطاع العام، وتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية على أكثر من صعيد. رغم ذلك فلا أحد يتحدث عن أية ضغوط عليها لإدخال الإصلاح الاقتصادي، بما في ذلك اقتصاد السوق، وتصفية القطاع العام. والضغوط هذه توجه فقط إلى الدول العربية والبلدان النامية الأخرى.

لقد اعتبرت القوى الوطنية والقومية علي امتداد الوطن العربي، أن الهدف الحقيقي وراء مؤتمر الدار البيضاء، بما في ذلك مشروع السوق الشرق أوسطي هو

توفير مقومـات الحياة الرغيدة لإسرائيل من الموارد العربية، وقـبولها بشكل نهائى في نسيج المنطقـة العربية ، لا بل فك خيوط النسـيج العربى، وحياكة نـسيج آخر يناسب وجـود إسرائيل ، وفـرض نظام استـعمـاري جديد بـدلا عن النظام العربي، يحـفظ المصالح الاستعـمارية للولايات المتحدة وحلفائها، ويحفظ لاسـرائيل دورها كركيزة لهذه المصالح.

لقـد امتنعت سـورية ولبنان وليـبيـان حضـور المؤتمر، كمـا لـم توجه الدعـوة إلي السودان والعراق وإيران. مما يعني غياب جـانب هام من الأمة العربية هذا في حين أن جميع شعوب الأمة شجبت المؤتمر وما نجم عنه.

وعلى الرغم من مشاركة مصر في المؤتمر، فقـد صرح وزير خارجيتها بأنه لايمكن تحقـيق تقدم فى طريق السـلام مالم يتحـقق انسحـاب إسرائيل من الأراضى العـربية المحتلة، ولكن رغم هذه القناعـة لدى مصر الرسـمية. فإن وفـدها للمؤتمر اصطحب معه بعض المشاريع للتعاون، منها خط لربط شـمالي إفريقيا بالمشرق العربي بشبكات سكك حـديدية وتطوير مطار رأس النقب، وإصلاح صـحراء العـوينات في جنوبي غـرب مصـر عبـر تحـويلها إلـى منطقة زراعـيـة، الا أن هناك شعـورا واسـعا ينتـاب المسؤولين المصريين بأن مصر ستكون المتضـر ر الأول من المشروعات صاحبة النصيب الأوفر في الدار البيضـاء وهي المشروعات المدروسة التي تقدمت بهـا إسرائيل، كما تتـخوف مـصر من اتجـاه الدول الخليجـية لقـبول مـشـاريع إسرائيل البـديلة عن قناة السويس، كما أنهـا ترى في بناء مشاريع سياحية في العـقبة، ووادي عربة، وفي ربط الأحمـر بالبحـر الميت محـاولات لسلبها دورها السـياحي، خـاصة بعـد أن انفقت الملايين في إنماء السياحة في البحر الأحمر.

والأهـم من كل هذا أن مشاريع كهذه تجعل إسـرائيل ليس فقط الدولة الاقتصادية الأولى في المنطقة، بـل القوة السيـاسية الرئيـسية، وهو مـايعني محاولة لسلب مـصر دورها وموقـعها التـاريخيين، مع مـا يحمل كل هذا من إخطار على اسـتقلال مـصر وكيانها.

هذا على الصـعيد المصـري الرسمي، أمـا على الصعـيد الشـعبي فقـد اسـتمرت

المعارضة المصرية في توحيد مواقفها ضد مشاركة مصر في مؤتمر الدار البيضاء ومقاومة عمليات التطبيع مع «العدو الإسرائيلي» فتحت شعارات ثلاثة هي « لا للتطبيع.. لا للسوق الشرق أوسطية. لا لمؤتمر الدار البيضاء». عقد رؤساء الأحزاب المعارضة والقوى الوطنية وممثلو النقابات العمالية مؤتمرا شعبيا موسعا لإعلان الرفض الكامل لعقد مؤتمر الدار البيضاء، الذي يصادف انعقاده مرور ثلاث سنوات علي عقد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ (٩)» والذى كرّس عصر التنازلات العربية لاسرائيل بوصاية الولايات المتحدة الأمريكية، وصادف أيضا، زيارة الرئيس الأمريكي كلينتون للمنطقة، وحضوره توقيع معاهدة الصلح بين الأردن وإسرائيل».

ونقدم فيما يلى نماذج من وجهات نظر رؤساء الأحزاب المصرية، التى أعلنت في هذا المؤتمر الشعبي للأهمية، وباعتبارها تعبر عن ضمير الشعب العربي في مصر خاصة، وأن مصر الرسمية هي أول من بدأت تاريخ التنازلات العربية تجاه اسرائيل ومشروعاتها:

١ ـ ضياء الدين داود ـ الأمين العام للحزب العربى الناصري ـ تساءل: «ماذا نحن فاعلون لمواجهة مايحدث.. وماذا فعلنا؟ إن النكبات مازالت تتوالى على أمتنا العربية، وأن حكامنا يسعون حثيثا لحتفهم واستسلامهم للهيمنة الصهيونية» مشيرا الى أن اسرائيل كانت تعد العدة منذ أزمان طويلة استعدادا لما يحدث الآن.. وأعاد داود مايحدث الآن إلى نظام السادات، وما فعله الملك حسين ماهو إلا خطوة على طريق السادات..

وطالب داود باتخاذ موقف عملى لمواجهة مؤتمر الدار البيضاء والشرق أوسطية وإظهار الموقف الشعبي الوطني المواجه لتردد وتخاذل الحكومة.

٢ ـ خالد محيي الدين ـ رئيس حزب التجمع: أوضح أن مشروع الشرق الأوسط ليس فكرة حديثة، ولكنه جزء من استراتيجية إسرائيلية قديمة، وكشف عن وثيقة مقدمة من وكالة التنمية الأمريكية إلى الكونغرس الأمريكي في أول فبراير/ شباط ١٩٧٩ (بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد) تقول الوثيقة بضرورة أن يحل محل نظام التعاون الإقليمي العربي القائم على أساس قومي، نظام جديد هو نظام التعاون

الإقليمي في الشرق الأوسط ، ويتطلب ذلك إنهاء حالة الحرب بين البلاد العربية وإسرائيل. والاعتراف بها رسميا وإدخالها في النظام الإقليمي للمنطقة. وقال محيي الدين: إن المطروح من جانب أمريكا وإسرائيل ليس الأرض مقابل السلام، وإنما الجزء مقابل الكل: الأراضي المحتلة واستغلال كل الأراضي والثروات العربية من خلال التطبيع والسوق الشرق أوسطية، ويأتي موتمر الدار البيضاء ليمثل أخطر خطوة على طريق التطبيع وفرض السلام الأمريكي ـ الإسرائيلي على العرب...

٣ ـ إبراهيم شكري ـ رئيس حزب العمل الاشتراكي لاحظ تجاهل مؤتمر الدار البيضاء لجامعة الدول العربية، والمنظمات الاقتصادية العربية، والمؤتمر الاسلامي. كما لاحظ أنه في الوقت الذي يفرض فيه الحصار الاقتصادي على العراق وليبيا والسودان يبدأ بناء تعاون اقتصادي مع دول غير عربية.

وأكد شكري أن مايجري في الدار البيضاء هو تخلّ عن الهوية العربية، وتسليم مقدرات المنطقة والأمة العربية والإسلامية لإسرائيل، والقبول بالتفوق الإسرائيلي التقليدي والنووي، وإنهاء لدور مصر القيادي في المنطقة وطالب بعقد مؤتمر وطني عام لمقاطعة البضائع والسلع والمشروعات الأمريكية في مصر والعالم العربي، وليعلق مليون شعار في شوارع القاهرة يرفض شراء أى سلعة إسرائيلية.

٤ ـ مصطفى كامل: رئيس حزب الأحرار، اعتبر مؤتمر الدار البيضاء أخطر المؤتمرات التي تواجه الأمة العربية، وأن هذا المؤتمر سيسمح لإسرائيل بالدخول من أوسع الأبواب الاقتصادية إلى الأسواق العربية للسيطرة عليها..

٥ ـ عبدالرحمن خير: ممثل اتحاد نقابات العمال في مصر: استعرض دور الحركة النقابية العمالية لرفض التطبيع، لأن العمال لم ينسوا شهداءهم في حائط الصواريخ ومصانع أبي زعبل، حيث رفضت الجمعية العمومية لاتحاد عمال مصر منذ البداية التطبيع مع اتحاد العمال الإسرائيلي (الهستدروت) رغم الضغوط المتوالية. وأعلن خير رفض الحركة النقابية في مصر لمعاهدة الصلح الأردنية الإسرائيلية، وأكد التضامن مع الحركة النقابية في الأردن.

٦ ـ أحمد شـرف (ممثل الشيوعيين) قـال: ان علينا أن نبدأ مسيرة عـملية حقيـقية تقـول لنظام الحكم: إننـا نملك الوعي بالمصـالح الوطنيـة، وأن يكون ٣٠ اكتـوبر / تشرين أول (موعد انعقاد مؤتمر الدار البيضاء) موعدا لتكوين لجان شعبية ومنظمات أهلية لرفض هذه المشروعـات التي تخرق الدور التقليدي السيـادي في المنطقة لمصر، وإخراجـها من دورها الطـبيعي. يـجب أن تنتقل آليـاتنا لمرحلة فاعلة لمشـروع وطني واضح.

٧ ـ حـسين عبـدالرزاق (ممثل التـجـمع) بعـد أن بين مـخاطر المعـاهدة الأردنيـة الإسرائيلية. قال عن نظام الشرق أوسطية الجديدة إن له ثلاثة أهداف (١٠):

ا ـ خلق نظام إقليمي غير عربي يرتبط أمنيا بأمريكا.

ب ـ إدارة واسـتثـمار الـثروات العـربيـة بمشاركـة إسرائـيل ودول الجوار برعـاية أمريكا.

جـ ـ تحويل إسرائيل إلـى شريك كامل لأمريكا في المنطقة لتـصبح دولة عظمى ـ أي تنفيذ خيار بيريز في حلم إسرائيل في السـيطرة، اعتمادا على حجم السوق المالية التي تسيطر عليها.

سيناريو النفع المتبادل:

والواقع أن مناهضة مؤتمر الدار البيضاء والمشروع الصهيوني في مصر، لم تقتصر على النقابات والأحزاب المعارضة، بل إنها تتسع لتشمل المثقفين والأدباء والكتاب والفنانين. وقد عبر هؤلاء مرارا عن مواقفهم مستفيدين من هامش الحرية المعطى من السلطة في حدود معينة. ففي ندوة عقدتها جريدة العربي (١١) حول مؤتمر الدار البيضاء كان هناك عدد من المفكرين والباحثين المصريين، وقد تناولوا بالتحليل المشروع الصهيوني وبينوا مخاطره باعتباره «نقلة أساسية وخطيرة في مسار التسوية الجارية».

في هذه الندوة يرد الدكتور محمود عبدالفضيل علي مقولة «النفع المتبادل» التي تروج لها إسرائيل وبعض الأوساط الأخرى انطلاقا من أن السلام سيحقق «وفق المشروع الإسرائيلى» نفعا مشتركا لكل البلدان العربية وإسرائيل. وأن هذه الفرصة

تاريخية يجب ألا تضيع. أما مفهوم التنمية، يقول د. عبدالفضيل (أو مفهوم مستقبل المنطقة فهـذا غير مطروح في كل التصورات، لذلك أستطيع القول إن هناك نوعا من «المفهـوم المقاولاتي» للتـاريخ حيث يسـود في بعض الكتـابات الاقتصـادية أن النفع المشـترك فى أجل قـصـير يعني أن يـحصل البـعض علي مكاسب وبعض الأمـوال، وينتفى الهـدف العام) كما أن إسـرائيل تضع في اعتبـارها الأهداف الأمنية أولا، ثم المكاسب الاقتصادية المطوعة لهذه الاعتبارات الأمنية.

ويستشهد عـبدالفضيل بمقالة لبيريز حول «عصـر لايعرف المغفلين والجهلة» يقول فيها بوضوح إن هناك مفهـوما جديدا للأمن، وهو نوع من الأمن الاقتصادي لايقوم على الحدود الجغرافية، وإنما على الأعماق الاسـتراتيجية في البلدان الأخري. أما عند العرب يقـول عبدالفـضيل: «فلا توجـد رؤية للاقتصـاد في الآجل الطويل، ولا فى الأمن».

يقول الدكتور عـبدالفضيل: رغم الحديث عن النفع المتـبادل لم نجد حتى الآن أى دراسة جادة من الجانب العربى حول ماهو النفع تحديدا، وماهي تقاسيم هذا النفع بين العرب وإسـرائيل؟ كل ماهو مـوجود مشـروعات إسرائيليـة تم إعدادها جـيدا منذ سنتين من خـلال مـايسـمى صندوق (هامـر) وتقـوم على مـايسـمى الاختـراق الاسـتراتيـجي الإسرائيلي لما يمكن تـسمـيتـه (الفضـاء الاقتـصادي العـربي) ويمضي عبـدالفضيل: «لقـد أوضح يوسي بيلين أن السوق الشـرق أوسطية ليـست مطروحة الآن، لأنها بـعيدة المنال، ويـتم التحضـير لهـا، وأن التركـيز الآن حـقيقـة على بناء مايسمـيه البنية التحتـية للتعاون الاقـتصادي في إطار مشروعـات. وهذه المشروعات عبـارة عن شبكة مترابطة تـفضي الى تغيير في ميزان القـوى الاستراتيجـية، وتخلق وقائع اقـتصادية واسـتراتيجـية لا تختلف عن سـياسة المسـتوطنات، وهي خلق واقع جديد يصعب الفكاك منه، ولكن هذه المرة يتم بشكل طوعي.. هذه هي الخطورة.

وينبه الدكتور عبدالفضـيل إلى أن الخطورة في مؤتمر الدار البيضاء هي التورط في ترتيبات ونتائج اقتصادية».

ذلك أن المطروح من قبل إسرائيل أمران. أولهما: بناء البنية التحتية للسلام، والثاني: بناء «المثلث الاقتصادي» الذي يسمى «المثلث الحرج» الذي يشمل إسرائيل والكيان الفلسطيني والأردن، ويوضوح د. عبدالفضيل بأن هذا المثلث سيكون رأس الحربة للاختراق الإسرائيلي للاقتصاد العربي، وهو مطروح للعمل في المدى القصير، أى من خلال عام أو اثنين. أما مشروع السوق الشرق أوسطية فليست الآن على جدول الأعمال. لأن المدخل الحقيقى لها هو المثلث الحرج، أو المنطقة الاقتصادية الحرة التي سيكون هدفها تقليص المعاملات العربية ـ العريقة، وتعميق المعاملات الإسرائيلية ـ العربية، وهذا سيخلق واقعا جديدا بلا شك. إن المشروع الإسرائيلي يعمل على خلق وقائع، ويبنى بنية تحتية جديدة يصعب الفكاك منها في المستقبل على المستوى السياسي والاقتصادي. ومن هنا تجرى العجلة، وجارى نقل الوقائع بسرعة كبيرة جدا... وهذا المؤتمر في الدار البيضاء يمكن أن يدشن، أو يؤسس للمرحلة فى الهيمنة الاقتصادية الاستراتيجية، وليست الهيمنة بقوة السلاح، ولكن بقوة الدهاء والتخطيط...»

الولايات المتحدة والشرق أوسطية

يرى «ويليام كوانت» أن هناك أربعة محددات للسياسة الأمريكية بصفة عامة وهي:

١ ـ المصالح الاستراتيجية من منظور المصالح الأمريكية.

٢ ـ اتجاهات العامل الداخلي المؤثر على السياسة الأمريكية.

٣ ـ الخطوط السياسية الثابتة للبيروقراطية الأمريكية.

٤ ـ تصورات الرئيس الأمريكي نفسه، ومستوى قيادته ونوع مستشاريه.

وضمن كل المقاييس والمعايير والمواقف، ومن خلال هذه المحددات نجد أن الموقف الأمريكى هو إلى جانب إسرائيل، لا بل يحتار المرء. فهل اسرائيل إلى جانب أمريكا، أو أن أمريكا الى جانب إسرائيل، أم أن كلاهما عبارة عن شخص واحد وموقف واحد لولا أننا أحيانا نجد فى السياسة الأمريكية مواقف أكثر اتزانا لصالح إسرائيل أكثر من السياسة الإسرائيلية ذاتها.

يروي محمد حسنين هيكل (١٢) أنه في ٨ نوفمبر ١٩٧٣ (أي بعد الحرب)، قابل الرئيس السادات للبحث

في النتائج التي أسفرت عنها زيارة كيسنجر، واستخلاص ما يمكن استخلاصه. وقد أوضح هيكل للسادات أنه استخلص من خلال حواره مع كيسنجر النقاط التالية:

١ ـ أن الهدف الأول لـ «هنري كيسنجر» في الشرق الأوسط هو حماية وضمان أمن إسرائيل.

٢ ـ «هنرى كيسنجر» قد لايوافق على توسع إسرائيل حتى الخطوط التي احتلتها حتى ٥ اكتوبر ١٩٧٣، لكنه لايوافق على عودة اسرائيل إلى خطوط ماقبل ٥ يونيو ١٩٦٧.

٣ ـ مطلب كيسنجر الأساسى من العرب، هو استمرار تدفق البترول دون انقطاع وبأسعار معقولة. ومع أن البترول في هذه اللحظة ليس قضية موت أو حياة، فإنه في مطلق الأحوال مطلب للقوة الاستراتيجية والقوة الاقتصادية يريدون احتكار أمره في أيديهم (أى الأمريكان) بغير شريك.

٤ ـ إن كيسنجر، يهدف إلى إعادة تثبيت النفوذ الأمريكي كاملا ومنفرداً في المنطقة.

٥ ـ إن كيسنجر يهدف إلى طرد الاتحاد السوفياتي المنطقة بالكامل بادئا بإخراج السلاح السوفياتي منها، ونظرا لالتزامه بسياسة الوفاق، وحرصه عليها فإن الولايات المتحدة لن تكون هي المتصدرة لعملية طرد الاتحاد السوفياتي من المنطقة، وإنما هي تريد أن تترك هذه المهمة للقوى المحلية من دول المنطقة.

٦ ـ إن أول مطالب «هنري كيسنجر» في هذه اللحظة (نوفمبر ١٩٧٣) هي بدء مفاوضات مباشرة بين العرب وإسرائيل. عسكرية ـ عسكرية . وسياسية ـ سياسية وغدا اقتصادية ـ اقتصادية ومقصده في ذلك يريد أن يجعل هذا التعامل المباشر ممكنا، ثم يريده في النهاية أن يحول العادة إلى أمر طبيعي يمارس في حياة كل يوم، وهو يظن أن كسر الحاجز النفسي سوف يترتب عليه كسر حالة التعبئة المعنوية بالضرورة، والحواجز النفسية مواد مرئية، شفافة كأنها الزجاج، وهي مثله اذا انكسرت استحالت استعادتها مرة أخرى فى صلابتها الأصلية.

٧ ـ إن هنرى كيسنجر لا يريد التعامل مع أزمة الشرق الأوسط ككل، وإنما يريد أن يتعامل مع كل دولة على حدة، بعد عزلها والانفراد بها، بعيدا عن الآخرين.

وبعد...

أليس هذا ماتم تحقيقه حتى الآن؟

أولا: من حيث الدعم الأمريكى لإسرائيل، فهذا واضح فى جميع المواقف، ومنذ نشأة إسرائيل، التي ساهمت الولايات المتحدة في المصادقة عليها، ثم فى تكريسها بالدعم المادي والمالى والعسكري، والثقل السياسي في أوساط المنظمة الدولية ـ وفي عمليات التصويت المختلفة على قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة. ومنذ قيام إسرائيل حصلت على مساعدة مالية على النحو التالى:

ـ مابين ١٩٤٩ ـ ١٩٦٥ (أى فى رئاسات ترومان وايزنهاور وكيندى) حصلت على مساعدات مالية مجموعها ١٠٦٥ مليون دولار أى بمعدل ٦٠ مليون دولار كل عام.

ـ ميزانية ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ ـ (رئاسة جونسون) حصلت على مساعدات قيمتها ١٥٠ مليون دولار.

ـ ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ (رئاسة نيكسون ومعه كيسنجر) حصلت إسرائيل على مساعدات قيمتها ٧٢٨ مليون دولار.

ـ ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ (رئاسة نيكسون الثانية) حصلت على ٩٤٦ مليون دولار.

ـ رئاسة جيرالد فورد (ومعه كيسنجر) ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ السنة الأولى حصلت إسرائيل على ٣٣٩١ مليون دولار، وفي عام ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ ارتفع المبلغ الى ٤٤٦٠ مليون دولار في السنوات الأولى. يجب ملاحظة ان انخفاض المبالغ يعود إلي ارتفاع سعر الدولار في ذلك الحين. واليوم ماذا تحصل، أو ماذا يمكن أن تحصل عليه إسرائيل من الولايات المتحدة ؟ ان خزانة الولايات المتحدة مفتوحة على مصراعيها لاسرائيل، ويكفى أن نشير إلى أن ضمانات القروض المقدمة لها في السنوات الأخيرة بلغت ١٠ مليارات دولار، وليس هذا فحسب، فإمدادات السلاح والتقنية العسكرية تقدم لإسرائيل بلا حدود، كما تصل المساعدات المالية الى أكثر من ٣ مليارات دولار سنويا.

وإذا ماعدنا الى محددات السياسة الأمريكية ـ التى بينها كوانت ـ نجد أن جميعها لصالح إسرائيل، لقد كان المستشارون الصهاينة باستمرار إلى جانب الرئيس الأمريكى ـ أى رئيس ـ وعلى سبيل المثال فإن مستشارى جونسون وأصدقاءه المقربين من اليهود هم:

ـ والت روستو ـ مستشار الأمن القومي.

ـ بوجين روستو ـ مساعد وزير الخارجية المسؤول عن الأمن القومي.

ـ أب موتاس ـ أقرب أصدقائه ـ محام.

ـ ماتيلدة كريم ـ المرأة التي استولت على عقله ـ شاعرة.

وفي أول تصريح رسمي مسجل لكارتر عن إسرائيل بعد توليه الرئاسة يقول كارتر:

ـ «أنني ملتزم التزاما كـاملا كإنسان، وكأمريكي، وكمسيـحي متدين بإسرائيل... إن إسرائيل هي مصداقية نبوءة الانجيل... وإن قيامها وفاء بعهد الرب لإبراهيم.. هو تحقيق لموعد مقدس».

أمـا عن ريغان وبوش وكلينتـون، فحـدث ولا حرج.. ولا أجـد ضرورة لإعـادة الإشارة إلي مـواقفـهم، ويكفي أن نشيـر الى دعوة وزير خارجـية الولايات المتـحدة الكسندر هيج في نيســان عام ١٩٨١ إلى إنشاء حزام أمنى في المنطقـة يضم عددا من الدول من باكستان إلى مصر ـ ويستوعب السعودية وإسرائيل. وأكد على الحاجة إلى جمع تركيا وباكستان وعدد من الدول العربية في حلف مشترك».

ولكن بالعودة إلي أهداف كيـسنجر التى لخصها هيكل نجد أن مـاجرى حتى الآن هو بالضـبط ما أراده كيـسنجر. لقـد عملت الولايـات المتحدة لتـحقـيق سيـاستـها الاستـراتيجيـة في منطقتنا العـربية عن طريق إسـرائيل عسكريا، واسـتخدمت مـصر سيـاسيا، والسعـودية و(دول الخليج) ماليا. ورسـمت لنفسهـا دور الوسيط «النزيه» وكـانت تتطلـع دومـا (ومنذ فـراغ أيزنهـاور) الى ايجـاد نظـام شـرق أوسطي تكون لإسرائيل فيه القيادة، ولها الرعاية.

فـبعـد توقيـع اتفاقـيتي كـامب ديفـيد، وقـبل توقـيع معـاهدة الصلح المصـرية ـ الإسرائيلية بشهر واحد، نشر تقرير لوكالة التنمية الدولية الأمريكية ركز على الأفكار التالية:

ـ سيكون الدور الأمـريكى حاسما في مـجال التعـاون الإقليمي، وعلى الولايات المتحدة أن تلعب دور الوسيط.

ـ تقـوم فكرة التعـاون الاقليـمي على أساس شـرق أوسطي، وليس على أسـاس عربي.

ـ ضرورة إيجاد مؤسـسات جديدة تتجاوز الجامعة العـربية، لكي تسمح بانخراط إسرائيل في النظام الإقليمي.

ـ إعطاء أهمية لدور الأكاديميين ورجال الأعمال في بداية التعاون الإقليمي وتطويره.

ومن أجل تأمين مصالحها عملت الولايات المتحدة على:

١ ـ تأمين السيطرة على منابع النفط وممراته عن طريق قواعد عسكرية دائمة.

٢ ـ المحافظة على تفوق إسرائيل العسكري.

٣ ـ نزع السلاح غير التقليدي من أيدي العرب، والحد من التسلح العربي «الجدي» للدول العربية غير الخليجية .

٤ ـ بيع كميات هائلة من الأسلحة لدول الخليج، لتحسين وضع الاقتصاد الأمريكي. (ويلاحظ أن لا تناقض بين البندين الثالث والرابع. فقد أثبتت أحداث حرب الخليج عدم قدرة أو استطاعة دول الخليج على استخدام الأسلحة المباعة لها).

٥ ـ التوصل إلى تسوية للصراع العربي الإسرائيلي لصالح إسرائيل.

٦ ـ إقامة نظام إقليمي وسوق مشتركة، وانخراط إسرائيل فيه وقيادتها له.

٧ ـ إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل.

٨ ـ تسخير جزء من أموال النفط العربي لتعزيز التعاون الاقليمي وحل مشاكل إسرائيل الاقتصادية.

وبدأت المخططات الأمريكية والإسرائيلية تأخذ منحى جديا وعمليا بعد حرب الخليج ونتائجها المدمرة على العراق وعلى النظام العربي. ففي تقرير حول الاستراتيجية الأمريكية المقترحة في مفاوضات السلام فى الشرق الأوسط تحت عنوان «مواصلة البحث عن السلام» وضع مجموعة الدراسات الاستراتيجية في معهد واشنطن للسياسة في الشرق الأدنى (صيف ١٩٩٢) تقريرا جاء فيه:

«نهاية الحرب الباردة ، أوجدت فرصة واحدة للسير فى اتجاه إقامة تسوية سلمية شاملة بين العرب وإسرائيل، والمصالح الأمريكية لاتزال مرتبطة بشكل حيوي بتلك المنطقة المضطربة، والاتفاقيات العربية الإسرائيلية يمكن أن تساعد على حماية تلك

المصالح وتوسيعها. بجمع إسرائيل وجيرانها العرب والدول العربية في الخليج والمغرب لمناقشة المسائل الاقليمية. تقدم المفاوضات المتعددة الأطراف فرصة لتطوير الرؤية العامة للسلام، وخلق ثقة ملموسة ببناء الاجراءات لتوفير الأمن . ثمة مجالان منفصلان يمكن لجدول أعمال المفاوضات المتعددة الأطراف التركيز عليهما، وهما التنمية الاقتصادية، والسيطرة على السلاح.

لدى الولايات المتحدة حليفان مهمان، مصر والعربية السعودية، يمنحانها إضافة إلى إسرائيل وتركيا، غلبة في السيطرة على المنطقة... أوربا واليابان وبلدان أخرى في المنطقة، يمكن أن تقدم دوافع هامة ومالية للتقدم».

وفي خريف ١٩٩٢، نشرت مجلة «فورين إفيرز» الأمريكية (١٤) مخططا للشرق الأوسط وضعه الخبير في قضايا الشرق الأوسط البروفسور برنارد لويس. وكان هذا المخطط بعنوان «إعادة النظر في الشرق الأوسط» ينطلق فيه من «التخلي الرسمي عن حلم القومية العربية، الذى طال تقديسه، والمتعلق بدولة عربية موحدة، أو حتى بكتلة سياسية متماسكة».

ويقول الخبير الأمريكى «ان العالم العربي يسير بحالة تشبه أمريكا اللاتينية: مجموعة من الدول، تجمعها لغة مشتركة، وثقافة مشتركة. ودين مشترك، وتاريخ مشترك. من دون أن تكون متحدة ضمن سياسة مشتركة «ويرسم الخبير شرق أوسط جديد تصل حدوده الجغرافية إلى الجمهوريات الإسلامية المستقلة حديثا، ويقول باحتمال «إلغاء» دور العرب في التاريخ الجديد للمنطقة «لمصلحة قوى إقليمية أخرى في طليعتها إسرائيل وتركيا» لقد نشطت مراكز البحث والدراسات ودوائر صنع القرار في الولايات المتحدة (والغرب عموما) لوضع تصوراتها ورسم «السيناريوهات» لمستقبل المنطقة (التي غاب أهلها عنها) لتحديد معالم «النظام الاقتصادي الشرق أوسطي الجديد» في ظل مايسمى الاقتصاد السياسي للسلام.

وفي كل هذا تحتل العلاقة الأمريكية الإسرائيلية الأهمية الأولى في جميع السيناريوهات الموضوعة والترتيبات المقترحة والتي بُدىء بتطبيقها.

لقد كـان كلينتون (ومـستشـاروه الأمريكان والصهـاينة) على دراية تامة بأهمـية العلاقـة الاستراتيـجية بين أمـريكا وإسرائيل. وفي برنامجـه الانتخابي مـايؤكد هذه الدراية يقول كلينتون (١٥):

«يتمثل أعظم مـوارد إسرائيل دائما في نبوغ شعـبها، وقد استفـادت أمريكا دائما من هذا الـنبـوغ، وفي عـام ١٩٩١، بلغ إجمـالي الصادرات الأمـريكية لإسـرائيل ٣,٣ مليـار دولار، وعلى مـدى السنوات الخمس المقـبلة، مـن المتـوقع أن تشـتـرى إسـرائيل ماقـيـمتـه ٣٠ مليـار دولار من السلـح الأمــريكيــة. مما يوفــر المكاسب والوظائف المطلوبة للاقـتصـاد الأمريكى، وينبغي لبلدينا أن يقيما معا لجنة أمريكية ـ إسرائيليـة مشـتركة للتكنولـوجيا الراقـية، لتـعمل فـي مجـال البـحث والتطوير في مـيــدان تكنولوجـيـات القــرن الحـادي والعشرين».

ويقول كلينتون في رؤيته لإسرائيل والشرق الأوسط:

«للولايات المتحـدة مصالح حـيوية في الشـرق الأوسط، وهذا هـو السـبب الذي من أجله أيدنا جـهـود الرئيس بوش لطرد صدام حـسين من الكويت، ولابد أن نبقى على مشاركتنا في المنطقة، ونواصل تعزيز انتـشـار الديمقـراطيـة وحـقـوق الإنسـان والأسواق الحرة».

«لقد كانت إسرائيل من بين جميع
بلدان الشرق الأوسط، هى البلد الوحيد
الذي عرف الانتقال السلمي للسلطة عن
طريق الاقتراع ـ وليس بطلقات الرصاص
ـ ولن نخذل إسرائيل أبدا».

الانتقال السلمي للسلطة عن طريق الاقتراع. ونسى كلينتون أو تناسى، عصابات الهاغانا، وجيش الدفاع الإسرائيلى وما فعلاه وفعلته العصابات الصهيونية قبل عام ١٩٤٨ من طرد وتشريد «بقوة السلاح وطلقات الرصاص» لأهالى فلسطين، ولولا ذلك لما قامت اسرائيل الديمقراطية. كيف يزور التاريخ؟ كيف تقلب الحقائق؟ لماذا يتجاهل الأمريكان أهل فلسطين الأصليين؟ لماذا يضربون عرض الحائط بمشاعر ملايين العرب؟.. ولكن الأصح من ذلك كله: لماذا لايزال العرب مقتنعين بأن أوراق الحل جميعها بيد أمريكا؟ ولماذا لايزال بعض العرب يعتقد أن أمريكا صديقتهم؟ ولماذا ولماذا؟...

والغريب في الأمر، أن كلينتون (والسياسة الإسرائيلية ـ الأمريكية) يصورون أن إسرائيل هي المعتدى عليها، وأن العرب هم المعتدون، هل هم قانعون بذلك فعلا، أم أنهم بخضوعهم لما يدعى «اللوبى الصهيونى» يريدون تضليل الرأى العام الأمريكي والعالمي؟

يقول كلينتون:

«لقد أضرت إدارة بوش ضررا بالغا بعلاقتنا مع إسرائيل (تصوروا أن بوش يضر بالعلاقة مع إسرائيل) كيف؟.. قد أخطأت حينما:

ـ مارست الضغط على إسرائيل لتقديم تنازلات من جانب واحد في عملية السلام (!!!)

ـ تجاهلت المقاطعة القاسية والمعوقة ضد إسرائيل من جانب جيرانها العرب، وتجاهلت العقبات الأخرى التي تقف في طريق السلام (!!!)

رفضت طلب إسرائيل الحصول على مساعدة إنسانية من أجل إعادة توطين اليهود الروس (كيف تجرأت؟!!)

ـ أحدثت تآكلا في أمن اسرائيل ببيعها أسلحة متطورة بمليارات الدولارات إلى جيرانها العرب (وهل استطاعوا استخدامها؟!!!!)

ويمضي كلينتون بعزم وعزيمة ووضوح ليقول:

«إننا نعارض الإجراءات التي اتخذتها إدارة بوش، ونعتقد أنها ليست بأي حال هي الطريقة التي يتعامل بها صديق دائم، وديمقراطية مستقرة، وهذا ماسوف نفعله». وهنا يعدد مجالات دعم الولايات المتحدة لإسرائيل عسكريا وماليا واقتصاديا وسياسيا. ثم يقول عن عملية السلام:

«وسوف تعمل الولايات المتحدة مع حكومة إسرائيل الجديدة من أجل دفع عملية السلام قدما» ويؤكد على أن «القدس هى عاصمة دولة إسرائيل، ولابد أن تبقى مدينة غير مقسمة، مفتوحة للناس من كافة الأديان وأن السلام الذى لايوفر أمن إسرائيل لن يكون سلاما آمنا ودائما» وهو يعارض بشدة «إنشاء دولة فلسطينية مستقلة».

أما عن العلاقة الاستراتيجية بين أمريكا وإسرائيل، فيقول كلينتون: «للولايات المتحدة مصلحة حيوية ليس في أمن إسرائيل فقط، بل أيضا في التعاون الاستراتيجي بين بلدينا في المنطقة.

ـ وستعمل إدارتنا، على عكس إدارة بوش (!!) على الوفاء بالتزامات أمريكا بشأن التخزين المسبق للمعدات العسكرية في إسرائيل، وسوف تعزز من التعاون في مجال الإمداد والتموين والتنظيم (التعاون اللوجستي) لدعم القوات الأمريكية في المنطقة.

ـ ونحن نتفهم ونؤيد بحزم حاجة إسرائيل إلى الاحتفاظ بتفوق عسكري نوعي على أي اتحاد بين خصومها العرب. وإننا لنذكر الإسهامات التي قدمتها إسرائيل

خلال حرب الخليج، ولاسيما الصبر وطول الأناة الذي كان حيويا للغاية في إنجاح الجهد الحربي. ونحن نعرف أيضا أنه لولا الضربة الجراحية التي قامت بها ضد المفاعل النووي العراقي في عام ١٩٨١، لكانت قواتنا قد واجهت صدام حسين وهو مسلح بالأسلحة النووية عام ١٩٩١».

والسؤال الذى يلح عليّ في هذه اللحظة هو: هل يقرأ الحكام العرب؟ وإن قرأوا: هل يفهمون؟ وإن فهموا ماذا يفعلون؟..

النظام الاقتصادي الشرق أوسطي الجديد:

من خلال المشروعات العديدة التي نشرت، وكان مصدرها إسرائيل والمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية والأمريكية والغربية، ومن خلال ماطرح في مؤتمر الدار البيضاء ، نجد أن هناك خيطا واحدا يجمعها، وهو إلغاء مايمكن دعوته «بالنظام الاقتصادي العربي الإقليمي أو باحتمال اقامته. وإقامة نظام اقتصادي للشرق الأوسط الجديد، يقوم عبر ثلاثة مستويات متداخلة ومترابطة وهي (١٦):

المستوى الأول: إقامة تجمع اقتصادي «ثلاثي» يجمع بين الأردن والكيان الفلسطيني الوليد وإسرائيل على غرار الاتحاد الاقتصادي القائم بين «دول

البنييلوكس» الأوروبية الثلاث ذات الأحجام الاقتصادية الصغيرة (بلجيكا ـ هولندا ـ لوكسمبورغ).

المستوى الثاني: إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر (Free Tread Area) تضم كلا من: مصر ـ إسرائيل ـ الكيان الفلسطيني ـ الأردن ـ سوريا ـ لبنان على أن تنتهي الترتيبات الخاصة بها في حدود عام ٢٠١٠.

المستوى الثالث: إقامة منطقة موسعة للتعاون الاقتصادى، تشمل بالإضافة الى «منطقة التبادل التجارى الحر» بلدان مجلس التعاون الخليجي تتم في إطارها حرية انتقال رؤوس الأموال.

وتعتبر المفاوضات متعددة الأطراف الجارية الآن، هي الآلية الفعالة لإقامة هذا النظام الشرق أوسطي الجديد، من خلال سلسلة من الترتيبات الاقتصادية الإقليمية الجديدة.

والمحادثات متعددة الأطراف التي تجري بين دول المنطقة برعاية الولايات المتحدة وروسيا، والمنبثقة عن مؤتمر مدريد، تغطي المجالات الحيوية التالية:

- قضايا المياه.
- قضايا التنمية والتعاون الإقليمي.
- البيئة.
- الحد من التسلح.
- قضية اللاجئين.

وبالطبع فإن لجنة التنمية والتعاون الاقتصادي الإقليمي «هي اللجنة المنوط بها وضع الترتيبات والاتفاقات الاقتصادية والمشروعات الإقليمية التي ترسي قواعد ومقومات «النظام الاقتصادي الشرق أوسطي الجديد» الذي سيقوم على ربط شرايين الحياة الاقتصادية العربية بالاقتصاد الإسرائيلي.

ونقصد بشرايين الحياة الاقتصادية العربية:

ـ المياه. ـ النفط.

ـ السياحة. ـ الثقافة.

ولإسرائيل استراتيجيتها حيال هذه القضايا: إن أهدافها تقوم على أساس خلق واقع جديد في مجموعة من التشابكات الاقتصادية بينها وبين الاقتصادات العربية، بحيث يصبح الانسحاب (أو الانفكاك) من هذا الواقع أمرا عسيرا. وسوف يتحول الكيان الفلسطيني الجديد» الى جسر عبور لمخططات إسرائيل الاقتصادية. وهذه المخطاطات، إضافة إلى المشاريع الغربية والأمريكية، تركز على أهمية قيام منطقة «للتجارة الحرة» بين إسرائيل والبلدان العربية، باعتبارها مركز الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية الجديدة. وباعتبار أن «المبادلات التجارية توحد الشعوب، وتخلق أنماطا من الاعتماد المتبادل ، ونسيجا من المصالح المشتركة».

إضافة إلى هذه الترتيبات، هناك مشروعات الربط الإقليمي التي تقوم على نفس مبدأ الترتيبات، لا بل إنها تدعم الترتيبات الاقتصادية. لأنها تخلق واقعا ماديا يصعب الخلاص منه، وفي هذا الاطار فإن المشروع الشرق أوسطي الجديد، يقدم مشروعات ربط إقليمي محددة يجرى تسويقها إقليميا ودوليا.

وبعض المشروعات يبدو براقا، ولكن هذا البريق يخفى أغراضا خبيثة، من شأنها الاساءة الى اقتصاديات البلدان العربية ككل، أو لبعضها تحديدا، فمشروع نقل النفط الخليجي بواسطة أنابيب تمر عبر شبه الجزيرة العربية، وتصب في موانيء حيفا وأشدود وغزة، ثم ينقل الى غرب أوروبا والذي يبدو أنه يوفر في كلفة النقل، انما يهدف الى الاساءة للاقتصاد المصري بالغاء أهمية قناة السويس.

أما مشروعات السياحة. والتسويق السياحى المشترك، فالمستفيد الوحيد منه سيكون إسرائيل، لأنها من الناحية العملية ستكون المحطة السياحية الأولى، التي ستصب فيها المجموعات السياحية. ومنها وإليها ستعود هذه المجموعات، اضافة الى مايمكن أن تحققه من فوائد اقتصادية، نتيجة للسياحة العربية للأماكن المقدسة فى فلسطين.

وفي مجال البنية التحتية، فإن مشروعات الربط الإقليمي المطروحة، وعلى رأسها شبكات الطرق السريعة والخطوط الحديدية للربط بين الشرق والمغرب العربي، لاتخدم إلا إسرائيل. لأنها اضافة إلى جعل إسرائيل مركز انطلاق تلك الطرق، فانها تخلق شبكة اتصال سريعة وآمنة لدخول إسرائيل العملي في نسيج المنطقة العربية.

ولعل أخطر مشروعات الربط الإقليمى، هى مشروعات اقتسام وإدارة الموارد المائية، التى تحتل موقعا متميزا فى هذا الاطار. إن لهذه المشروعات طبيعة استراتيجية وسياسية فى آن واحد، باعتبارها تطرح مسائل تتعلق بالسيادة والسيطرة على شرايين الحياة فى المنطقة.

ومن بين أهم هذه المشروعات «المشروع التركي» الذي يدعي «أنابيب السلام» لسحب مياه نهرى سيحون وجيحون من جنوب تركيا في أنابيب عبر سوريا والأردن إلي السعودية وفي مرحلة لاحقة إلى اسرائيل. وتسعى تركيا بدعم إسرائيلى إلى تحقيق مكاسب ضخمة مقابل بيع تلك المياه للبلدان المنتفعة، دون أن تتحمل نفقاته الاستثمارية. علما أن ذلك سيتم على حساب حصة سوريا والعراق من مياه الفرات باعتبار أن سيحون وجيحون يغذيان هذا النهر في شمال سوريا.

ومن المشروعات التي لها علاقة مباشرة بسورية، مشروع تحويل «الجولان» إلى «منطقة صناعية» تضم صناعات تصديرية ذات تقانات (تكنولوجيات) متقدمة، بهدف خلق مصالح اقتصادية مشتركة لسوريا وإسرائيل. ويهدف المشروع إلى تأجير أراضي الجولان إلى شركات استثمارية (بدلا عن تأجيرها لإسرائيل) «وما الفرق؟» على أن تدفع هذه الشركات عائدا ماليا لكل من سورية وإسرائيل. وقد جاء تفصيل هذا المشروع في دراسة نشرها كل من سنيم شيرم وتسفي كاهانا وبوسي شيفل بعنوان «خلق مصالح اقتصادية مشتركة لسورية وإسرائيل في هضبة الجولان فرصة لحل الخلافات السياسية» في صحيفة دافار (١٧) وتشير الدراسة إلى أنه «عندما تكون هناك مصلحة اقتصادية رسمية يكون السلام واقعيا فقط ولا تكون للملكية الرسمية للأرض أى معني».

هؤلاء هم اليهـود كما كـانوا دائما، ينظرون إلى الأمـور من زاوية الربح، وبعد ذلك لا يهم لمن تعـود الأرض. كل مـالديهم من مـواقف ومشـروعات عـبارة عن صفـقات اقتصـادية مربحة. وليـتمموا حلقـة المشروعات، ولإحكام السـيطرة المالية والفكرية والثقافية، فإنهم يطرحون مشروعين جديدين:

الأول: البنك الإقليمي للشرق الأوسط. الذى سيتولى عـمليات التمويل، وانتقال الأموال والادخـار، والسيطرة على حـركة رؤوس الأموال العـربية بدعم المؤسـسات المالية الدولية والغربية والأمريكية.

والثاني: إنـشاء جامـعة تسـمى «جامعـة الشرق الأوسط» نواتهـا الأساسية ثلاث كليات ، للقانون ، وادارة الأعمال، والزراعة. ومن الواضح أن اختيار هذه المسالك الثـلاثة هدفه تـخريج عـدد من التـقنيين الذين يخـدمون أهداف التـرتيـبات الشـرق أوسطية في أهم وأدق الاختصاصات.

الأخطار المتوقعة من قيام النظام الاقتصادي الشرق أوسطي

بالحقيقة لم يكن يدور في ذهني أن أقوم بعرض الأخطار المتوقعة من قيام النظام الشرق أوسطي، أو من قيام السوق الشرق أوسطية ..

انطلاقا من أن هذه المخاطر معرفة، وأن المشروعات المطروحة من قبل إسرائيل والدوائر الغربية والأمريكية، تحمل بعناوينها بيانا بمخاطرها على الأمة العربية، وعلى اقتصادياتها.

ولكن ما قرأته في بعض الصحف والمقالات أو الأبحاث الصادرة عن بعض المختصين العرب، جعلني أعود الى مراجعة بعض الأفكار، وإلى أن بيان أخطار ومخاطر المشروعات الإسرائيلية، والسوق الشرق أوسطية أصبح ضرورة من زاويتين:

الأولى: الإسهام في ترتيب الأفكار، وعرض وجهات نظر عربية تكون نواة لموقف عربي، يمكن التسلح به في مواجهة هجمة إعلامية شرسة تقوم بها إسرائيل والدوائر الغربية والأمريكية .

والثانية: الحد من بعض الأفكار التي بدأت بالتسرب إلى بعض الأندية العربية ووسائل الاعلام، لكي لاتكون أفكار المروجين للنظام الاقتصادي الشرق أوسطي الجديد هي السائدة، والتعبير بذلك عن ضمير الأمة العربية. تجاه الأفكار التي تروج لمرحلة «السلام» وما بعد السلام بالمفهوم الإسرائيلي - الأمريكي.

ولعل من أغرب ما أفرزته عمليات الترويج، مايقال عن مكاسب اقتصادية يمكن أن تحققها البلدان العربية من النظام الاقتصادى للشرق الأوسط الجديد. وفي هذا الإطار يحاول البعض من «الباحثين العرب» أن يقدموا على نحو تجريدي المشروع الإسرائيلى ـ الأمريكي فيردون بذلك على مَن «يهول بيان المخاطر على الاقتصاد العربى، ومن «يبالغ بالمزايا المتواضعة على الجانب الاسرائيلى».

ومن هؤلاء الباحثين الدكتور فهد الفانك (من الأردن) (٨) الذي يرد على جميع المخاطر المتوقعة من زاوية اقتصادية تجريدية، فلا يأخذ بالاعتبار الأبعاد التاريخية والنفسية والثقافية للصراع العربى ـ الإسرائيلي «إذ أن القضية ليست حسابا للمكاسب والأعباء (Cost Benefit Anelysis) بالمعنى الاقتصادي الضيق والمجرد»(٩) فإسرائيل ليست «مجرد دولة أجنبية أخرى» تقوم بتصدير سلعها إلى بقية البلدان العربية أو تقوم بالاستثمار فيها، بل هي دولة «ذات مشروع».

إضافة إلى هذا فإن هناك أبعادا حضارية ونفسية هامة للصراع العربي ـ الإسرائيلي في ظل السلام. كما هي في ظل الحرب.

يقول فى ذلك د. عبد الفضيل بأن "معالجة الأمور على هذه الدرجة العالية من التجريد على النحو الذى جاء فى دراسة الفانك، لا يسمح بفهم (خصوصية ودينامية إسرائيل) كامتداد للمراكز الاقتصادية والمالية فى العالم الرأسمالى المتقدم فى قلب المنطقة العربية، بكل ما يحمله ذلك من قيم ومفاهيم ومؤسسات وآليات للهيمنة والسيطرة."

إضافة لهذا، ومن وجهة نظر اقتصادية بحتة، ولكنها ملتزمة، وليست تجريدية خالصة، ملتزمة بالقضية العربية، وبالمستقبل العربى. نقول:

١ـ إن النظام الاقتصادى الشرق أوسطى الجديد، سيحل محل آمال ومطامح الأمة العربية فى إقامة نظام اقتصادى عربى (هناك ألف سبب وجيه لإقامته، كما أن هناك محاولات حصلت، وهناك نواة قائمة فعلا تتمثل فى عشرات المؤسسات والمنظمات العربية، حتى وإن كانت فعاليتها الآن غير كافية).

٢ـ سيشكل النظام الجديد هجمة استعمارية (بالمعنى الاقتصادي التقني) جديدة

تستهدف الوطن العربي وثرواته وقدراته وإمكاناته البشرية والمادية. التي ستربط جميعها بمصالح إسرائيل، التي ستكون قلب النظام الاقتصادي الجديد، ونقطة الجذب الأولى فيه.

٣ ـ قد يقول قائل ، إن الاقتصاد العربي الآن في حالة تبعية للاقتصاد الغربي الأمريكي خاصة، فماذا سيضيف النظام الجديد.

ونقول، صحيح إن الاقتصاد العربي الآن في حالة تبعية، وإن عمليات التنمية فيه قد فشلت، أو أنها تتعرض لصعوبات نتيجة لهذه التبعية ، ولكن في إطار هذا الوضع ، تتعالى الصيحات والبحوث حول ضرورة انتهاج سبيل التنمية المستقلة، وإن هذه الدعوة بدأت تلقى ردود فعل إيجابية في أكثر من صعيد، ولكن المشروع الإسرائيلي ـ الأمريكي الجديد، ينسف كل التوجهات حول التنمية، وخاصة حول التنمية المستقلة. إن تبعية الاقتصاد العربي ستكون أقسى وأمر، إن الاقتصادات العربية في ظل النظام ستكون مهمشة. لا بل ستزداد تهميشاً.

٤ ـ إذا كان الأمن الاقتصادي يشكل حيزاً أساسيًا وهامًا في مجال الأمن السياسي والأمن العسكري، فإننا بفقدان أمننا الاقتصادي في النظام العالمي الجديد وارتهان ذلك للاقتصاد الإسرائيلي، سنفقد آخر أمل من الأمن السياسي، والأمن العسكري.

٥ ـ إن النظام الاقتصادي الشرق أوسطي الجديد سيعمل على إحداث تغييرات بنيوية في الاقتصادات العربية، وفي اقتصاد إسرائيل، ومن شأن هذه التغييرات أن تخلق توزيعًا جديدًا للعمل الإقليمي، تختص إسرائيل فيه أساسًا بالإنتاج الصناعي ذي التقانة العالية، والمرتفع الثمن، وذي المردود الإنمائي الكبير، بينما تختص الدول العربية أساسًا بالصناعات الخفيفة، وبإنتاج المواد الأولية التي تميل أسعارها إلى الانخفاض في الأجل الطويل، وهذا الأمر سيؤدي إلى تكريس التخلف في البلدان العربية، خاصة في مجال التقانة الحديثة، وفي مجال اكتساب المهارات الضرورية لتحقيق أسباب النهوض الاقتصادي، كما

سيؤدي إلى هيمنة إسرائيل. بحيث يصبح المركز الإقليمي الأكثر تقدمًا صناعيًا، والذي تدور في فلكه باقي البلدان العربية.

٦ ـ سوف يسمح النظام الاقتصادي للشرق الأوسط الذي تريده إسرائيل والغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة، سوف يسمح هذا النظام لإسرائيل أن تكون:

أ ـ وسيطًا ماليًا غير نزيه للأموال العربية، وللعلاقات المالية العربية مع الدول الأخرى. ورغم أننا نعترف بأن الدور موجود إلى حد ما حاليًا، عن طريق المؤسسات المالية الدولية والصهيونية. إلا أن النظام الجديد سوف يسمح لها أن تقوم بهذا الدور على المكشوف، وبعيدًا عن كل الاعتبارات، لتوجيه الأموال العربية واستثماراتها نحو خدمة أهدافها، وليس من أجل إعادة تدويرها لصالح الاقتصاد العربي.

ب ـ إن النظام الاقتصادي للشرق الأوسط الجديد يشكل تهديدًا واضحًا للصناعات الناشئة في البلدان العربية . فإسرائيل ستعمد إلى اتباع سياسة الإغراق لتقضي على بعض الصناعات، ولتحقق مكاسب إضافية في الأسواق العربية.

جـ ـ سوف تعمل إسرائيل في ظل النظام الجديد على السيطرة على طرق المواصلات ومسارات «التجارة البيئية العربية» بحكم موقعها الجغرافي ومؤسساتها القائمة أو التي ستقيمها.

٧ ـ سيسمح النظام الاقتصادي للشرق الأوسط الجديد بتحقيق قفزة كبيرة في مجال تفعيل تشغيل مؤسساتها الاقتصادية القائمة، وخلق مؤسسات جديدة، وتشغيل العاطلين عن العمل، واستقدام المزيد من المهاجرين اليهود. وبناء المزيد من المستوطنات، في حين أن هذا النظام سيضاعف العقبات والصعوبات أمام عمليات التنمية في البلدان العربية. فهو سيقضي (عن طريق المنافسة بالجودة والسعر) على صناعتات قائمة وسيلغى إقامة صناعات جديدة وسيحول الأسواق العربية إلى مجال حيوى للسلع الإسرائيلية، أو التي

ستوزع من قبل المؤسسات الإسرائيلية (أي ستقوم المؤسسات الإسرائيلية بدور الوسيط الناجح للشركات العالمية متعددة الجنسيات، وللمنتجات الأمريكية والأوربية خاصة).

٨ ـ إن اختلال القوى القائم حاليًا هو لصالح إسرائيل، وسيكون هذا الاختلال أعمق في ظل النظام الاقتصادي للشرق الأوسط، وهذا الاختلال سيكون أكبر ضمانة للاستثمارات الإسرائيلية، مما يعزز الهيمنة الإسرائيلية في المنطقة. وسيزيد من قدرة إسرائيل وهيمنتها، وتمتعها بالدعم الأوربي والأمريكي، إنها تشكل امتداداً للرأسمالية الغربية، وخاصة الصهيونية، إن حصولها على الدعم العسكري والاقتصادي والثقافي والتقاني من الغرب، مع تجرد العرب من كل ذلك، إنما يأتي ليعزز الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة.

٩ ـ إن النظام الاقتصادي للشرق الأوسط، ليس مشروعًا اقتصاديًا فحسب، وليس هو «سلامًا من أجل التنمية» كما يعتقد البعض، بل يجب النظر إليه من خلال علاقاته وموقعه من النظام الاقتصادي العالمي، خاصة علاقته بالمصالح الأمريكية والإمبريالية العالمية.

ومن خلال المشروعات التي سبق الإشارة إليها، سواء المروج لها من قبل إسرائيل أو من قبل الولايات المتحدة، أو من قبل المراكز الاستراتيجية الغربية ـ الأمريكية، فإن هذه المشروعات جميعها تسعى إلى تهميش المنطقة اقتصاديًا، وتعميق تبعيتها، والسيطرة علي مواردها، وخاصة ثروتها النفطية، ومواردها المالية، وذلك من خلال هيمنة إسرائيلية تستطيع فيها أن تحقق المشروع الصهيوني، بوسائل اقتصادية، بعد أن فشلت في تحقيقه عن طريق الحرب.

١٠ ـ استطراد لما سبق، فإن الحديث عن هيمنة إسرائيلية اقتصادية على المنطقة العربية يجب ألاينسينا أمراً هامًا. إن الهيمنة ليست بديلاً عن هيمنة الولايات المتحدة والغرب، بل إن حدود هذه الهيمنة (الإسرائيلية) ودورها يتوقف على ما تسمح به الولايات المتحدة وشركاتها ومؤسساتها.

إن الدور الاقتصادي لإسرائيل فى ظل النظام الجديد، يتمثل بتأمين إمكانات الاعتماد على المنطقة (الأموال ـ الأسواق ـ العمالة) من أجل تمويل نفقاتها بذاتها (تنفيذ مشروعها الكبير) تخفيفًا للأعباء الملقاة على عاتق الولايات المتحدة في هذا المجال. وسيتم ذلك كله تحت عباءة الهيمنة الأمريكية، وليس إلى جانبها قطعًا.

أخيرًا يعرض «المشروع الإسرائيلي» سواء منه الشق الاقتصادي أم الشق السياسي فى أسوأ ظروف التفاوض بالنسبة للجانب العربي. فالعرب اليوم في أضعف مواقفهم السياسية والاقتصادية والعسكرية والنفسية. فالنظام الجديد سوف يفرض شروط المنتصر على المنكسر. شروط القوي على الضعيف. إنه سيكون نظاماً بين فريسة وصياد، بين طامع لا حدود لأطماعه، وبين مطموع به لا حيلة له. ولن يكون هناك عدالة في النظام الجديد، بل إنه سيشكل الضربة القاضية لحروب امتدت عبر خمسين عامًا، كان لها جذورها الممتدة عبر التاريخ. ويكفي للوقوف ضد هذا النظام أنه لا يُعرض في ظل أوضاع متكافئة بين فريقين، فتجاه قوة الجانب الإسرائيلي يوجد الضعف العربي، وتجاه دعم أمريكي وأوربي لإسرائيل لا يوجد سوى العداء والكراهية للعرب، وتجاه الحركة الصهيونية لا نجد سوى الشرذمة والفرقة العربية.

«التطبيع»

«التطبيع» كلمة عملت «إسرائيل» والدوائر الأمريكية والأوربية على ترويجها لتصبح من الأخطاء الشائعة. وتعني بها «تحويل علاقات الصراع بين إسرائيل والبلدان العربية إلى علاقات طبيعية، وتحويل آليات الصراع إلى آليات تطبيع».

كيف تفهم إسرائيل هذا المعنى وهذا التحول في العلاقات مع البلدان العربية، لا بل كيف تريد هذه العلاقات أن تكون؟

إن مفهوم «التطبيع» الذي تقصده إسرائيل يتعلق مباشرة بمفهومها نحو السلام والمفهوم الإسرائيلي للسلام الذي تريده معروفًا، وهو من خلال ما سبق عرضه، يلخصه آلون هارايفن [٢٠] عام ١٩٧٧ على أنه «علاقة تحتوي على ثلاثة عناصر على الأقل:

الأول: أن هذه العلاقة يجب أن تتضمن حواراً بين الأطراف الذين كانوا مشتبكين قبل ذلك النزاع.

والثاني: أن هدف هذا الحوار يبتغي الوصول إلى حلول مشتركة.

والثالث: «أن السلام يجب أن يأخذ شكل علاقة قادرة على أن تخلق آفاقًا ونماذجا جديدة من التعاون».

وهكذا عندما يقول العرب: لا تجارة مع إسرائيل، لا اتصالات ولا مواصلات مع إسرائيل، ولا حدود مفتوحة مع إسرائيل، فمعنى ذلك أنهم يقولون أن السلام في رأيهم لا يعني وجود صلة إنسانية بينهم وبين إسرائيل، أي أنه لا علاقة .. ومن ثم فإنه لا حلول مشتركة .. وإذن ما يقترحه العرب هو شئ ليس له (معنى السلام) ولا (طبيعة السلام)، كما تتصورها إسرائيل.

إذن فمسألة السلام لدى إسرائيل مرتبطة بشروط وترتيبات معينة، تنعكس على أرض الواقع بمضامين استراتيجية واقتصادية وثقافية.

من حيث المضمون الاستراتيجي فإن إطاره العام قبول التواجد الإسرائيلي في المنطقة، وما يترتب على ذلك من إجراءات وتغييرات الأسس الأيديولوجية والفكرية والسياسية والثقافية والعسكرية التي تحكم استراتيجية المنطقة العربية، فتدخل فيها ما تريده من تغييرات. تبدأ بتغيير قدرات العرب العسكرية، وتغيير المعتقدات السياسية والثقافية، وتمر عبر إعادة صياغة شبكة العلاقات العربية ـ العربية، والعربية الخارجية، ضمن معايير معقدة للغاية. تحتاج إلى زمن طويل، وهي لا تكتفي بمبدأ قبول إسرائيل في المنطقة، وإنما لابد أن ينعكس ذلك على جميع أوجه السلوك اليومي لشعوب المنطقة، التي عليها أن تقبل إسرائيل «كما هي» بمعتقداتها وأيديولوجيتها وأهدافها.

ولعل أخطر الأسس الحيوية لهذا الانقلاب في المعتقدات السياسية والثقافية هو الفحص الشامل والتغيير الشامل للبرامج التعليمية في كل ما يلقنه العرب لأبنائهم في المدارس والمعاهد والجامعات ووسائل الإعلام المختلفة، ويرى إسحق رابين [٢١] أن السلام يمكن تنفيذه فقط عن طريق إجراءات معقدة وطويلة تؤدي إلى تغيير الموقف العربي تجاه إسرائيل بصورة جذرية، وهذه الإجراءات لا يمكن أن تتطور وتنمو بمعدل سريع إلا في واقع مزيد من النفوذ الغربي ...

ويدعو أحد الاستراتيجيين الإسرائيليين وهو يهوشافاط هاركابي[٢٢] للتفريق بين

الخطة الكبرى والسياسة، وتحليله لها بأن العرب كانوا يخلطون منذ زمن طويل بين الخطة الكبرى والسياسة فيما يخص الصراع. فتتمحوران كلاهما حول فكرة تدمير إسرائيل ككيان سياسي، وهو ما يسميه (الإبادة السياسية) وكان لذلك تأثير على حياتهم السياسية، بل وتعداها لنظامهم التعليمي وثقافتهم وروحهم القومية.

والحل عند هاركابي هو «فصل الخطة الكبرى عن السياسة، فليس في مقدورنا أن نطرد الأهداف الشريرة من أذهان أعدائنا، وإنما نستطيع إقناعهم بضرورة وضع هذه الأحلام جانبًا، واتباع سياسات أكثر اعتدالاً. والردع ـ الذي أصبح في الآونة الأخيرة يشكل حجر الزاوية في التفكير الاستراتيجي الحديث ـ يعني بالضبط إجبار خصومنا على الكف عن العمل بالخطة الكبرى، واتباع سياسة أقل طموحًا. والردع يكبح النيات السيئة، ولكنه لا يمحوها .. إن مثل هذا الفصل بين الخطة الكبرى والسياسة لا يوصل إلى حلول نهائية قاطعة، فقد يظهر خصومنا إذعانهم لرغباتنا لبعض الوقت، وتخليهم عن الخطة الكبرى، ليعودوا فيما بعد. لكن تخليهم عن الخطة الكبرى (أي إبادة إسرائيل) لفترة طويلة من الوقت يؤدي بهم إلى إسقاطها بصورة نهائية وتامة».

ويقول البروفسور شيمون شامير[٢٣] «إن المفهوم الشامل للتطبيع إنما هو من مبتكرات الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وقد نشأ من عدم التناسق في النزاع العربي ـ الإسرائيلي، وانبثق من حقيقة أن مضمون اتفاق السلام مع بلد عربي، يأتي ـ كما نتوقع نحن الإسرائيليين ـ بمنافع محدودة للغاية، مقابل شئ مثالي من العرب: اعتراف، قبول، استعداد للحياة في سلام معنا.

والصعوبات في عدم التناسق هذا تمت ترجمتها في مفهوم (التطبيع).

ويمضي شامير قائلاً بأن «التطبيع طريقة لجذب المصريين لتبادل سلمي نشط في عدد من المجالات، من أجل أن يبرهنوا للإسرائيليين ـ بقدر ما يبدو هذا مرئيًا ـ على الجدية في تحول قلوبهم، وعزمهم على تقبل الإسرائيليين كجيران، وككيان شرعي مساو لهم في الشرق الأوسط، وهذا ما يجعل اتفاقية السلام تتضمن عددًا من المواد الخاصة عن العلاقات الاقتصادية والثقافية، وما يجعل الإسرائيليين يراقبون عملية التطبيع بهذا الاهتمام».

ويقول شامير: إن الإسرائيليين ينظرون «إلى السلام على أنه التحقيق النهائي للرؤية الصهيونية، وليس لديهم مشكلة في الاعتراف بمصر، أو أي بلد آخر ...»

ولدى شامير، فإن معنى القبول لدى الإسرائيليين لا يعني فقط أن تقبل إسرائيل «ولكن أيضًا أن تقبل الصهيونية» ذلك أن «الاعتراض على الأساس الأيديولوجي لدولتهم يبلغ معنى الإفراغ من الشرعية، ومن ثم يمثل تهديدًا وشيكاً لوجودهم».

وهكذا فإن المضمون الاستراتيجي للسلام والتطبيع لدى إسرائيل، لا يعني فقط التسليم بوجودهم والاعتراف بهم كدولة ذات سيادة في المنطقة، بل إن على العرب أن يتقبلوا الأيديولوجية الصهيونية، مما يعني التسليم بمطالب أمنية وإقليمية أيضًا، وفقًا للمعتقدات الصهيونية وللمطامع الإسرائيلية. وكما هو معلوم فإن لإسرائيل مفهومًا خاصًا للأمن من الخمسينيات يستند إلى المبادئ التالية:

- قوة ردع عالية الكفاءة.
- عدم إتاحة الفرصة أمام ائتلاف عربي معاد.
- المبادرة بشن الهجوم. ونقل القتال بأسرع وقت ممكن إلى «أرض العدو».
- الحرب الخاطفة.

وبعد حرب عام ١٩٦٧ أدخلت فيه مصطلحات جديدة مثل «العمق الاستراتيجي» «وحدود يمكن الدفاع عنها» وهي مفاهيم عامة تعكس نوايا التوسع والاستيلاء على أراض عربية بزعم استيعاب أي هجوم عربي.

وبعد حرب عام ١٩٧٣، حدث تحول جديد في مفهوم الأمن القائم على السيطرة على الأراضي إلى مفهوم «السيطرة الكافية والاستراتيجية للأراضي في ظل حدوث تسوية سياسية. بحيث تكون البلدان العربية منزوعة السلاح الاستراتيجي، وأن يكون هناك فجوة استراتيجية في التسلح بينها وبين إسرائيل.

وفي الثمانينيات ظهرت مفاهيم جديدة من شأنها مصادرة الخيارات العربية في الدفاع، وحددت إسرائيل ثلاث دوائر جغرافية كخطوط حمراء للأمن الإسرائيلي:

الدائرة الأولى: منطقة القلب وتضم بلدان المواجهة العربية.

الدائرة الثانية : تقع فيما وراء بلدان المواجهة التقليدية.

الدائرة الثالثة: تشمل الدول الخارجية التي تؤثر مكانتها وتوجهاتها الاستراتيجية على الأمن الإسرائيلي - مثل تركيا وإيران وباكستان ....

وتستهدف إسرائيل في استراتيجيتها منع الحروب بواسطة صمود رادع ضد أي تهديد لوجودها، وتأمين قدرة عسكرية للحفاظ على سلامة أراضيها في حال انهيار الردع ونشوب حرب.

وقد استخدم هذا المفهوم للأمن الإسرائيلي كثيرًا، كما في اجتياح لبنان، وكما في ضرب المفاعل النووي العراقي .. كما أنه استخدم ويستخدم في تبرير مطالب إقليمية، وفي فرض شروط لإضعاف القدرات العسكرية العربية مثل: نزع السلاح، وفرض مناطق أمن، وتغييرا تطوير القدرات الدفاعية العربية، وصناعة الأسلحة وإحباط أي جهود لتنمية القدرات النووية.

وإلى جانب المفهوم الاستراتيجي والإسرائيلي للتطبيع تأتي الجوانب الاقتصادية لتكمل وتنقل المفهوم الاستراتيجي هذا إلى الواقع، وتأخذ الجوانب الاقتصادية حيزًا هامًا من مشاريع السلام الإسرائيلية، على النحو الذي سبق بيانه.

ونستكمل دائرة «التطبيع» بالمضمون الثقافي للمشروع الإسرائيلي، الذي يمثل الدعامة الرئيسية لبناء السلام في المنطقة من وجهة النظر الإسرائيلية. وهو لدى البعض (٢٤) (أكثر إقناعًا وأكثر استقرارًا من أي ترتيبات أمنية عابرة. مثل المناطق المنزوعة السلاح، ووضع جيش أجنبي، وأجهزة الإنذار، وضمانات الدول الكبرى) وهو (العامل الحاسم على المدى البعيد) فالصراع يوجد في وعي الشعوب قبل أن ينتقل إلى الواقع ... المطلوب ببساطة هو نزع العداء من العقل العربي استكمالاً لمحاولة نزع السلاح من اليد العربية، وهي المهمة التي يتكفل بها التطبيع السياسي والأمني.

ولدى إسرائيل، فإن كل «عقدة» يمكن إيجاد حل لها، فإذا كانت مناهج التربية

والتعليم تحض العرب على «كراهية» الصهيونية، فإنه يمكن تغييرها وزرع «المحبة والسلام» بدلاً عنها .. هكذا ببساطة .. أما الحقائق التاريخية التي يمكن أن تعيق هذا التغيير فيمكن «تجاهلها» والتركيز على الجوانب الإيجابية.

ويقتضي ذلك هجومًا فكريًا صهيونيًا على التراث العربي والإسلامي، وعلى المفاهيم العربية والإسلامية بقصد «مواجهة مصادر العداء في الفكر السياسي والإسلامي والعربي». ولهذا فسوف تغرق المراجع الدينية والقومية بسلسلة طويلة من الأكاذيب والخدع والتزييف، و الشعارات والرموز، والخلط للمفاهيم والعقائد.

لقد بدأت «إسرائيل» منذ نشأتها ، تعمل على تطبيع العلاقات مع العرب، وأخذت جهودها أشكالاً مختلفة: كالتطبيع الجبري في الأرض المحتلة وتطبيع الأمر الواقع مع الأردن (من خلال سياسة الجسور المفتوحة) ومحاولات التطبيع مع لبنان منذ غزو الجنوب عام ١٩٧٨، وفي العلاقات مع المسؤولين العرب التي أخذ بعضها الطابع السري (صفقة الفلاشا مع نظام نميري في السودان) كما أن بعضها أخذ الطابع العلني لقاء قمة إيفران الشهيرة في المغرب بين الملك الحسن وبيريز ١٩٨٦).

المقاطعة العربية في مواجهة التطبيع

بدأت المقاطعة العربية في مواجهة الاستراتيجية الصهيونية، منذ بداية ظهور الصراع العربي - الإسرائيلي، وقد بدأت هذه المقاطعة تأخذ مداها العملي شعبيا في اللجان التي شكلت بمبادرة من الفلسطينيين كرد فعل لتزايد المخاطر الصهيونية والنشاط الاقتصادي. فتألفت لجان من المسلمين والمسيحيين بالاتفاق مع اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني (١٩١٩- ١٩٣٥) ثم الهيئة العربية بعد ذلك، وأخذت هذه اللجان تدعو الأهالي والتجار لمقاطعة السلع اليهودية، ووقف التعامل مع التجار اليهود، بهدف الحد من تقديم الإنتاج اليهودي، ومن ثم التخفيف من تدفق الهجرة اليهودية إلي فلسطين.

واعتبارا من كانون أول / ديسمبر ١٩٤٥، قررت الجامعة العربية التدخل المباشر في مسألة المقاطعة لمساعدة الفلسطينيين، بإغلاق باب الأسواق العربية في وجه الصناعة اليهودية، فقرر مجلس الجامعة في ٢ كانون أول/ ديسمبر ١٩٤٥ أن المنتوجات والمصنوعات اليهودية في فلسطين غير مرغوب فيها "لأن إباحة دخولها للبلاد العربية يؤدي لتحقيق الأغراض السياسية للصهيونية".

وفي حزيران/ يونيـو ١٩٤٦ نظم مجلس الجامـعة العربيـة المقاطعة، فقـرر إنشاء لجان للمـقاطعة في فلسطين، وفـي كل دولة من دول الجامعـة للإشراف المحلي علي المناطق.

وبتاريـخ ١١/ ٦/ ١٩٤٦ صدر في سوريا القـانون رقم ٢٧٣ الذي أقره مـجلس النواب، وصـدر عن رئـيس الجـمـهـورية (شكرى القـرتلـى فى ذلك الوقت)(٢٥)، وبموجب هذا القانـون منع منعا باتا "استـيراد وبيع وشراء ونقـل البضائع والمنتـجات الصـهيـونية داخل أراضي الجـمهـورية السوريـة. وتدخل في هذا المنع كل محـاولة لذلك".

وتنص المادة الخامـسة من القانون المذكـور علي أن "كل من يستـورد، أو يبيع، أو يشتري، أو ينقل، أ و يهرب، أو يحـاول تهريب البضائع والمنتجات الصـهيونية، وهو عالم بأنها صهيونية، يعاقب بالأشغال المؤقتة، وإذا تبين أن عمله هذا كان بدافع اتفاق جار بيـنه وبين مؤسسـات صهـيونيـة، فتطبق عليـه الأحكام الخاصـة بقانون حـماية الاستقلال رقم ١٧٩ تاريخ ٢٦/ ٥/ ١٩٤٥".

وهذا يعني أن القانون السـوري يعتبر أن من يتـعامل بالبضائع الصـهيونية نتـيجة اتفاق مع مؤسسات صهيونية يهدد استقلال سورية- فلا يكتفي بمعاقبة لمخالفة قانون المقاطعة، بل يخضعه لقانون حماية الاستقلال.

وفي دورة انعقاد مجلس جامعة الدول العربية العادية الرابعة عشر المنعقدة بدمشق من ١٤- ١٩ أيار / مايو ١٩٥١، وافق المجلس علي إنشاء جهاز يتولي تنسيق الخطط والتدابير اللازمة لمقاطعة إسرائيل، والعمل علي تحقـيقها، وتقرر إقامة مكتب مركزي للمـقاطعة، مـقره دمـشق، تكون مهـمتـه تأمين الاتصال بالمكاتب المخـتصـة بشؤون المقاطعة في كل دولة لتنسيق تدابيرها وأعمالها، وتأمين اطراد نشاطها.

وجاء في مـقدمة قرار مجـلس جامعة الدول العـربية بأن مقاطعـة إسرائيل تشكل "عاملا أساسيا فعالا في مكافحة الصهيونية تحتمه المصلحة القومية".

وقد أحـدث في سورية مكتـبا لمقـاطعة إسرائيل بتـاريخ ٢٦/ ١/ ١٩٥٢ بموجب المرسوم رقم ٩٢. وبـتاريخ ١١/ ١٢/ ١٩٥٤ أقر مـجلس جامـعة الدول العـربية في دورته الثانية والعشرين القانون الموحد لمقاطعة إسرائيل.

المقاطعة الشعبية لسياسة التطبيع الإسرائيلي

لقد انتهجت سياسات متعددة في الساحة العربية لمواجهة المخططات الصهيونية، وكان من بينها المقاطعة الرسمية لإسرائيل، التي جرت محاولات عديدة علي مدي السنوات لاختراقها، ولكن علي الساحة الشعبية العربية جرت مواجهات مختلفة، واستخدمت آليات مختلفة، منها أعمال المقاومة في الأراضي المحتلة، والتي اتخذت أساليب مختلفة من المظاهرات والاعتصامات إلي المنشورات والبيانات إلي المقاومة المسلحة، انتهاء بالانتفاضة.

وفي مصر، التي كبلت باتفاقتي كامب ديفيد، ونتائج زيارة السادات للقدس. كانت مقاومة عمليات التطبيع مع العدو الإسرائيلي تشكل أحد أهم نشاطات الحركة الوطنية. وقد نظر إلي مقاومة التطبيع من وجهة نظر الأحزاب الوطنية المعارضة وجماهير الشعب العربي في مصر، علي أنه ظاهرة يجب أن توضع في موقعها الصحيح من حركة النضال الوطني.فالتطبيع لم يكن مجرد فرض أسس لعلاقات بين دولتين متجاورتين، وإنما كان في الصميم بمثابة البيان الافتتاحي لمخطط دولي

يشارك فيه الشريك الأمـريكي، والصهيونية العالمية، والمؤسسـات الرأسمالية الدولية، ويستهدف تعديلا جذريا في توجه المنطقة وسيـاستها وانتماءاتها. ويمر بالضرورة عبر جميع قضايا مصر المركزية، وفي مقدمتها انتماء مصر القومي.

ولم تقتصر معارضة سياسـة التطبيع في مصر علي أحزاب المعارضة، بل لعل أهم صور مناهضـة التطبيع جـاءت من النقابات والاتحـادات الثقافـية. وتأتي في المقـدمة نقابات المحامين والصحفيين والأطباء والصيادلة والفنانين والمهندسين، واتحاد نقابات العمال والطلبة ...الخ.

واتخذت عـملية المقـاومة هذه أشكالا جـديدة من النضـال، فتكونت لجـان تجمع العديد من الـوطنيين من جميع الاتجـاهات لمقاومـة هجمة التطبـيع، وكذلك عـقدت الندوات، وأصدرت البيانات، وكان لهـامش الديمقراطية المعطي من قبل السلطة دور في نشـر أغراض وأهداف مـقاومة التـطبيع، وبيـان مخاطـره في صحف ومـجلات المعارضة المصرية.

ورغم ما حدث في مصر، ثم في اتفاقية غزة أريحا أولا، ثم في المعاهدة الأردنية-الإسرائيلية، رغم أن ذلك كله قد ألغي ما ألغي من المقـاطعة العربية لإسرائيل، وخلق خرقـا هاما في سيـاسة المقاطعـة ، رغم ذلك كله فإن قـرار المقاطعة مـا زال له قيمـته المعنوية، وقـدر من التـأثيـرات المادية، فـضلا عـلي أنه جاء نـتيـجـة للرفض العـربي الشعبي. وتبقي سياسة المقاطعـة تعبيرا عن الموقف الشعبي المتجـدد، والذي يمكن أن ينهـض من جديد في وجـه حـركـة التطبيـع.

والولايات المتـحدة، كإسـرائيل، يهمـها بالدرجـة الأولي إلغاء المقـاطعة العـربية لإسرائيل، لا بل إنهـا تري أن للجامعة الـعربية الآن مسـؤولية وحيدة هي "أن تعـقد اجتماعا تتخذ فيه قرارا بإلغاء المقاطعة ثم تمضي بعد ذلك في سبيلها"(٢٦).

والولايات المتحدة عملت دائما علي تقويض المقاطعة العربية لإسرائيل. فمنذ عام ١٩٧٦ أحدث قسم خاص بمكافحة المقاطعة العربية في الكونغرس الأمريكي.

لقد كانت المقاطعة الرسمية في الدول العـربية لإسرائيل، تعبيرا عن موقف شعبي

عام، وهي جـزء من تاريخ كفاح وطني وقومي طويل. كـان محوره ولا يزال، قضـية فلسطين لقد قامت المقاطعة العربية لإسرائيل علي أسس ثلاثة.

- مقاطعة اقتصادية.
- مقاطعة ثقافية.
- رفض مبدئي وأيديولوجي.

وقـد جـاءت هذه المقـاطعـة، كـرد شـعـبي عـربي، علي وعـد بلفـور والمشـروع الصـهيـوني، وردا علي الهـجرة والاسـتيطان في فلسـطين. ومكافحـة بيع الأراضي والممتلكات للصهاينة. ولمواجهة امتداد نشاطها الاقتصادي، الذي يطمح في السيطرة علي الإنتاج والأسواق.

والآن وبعد كل هذه السنين، تطرح قضية "التطبيع".

إن الآية معكـوسة تماما، فـالمطلوب هو "التطويع" أو "التـهويد"أو "الصـهينة". إن الأصل في العلاقات هو المقاطعة علي النحو الذي رسمتـه «بعفوية» المقاطعة الشعبية العربية منذ وعد بلفور.

وبهذا الصدد يقول الدكتور جلال أمين(٢٧): (علينا أن نحذر من استخدام كلمة "التطبيع" فالذي يروج له ليس تطبيعا، لكنه مشـروع إخضاع وهيمنة. واستخدام مثل هذه الألفاظ "كالتطبـيع" و "السلام" ليس صدفة، بل مقصـود للإيحاء بأن ما يدار لنا شئ جميل. وترويج مثل هذه الألفاظ، مثال لما يسمي "بالغزو الثقافي"... ويقول: إن تعبـير "الشرق أوسطيـة" من هذا النوع، فهي لا تشـبه الأوربية مـثلا، بل مشـروعات هيمنة علي المنطقة.....).

إن من الطبـيـعي أن يوجـد تناقض ووضع غـيـر طبـيـعي بين العـرب والمشـروع الصـهيـوني، وإن الأصل في ذلك أن عـملية التطبـيع المطلوبة، إنما هـي عمليـة غيـر طبيعية، لذا فالأصح القـول إنها عملية "تطويع" لأن المعادلات الجارية تمت تحت اسم التطبـيع تسـعي لتـحـويل العلاقـة بين العـرب وإسـرائيل (أي عـلاقـة التناقض بين

المشروعين العربي والإسرائيلي) وهي علاقة طبيعية إلي علاقة غير طبيعية، أي إلي تطويع أو تهويد المنطقة العربية.

وفي مجال الرفض الشعبي العربي لعمليات التطويع الصهيوني، نجد المثقف العربي في المقدمة وهذا أمر طبيعي، ما دامت المسألة تتعلق بالوعي، فالمثقف الملتزم يفترض أن يكون ضمير الأمة. ولذا نجد في مصر، كما في الأردن كما في باقي البلدان العربية، ولدي المثقفين والكتاب العرب في المهجر، نشاطا واسعا لمقاومة المشروع الصهيوني. وفي هذا الصدد يقول حلمي سالم: (إن رجل السياسة - بل المحارب - قد يضطر إلي التنازل عن بعض أهدافه نظير الحصول علي أهداف أخري، بصرف النظر عن أسباب هذا الاضطرار والعجز، أو الطبيعة المستسلمة، أو العمالة، أو الهزيمة، أو افتقار العدة والعتاد. لكن "رجل الثقافة" غير مضطر إلي ما قد يضطر إليه "رجل السياسة" لأن "الثقافي" بحالة تاريخ الوجدان وروح الأمة، وغير ذلك من "أشياء لا تشتري" كما قال أمل دنقل، ودربه هو "الاستراتيجي" علي عكس "السياسي" الذي يعمل في مجال الحسابات والمقايضات و"التكتيك" حيث "كل شئ قابل للتفاوض").

لكن للمثقف الملتزم بقضية شعبه حساباته أيضا، فهو إذ يعبر عن ضمير الشعب، لا يستطيع إلا أن يكون موقفه من ذلك الذي يجري علي الساحة العربية، موقف الشعب ذاته، وهكذا فإنه رغم اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، ورغم جهود إسرائيل لجعل هذه المعاهدة أمرا واقعا، فإن ذلك كله لم يتمكن من جعل ما يدعي بـ "التطبيع" واقعا شعبيا في الشارع المصري ، وكذلك الحال سيكون في الشارع الأردني والسوري واللبناني.

إن عملية تبادل السفراء بين القاهرة وتل أبيب التي تمت في ٢٦/ ٢/ ١٩٨٠ ستبقي حية في ذاكرة الإنسان العربي، كما يجب أن يظل رد الفعل الحاصل في الشارع المصري وفي الأوساط المثقفة والشعبية حيا في الذاكرة العربية، ففي ذلك اليوم عبر الشعب العربي في مصر عن شجبه واستنكاره لما يتم علي الساحة الرسمية، وقد كانت ردة الفعل الجماهيرية مضادة وعنيفة. وأبين فيما يلي بعض ردود الفعل

كمـا تناقلتها وسـائل الإعلام في ذلك الوقت، وكمـا حصرها د. أحـمد أبو مطر في كتابه "الثقافة المصرية في زمن التطبيع"(٢٩)

- وزع حزب العـمل الاشتـراكي الأعلام الفلسطينيـة علي عناصره في مـختلف المحافظات المـصرية، ورفع شعـار "مليون علم فلسطيـني مقابل كل علم إسـرائيلي" وبالفـعل قام أعـضـاء الحزب وأنـصاره والمواطنون المصـريون من مـخـتلف الفئـات والطوائف، بإلصاق الأعلام الفلسطينية علي الجدران ورفـعها في الساحات والميادين في عمل جـماهيـري دلل علي أن حركة التـاريخ لا يمكن أن تتمكن قـوة مهـمـا كان حجمها أن تلوي عنقها.

- "لا تتعاملوا مع الإسرائيليين" كان عنوان البـيان الذي وزعته السكرتـارية العامة لحزب التجمع الوطـني التقدمي الوحدوي يوم ١٧ فبراير/ شـباط ١٩٨٠، قبل تبادل السفراء بأيام قليلة، وقـد طرح الحزب في هذا البيان عملية التـزييف والخيانة التي تتم باسم السلام. موجهة النداء للجـماهير المصرية، كي تتوقف عن كافة أشكال التعامل مع العـدو الإسـرائيلي"... في هـذه الظروف يفـتح البـاب للسيـاحـة الإسـرائيليـة والشركات الإسـرائيلية للدخول إلي سوقنا، ومـعها الثقافـة الصهيونيـة المدعومة في ذلك بالاحتـلال الإسرائيلي للأرض المصـرية والعربيـة، في الوقت الذي تتخلي فـيه

> أجهزة الثقـافة الرسمية عن مواجـهة الغزوة الصهيونـية القادمة، التي تعلن صراحة عداءها لمقدسـاتنا الروحية والدينية.. كل هذا يتم وبلدنا مـقطوعة علاقـاتها مع أمتنا العـربية، ونحن في شـبه عزلة عنها وعن الشعوب الإسلامية وبلدان عدم الانحياز. وهذا يفتح الطريق ليجعلنا تحت رحمـة القوة الأمريكية والإسرائيلية، وإنهاء دور مصر التاريخي القيادي في المنطقة، ويهدد أمن مصر المسـتقـبلي. إن هذا لن يقبله شـعب مصـر، لأنه يمس مسـتقـبله ومصـيره ومصـير الأجيـال القادمة، وسـوف يرفضه ويقـاطعه. فلنوقف التعـامل مع كل ما هو إسرائيلي: السفـارة الإسرائيلية، البضـائع الإسرائيلـية السيـاحة الإسـرائيلية، الصـحف والكتب

الإسرائيلية ... كل أوجه التعامل مع إسرائيل، ولنوقف التعامل مع كل من يتعامل مع الإسرائيليين من المصريين، ولنعتبرهم خارجين عن الإجماع الوطني القومي، إذا لم يستمعوا إلي صوت الضمير والعقل.. إنها قضية مصير وضمير لكل المصريين أجمعين. فلنوقف التعامل مع كل ما هو إسرائيلي".

- شكل المثقفون المصريون "لجنة الدفاع عن الثقافة القومية" في اجتماع عقدوه في ٣١ مارس/ أذار ١٩٧٩، لقد أدرك المثقفون حجم الخطر المحدق بالثقافة الفكرية المعادية في مصر، لذلك فقد أكد برنامج اللجنة علي ضرورة التصدي للمنطلقات الفكرية المعادية، ويرصد البرنامج المنطلقات التي تهدد مقومات الشخصية العربية في مصر ، وذلك بقصد إقامة جزء متين من الثقافة الوطنية يتصدي لحركة الجذر والثقافة المستسلمة اللاوطنية، لأن الأقلام التي تنظر لخدمة الخط المستسلم، في أوساط الكتاب المصريين، تمثل خطرا حقيقيا، فتأثيرها في الشارع المصري أكثر من تأثير الأقلام الوطنية، بحكم أن الأولي (المستسلمة) تسيطر علي كافة الصحف القومية، وفي خدمتها الإذاعة والتليفزيون أيضا، وهما جهازان خطيران في غالبية دول العالم الثالث. حيث يتضاعف تأثيره بحكم نسبة الأمية المرتفعة.

هوامش الفصل التاسع

(١) - يعقوب ميريدور: أحد مؤسسي حركة "حيروت" الإسرائيلية، كان نائبا لقائد المنظمة العسكرية القومية (ايتسل) ثم صار وزيرا للاقتصاد الإسرائيلي في حكومة مناحيم بيغن، يملك واحدا من أكبر أساطيل النقل في العالم. يعتبر المسؤول الرئيسي عن عملية زوارق شيربورغ المشهورة في فرنسا. نشر مشروعه في جريدة معاريف الإسرائيلية، ونقلته عنها وكالات الأنباء.

(٢) - نشرته "عال همشمار" الإسرائيلية بتاريخ ٢٤/ ١٠/ ١٩٧٨ ونقلته عنها بعض الصحف العربية.

(٣) - د. سعد طه علام: السوق الشرق أوسطية والزراعة العربية - ملحق الأهرام الاقتصادي عدد ٢١ نوفمبر / تشرني ثاني ١٩٩٤.

(٤) - د. عبد الجبار عدوان: "نظام عربي قوي شرط قيام سوق شرق أوسطية" مجلة الباحث العربي عدد ٣٥ مارس/ آذار ١٩٩٤.

(٥) - د. سعد طه علام: مرجع سابق.

(٦) - أحمد عمر العطيفي: "التطعيم ضد السوق الشرق أوسطية" الأهرام الاقتصادي مارس/ آذار ١٩٩٤.

(٧) - تأسس مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك عام ١٩٢١ وهو من أبرز المعاهد لدراسة السياسة الخارجية الأمريكية والشؤون الدولية في الولايات المتحدة، ويعرف عنه ولاؤه الكامل لإسرائيل وللأهداف الصهيونية. أما منتدي دافوس فهو منظمة دولية تأسست عام ١٩٧١ بهدف "دمج قادة الأعمال التجارية والحكومات والعلماء في شراكة عالمية من أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي".

(٨) - اعتمدنا في إيراد نصوص البيان الختامي للمؤتمر علي البيان المنشور في جريدة النهار البيروتية الصادرة في ٢/ ١١/ ١٩٩٤.

(٩) - جريدة العربي المصرية بتاريخ ٢١/ ١٠/ ١٩٩٤.

(١٠) - جريدة الأهالي المصرية العدد الصادر بتاريخ ٢/ نوفمبر / تشرين ثاني ١٩٩٤.

(١١) - نشرت وقائع الندوة في جريدة العربي العدد الصادر في ١٧ اكتوبر/ تشرين أول ١٩٩٤.

(١٢) - محمد حسنين هيكل: اكتوبر ٧٣ السلاح والسياسة - ص (٦٩٤).

(١٣) - نشرته مجلة الحرية في عددها الصادر في ٢٠/ ١٢/ ١٩٩٢.

(١٤) - نشرته جريدة الشرق الأوسط في عددها الصادر بتاريخ ٢١/ ١٢/ ١٩٩٣.

(١٥) - نشرت وكالات الأنباء هذا البرنامج في حينه، كما نشره د. محمود عبدالفضيل كاملا كملحق في بحثه القيم"مشاريع الترتيبات الاقتصادية (الشرق أوسطية) الذي قدمه إلي الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ونشرت عن المركز بعنوان التحديات "الشرق أوسطية" الجديدة والوطن العربي ١٩٩٤ ص ١٦٣.

(١٦) - د. محمود عبد الفضيل: مشاريع الترتيبات الاقتصادية (الشرق أوسطية) البحث المقدم للندوة الفكرية المشار إليها في الهامش السابق ص(١٣٠).

(١٧) - أورد ذلك د. عبد الفضيل مرجع سابق نقلا عن القدس العربية (دافار ١٨/ ١/ ١٩٩٣) ص ١٣٤.

(١٨) - أورد ذلك د. عبد الفضيل - مرجع سابق. وذلك من خلال بحث الفانك المقدم إلي منتدي الفكر العربي بعنوان (النتائج الإقليمية للتسوية في الشرق الأوسط) حول "الأبعاد الاقتصادية للحل السلمي".

(١٩) - المرجع السابق ص ١٣٩.

(٢٠) - آلون هارايفن مدير شركة شيلواح لدراسات الشرق الأوسط، وقد أورد قوله محمد حسنين هيكل في مقاله بعنوان "صورة كاملة للتفكير الاسرائيلي، فهل نحن علي استعداد؟ "الوطن الكويتية ٥/ ٧/ ١٩٧٧.

(٢١) - إسحق رابين "علاقات استراتيجية" في «عندما يأتي السلام - الاحتمالات والمخاطر» شلومو أفينري وآخرون - ترجمة مركز البحوث والمعلومات في القاهرة (القدس ١٩٧٨) ص ٢٩- ٤٢.

(٢٢) - يهوشافاط هاركابي (الخيارات المصرية أمام إسرائيل) اليوم السابع المصرية ٢٠،٢٧ تموز / يولية ١٩٨٧.

(٢٣) - محاضرة ألقاها البروفسور شامير في جامعة تل أبيب بمناسبة مرور عامين علي توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية. أورد ذلك محسن عوض في كتاب "الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية" مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٨ - ص ٢٠- ٢٣.

(٢٤) - محسن عوض - مصر وإسرائيل: خمس سنوات من التطبيع (القاهرة دار المستقبل العربي ١٩٨٤) ص ١٦٥.

(٢٥) - أورد هذا القانون الدكتور غازي حسين في ملحق كتابه (النظام االإقليمي والسوق الشرق أوسطية - دمشق عام ١٩٤٤) عن دار الوثائق التاريخية - دمشق وثائق الدولة - مكتب مقاطعة إسرائيل ملف ٢٠/ ٤.

(٢٦) - أورد ذلك الدكتور جمال أتاسي في مقا ل له بعنوان "من المقاطعة إلي التطبيع" في جريدة المجد الأردنية العدد الصادر في ٢١ تشرين الثاني ١٩٩٤. وهذا القول هو لوزير الخارجية الأمريكية وارن كريستوفر نقلا عن أحد الدبلوماسيين العرب.

(٢٧) - د. جلال امين في ندوة لجريدة العربي في القاهرة نشرت بتاريخ ١٧ اكتوبر ١٩٩٤.

(٢٨) - مثقف عربي وشاعر في مصر . مقال له بعنوان "مثقفو النجمة السداسية" نشر في جريدة الأهالي المصرية العدد الصادر في ١٩/ ١٠/ ١٩٩٤.

(٢٩) - منشورات الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب- الطبعة الأولي - عمان ١٩٩٤ - ص ٤١- ٤٢.

الفصل العاشر

وماذا بعد؟!

"كل المعاهدات القديمة في مصر، والعالم ألغيت فليست خطب الخطباء ولا بلاغة البلغاء، ولا دهاء الدبلوماسيين، ولا نفاق (التطبيعيين) ولا هرولة (الواقعين) هي التي تهمني. لكن علينا أن نتصور أهدافنا ونحددها، وألا نمرر المشاريع التي تغير الواقع العربي... والذي يغير الواقع مشاريع تغير الواقع ويصعب تغييرها فيما بعد".

"كامل الزهيري"

"أنا أعترف بأني أخاف من
الرومانسية العربية"

"هنري كيسنجر"

ومـــاذا بعـــد؟!..

هل يمكن القول إن ما جـري حتي الآن، قد وضع المنطقة العـربية في طريق السلام؟..

هل حققت كامب ديفيد السلام بين مصر وإسرائيل؟..

هل حققت اتفاقية غزة - أريحا أولا.. السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين؟

هل حـقـقت معـاهدة السـلام بين الأردن وإسـرائيل السـلام الموعـود بين الأردن وإسرائيل؟...

هل أمكن للمفاوضات المتعددة الأطراف أن توجـد حلولا للقضايا المطروحة مثل التنمية والبيئة والمياه و...؟

هل اسـتطاع مـؤتمر الدار البـيـضـاء أن يضـع المنطقـة فـعـلا في طريق التـعـاون الاقتـصادي، وأن يقـيم نظاما اقتـصاديا شـرق أوسطيا، إطاره السـلام وأداته السوق الشرق أوسطية؟

هل تمكنت إسـرائيـل من "تطويع"العـرب ، وقـادتهم إلي شـاطئ الـتطبـيع الذي تنشده؟

هل ستتمكن إسـرائيل من "إخضاع" سورية ولبنان واستكمال حلقـة الاستسلام العربي؟..

أخيـرا، نتساءل هل هـذا الزمن الذي نعيشـه.. هو زمن إسرائيل، وإن حلمـها في إقامة "إسرائيل الكبـري" بدأ يتحقق ، وإن ما لم تستطع تحقيـقه بالحرب.. إستطاعت تحقيقه عن طريق المفاوضات؟!...

وهل نشهد الآن زوال "الحلم" بإقامة نظام عربي، لنشهد قيام "النظام الإسرائيلي"؟

بداية نقول... إن "إجبار" أو "اضطرار" طرف ما في صراع ما للجلوس إلي طاولة المفاوضات، ليس معناه أبدا أن يستسلم هذا الطرف - إذا كان ضعيفا- للطرف الأقوي.. وإن استسلم، ورضخ لحلول تفرض عليه، فإن هذا لا يعني أن السلام بينهما قد تحقق. لأن السلام الحقيقي، لا يمكن أن يتحقق إذا ما شعر الطرف الأضعف أن ما توصل إليه من اتفاق يشكل غبنا، أو أنه لا يحل أصل الصراع، أو غير عادل، أو أنه يتعارض مع تطلعات شعبه، أو أنه يتناقض مع حركة التاريخ.

ذلك أن هذا النوع من "السلام سيكون البؤرة التي ستنمو فيها الشكوك، ومن الشكوك إلي اليقين، ومن اليقين إلي الفعل، الذي سيكون أشد قساوة من كل معطيات الصراع السابقة، لأنه سيكون قد تعلم الدرس واستنبط العبر، واحترز واقعا نضجا.

"السلام" هذا الذي تصنعه إسرائيل وأمريكا، سلام مغشوش، لأنه يستغل ضعف العرب، وتمزقهم، وتفككهم، وتآمر بعضهم، ليخلق واقعا ترفضه الجماهير، ويتعارض مع جميع القيم والمبادئ، والأماني، والأحلام التي تربت عليها الجماهير العربية. إنه سلام مدان.

ويجب ألا ننساق وراء أوهام البعض، إنها أوهام زينتها روح الاستسلام، أو المنفعة الآنية الشخصية، أوهام الذين تربوا علي هوامش الفكر الغربي (الأمريكي - الإسرائيلي)، فلم يلتقطوا منه سوي روح الخنوع والتمنطق بكلمات لا يستوعبون معناها الحقيقي، مثل التفوق الأمريكي، والتفوق الإسرائيلي، والتكنولوجيا الإسرائيلية، والإنسان الخارق الإسرائيلي، وسيادة أمريكا علي العالم الذي يقاد من قطب واحد، والنظام العالمي الجديد؟.. كلها أوهام لا أساس لها، سوي ما يدور في مخيلات من يجلس علي طاولة "لعبة الأمم" فيتصور أشياء تختزل فيها الشعوب

ضمن لوحات الشطرنج، وتستخدم كبيادق من قبل اللاعب الأكبر!!... يجد نفسه المنتصر والأقوي، فيعمل علي إيهام الآخرين بتفوقه، ويخضعهم لغسيل "مخ"، ويلقمهم بأفكاره الجديدة، فينصاعون كمن تسيره قوي غيبية إلي مصيرهم المحتوم.

إن كل ما حدث حتي الآن ليس له إلامعني واحد، هو الضعف والتآكل العربي....ولكن هل ذلك قدر لا يمكن تغييره؟.. هل هو نهاية المطاف؟ هل يمكن "للسلام" أن يحل إذا ما تناسي أطرافه أسباب الصراع، أو نسي أحد طرفي "السلام" أو تناسي، أو تجاهل ، أو أنكر حقوق الطرف الآخر؟..

عقبات جديدة أمام السلام الإسرائيلي الأمريكي

إن السلام الذي تروج له أمريكا، وتسعى إليه إسرائيل، تعترضه صعوبات وعقبات جدية، منها ما هو ذاتي، ينبع من طبيعة هذا "السلام" ومنها بعض الأمور الموضوعية المحيطة بظروفه وبالواقع ومعطياته.

أولا: الرفض الشعبي للتطبيع الإسرائيلي:

ولعل ما يحدث الآن من مواجهة لعمليات "التطبيع" علي الطريقة الإسرائيلية علي الساحة المصرية خير شاهد. فمن الواضح أن مصر "الشعبية" ترفض "التطبيع"، وحتي علي الصعيد الرسمي.

يقول الدكتور سيد عبدالكريم (١) "كيف تكون الأمور طبيعية، وما زالت إسرائيل معتدية علي الأراضي العربية، وتحتل أجزاء منها في أقطار عزيزة علي الشعب المصري... بل كانت في يوم ما في وحدة مع مصر، ولذلك فأنا أشعر أن هناك أجزاء من مصر ما زالت محتلة من قبل إسرائيل؟.. كيف "أطبع" مع مستعمر وتاريخ الشعب المصري – علي طوله – يؤكد أنه لا تطبيع مع استعمار؟

إسرائيل تحاول أن تفرض الاستسلام علي الوطن العربي، وللأسف فإن القوي العربية تلقي بأسلحتها بلا مبرر، وتفرط في كثير من حقوقها بلا مبرر أيضا. ولا بد أن يعي الذين يفرطون في أوطانهم أن الأجيال القادمة ستلعنهم، ويخطئ الذين يعتقدون أن الأمر كله في الحل الأمريكي الصهيوني".

ويلاحظ **ساسون (٢)**، السفير الإسرائيلي في القاهرة بمرارة "المضمون الضحل للسلام اليومي بين دولتينا" ولدي زيارته لمبارك بعد انتهاء مهمته كسفير لدي مصر عام (١٩٨٨) يذكر في مذكراته عن الفترة التي قضاها في مصر، أنه نقل للرئيس مبارك خيبة أمل الجمهور في إسرائيل، ثم يشتكي من أجهزة الإعلام المصرية" التي تواصل بث الكراهية تجاه إسرائيل واليهود، كما أن المواعظ الدينية الإسلامية أيام الجمعة، توجد فيها دعاية وتحريض شديد جدا ضد اليهود "ويقول إنني مندهش . ما الذي تصبو إليه أجهزة الإعلام الرسمية التي تقوم بشكل شبه دائم بهذا التحريض الديني...».

ويقول **ساسون (٣)**: "بالرغم من التوقيع علي اتفاقية السلام وتنفيذها بين مصر وإسرائيل، إلا أن أغلب النقابات المعنية قد قررت عدم الاعتراف بهذا الاتفاقية،

بل ومقاطعة إسرائيل وممثلها في مصر. والنقابة التى تمارث فى هذا الاتجاه هى نقابة المحامين المصريين» ثم يتحدث عن نقابة الصحفيين التي فرضت مقاطعة علي إسرائيل، حيث أبلغت أعضاءها بعدم السفر إلي إسرائيل لمتابعة الأحداث، وكذا عدم متابعة الأحداث الإسرائيلية في القاهرة".

ويذكر **ساسون** أن المقاطعة شملت نقابة الفنانين وممثلي السينما والمسرح والرسامين والنحاتين والملحنين أيضا. مما جعله يطرح علي الرئيس مبارك هذه المشكلة وينقل إليه قلقه من هذه الحالة قائلا: "إذا استمرت الأمور تسير بمثل الصورة بدون كابح فمن الممكن أن يأتي اليوم، سيدي الرئيس، الذي يسألك فيه أبناء شعبك وبحق، إذا كانت إسرائيل بهذا الأمر، فلماذا قررت عقد اتفاقية سلام معها؟".

يختصر الشاعر **أحمد غراب** موقف المثقف العربي فيقول (٤): "أنا ضد "التطبيع" علي طول الخط، وأتكلم هنا بصفتي شاعرا عربيا ومقاتلا سابقا من القوات المصرية، خاض في معظم معارك الأمة العربية مع العدو الإسرائيلي. وللعلم لقد ترجم الإسرائيليون قصائد عديدة لي، وكتبوا فيها أكثر من دراسة، وأعلم انهم يذيعون من أشعاري في إذاعتهم، وحاولوا كثيرا معي، أن أقوم بزيارتهم ، لكنني رفضت رفضا باتا، فما زالت دماء أصدقائي أمامي حتي هذه اللحظة، وليس من السهل أن أنسي هذه الوجوه الوحشية التي كنت أطالعها بالعدسات المكبرة، وهي أمامي علي طول خط المواجهة، كما أنني ما زلت أذكر دباباتهم وهي تمر علي أجساد جرحانا في ١٩٦٧..إن مثل هذه الصور لا زالت عالقة بذاكرتي، ولا أستطيع تخيل نسيانها يوما ما ، بل أري أنها ستظل جدارا سميكا يحول بيني وبين هؤلاء الذين يتشدقون بالحضارة والرغبة في السلام، أقول إنني لست سياسيا، ولا أمت إلي السياسة بصلة، ليفعل السياسيون ما يريدون. لكني كمبدع عربي، أقول رأيي الذي أؤمن به إيمانا مطلقا، والذي لا يملك أحد محاسبتي عليه".

كانت **جولدا مائير** تردد من حين لآخر مفهومها للسلام، فتقول "**إن السلام بالنسبة لي هو أن أتسوق في الموسكي وسوق الحميدية دون أن يثير ذلك استغراب أحد من الناس**" وليتها حية الآن لتجد كيف يعامل المصريون في الموسكي وخان الخليلي الإسرائيليين، إذ إنهم يمتنعون عن بيعهم، ويحجمون عن أي تعامل معهم.

لقد أدركت اسرائيل الصعوبات والعقبات التي تعترض أهدافها في "التطبيع" الذي تريده مع محيطها العربي، من خلال الموقف الرافض لهذه الأهداف في مصر، ولذا فإنها الآن تسعي لضمان "التطبيع" قبل أو مع التوقيع علي أية معاهدة أو اتفاقية، وهذا ما جري مع الفلسطينيين والأردنيين، وهذا ما تريده الآن من إقامة صلات مع الأنظمة العربية سواء في المغرب العربي أو في الخليج.

إن "التطبيع من وجهة النظر الإسرائيلية، عملية ديناميكية هادفة، تسعي إلي جعلها (أي إسرائيل) حالة طبيعية في المنطقة مقبولة بين شعوبها، وواحدة من نسيجها، وليس هذا فحسب، بل إنها تفرض قيام مستوي معين من العلاقات بينها وبين محيطها العربي، لا يمكن تفسيره إلا بأنه هيمنة وتزوير للتاريخ، وإلغاء (للآخر) لهذا فإن ما يفرضه "التطبيع" المطلوب من قبل إسرائيل من تغيير لنهج وسلوك وأخلاقيات ومعتقدات المواطن العربي، سيظل عقبة كأداء أمام السلام الإسرائيلي الأمريكي المشبوه.

وإذا ما استعرضنا سير المفاوضات الثنائية بين سورية وإسرائيل، من أجل التسوية، وتحت الرعاية الأمريكية ، نجد أن الجانب السوري يكرر منذ ثلاث سنوات وأكثر موقفه، إنه يتلخص بالوصول إلي سلام عادل وشامل، والأرض مقابل السلام، وتطبيق القرارين ٢٤٢و ٣٣٨، ولكن إسرائيل تردد باستمرار معزوفتها، فهي تريد أن تعرف قبل كل شئ: ما هو مفهوم سورية للسلام، وما هي حيثياته وإجراءاته، وكيف تتأكد منه؟! لهذا فهي تريد أن يتم الاعتراف بها، وتنهي سورية حالة الحرب معها، وتنهي المقاطعة، تريد أن تقدم مطلب "التطبيع" للعلاقات، وفتح الحدود، وتحقيق الاختراق الاقتصادي والثقافي للأسواق والمجتمع العربي في سورية، تريد تقديم ذلك كله علي الانسحاب من الجولان.. لا بل تضع مشروعات يتم الانسحاب فيها علي مراحل تمتد لسنوات طويلة مع التقدم في عمليات التطبيع (والإجراءات الأمنية الأخري).

لم يعد "السلام"والاعتراف المتبادل هو المدخل "للتطبيع" الذي تريده إسرائيل، بل أصبح "التطبيع" بمفهومها هو الشرط المسبق لأي سلام كان، ولهذا فهي تحرص، كما تحرص أمريكا إلي إنهاء قرار المقاطعة، وإلي فتح الحدود مع البلدان العربية. وهي في كل ذلك تسعي إلي إزالة الحاجز النفسي الشعبي الذي يقف في وجه المشروع الصهيوني الذي يشكل خلفية المشروع الإمبريالي الأمريكي ، والذي يطالب بإلغاء منظومة متكاملة من الأفكار والثوابت المبدئية، إلي جانب تغيير منظومة التربية والتعليم والثقافة والأدب والفنون.

إن ما يسعي إليه " التطبيع" أو التطويع الإسرائيلي هو قبول إسرائيل، لا ككيان لأقلية يهودية فى محيط عربى، تسعى للاندماج فيه والتعايش مع العرب والتعامل معهم كأمة، ولا كحي يهودي وسط المحيط العربي كما يروج أمير المؤمنين الملك الحسن الثاني، إنها تسعي لتحقيق المشروع الصهيوني ذاته، الذي نادي به هرتزل، والذي أيدته المؤتمرات الصهيونية، إنه المشروع الصهيوني في الاستيطان والاعتداء والهيمنة، وإقامة دولة إسرائيل الكبري من النيل إلي الفرات ، وعلي العرب قبوله تحت عنوان "التطبيع"، وهذا أمر غير طبيعي . لمسته الجماهير العربية بعفوية، وعبرت عنه مجموعة من المثقفين والأدباء والفنانين والسياسيين في مصر، بندائهم الداعي إلي تشكيل لجنة تحضير تعد لعقد مؤتمر دائم يتولي مسؤولية إقرار برنامج عملي تفصيلي لمواجهة أشكال السيطرة الصهيونية، وعمليات "التطبيع" وإبداع الأدوات والأساليب الكفيلة بتحقيق هذه المهمة المصيرية(٥).

ثانيا: الاستراتيجية الإسرائيلية

إن الاستراتيجية الإسرائيلية تقف عقبة رئيسية أمام السلام الذى تريده، ولذا فمن المستحيل علي العرب التعايش مع هذه الاستراتيجية.

ويمكننا تبسيط مفهوم الاستراتيجية الإسرائيلية من خلال

طروحات هرتزل والطروحات الإسرائيلية نفسها. لقد اعتبر هرتزل في كتابه "الدولة اليهودية" "أن جميع يهود العالم يشكلون (عناصر غربية) في مجتمعاتهم، ولهم قومية خاصة، ومن أجل حل مشكلتهم يجب تهجيرهم إلي منطقة خاصة".

وحدد هرتزل وظيفة الكيان الصهيوني في نفس الكتاب بقوله:

"نبني من أجل أوربا مخفرا أماميا في فلسطين للوقوف ضد آسيا، وسيكون هذا المخفر طليعة العالم المتمدن ضد البربرية، وسيشكل جدارا فاصلا بين السكان العرب في آسيا، والسكان العرب في شمال إفريقيا"، وبالطبع كان يقول من أجل أوربا، عندما كانت أوربا أعظم قوة في العالم في نهاية القرن التاسع وبداية القرن العشرين، ولو كان يتحدث اليوم لقال مخفرا من أجل الولايات المتحدة، وعندما سيتحدث غدا عندما تنتهي الهيمنة الأمريكية، ماذا عساه يقول؟!..

ومنذ قيام إسرائيل هدفت السياسة الإسرائيلية، علي إنجاز عدة مهام رئيسية منها:

- في السياسة الخارجية: تشجيع هجرة يهود العالم إلي فلسطين ، وتطوير العلاقات مع دول العالم، وخاصة الولايات المتحدة، وتأمين الخيار السياسي لاستخدام القوة العسكرية عند الحاجة، والدعوة للتفاوض المباشر مع كل دولة عربية بدون شروط مسبقة، والوقوف في وجه إظهار شخصية مستقلة للشعب الفلسطيني.

- في السياسة الداخلية: بناء قوات عسكرية متفوقة علي كافة الجيوش العربية والتمسك بالأراضي العربية المحتلة، وإنشاء قاعدة عسكرية لصناعات عسكرية متطورة.

إن الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي يقوم علي ركيزتين أساسيتين:

الأولي: مفهوم الأمن الإسرائيلي، الذي يقوم علي أساس متحرك يواكب السياسة التوسعية الاستعمارية التي تنتهجها إسرائيل، وهذا المفهوم يتبدل باستمرار بتبدل الظروف السياسية والعسكرية المحيطة.

أما الركيزة **الثانية:** فهي أن هذا المفهوم للأمن لا يعني الدفاع عن أرض محددة، بل يتحقق علي أساس ووعي يمنع بمعطياته نشوب حرب أخري، إلي أن تحين الظروف المناسبة التي تقرر القيادة الإسرائيلية أن الثوب الذي تلبسه قد ضاق فتخترقه لتحتل أرضا عربية جديدة، كما يعني أن أمن إسرائيل لا يتحقق إلا من خلال سيطرة إسرائيلية فعلية علي المنطقة، ورفض مطلق لإمكانية أن يصاب الجيش الإسرائيلي بالهزيمة، وذلك لأن الهزيمة تعني إبادة قومية وشخصية.

وتعتبر إسرائيل أن الأمن لا يعتمد فقط علي القوة العسكرية، بل كذلك علي الهجرة اليهودية إلي إسرائيل، وعلي إقامة مستوطنات جديدة في المناطق (الخالية) والاستراتيجية، وعلي تحسين وتطوير الوضع الصناعي في إسرائيل. ويقوم الأمن الإسرائيلي علي استراتيجية واضحة لمنع أية وحدة عربية مهما كانت، مما يستدعي تفتيت العرب والقضاء علي آمالهم في الوحدة.

وقد جاء في الخطة الإستراتيجية العامة التي وضعتها هيئة الأركان الإسرائيلية للعام ١٩٥٦ - ١٩٥٧ والتي لم تتغير حتي الآن، ونشرها الصحفي الهندي (كارانجيا) في كتاب بعنوان (خنجر إسرائيل) في حينه (إن الغاية من الحرب بين العرب وإسرائيل هي تغيير الحدود الفعلية... إن احتلال أراضٍ عربية جديدة يهدف إلي تعزيز مركز إسرائيل السياسي عن طريق سيطرتها علي الطرق ذات الأهمية الاستراتيجية في الشرق الأوسط وعن طريق شق ممرات من الأقطار العربية).

وحددت الخطة الاستراتيجية الإسرائيلية المناطق التي تري ضرورة احتلالها، والتي تعتبرها الحد الأدني لمطامعها الإقليمية، حيث قسمت هذه المناطق حسب أهميتها.

والحد الأدني للمطامع الإسرائيلية حسب ما ورد في كتاب كارانجيا يشمل المناطق التي تسميها القيادة الإسرائيلية (الحدود الآمنة) وهي الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ ،والتي كانت بمثابة تطبيق للخطة الاستراتيجية، ولكن إسرائيل، لا تكتفي بالأرض، ولا تقبل عن التنازل عنها ولا تعتد بالاتفاقات، حتي ولو بدت أنها لصالحها، وفي هذا يعبر إيجال آلون عن هذه النظرية بالقول:(٦).

"إنه لا يمكن لإسرائيل أن تحصل علي الأمن، وأن تحافظ عليه إلا ببقائها متفوقة عسكريا وسياسيا واقتصاديا علي البلدان المحيطة بها، وإن علي إسرائيل لكي تبقي في الوجود، أن لا تقيم وزنا ولا تقبل بالاعتماد علي أية اتفاقية أو تفاهم سياسي، ولو توفر لها هذا، إن لم يكن هذا التفاهم حاصلا في ظل سيطرة إسرائيلية فعلية".

إن استراتيجية إسرائيل هذه ، سوف تظل عقبة أمام السلام الذي تريده إذ كيف يمكن أن يقتنع العرب برغبتها في السلام، وهي إنما تبني وجودها علي القوة العسكرية، وعلي أفكار التوسع والاستيطان؟....

ثالثا: الخيار النووي:

يقول د. يئير عفرون في كتابه (معضلة إسرائيل النووية) (٧) إنه "حسب مصادر أجنبية يبدو أن الاهتمام بالبحث النووي بدأ في إسرائيل فور إقامة الدولة سنة ١٩٤٨، عندما اكتشفت في أعقاب القيام بمسح لحالة المعادن في إسرائيل محتويات اليورانيوم في فوسفات النقب. وزاد الاهتمام لدي سفر مجموعة من الفيزيائيين الشباب إلي الخارج لمواصلة الدراسة في مراكز البحث النووي في العالم "

وفي عام ١٩٥٢ أحدثت لجنة الطاقة الذرية في وزارة الأمن، وأصبحت العامل المركزي المشرف علي كل الأنشطة في مجال الطاقة النووية، وازداد النشاط اتساعا في مجال البحث النووي في النصف الأول من سنوات الخمسينيات وأقيمت دائرتان في هذا المجال في معهد وايزمان، وفي الجامعة العبرية.

وفي عام ١٩٥٧ جري الاتفاق النووي مع فرنسا، وقد وضعت هذه العلاقة في إطار النظام المعقد للروابط المتزايدة القوة بين المؤسسة الإسرائيلية والمؤسسة الأمنية الفرنسية.

ويقول عفرون في كتابه المشار إليه ، "إن تلك الروابط بدأت مترددة في عام ١٩٥٣ - ١٩٥٤، ولكنها تعززت كثيراً في السنتين ١٩٥٥ - ١٩٥٦، وكان شمعون بيريز الذي كان في ذلك الوقت المدير العام لوزارة الأمن المخطط والمنفذ الرئيسي لهذه الروابط..."

وكان بيريز في ذلك الوقت من أهم مستشاري بن غوريون إلي جانب دايان الذي يشكل رئيس هيئة الأركان العامة.

وخلال فترة توثيق العلاقات مع فرنسا بدأت إسرائيل تدرس إمكانية إقامة بنية أساسية نووية. وسعي شمعون بيريز إلي الحصول علي مفاعل بحث نووي بعد أن حظي بمباركة بن غوريون، وقد اندمجت مفاوضاته بهذا الشأن، "في المفاوضات المستمرة التي جرت بين الطرفين علي استعدادات لشن حرب سيناء".

وفي عام ١٩٥٧ وقع الاتفاق السري الفرنسي الإسرائيلي علي بناء مفاعل صغير، بقوة ٢٤ ميغاوات، ويتضمن الاتفاق أربعة مجالات أخري للتعاون نص عليها الاتفاق السري: تزويد المفاعل، وتزويد منشأة لفصل البلوتونيوم، والتعاون فى استحداث قذيفة أرض - أرض تنقل رأس سهم نوويا، والمساعدة العلمية الإسرائيلية للمجهود النووي الفرنسي.

وبعد أن قرر ديغول تغيير السياسة النووية تجاه إسرائيل عام ١٩٦٠ طولبت إسرائيل بأن تعلن علي الملأ عن بناء المفاعل ، وبأن توافق علي وضعه تحت تفتيش أجنبي، وربما تفتيش دولي أيضا، ثم بدأت الولايات المتحدة تتدخل في هذا الموضوع، وتبدي قلقها إزاء الكشف عن أن إسرائيل تبني مفاعلا نوويا، وبعد ممانعة من قبل إسرائيل، وافقت علي تمكين عالمين أمريكيين من زيارة المفاعل مرة واحدة، ثم وافقت علي الإعلان علي أنها لا تعتزم إنتاج أسلحة نووية في المفاعل إلا أنها لم توافق علي التفتيش الدولي.

لقد تبلور الخيار النووي الإسرائيلي بعد حملة سيناء ونتائجها السياسية المخيبة لآمالها، وقد أورد عفرون في كتابه المذكور استنتاجات إسرائيل بعد ذلك علي النحو التالي :

أولا: ليس من المحتمل تحقيق أهداف سياسية ذات مغزي كبير نتيجة لاستعمال القوة العسكرية.

ثانيا: واستنتاجا من التقرير الأول، يجب علي إسرائيل أن تمتنع عن الحروب بقدر الإمكان من ناحية أولي، الامتناع عن أخذ زمام المبادرة إلي الحروب، ومن ناحية ثانية ردع الدول العربية عن الحرب.

وقد تزعم الخيار النووي بن غوريون، انطلاقا من افتراض بأن الردع المستقر وعلي المدي الطويل كان الهدف الرئيسي. وكان تقدير مجموعة الخيار النووي الإسرائيلي أنه "سيكون من الممكن تحقيق مكاسب سياسية معينة بالاستعانة باستراتيجية نووية".

وقد ربط بن غوريون هذه الاستراتيجية بالحاجة إلي إقامة علاقة متينة بدولة عظمي، وكانت هذه الدولة الولايات المتحدة الأمريكية، واستمرت إسرائيل من خلال هذه العلاقة في بناء ترسانتها النووية بحماية ورعاية الولايات المتحدة، ورفضت باستمرار التوقيع علي وثيقة منع انتشار الأسلحة النووية، كما رفضت أن تقوم وكالة الطاقة النووية بالتفتيش علي منشآتها النووية، ورغم أن الخيار النووي يلاقي بعض الانتقادات داخل المجتمع الإسرائيلي، وأن البعض لا يراه حلا للمعضلات الأمنية الإسرائيلية، إلا أن إسرائيل والولايات المتحدة تتمسكان به.

والدول العربية تشعر بخطورة الخيار النووي الإسرائيلي، وهو يهدف ليس إلي بناء قوة نووية تشكل رادعا للعرب، وإنما أيضا لمنع العرب، من تملك السلاح النووي أو حتي مجرد التفكير ببحث علمي حول الطاقة النووية لأغراض سلمية ، وهذا ما فعلته عندما دمرت المفاعل النووي العراقي، لا بل إنها لا تتورع عن تهديد إيران حاليا بأن تقف عن أي محاولة لبناء مفاعل نووي حتي لو كان للأغراض السلمية.

لقد أشار الرئيس الأسد في محادثاته مع الأمريكان إلي خطورة تملك إسرائيل

للأسلحة النووية، كما أن مصر حذرت من ذلك، وطالبت بالعمل علي عدم انتشار السلاح النووي، واتخاذ كافة الخطوات لإزالة الثغرات وأوجه القصور التي تنطوي عليها المعاهدة المبرمة لهذا الغرض، حيث إنها تخلو من النص علي إجراءات تقضي بمنع الدول التي ترفض التوقيع علي المعاهدة مثل إسرائيل من إنتاج السلاح النووي أو حيازته.

أما الولايات المتحدة، فتتبني موقفا يدعو إلي امتناع الدول غير النووية عن إنتاج وحيازة هذه الأسلحة، وتكتفي بدعوة الدول النووية بعدم تطوير سلاحها النووي، بينما تدعو إلي تدمير ومنع انتشار الأسلحة الكيمياوية في المنطقة سواء التي يمتلكها العرب أو إسرائيل.

ويعارض العرب سياسة الولايات المتحدة التي، كعادتها، في أي أمر يتعلق بإسرائيل، تكيل بمكيالين ، فهي تحث مجلس الأمن علي اتخاذ قرارات تتيح لها التدخل المسلح ضد أي دولة بحجة منعها من امتلاك السلاح النووي، بينما تتستر علي امتلاك إسرائيل لهذا السلاح،لا بل إن الولايات المتحدة تبيح لإسرائيل حيازة الصواريخ وغيرها من الأنظمة القادرة علي حمل أسلحة الدمار الشامل، وتساعدها علي تطويرها،وتمنعها في الوقت ذاته عن العرب.

والمصلحة النهائية لسياسة الولايات المتحدة وإسرائيل في هذا المجال هى تجريد العرب من السلاح الكيماوي الذي تمتلكه بعض البلدان العربية، والحفاظ علي ما تمتلكه إسرائيل من أسلحة كيمياوية ونووية. ومساعدتها علي تطويرها وتحديثها، ورفض الجهود الرامية إلي إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة. إن خيار إسرائيل النووي سيظل حاجزا صلبا وقائما يفصلها عن رغبتها في فرض سلامها علي العرب، ففي ظل هذا الخيار، كيف يمكن أن يقبل العرب بهذا السلام. إن لم يكن سلام إذعان واستسلام .

رابعاً: الاستيطان:

كما سبق أن ذكرنا فإن الاستيطان (أو الاستعمار) أحد ثلاث وسائل تعتمدها الصهيونية لتحقيق مشروعها، الوسيلتان

الأخـريان همـا التنظـيم والدبلومـاسـيـة. وقـد بدأت إسـرائيل مشروعها في فلسطين بالاستيطان، ثم توسع ذلك باحتلال الضفة الغربيـة وغزة والجولان سنة ١٩٦٧،ولعل هذه المسألة من أعـقد القـضـايا وأكـثرها حـسـاسـيـة في مـسيـرة الصـراع العـربي - الإسرائيلي. وخاصة وأنهـا ترتبط بمسألة أخري هي القدس التي فرضت عليها إسرائيل واقعا استيطانيا أشد وأقسي.

ويسابق الصهـاينة الزمن في السير بعمليـة الاستيطان إلي مداها مع السيـر بعملية "السـلام" المزعـوم. وتأجـيـل بعض القـضـايا الجـوهرية مـثـل الاسـتيـطان والقـدس واللاجـئين، وتأجـيل البـحـث في هذه القـضـايا إلي المرحلة النهـائيـة، وفي إطار هذه الاتفاقـية تواصل عـمليات الزحف الاسـتيطانى لتـحقـيق وقائع علي الأرض يتـعذر مستقبلا التخلي عنها تحت مختلف الظروف.

ويوجـد الآن في الضفـة الغـربية نـحو ١٥٠ مـسـتـعـمرة يقطـنها نحـو ١٣٠ ألف مسـتوطن (٨)، وتتـوزع هذه المستـوطنات في مخـتلف أنحاء الضـفة، وتتـفاوت في حجـمها وأهمـيتهـا اختلافـا بينا ، ففي حين أن المعدل الوسـطي لعدد مسـتوطني هذه المستعـمرات يقل عن ١٠٠ مستـوطن لكل المستعمـرة، فإن الكثيرة منها تـشتمل علي بضع مئات فقط من المسـتوطنين (كما هو حال المستعمـرات في غور الأردن وغيرها) وتتـوزع المستوطـنات جغرافـيا وإداريا وفق خـطة تعود جـذورها إلي الاسـتـراتيجية الاستيطانـية، التي وضعها التـجمع العمالي منـذ احتلال الضفة، والمسـتند أساس الي "مشـروع الون" الذي قدمه بعـد شهر فـقط من الاحتـلال، ويدعوالمشروع إلي إقـامة سلسلة من المراكـز الاستيطانيـة، برعاية الجيش الإسـرائيلي، علي امتـداد غور الإردن والقـدس وجبل الجليل، وكـذلك الإقـدام فورا على بناء عـدد من الأحـيـاء السكنيـة اليهـودية شرقي القدس الشرقـية.. وأخذ المشـروع بالاعتبار ضـرورة تجنب ضم عدد كبير من السكان العرب بسبب الاعتبار الديمغرافى.

وبعـد وصول الليكود الـي الحكم عام ١٩٧٧، واصل التـركيـز علي إنشـاء الكتل الاستيطـانية في الضفة، مع مـا أضافه انسجامـا مع تصوره لمستقـبل الأراضي المحتلة،

وتجسد ذلك خصيصا في مشروع "دروبلس" عام ١٩٧٨ الذي دعا إلي توزيع المستعمرات في ٢٢ كتلة استيطانية، وإلي توسيع بعض المستعمرات ودمجها في مدينة استيطانية واحدة، كما دعا إلي عدم الاقتصار علي توزيع المستعمرات حول "الأقليات" السكانية العربية ، بل داخلها أيضا. واستمرت سياسة الاستيطان علي مدي السنوات التالية، بصرف النظر عن شكل الحكومة الإسرائيلية. ولعل ما يلفت في سياسة الاستيطان هو الاختراقات التي تمت باستيلاء المستوطنين علي نقاط معينة داخل مدينة الخليل مثلا (محطة الباصات، سوق الخضار، مدرسة..الخ) حيث أقاموا نقاطا فيها أصبحت تسيطر علي المدينة بكاملها، وهكذا فعلوا في القدس القديمة، وإن كانوا قد فشلوا في تحقيق ذلك في نابلس.

أما نموذج أريحا للحكم الذاتي، فيظهر جليا في طريقة ترسيم حدود منطقة أريحا التي تخضع للحكم الذاتي الفلسطيني، فقد تم استبعاد اعتماد حدود المنطقة كما كانت سابقا، وأعيد رسم هذه الحدود علي نحو يتجنب أراضي كتلة المستعمرات المحيطة بأريحا ويبقي هذه المستعمرات متصلة جغرافيا ومربوطة بشبكة طرق خاصة بها، فنشأت منطقة حكم ذاتي ذات شكل غريب . ينتفخ قليلا أحيانا ويضيق كثيرا أحيانا أخري.

إن الكتل الاستيطانية الإسرائيلية تغطي نحو ٢٠٪ من مساحة الضفة الغربية وذلك عدا الـ ٢٠٪ الأخري التي تغطيها أراضي المستعمرات الأخري الواقعة خارج نطاق هذه الكتل، وعن الأراضي المشغولة بمنشآت عسكرية لقوات الاحتلال، وهذا ما تبلغ نسبته الإجمالية أكثر من ٥٠٪ من أراضي الضفة الغربية. باستثناء منطقة "القدس الكبري" التي تؤلف نحو ١٤٪ من مساحة الضفة.

وفي القدس، تبنت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سياسة منهجية ثابتة إزاء القدس تجسدت في تعزيز وحدة المدينة ومنطقتها، في إطار ترسيخ السيطرة اليهودية عليها. وذلك بهدف عدم إمكانية إعادة تقسيم المدينة ، باعتبار ذلك يشكل سياسة تجمع عليها كل القوي السياسية الإسرائيلية.

ومنذ تموز / يوليو ١٩٩٣ أصبح اليهود أكثرية في منطقة القدس الشرقية نفسها:

١٦٠ ألف يهـودي، مقابـل ١٥٥ ألف فلسطيني، أما في منطـقة القـدس الكبرى، غـير المحددة بدقـة (عمدا) فـإن عدد المسـتوطنين يربو علي ٢٠٠ ألف، وفي الحـالتين، فإن عدد مسـتوطني منطقة القدس يزيد علي مجـموع مستوطني سائر الضـفة وقطاع غزة ومرتفعات الجولان معا.

أما في قطاع غزة، فقـد بدأ الاستيطان متأخرا نسبيا، وظـل محدودا من حيث عدد المستـعمـرات والمستـوطنين، والسبب يعـود إلي وجود كـثافـة سكانية تعـد من أعلي الكثـافـات السكانيـة في العـالم. إضافـة إلي ضـراوة المقـاومة المـسلحة لـلاحتـلال، ومحدودية المـوارد المائية، وتسيطر سلطات الاحتـلال في غزة علي ١١٧ ألف دونم - أي نحو ثلث إجمـالي مساحة القطاع بحـجة أنها أملاك دولة، وتخـصص جزاء منها لأغراض الاستيطان.

ويوجد في قطاع غـزة ١٦ مسـتعمـرة بالإضافة إلي "كـفاريام" وإلي مـجمع إيرز الصناعي. ويقطن هذه المسـتعمـرات نحو ٥ آلاف مسـتوطن فقط، وهي تتـفاوت في الحجم من حيث عدد مستوطنيهـا إذ يراوح هذا العدد بين ٥ مستوطنين فقط (كما هو حال كفاريام) وألف مستوطن (كما هو حال نافية وكاليم).

ورغم اسـتمـرار المفـاوضات بين الجـانبين الإسـرائيلي والفلسطيني فـإن محـاور التركيز الرئيسية للاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٦٧ كانت كالآتي:

١ - استكمـال تهويد منطـقة القدس بالتـخطيط لبناء أكـثر من ١٥ ألف وحدة سـكنية جديدة لليهود فيها.

٢- تكثـيف الاسـتيطان عـلي طول "الخط الأخـضـر" وفق خـطة الدرزة أو (الخط الفاصل) الجديدة.

٣- تعزيز كتل المستعمرات القائمة، والعمل علي إنشاء كتل جديدة.

٤ - زيادة أعداد المستوطنين حتي داخل منطقة الحكم الذاتي (مثل زيادة عدد مستوطني قطاع غزة بنسبة ٢٠٪ خلال الصيف الماضي).

ولا يخفي علي أحد المغزي الحقيقي لوجود هذه التوجهات، وفي ظل المفاوضات لمد رقعة الحكم الذاتي

فأي سلام هذا الذي تريده إسرائيل؟... إن وضع المستوطنات والتوسع فيها سيظل عقبة هامة في طريق السلام المنشود!!.....

خامسا: القدس:

> القدس العربية ، شأنها شأن مسألة المستوطنات ، من القضايا التي تم تأجيل بحثها إلي حين المفاوضات النهائية (كما جاء في اتفاق غزة - أريحا أولا) وحتي تأتي مرحلة المفاوضات هذه، تستمر إسرائيل في التمسك بالقدس (موحدة عاصمة أبدية لإسرائيل) وتقوم بأعمال التهويد باستمرار ضاربة عرض الحائط بالمواثيق الدولية وبقرارات مجلس الأمن، ومتجاهلة بذات الوقت أي حقائق تاريخية تثبت عروبة القدس.

وفي مؤتمر الدار البيضاء (خريف ١٩٩٤) المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، قال عرفات من معطيات تاريخية وقانونية بأن القدس هي عاصمة فلسطين، ولكن رابين رد بنفس الجلسة في المؤتمر ليقول أمام رئيس لجنة القدس أمير المؤمنين راعي المؤتمر "إن القدس هي العاصمة الأبدية لإسرائيل".

وبين هذا وذاك يقف الملك حسين ليقول في ٢٢/ ١٠/ ١٩٩٤ في مجلس الأمة الأردني بأن "المقدسات الإسلامية في القدس، ستظل وديعة لدي الهاشميين يصرون علي رعايتها وإعمارها والإشراف عليها".

ومنذ احتلال إسرائيل للقدس العربية في حزيران ١٩٦٧ بدأت بأعمال التهويد، فهدمت البيوت والمساجد والمخازن دون حسيب ولا رقيب، وفي ٢٨ حزيران من نفس العام وسعت حدود المدينة وأعلنت أنها تخضع للقوانين الإسرائيلية، ومما تجدر ملاحظته أن أملاك اليهود في القدس لم تكن تتجاوز خمسة الآف دونم لدي قيام إسرائيل (١٧٪ من مساحة القدس) أما بعد الاحتلال فقد وصلت إلي ٨٠٪ من

القدس وقد تشرد نتيجة للغزو الإسرائيلي للمدينة ٦٠ ألف عربي، قامت إسرائيل بالاستيلاء علي ممتلكاتهم بموجب قوانينها الجائرة.

ورغم عمليات التهويد والقمع والضغط، فإن محاولات الإذلال المستمرة لأبناء القدس من الفلسطينيين لم تستطع إخضاعهم، فلا زالت شوارع القدس العربية تشهد المظاهرات وتودع الشهداء.

إن أسوأ ما في اتفاق "أوسلو" بالنسبة للقدس أمران:(٩)

أولهما: أنها ألغت الجانب الدولي نهائيا، وبالتالي ألغت سيلا من القرارات والمواقف الدولية التي لم تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل. ولا بجواز ما احتل منها سنة ١٩٦٧. والتي اعترفت بالحقوق الكاملة فيها للشعب الفلسطيني.

وثانيهما: أنها أجلت البحث في مصير القدس ثلاث سنوات، تكون خلالها، إسرائيل في عهد "الاستسلام" قد قامت بتهويد ما لم تتمكن منه إطلاقا في سنوات المجابهة، وما كان المطلب الإسرائيلي بتأجيل قضية القدس إلا لفرض سياسة الأمر الواقع.

وفي هذا المجال يقول أحد المسؤولين الأوائل عن التخطيط الإسرائيلي للقدس في عهد رئيس بلدية القدس الشهير تيدي كوليك:

"سيستحيل علي السيد عرفات أن يزعم أن القدس الشرقية عاصمته . قد ينجح في القيام بعمل رمزي، غير أن عمليات البناء التي قمنا بها ستجعل تقسيم المدينة من جديد أمرا مستحيلاً".

إذن ستبقي القدس أيضا سدا في وجه أي سلام يمكن أن تقيمه إسرائيل، فللقدس وضعها الخاص في قلوب العرب والمسلمين، ومن العسير أن يوجد عربي أو مسلم يقبل أو يعترف بالقدس يهودية ، وعاصمة أبدية لإسرائيل حتي ولو وضعت ترتيبات خاصة بالأماكن الدينية.

سادسا : اللاجئون وحق العودة:

من أهم الموضوعات المؤجلة للمناقشة بعد مرحلة الحكم الذاتي الانتقالية هو موضوع اللاجئين وحقوقهم.

ولعل أخطر نتائج قبول الفلسطينيين لصيغة مدريد، هو تجريدهم من قرارات الأمم المتحدة التي كانت ستوفر لهم هيكلية ومظلة للعديد من الحقوق والمطالب الفلسطينية، ومن بينها مسألة اللاجئين.

وكانت الأمم المتحدة قد اتخذت قرارا عام ١٩٤٨ برقم ١٩٤ يعتبر مرجعا قانونيا دوليا ثابتا، يتضمن تعريفا واضحا بحقوق اللاجئين الفلسطينيين بصورة جماعية ، ويطالب بحقهم في العودة كمجموعة قومية. أو في التعويض للذين لا يرغبون في العودة.

إن حق العودة ، الوارد صراحة في القرار رقم ١٩٤، ثابت أيضا في القانون الدولي، فقد جاء في المادة ١٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي هو حجر الأساس في القانون الدولي ما يلي:

١- لكل إنسان حق حرية الانتقال والسكن ضمن حدود كل دولة.

٢- لكل إنسان حق مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده، والعودة إلي بلده.

ويستمد الميثاق الدولي بشأن الحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦، والذي وقعته إسرائيل، سلطته من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقد جاء في هذا الميثاق ، جزئيا، ما يلي:

"- لكل إنسان الحق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده..

- لن يحرم أي إنسان بصورة اعتباطية من حق دخول بلده."

وقد أعيد تأكيد حق اللاجئين بالعودة من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة سنة ١٩٧٣، وورد في هذا المبدأ ما يلي:

"أ- لكل إنسان الحق بلا تمييز من أي نوع كان، كالعرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة ، أو الدين ، أو الرأي السياسي ، أو غير السياسي، أو المنبت الوطني، أو الاجتماعي، أو الممتلكات ، أو الزواج ، أو أي وضع اجتماعى آخر، بالعودة إلى وطنه.

ب- لن يجرد اي إنسان اعتباطا من جنسيته، أو يرغم علي التخلي عنها كوسيلة لحرمانه من الحق في العودة إلي بلده.

جـ - لن يجرد أي إنسان اعتباطا من حق العودة إلي بلده.

د- لن ينكر علي أي إنسان حق العودة إلي بلده بسبب عدم امتلاكه لجواز سفر، أو وثيقة سفر أخرى" وارتبط حق العودة للفلسطينيين من خلال قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤، رقم ٣٢٣٦، الذي نص علي حق الفلسطينيين فى تقرير المصير. فقد جاء في هذا القرار:

"١ - تؤكد (الجمعية العامة) من جديد حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين غير القابلة للتصرف وخصوصا:

أ- الحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي.

ب- الحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين.

٢ - تؤكد من جديد أيضا حق الفلسطينيين، غير القابل للتصرف، في العودة إلي ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها واقتلعوا، وتطالب بإعادتهم".

إلا أن إسرائيل تساندها الولايات المتحدة ضربت عرض الحائط بجميع المواثيق والمعاهدات الدولية، وكذلك بقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

ومن الواضح أن هناك خلافا عميقا بين الموقف العربي والموقف الإسرائيلي في قضية اللاجئين. وأن هذا الخلاف لا يمكن حله عن طريق التسويات والمساومات، وسيظل يشكل عقبة كأداء أماما يدعي "بالسلام الإسرائيلي".

إن المواقف الإسرائيلية من قضية اللاجئين الفلسطينيين، ترجع إلي أساس تصورها

لظهـور المـشكلة. إن هذ المواقف مـبنـيـة وفق تصـور مـدروس ومـعـلل بأن خـروج الفلسطينيين سنة ١٩٤٨ كان إما طوعـيا، وإما نتيجة تحريـض من جانب زعماء الدول العربية المجاورة.

وفي هذا السياق يقول شمعون بيريز (١٠)".....ومن جانبها، ترفض إسرائيل هذه الاتهامات (اتهامات العرب لها بأنها أجبرت الفلسطينيين علي ترك ديارهم وبيوتهم) ويضع الناطقون باسمـها المسؤولية علي زعماء الـعرب، نظرا لأنهم طلبوا من السكان مـغادرة مناطق المعـارك، وكان أملـهم العقـيم هو أنهم سيكسبـون المعركـة بسرعـة، وسيـزيلون إسرائيل عن الخارطة، ويدعون السـكان المحليين يعودون، ولكن الحظ لم يحالف العـرب، إسرائيل كـسبت الحـرب، وبقي السكان المحليون في الخـارج، فهل يجب أن تعتبر إسرائيل مسؤولة عن حقـيقة أن البلدان العربية لم تستوعب اللاجئين العرب بنفس روح التـضحيـة والأخوة التي أبدتهـا إسرائيل تجاه لاجـئي الحرب من اليهود؟"

ويلاحظ هنا كذب الادعـاء الإسرائيلى، وإظهـار اليهود بمظـهر إنساني، ومـساواة وضع اللاجئـين الفلسطينيين، بوضع اليهـود الذين تعرضـوا لويلات الحرب العـالمية الثانية!!...

أما ما ترغب به إسرائيل في العلن، في معالجة مشكلة اللاجئين فهو:

أولا: تقديم تعـويضات للاجـئين الفلسطينيين شرط تقـديم تعويضـات أيضا ليهود البلاد العربية الذين استوطنوا إسرائيل في مقابل ممتلكاتهم وخسائر أخري.

ثانيا: وهذا أهم من وجهـة نظر الحكومة الإسـرائيلية ، إعادة تـوطين اللاجئين في أمـاكن شتـاتهم من خـلال منحهم حـقـوق الإقامـة والجنسيـة في البـلاد العربيـة المجاورة.

وقد تـسمح إسـرائيل ولأسبـاب إنسانيـة، بعودة عـدد قليل منهم ، وفقـا لخطة لم الشمل .

وفي المفاوضات حيال قضية اللاجئين، طرح الجانب الفلسطيني تمسكه بالقرار ١٩٤، ولخص الموقف العام للفلسطينيين بالنقاط التالية:(١١)

أولا: إجراء استفتاء حر مستقل لتقويم مدي رغبة اللاجئين في ممارسة حقهم في العودة.

ثانيا: أن الذين لا يرغبون في العودة يجب أن يحصلوا علي ضمانات كاملة بتسوية أوضاعهم في البلاد المضيفة، وأن يكون لهم الحق في الحصول علي الجنسيتين (الأولي فلسطينية تمنحها دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة، والأخري تمنحها الدولة المضيفة).

ثالثا: أن الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين تتساءل بصوت عال وبسخط (كيف يمكن لإسرائيل أن تستوعب الملايين من المهاجرين اليهود، وترفض استيعاب سكان البلد الأصليين؟).

رابعا: رفض المقولة، التي يمكن الدفاع عنها في أية محكمة، والتي مفادها أن علي اللاجئين الفلسطينيين أن يدفعوا ثمن اقتلاع اليهود من البلاد العربية.

وبالعودة إلي شمعون بيريز، نجده يؤكد علي عدم مسؤولية إسرائيل في تهجير الفلسطينيين، كما ينفي إصدار بن غوريون أمرا "بطرد الناس من أراضيهم وبيوتهم".

ولكنه يطرح المشكلة من جانب آخر، فهو يقول (١٢) المشكلة نشأت نتيجة للظروف المأساوية للحرب، وفي غمرة دعوات من الزعماء العرب للهرب فقد فرّ ستمائة ألف فلسطيني من إسرائيل خلال حرب الاستقلال في عام ١٩٤٨، بينما استوعبنا عددا مساويا من اللاجئين اليهود الذين فروا من البلدان العربية – حوالي ستمائة ألف يهودي من مجموع السكان البالغ حوالي ٩٤٠ ألف شخص – واللاجئون اليهود من البلدان العربية جري استيعابهم علي الفور في إسرائيل،

وأصبحوا مواطنين كاملين يتمتعون بحقوق متساوية، في حين أبقي اللاجئون الفلسطينيون في مخيمات اللاجئين ، ولم تمنحهم أية دولة الجنسية باستثناء الأردن»(١٢)

ويعترف بيريز أنه من غير المفيد في هذا الموضوع الجدل التاريخي الذي لن يوصل إلي نتيجة لذا فهو يدعو السياسيين لصياغة الحاضر والمستقبل، والتوصل إلي حل مقبول من الطرفين. وهو يفترض أن يكون الحل عادلا لجميع الأطراف تجاه اللاجئين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وهو إذ يري أن حق العودة، إذا قبل من جانب إسرائيل ، فإنه سيمسح الوجه القومي لدولة إسرائيل محولا الأغلبية اليهودية إلي أقلية، "وبالتالي فليست هناك أية فرصة لقبولها، سواء الآن أو في المستقبل"... "ولا توجد أية حكومة إسرائيلية واحدة توافق علي استراتيجية من شأنها أن تدمر كياننا الوطني".

لذا فهو يقترح علي الوكالة الدولية لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين إعادة تأهيل الفلسطينيين ، واستبدال استراتيجية المساعدات باستراتيجية بنية تحتية اقتصادية.

وقبل ذلك يجب معاملة اللاجئين "كبشر بالمشاعر واحترام الذات" لذا فإن استراتيجية إعادة التأهيل "ستحفظ لهم كرامتهم الإنسانية" كما يبدي "مشكورا" استعداد إسرائيل للمساعدة في إنشاء بنك للمعلومات لأغراض إحصائية وتخطيطية لإعادة التأهيل، كما يبدي استعداد إسرائيل (لتوظيف خبرتها في التخطيط لعملية استيعاب اللاجئين وإنشاء بنية تحتية لتوطينهم) في البلدان التي استضافتهم، وبنفس الوقت فإن بيريز يبدي استعداد إسرائيل للنظر في موضوع لم شمل العائلات. علي مستوي فردي ، ولكنه يتكرم ويسمح للفلسطينيين في الشتات بدخول، "الكونفدرالية الفلسطينية الأردنية".

وفي الحقيقية فإنني لا أدري كيف ستواجه سلطة الحكم الذاتي الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين.

فإذا كان الفلسطينيون قد تخلوا عن غطاء الأمم المتحدة ، وبالتالي عن قراراتها التي هى من أوراقهم السياسية.

وإذا كانوا هم في الموقف التفاوضي الجانب الأضعف.

وإذا هم قد رضوا بالمفاوضات المنفردة والثنائية والمباشرة ، وتخلوا عن الموقف العربي المساند فكيف يواجهون الموقف الإسرائيلي إذن؟...

ما هي الأوراق التي يستطيعون بها مواجهة مناورات إسرائيل وأطماعها.

لقد استخدمت إسرائيل منظمة التحرير الفلسطينية كشرطة وحرس حدود ومركز للمعلومات تعمل لصالحها، وارتاحت إسرائيل من عبء غزة الذي كان يكلفها الكثير ماديا ومعنويا. وأخذت من المنظمة الاعتراف والوجود، واستخدمتها أداة عبور للمنطقة العربية برمتها. شقت بها الصف الفلسطيني، وقسمت بها الصف العربي. فأي الأوراق بقيت في يد الفلسطينيين ؟!..

سابعا: المخاطر الاقتصادية للمشروع الصهيوني:

> في الواقع لا نستطيع فصل المخاطر الاقتصادية عن المخاطر الاستراتيجية والسياسية للمشروع الإسرائيلى الأمريكي للسلام. ولكننا نسلط هنا علي التفاوت الكبير بين اقتصادات البلاد العربية، والاقتصاد الإسرائيلي ، والمطامع الصهيونية التي تحاول استغلال هذا التفاوت، بهدف استنفاد الثروات الطبيعية العربية، وإحكام طوق التبعية علي اقتصادات البلاد العربية.

إن المطامع الصهيونية في نهب الموارد العربية ، وإحكام السيطرة علي الاقتصاديات العربية هي صلب اهتمام إسرائيل وأمريكا، وهي من بين أهدافها الرئيسية لمشروعها الاستراتيجى، المدعو بالشرق أوسطية. وستبقي هذ المطامع "مخاطرها" وأغراضها إحدي أهم عقبات السلام الذي تريد فرضه أمريكا وإسرائيل.

إن التحدي الذي يفرضه هذا المشروع علي الأمة العربية، سيضئ العقل العربي، ويوقظ الإرادة العربية لتوحيد الجهد من أجل إفشاله، فالمنطقة العربية تدخل الآن في

تجد غير متكافئ، والخيارات أمامها غير متاحة، وما هو معروض عليها الإذعان والخضوع، أو المقاومة، وسيكون للمخاطر الاقتصادية دورها في إذكاء روح المقاومة، حتي ولو بدا الآن لبعض رجال الأعمال العرب (علي طريق البزنس) أن هناك مغانم عليهم اقتناصها.

فإذا ما عقدنا مقارنة سريعة بين اقتصاد سورية والأردن ولبنان، واقتصاد إسرائيل نجد التالي:

- يبلغ الناتج القومي لإسرائيل (الدخل القومى) ٦٠ مليار دولار سنويا. بينما يبلغ في سورية (١٥ مليار دولار) وفي الأردن (٢ , ٤ مليار دولار) وفي لبنان (٤ مليارات دولار) أي أن الناتج القومي في إسرائيل يساوي ثلاثة أضعاف الناتج القومي في الدول الثلاث المحيطة بفلسطين المحتلة مجتمعة.

- بلغ متوسط الدخل الفردي السنوي في إسرائيل ١٢ آلف دولار أمريكي. بينما يتراوح في دول الطوق (بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة) بين ١٠٠و١٢٠٠ دولار أي أن الدخل الفردي في إسرائيل يساوي أكثر من ١٠ أضعاف متوسط الدخل الفردي في هذه الدول.

يضاف إلي هذا أن الاقتصادات العربية عموما تتسم بالسمات الحالية التالية:

- التدهور المستمر في وضع الأمن الغذائي.
- التدني في الإنتاجية الصناعية والزراعية.
- الدور الهامشي للعلم والتكنولوجيا.
- انهيار في "النظام العربي الإقليمي" وضعف العلاقات الاقتصادية العربية.
- الاعتماد المتزايد علي المنتجات الأجنبية.
- التبعية للاقتصادات الرأسمالية الغربية.
- استفحال الهوة بين الفئات الشعبية في المجتمع العربي (الغني والفقير).

- التفاوت الكبير بين مستويات الدخل القومي بين بلد عربي وآخر.

- شيوع ظاهرة التبذير والإسراف في أوساط معينة من الأثرياء العرب، وخصوصا في البلدان النفطية.

- شيوع ظاهرة الفساد والإفساد في الأوساط الإدارية.

إن من شأن هذا المشهد المريع للاقتصادات العربية أن يجعل الانخراط في المشروع الصهيوني لا يعني سوي السقوط النهائى في الهاوية، فهو لن يستطيع أن يواجه المخطط الصهيوني إلا بالمزيد من الاستسلام والقضاء علي آخر أمل في إحياء مشروع التعاون الاقتصادي العربي في الطريق إلي التعامل الاقتصادي العربي عبر عملية إصلاح حقيقية في عمق الاقتصادات العربية.

إن الواقع المأسوى للاقتصادات العربية لا يمكن الخروج منه من خلال السوق شرق أوسطية، ففي ظل هذا الخلل الكبير، فإن المخرج الوحيد هو عملية إصلاح في إطار المشروع العربي، وليس الانغماس في إطار التبعية الجديدة للاقتصاد الرأسمالي عبر الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي.

البـــديل !!

يتحدث البعض، محاولا أن يكون كما يدعي موضوعيا، ما هو البديل؟
أي مـا هو البـديل عن طريق السـلام الإسـرائيلي - الأمـريكي؟
ويقدمون لسؤالهم التبريري ببعض "المسلمات" كما يزعمون مثل:

- انهـيار المسلمـات العربيـة والمقولات التي آمنت بهـا الجمـاهير العـربية، مـثل الوحدة والتـحرير، العـالم يتغـير، لم تعد القـوميـة هي عنوان العمل السـياسي، بل أصبح العالم تحكمه الأسواق والتكتلات الإقليمية، لقد حل السوق محل القومية في العالم الجديد.

- أمريكا سـيدة العالم الآن وبعـد انهيـار الاتحاد السوفـياتي أصبح السـلام قرارا أمريكيا، والعرب لا يستطيعون أن يقفوا في وجه أمريكا "الجبارة".

- إسرائيل "قـومية" لا بل إنهـا أقوي من جميع الجـيوش العربيـة، وهي تملك قوة نووية ضاربة.

- الأمم المتحدة ومجلس الأمن بيـد أمريكا، ولا يمكن أن يقف معنا مجلس الأمن في أي قرار ما لـم تكن موافقة أمريكا متاحة.

- لا توجد فرصة للعرب بأن يعيدا تسليح جيوشهم والحصول علي الأسلحة المتطورة دون موافقة أمريكا.

- العالـم يسير باتجاه حل مشاكله عن طريق المفاوضات، ولايمكن أن يخرج العرب عن هذا التوجه.

- الصف العربي مشتت بسبب نتائج حرب الخليج الثانية، وما دام من غير الممكن أعادة جمعه، والحصول علي التضـامن العربي، لذا فإن اللجوء إلي المفاوضات الثنائية يظل هو السبيل الوحيد أمام جميع الأطراف.

والرد علي ذلك، ممكن وليس من باب المـبالغـات، ولا الحماس ، ولا الـرومانسـية التي يتحدث عنها كيسنجر. إنه رد موضوعي وهادئ:

- ان المسلمات العربية القومية، ثوابت سلوكيـة وخلقية مقدسة، لا يجوز التفريط بها، وليس صـحيحـا أن الأسواق ستـحل محل القومـيات في العالم الجـديد، ستظل القومـيات هى الباعث الأساسى لحـركة الأمم، والا كيف نفسـر تحطيم جدار برلين ، وعودة الوحدة إلي الألمانيتين، وكيف نفسر الحركات القومية، وتنامي الشعور بالانتماء القومي في البوسنة والهرسك وجمهوريات القوقاز؟

وكيف ستفسر مسيرة التاريخ في المستقبل؟

- ليس صحيحا أن واشنطن لها اليد الطولي في توجيه سياسةِ العالم والهيمنة عليه بعد انهيار الاتحاد السوفياتي بصفتها القوة العظمي في العالم، وتأكيدا علي ذلك ، فإن هنا ملامح واضحة لبـروز وتصاعد لدور القوي الدولية الكبري الحـالية ، وغيرها من القوي الدولية المتنامية سواء كان ذلك من بـين خصوم واشنطن ومنافسيها، أو من بين حلفائها وشركائها كالصين واليابان وألمانيا وروسيا والهند...الخ.

إضافة إلي ذلك فقد عادت مرة إخري للبروز تيارات قومية ويسارية معادية للسياسات الامريكية. حتي في أوربا شرقا وغربا، إضافة إلي إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وما زال للحركات الوطنية وللشعوب النامية ومجموعة عدم الانحياز دورها المؤثر نسبيا ، والذي يمكن أن يتنامي مستقبلا.

إن المشروع الأمريكي - الإسرائيلي يستند أساسا علي افتراض إنهاء المشروع العربي، وإلغاء القومية العربية، وإحلال الشرق أوسطية مكانها، إن نجاح هذا المشروع أمر مشكوك فيه للأسباب التي سبق ذكرها يضاف إلي ذلك . أن هناك معارضة حقيقية في أوساط الشعب العربي في جميع الأنحاء. إن نجاح المشروع الإسرائيلي الأمريكي يقتضي تغيير الوجدان العربي،وإعادة تشكيل الماضي والحاضر والمستقبل. وإحداث مصطلحات جديدة، وأيديولوجيات جديدة، ورسم سلوكيات وأخلاقيات جديدة، من المستحيل فرضها فى جيل، أوجلين قادمين، وحتي لو أمكن زرع القيم الجديدة، فإنها لن تستطيع الحياة لأنها سوف تزرع في غير أرضها، وسوف لن تستطيع أن تحصد سوي قبض الريح.

- أما وإن الاتحاد السوفياتي قد انهار ، وهو يشكل أحد قطبي النظام العالمي الذي كان قائما منذ الحرب العالمية الثانية، وقد كان الاتحاد السوفياتي قوة عظمي ونظاما متماسكا، إلا أنه لم يصمد أمام مقتضيات العصر، وتآمر المتآمرين، ولم يكن يتصور أحد أنه يمكن أن ينهار بهذه السهولة ،إذن فهل يضمن أحد ألا تنهار الولايات المتحدة؟

إن الولايات المتحدة تعاني الآن من أزمة اقتصادية مستمرة، تمثلت أخيرا في ديونها الهائلة، وفي عجز موازنتها وميزانها التجاري. فإلي متي تستطيع الاستمرار؟...

فإذا ما انهارت الولايات المتحدة ماذا سيحل بالقزم الصغير "إسرائيل"؟

أسئلة قد يتصورها البعض بعيدة عن التخيل حاليا، ولكننا إن سلبنا الناس خيالاتهم وأحلامهم، ماذا سيظل لهم؟

- إن الوقت في صالحنا...

الرئيس حافظ الأسد خير من عرف قيمة الزمن .. وقد رفض الآن الرضوخ لجميع الضغوط .. والإغراءات أيضا.. لقد ربط السلام بالعدل . والعدل لا يمكن تفسيره تحت أي بند من بنود المشروع الإسرائيلي - الأمريكي.

وربط الرئيس حافظ الأسد السلام، بالسلام الشامل، فلا يمكن تحقيق سلام في جبهة عربية، وترك أخري لمختلف الاحتمالات..

أراد الرئيس الأسد السلام عربيا، ووقف ضد السلام المنفرد، لأن فيه تشتيتا للقوي العربية، وإهداراً لإمكاناتها.

وها هي إجراءات السلام الذي تم مع الفلسطينيين تتعثر، وتفكر الآن إسرائيل جديا، بتغيير بعض بنود اتفاق أوسلو (رغم كونه لصالحها علي طول الخط) أما مع مصر فباعتراف إسرائيل إنه لا يزال سلاما باردا، وقد فشلت مع مصر جميع جهود وضغوط "التطبيع" لماذا؟ لأن "التطبيع" ليس قرارا حكوميا، إنه يتعلق بسلوك الإنسان اليومي.. والإنسان المصري- بشعور القومي العفوي - رفض "التطبيع".

الزمن يعمل لصالحنا، وكلما تأخرت إجراءات السلام، كان ذلك أفضل لنا. وإذا كنا لا نستطيع أن نقيم السلام الذي نريده، فالأفضل بقاء الوضع كما هو قائم.

في هذا الإطار تحدث الرئيس حافظ الأسد مع الأستاذ محمد حسنين هيكل لدي زيارة قام بها إلي سورية في ٨/ ١/ ١٩٩٥، ويقول هيكل :

> إن "الرئيس الأسد متنبه تماما إلي ربط السلام بما يمكن أن يكون لمصلحة السلام نفسه. لا يقوم السلام، إلا إذا قام التوازن، وعلي الحفاظ علي المبادئ ، وعلي التوازن في المصالح وعلي أمن متبادل لكل الأطراف. وليس لطرف واحد."

والسلام الإسرائيلي - الأمريكي لا يقوم علي التوازن. لأنه يحفظ مصالح إسرائيل وأمريكا فقط، كما أنه لا يقوم علي المبادئ بل علي الابتزاز والضغط

والإرهاب، ولا يقوم علي أمن متبادل. إنه يحفظ أمن إسرائيل فقط، ولذا فإنه سلام مـــدان.

ولا أمل بأن يعيش مثل هذا السلام.

– إن ادعاءات "إسرائيل" بأنها تريد "السلام" ليس إلا ذر الرماد في العيون، وخاصة عيون الرأي العام العالمي ، والرأي العام العربي خصوصا. لقد تحدث بيريز طويلا عن انتهاء زمن الحرب، وطي صفحة الماضي، والعمل من أجل سلام لمصلحة الأجيال!!.

إن الهدف من ذلك لم يكن سوي شل الوعي العربي ودفع العرب "إلي الاستسلام لكل المقولات الإسرائيلية، ذات المضمون السام، والمظهر البراق والجذاب، ومع ذلك فقد أخفق رابين وبيريز في إخفاء الوجه العدواني التوسعي لإسرائيل، وفي طمس أهدافها الرامية إلي الاستيلاء علي الأرض العربية وفرض الهيمنة علي الوطن العربى، ونهب خيراته ومصادرة آماله ومستقبله، لقد ثبت بالدليل القاطع أن إسرائيل لم تغير جلدها العدواني. وأن حصولها علي مكاسب كبيرة من الصفقات المنفردة التي تمت. لم يخمد شهوة العدوان فيها ، بل أججها وحفزها علي المضى في العمل لإنجاز مشروعها الاستعماري"(١٤).

إن التوجه الإسرائيلي هذا ، المتوافق مع المتغيرات الدولية، يجب ألا يؤثر علي القرار العربي الأساسي في مقاومة وجود إسرائيل، بل يجب أن يزيده تصميما علي ذلك لأن هذا الوجود يعادل بالضبط الوجود العربي ذاته، وهو ما ظهر إلا ليلغي الوجود العربي، ولا أعتقد أنه يوجد عاقل يقبل بإلغاء وجوده ، وإن وجد، فإنه ممن يستحق أن يحجر عليه، لأنه يكون بذلك فقد عقله، ومن فقد عقله يحق للمجتمع أن يعزله ويعالجه إلي أن يستعيده ، ويعود سويا.

– لقد كانت القضية الفلسطينية دوما، هي أهم القضايا التي جمعت العرب، لا بل إنها "فجرت نضالا عادلا من أجل تحرير فلسطين ، وإعادة حقوق شعبها، في أنها

كانت القضية التي التف حولها العرب كلهم، وتعززت نتيجة ذلك إمكانية التلاقي والتلاحم القومي فيما بينها. وفى الوقت نفسه مارست دور المنشط والحافز على النضال التحررى فى كل الوطن العربى. وقد صنعت إسرائيل اتفاق أوسلو، بهدف تصفية القضية الفلسطينية، وبالتالى تدمير إحدى أهم نقاط الإجماع العربى، وتخريب أحد محركات النضال التحررى العربى". (١٥)

ثم استمرت إسرائيل بهجمتها "السلامية" على العرب، أوقعت الأردن، وتحاول الضغط الآن على سورية ولبنان بجميع وسائل الضغط، مستخدمة نفوذها فى الولايات المتحدة، وغيرها، وكذلك مستخدمة التشتت العربى، والتآكل العربى. وانهيار بعض الأنظمة العربية.

"حيال ذلك، فإن التشبث بقيم النضال العربى، وإنجاز تضامن نضالى حقيقى بين العرب، والتمسك بالحقوق العربية، والتصدى لمشروعات إسرائيل السياسية والاقتصادية والعسكرية، ستعزز مواقع الأمة العربية، وستزيد قدرتها على الصمود وإلحاق الهزيمة بهذه الهجمة الصهيونية العاتية التى تستهدف وجود العرب ومستقبلهم" (١٦)

ـ لقد كان غياب الديمقراطية فى أرجاء الوطن العربى، سببا رئيسيا فى إمكانية تمرير المشروع الاستعمارى سابقا، وهذا الغياب الآن، هو السبب فى ظهور إمكانية تمرير المشروع الصهيونى. لقد جرت مفاوضات أوسلو بسرية تامة، أجراها من نصبوا أنفسهم متحدثين باسم الفلسطينيين، وجرت مفاوضات الأردن مع إسرائيل أيضا بعيدا عن أعين الشعب وإسرائيل تطالب وتلح على إجراء مفاوضات سرية مع سورية، وسورية موقفها واضح "ليس لدينا ما نخفيه عن شعبنا».

لقد كانت إسرائيل تتهم الأنظمة العربية، بأنها غير ديمقراطية، ولذا فإنها لا يمكن أن تتحمل تبعات السلام، وبالتالي ترفض التقدم نحو السلام مع أنظمة لا تمثل شعوبها، ولكننا نجدها اليوم تعانق «الإرهابي» عرفات، وتحتضن الملك (بكل ما يمثله من نظام فردي ومستبد). لماذا لأنها تدرك تماماً أن الديمقراطية لا تقبل الذل،

والديمقراطية لا تقبل الهزيمة، والديمقراطية لا تقبل سوى العدل. وأنه إذا عاش الشعب العربي في جو ديمقراطي لا يمكن أن يقبل لا بالتسوية معها، ولا بالاستسلام لها.

لذا فإن الاستراتيجية البديلة عن الاستسلام، أو السلام الأمريكي الإسرائيلي هي الإصرار على تحقيق الأهداف الحقيقية للأمة العربية، هي التمسك بالمشروع العربي، هي متابعة العمل من أجل إنجاز المشروع الحضاري القومي العربي. مما يستوجب:

- شحذ الوعي العربي بأهداف الأمة المتمثلة في مشروعها الحضاري.
- تحقيق التفاعل بين الوحدويين العرب في إطار التنوع والتكامل.
- تعبئة الطاقات الشعبية من أجل تحقيق هذه الأهداف. (١٧)

وتقضي هذه الاستراتيجية التأكيد على ربط طموحات الأمة العربية في الديمقراطية مع طموحاتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

«إن الاستجابة الصحيحة لهذا الطموح المزدوج يشكل التحدي الحقيقي لعصرنا، وأي بديل لا يحقق ذلك ليس بديلاً صالحا» (١٨).

- إن ذلك يفترض أيضًا الوقوف في وجه التحديات الناجمة عن مشروعات ما يدعي بالتكيف الوحيد الجانب أمام توسع «السوق العالمي» المفتوح بشكل مطلق أمام تبادل السلع والخدمات. الأمر الذي يقتضي إخضاع العلاقات الخارجية لمنطق ومتطلبات التنمية الداخلية التقدمية اجتماعيًا، وبدلاً من أن يتم التكيف من جانب باتجاه دول الاستقطاب الرأسمالي، فإن السعي يجب أن يكون نحو فرض تكيفات متبادلة.

- إن سلوك نهج التنمية المستقلة المتوجهة إلى حل القضايا الداخلية التي أفرزتها سنوات التبعية و «غياب الديمقراطية» هو السبيل لإعادة الاعتبار للإنسان العربي وتأكيد انتمائه الوطني وارتباطه بالأرض وإحساسه بوجوده. إن نمط هذه التنمية يجب أن ينظر إليه من خلال المقولات التالية:

- إن تحقيق التنمية المستقلة تقتضي إدارة سليمة للاقتصاد وللسياسة. لا يمكن تحقيقها إلا بوسائل ديمقراطية.

- إن أهم أدوات التنمية المستقلة في أي بلد عربي، يجب أن تكون تحقيق نوع من التكامل الاقتصادي الذي يجب أن يبدأ بالتنسيق والتعاون، وصولاً إلى أعلى درجات التكامل.

- إن الاعتماد على الذات قطريًا، والاعتماد الجماعي على الذات عربيًا، هما مفتاح عملية تنمية حقيقية. وهذا لا يعني الانكفاء بأي حال من الأحوال، إنما يعني أن القدرات الذاتية يجب أن تكون أساس عملية التنمية.

«إن وضع استراتيجية لتحمل مسؤولية المرحلة، ولاستشراف المستقبل، ليس مسؤولية فرد، مهما أوتي من فكر ومعرفة وتبصر وإحاطة بالماضي وتجاربه، وبالحاضر وظروفه، وبالمستقبل واحتمالاته» (١٩) لذا فإن ما أشرت إليه ليس سوى خطوط على الدرب، ولابد أن يتنادى العرب على مختلف المستويات، لوضع مثل هذه الاستراتيجية.

وتقع اليوم على المثقفين والمفكرين المسؤولية الكبرى . كما أن المؤسسات الرسمية في إطار جامعة الدول العربية، يجب أن تبحث لها عن دور، ينطلق من إعادة النظر في دور الجامعة العربية أصلاً، ويقع على من تبقى من الأنظمة العربية، ونخص بالذكر سورية ولبنان، أن تبادر إلى جمع ما تبقى من أشلاء المواقف الرسمية العربية.

إن الواجب الوطني والقومي، يحتم التنبه إلى مخاطر المرحلة، والإشارة بوضوح إلى العدو الرئيسي فيها، وتأكيد الصراع معه، وهو صراع طويل، كان وسيظل ما بقيت الصهيونية. ولا يمكن لهذا الصراع أن يتوقف باحتفالات دراماتيكية في الحديقة الخلفية للبيت الأبيض في واشنطن ، ولا يمكن للصراع أن يتوقف في المحافل السرية، لأن توقفه رهن بشطب الوجود العربي، وإن قبل هذا الجيل ذلك، فلن تقبله الأجيال القادمة.

هوامش الفصل العاشر

(١) د. سيد عبد الكريم. جريدة الأهالي المصرية ٩/ ١١/ ١٩٩٤.

(٢) موشيه ساسون: ٧ سنوات في بلاد المصريين ـ مذكرات أخطر سفير إسرائيلي في مصر ـ دار الكتاب العربي (دمشق ـ القاهرة) ص٢٧٦.

(٣) المصدر السابق ص ١١٢.

(٤) حديث للشاعر أحمد غراب في مجلة الكفاح العربي الصادرة في ١٢/ ١٢/ ١٩٩٤ العدد ٨٥٤ ص ٤٩.

(٥) بادرت ٢٠٠ شخصية في مصر العربية (سياسيون وفنانون وكتاب وصحافيون) إلى توجيه نداء يدعو لحركة شعبية لمقاومة الصهيونية ومقاطعة إسرائيل. وتهدف الحركة إلى:

١ـ الدفاع عن هوية الأمة العربية ومصالحها التاريخية في سيادتها على أرضها ومواردها واستقلال قرارها السياسي.

٢ ـ دعوة أمتنا لممارسة واجبها وحقها الشرعي في استخدام كافة الوسائل التي تمكنها من المواجهة، والسعي إلى إنجاز مشروعها في الاستقلال والنهضة والوحدة.

٣ ـ السعي إلى إحكام الحصار الشعبي على الكيان الصهيوني بكافة الأساليب ومن بينها المقاطعة الشعبية الشاملة للبضائع والأفراد والمشروعات والأفكار الصهيونية.

نشرت ذلك جريدة العربي المصرية في ٩/ ١/ ١٩٩٥.

(٦) إيجالون آلون ـ صحيفة جيروزاليم بوست الإسرائيلية الصادرة في ٢٠/ ٣/ ١٩٦٩.

(٧) ترجم إلى العربية من المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ ترجمة تيسير الناشف عام ١٩٩٣.

(٨) سنعتـمد في المعلومات والأرقـام حول الاستيطان إلـى بحث نشر في ملحق النهار اللبنانية السبت ٣١ كانون الأول ١٩٩٤، للسيد خالد عايد ص٦.

(٩) بيان نويهض الحوت ـ عن أي قدس يتحدثون ـ ملحق النهار اللبنانية السابق الإشارة إليه ص٩.

(١٠) شمعـون بيريز ـ الشرق الأوسط الجديد ـ ترجـمة محمد علي عـبد الحافظ ص ٢٠٤.

(١١) إيليـا زريق ـ اللاجـئـون الفلسـطينيـون وحق العـودة ـ مـجلة الدراسـات الفلسطينية العدد ١٩صيف ١٩٩٤ ص ٧٦.

(١٢) المرجع الوارد في الهامش ١٠ ص٢٠٥.

(١٣) تقديرات الأمم المتحدة لعدد اللاجئين الفلسطينيين (أيار / مايو ١٩٥٠) هو ٩٥٧ ألفا، والتـقديرات الأمـريكية (١٩٥٣) ٨٧٥ ألف شـخص، وتقديرات الحكومة البـريطانية (١٩٤٩) ٨١٠ آلاف بينمـا تقديرات المصادر الفلـسطينية (منتصف ١٩٤٨) ٧٤٤١٥٠ شـخصـا. جاء ذلك في الدراسة المنـوه عنها في الهامش (١٠) ص ٧٣.

(١٣) جريدة السفير اللبنانية الصادرة في ٩/ ١/ ١٩٩٥.

(١٤) محمـد خير الوادي ـ الوصفـة الإسرائيلية الخبـيثة ـ جريدة تشـرين السورية الصادرة في ١٣/ ١٢/ ١٩٩٤.

(١٥) محمد خير الوادي ـ إسرائيل ومحاولة تدمير القيم العربية ـ تشرين السورية الصادرة في ١٠/ ١/ ١٩٩٥.

(١٦) المصدر السابق.

(١٧) مشـروع استراتيـجية وخطة عـمل للمؤتمر القـومي العربي ـ الأمانة العـامة للمؤتمر القومي العربى ـ المستقبل العربي عدد ١٧٢ (٦/ ١٩٩٣) ص ١٢٦.

(١٨) سمير أمين ـ الـبديل الوطني الشعبي في الوطن العربي ـ المستـقبل العربي ـ العدد ١٧٢ (٦/ ١٩٩٣) ص ١٠٦.

(١٩) ـ أنيس صايغ ١٣ أيلول ـ بيروت ١٩٩٤ ص ١٧٢.

المحتويات

الموضوع	الصفحة



على الساحة العربية بدا واضحاً إلى أى حد يمضى ياسر عرفات ومن معه فى عزل القضية الفلسطينية عن القضية العربية، وكيف أنه يستمر فى نهجه فى القبول بالفتات، وبأن يكون مجرد شرطى أو حارس لإسرائيل فى الأراضى المحتلة ضارباً عرض الحائط بنضال استمر على مدى أجيال وسنوات منذ بدأت الصهيونية تخطط لاستيطان فلسطين وإقامة دولتها على أرضها، وكانت ردود الفعل الفلسطينية عنيفة.

أما على الساحة الإسرائيلية، فقد أظهرت أوساط الحكومة الإسرائيلية وأنصارها ترحيباً بالاتفاق إلا أن قوى «اليمين» الإسرائيلى وممثلى المستوطنات اعتبروا يوم توقيعه يوماً أسود فى تاريخ إسرائيل وتاريخ اليهود فى العالم وأقسم هؤلاء أنهم سيستخدمون كل وسيلة من أجل تعطيل تنفيذه حفاظاً على «أرض إسرائيل» التاريخية وعلى حق اليهود فى استيطان «يهودا والسامرة» متجاوزين ما تدعيه إسرائيل دوماً بالأعراف والتقاليد الديمقراطية وقد اتهم هؤلاء رابين وبيريز بالخيانة الوطنية، وتوجوا احتجاجاتهم باغتيال رابين فى ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥ وأعلن الفاعل أنه أقدم على فعله «بأمر من الله» لأن رابين فرط بأرض الميعاد وأراد التضحية بالمستوطنين والمستوطنات.

من المقدمة